وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور التفاوض في حل النزاعات الدولية نموذج منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة العلوم السياسية

تخصص:دراسات أمنية و إستراتيجية

إعدادالطالب:

أيوب مخرمش

إشراف الأستاذ:

أ/د.محمد خميس

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الكريم باسماعيل	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
محمد خميس	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
فريدة طاجين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
مبروك كاهي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مناقشا
زكرياء وهبي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 3	مناقشا
خالد بقاص	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

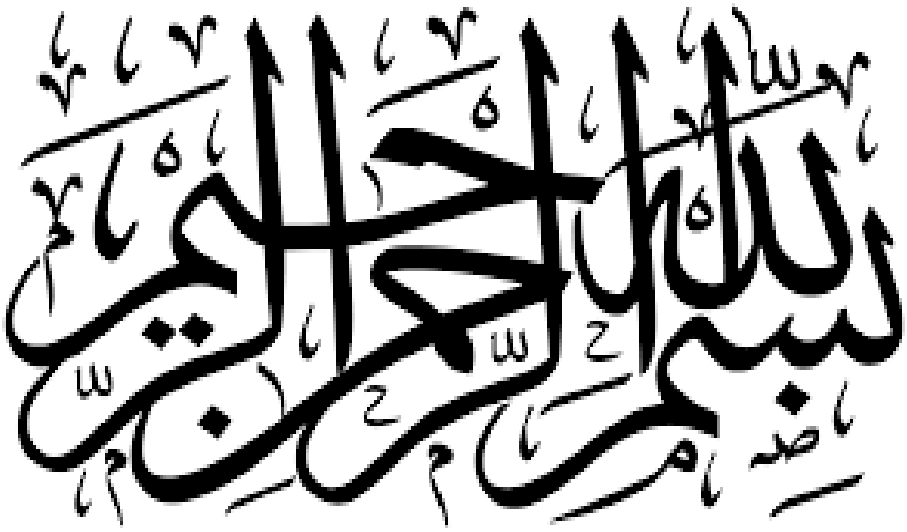
بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أعز إنسانة لي في هذه الدنيا أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من أشتاق له كثيرا أبي الغالي رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي كل بإسمه

إلى زوجتي وإبنتي الغاليتين

إلى كل من شجعني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

كلمة الشكر

بعد شكر الله وحمده الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أشكر أستاذي الفاضل المحترم الأستاذ الدكتور محمد خميس على قبوله الإشراف على هذا العمل وكذا النصائح، والتوجيهات التي كانت عون لي في إنجازه، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة كل بإسمه وصفته على قبولهم مناقشة هذا العمل، كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية، وكذا كل عمال الإدارة دون إستثناء الذين قدموا لي العون، دون أن أنسى شكر كل الذين كان لهم فضل في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة فشكرا لكم جميعا.

مقدمة

تعد الأزمة الفلسطينية من أعقد الأزمات الذي شهدها المجتمع الدولي، من خلال التعامل مع الصراع القائم بين الفلسطينيين والإحتلال الإسرائيلي في حل هذا النزاع الذي دام لأكثر من سبعة عقود،كما أن الوضع على الصعيد الداخلي الفلسطيني الذي يقف أمام رؤيتين مختلفتين، ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الإحتلال الإسرائيلي. هذا وقد سعت العديد من الدول لإيجاد حل لهذا الصراع، وكان من بين هذه الحلول عملية التفاوض الذي بدأ مسارها في أوائل التسعينيات من القرن الماضي وفق مؤتمر مدريد للسلام 1991 فمنذ هذا التاريخ، جرت مياه كثيرة تحت جسر المفاوضات، وما نتج عنه من إتفاق أوسلو 1993 بين منظمة التحرير الفلسيطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي، لكن ذلك لم ينتج للعرب إغلاقا لملف الصراع، ولا للفلسطينيين استرجاعا لجزء من الأرض، أو استردادا لبعض الحقوق، وإنما على العكس من ذلك، قامت إسرائيل، بعد أن ضمنت الاعتراف الفلسطيني، بتحويل الأرض المحتلة منذ سنة 1967 إلى منطقة متنازع بشأنها مع الفلسطينيين، بينما انحصرت المطالبة الفلسطينية بإيجاد تسوية سياسية مع إسرائيل فيما يتعلق بهذه الأرض المحتلة وحدها، مع إيجاد حل توافقي لقضية اللاجئين.

من الواضح أن مسار التفاوض الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي قد انطلق استجابة لتداعيات وتغيرات كبيرة ألمت بالخارطة السياسية الدولية، وهو ما دعا للأخذ بعين الاعتبار أن إنجاز السلام لن يتم بمجرد انطلاق المسار المنتسب إليه على الأرض، وعليه فإن المسوغات الداعية للتئام مسار التفاوض قد لا يكون لها علاقة بالرغبة في تحقيق السلام حقيقة، وأن شعار السلام المرفوع قد تمليه مصالح وأهداف أخرى من وجهة نظر أحد الأطراف، ثمة مفارقة تظهر عند استحضار نتائج تجربة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، على ضوء مقولة أن التفاوض يمثل نشاطا وتفاعلا إنسانيا بين فريقين من الناس وهذا يستلزم بالضرورة أن يشكل التفاوض حالة منتظمة بحكم كونه تفاعلا إنسانيا، بمعنى أنه ليس عفويا أو اعتباطيا، ويترتب على ذلك أنه ينطلق من مقدمات وأسس لينتهي بمخرجات مع مقدماتها تعكسها شكلا ومضمونا. والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ترتبط بأهداف متباينة لكل طرف، وبالتالي فإن محاولات الوقوف على أسباب الاستعصاء التي تظهر عند دراسة الحالة التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية، يتطلب التدقيق في المقدمات والقواعد التي انطلق منها هذا المسار، بقصد الوصول لحقيقة الأمر الذي تسبب بحدوث انسداد فيه خاصة، وأن

التفاوض يأتي عادة تتويجا للصراع المستمر بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، من أجل الوصول إلى حل وسط بين طرفين متصارعين، لم يستطع أي منهما حسم المعركة ماديا لصالحه وعلى حساب خصمه.

أولا : أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة النزاع بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، وآليات حله من خلال عملية التفاوض الذي بدأ من تسعينيات القرن الماضي إلى الوقت الحالي.

كما تهدف الدراسة إلى التعرّف على مسيرة التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي في حل النزاع القائم بينهم، وكيف تعاملت تجاهها مختلف الأطراف.

كما تهدف إلى تبيان الأليات المستخدمة في عملية التفاوض بين الطرفين، وهل إستطاعت هذه الأليات من التوصل إلى تسوية الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الإحتلال الإسرائيلي،كما تحاول أيضا معرفة دور الدول الكبرى من عملية التفاوض، سواء كانت إيجابية أم سلبية.

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

. رغبة منا بدراسة هذا الموضوع المثير للاهتمام خاصة في ظل الأحداث والتجاذبات الذي يشهدها العالم من خلال هذا الصراع الذي طال أمده.

. تطلّعي لبحث هذا الموضوع وتحقيق إحاطة علمية يمكن أن تقدم حلولا لهذا النزاع من خلال خلق آليات جديدة قادرة على إحداث نوعا من التوازن بين طرفي التفاوض حتى يكون لهذا الأخير جدوى.

. رغبة في بحث تجربة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ومقارنتها بالتجارب التفاوضية الدولية الأخرى المختلفة بطريقة علمية منهجية.

الأسباب الموضوعية:

. لبحث دور المفاوضات في حل النزاعات ضمن التجربة الفلسطينية الإسرائيلية، والاختلافات بينها وبين التجارب الأخرى في العالم.

. نظرا لأهمية المفاوضات في العلاقات الدولية، والمواثيق والإتفاقيات الدولية، ودور آليات التفاوض في تمكين الدول من تحقيق الإستقرار و الإستقلال.

ثالثا:الدراسات و الأدبيات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي حاولت كل دراسة تسليط الضوء على جانب من جوانب هذا الأخير، سنحاول ذكر بعض منها خاصة التي تقاربت معها الرؤى في دراستنا هذه.

1 ـ دراسة لكميل منصور بعنوان "نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها"[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وترى بأن تقييم العملية التفاوضية الفلسطينية–الإسرائيلية ينبغي أن يخضع لعدة أسس منها:

1 ـ مدى قدرة المفاوضات على التمهيد لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بأكملها.

2 ـ مدى قدرة المفاوضات على إفساح المجال لحل القضية الفلسطينية من أوجهها كافة.

3 ـ تأثيرها في وحدة الحركة السياسية الفلسطينية.

ركز محتوى الدراسة على أن القواعد المرجعية التي وضعت للمفاوضات لم تكن كافية لمنح تلك الأسس الاعتبار والقوة المطلوبة، فعلى الرغم من وجوب قيام التسوية المتوخاة على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، فإن الولايات المتحدة لم تأت على ذكر مبدأ الأرض مقابل السلام في رسالة الدعوة إلى المؤتمر، بل سلمت بحق الفرقاء المعنيين بحق الاختلاف بشأن تفسير مضمون القرار، لا سيما فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، ومع أن

[1] كميل،منصور،« نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها » .**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 14،1993.

غاية المفاوضات تتمثل ببلوغ تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، فإنه لم ينص على إقامة صلة ملزمة بين مختلف الجبهات، وقد يتبع ذلك تمكن إسرائيل أن تستغل "بصورة مشروعة"بعض الجبهات ضد بعضها الآخر، وقد ينشأ عن عدم الترابط بين جبهات التفاوض حالة تفاوضية أكثر تعقيدا، خصوصا تلك التي تخص الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث فسح المجال لسوريا والأردن ولبنان أن تعقد اتفاقات تسوية نهائية مع إسرائيل، وفي أسرع وقت ممكن، بينما طلب من الفلسطينيين أن يفاوضوا على مرحلتين منفصلتين، أولاها لبلوغ اتفاق على ترتيبات فترة الحكومة الانتقالية الذاتية لمدة خمسة أعوام في الأراضي المحتلة، وثانيها من اجل التوصل إلى تسوية نهائية تستند إلى القرار رقم 242 ولا تبدأ المرحلة الثالثة إلا في العام الثالث من المرحلة الانتقالية.

بعد أن استعرض الباحث مسار التفاوض بجولاته المختلفة في واشنطن على مدى عام كامل من بدئها في مدريد عام 1991 ، فقد خلص إلى النتائج التالية:

1 ـ ظلت م .ت .ف في موقع القيادة بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث لم تفلح محاولات إيجاد البديل عنها.

2 ـ لقد خلفت المفاوضات نتائج سلبية بالنسبة إلى الوحدة الفلسطينية، فقد تفاقمت الانقسامات الفلسطينية في الداخل والخارج على وقع انخراط منظمة التحرير في مفاوضات السلام.

3 ـ لم يصاحب عملية التفاوض أي تقدم حقيقي على الأرض من حيث تولى الفلسطينيين السلطة.

4 ـ على الرغم من ادعاء إسرائيل أنها تثمن الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، إلا أنها استمرت في انتهاج سياسة على الأرض تناقض روح المفاوضات وأصولها المرجعية.

5 ـ لم تقرر المفاوضات نشوء الدولة الفلسطينية، ومع ذلك لم تستبعدها.

6 ـ لم تقم الولايات المتحدة بالدور الذي نسبته إلى نفسها في بداية العملية كوسيط محايد، بل كانت منحازة بوضوح للجانب الإسرائيلي.

2 ـ دراسة للباحث حمزة الصمادي بعنوان " تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية"[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على منظمة التحرير منذ إنشائها عام 1964-2006، والمقصود بالتعديلات المشروع الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968 وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتيجتها التحول أولا عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية.

والتحول ثانيا عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم إلى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم 181، ومنه إلى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993.

ورأى الباحث أن أفضل طريقة لاستيعاب هذا التعقيد في الواقع السياسي وتداعياته، كانت بالعودة إلى مراجعة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من بدايتها، وقراءة الظروف السياسية والوضع العربي والفلسطيني الذي واكب نشأتها عام 1964.

لقد توصل الباحث في الفصل الأخير من هذه الأطروحة إلى وجود خمسة أسباب رئيسة وقفت خلف التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على مشروع منظمة التحرير وهي :أولا الضعف السياسي، والتنظيمي، والبنيوي للمنظمة، الذي تمثلت مظاهره في تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية، وغياب دور المؤسسة وهيمنة الفرد على قرارها، ومحاولات خلق البدائل لها، وتهميش دور تنظيم وقيادة الداخل .وثانيا ضعف عسكري، تمثل في ترهل الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، وغياب القاعدة الآمنة، والعمل من خارج حدود فلسطين، وتكرار الهزائم الميدانية الداخلية في الساحتين الأردنية واللبنانية .وثالثا تدويل القضية الفلسطينية، وارتباط مصالح الدول الكبرى في العالم بأي حل يتعلق بمستقبلها .ورابعا الموقف المتذبذب للأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية، ومن برامجها وأهدافها، وأيضا من الصراع مع إسرائيل .وخامسا تمثل في ظهور تيارات سياسية وفكرية داخل المنظمة تدعو الى الواقعية السياسية، والتكتيك السياسي، وإلى البحث عن تسويات مع إسرائيل، وعدم إهمال موازين القوى التي تحكم الصراع معها.

---

[1] حمزة،الصمادي،**تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**،رسالة ماجستير غير منشورة،نابلس فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2008.

3 ـ دراسة للباحث تامر حنا سليمان الزعمط بعنوان"اليسار الفلسطيني و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية"[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، ومجمل التنازلات التي قدمتها في عملية التفاوض منذ بداياتها للإحتلال الإسرائيلي، حاولت رصد طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني وكيفية إتخاذ القرارات المصيرية في محطات ومفاصل سياسية هامة في القضية الفلسطينية، كما حاولت تبيان بنية الفكر اليساري الفلسطيني، ومكانته ودوره، وكذا أزمة اليسار الفلسطيني التي تشكل إنعكاسا لأزمة اليسار العالمي و العربي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي.

كما أوضح الباحث أيضا علاقة اليسار الفلسطيني بعملية التسوية منذ بدايتها وكذا موقف اليسار من هذه العملية سواءا كانت داعمة لمسار التسوية أو رافضة له ومدى تأثير اليسار الفلسطيني في إستمرار المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل في ظل إختلال التوازن في العملية التفاوضية التي تقوم وفق الشروط و الإملاءات الأمريكية و الإسرائيلية على حسب رؤية الباحث.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المفاوضات من بين أهم الآليات التي أعتمدها المجتمع الدولي لحل النزاعات، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، ومحاولة فهم وتشخيص الأسباب المؤدية لهذا الصراع ووضع رؤية شاملة تكون أرضية صالحة للوصول إلى تسوية سلمية، ويعتبر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من بين أهم النزاعات التي عرفها المجتمع الدولي نظرا للطبيعة المعقدة والمتشابكة التي يتميز بها هذا الصراع الذي عرف مراحل، وأحداث متنوعة في مساره إلى أن وصل إلى مرحلة التسوية السلمية التي انطلقت بداية التسعينيات من القرن الماضي من خلال مؤتمر مدريد 1991 مرورا بإتفاق أوسلو 1993 والعديد من اللقاءات، والاتفاقات كان الهدف منها الوصول إلى سلام دائم في المنطقة، وحل جذري للنزاع الذي طال أمده، وبالتالي فإنه ومن خلال ما تقدم نحاول طرح إشكالية نفهم

[1] تامر حنا سليمان الزعمط،**اليسار الفلسطيني و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**.رسالة ماجستير،جامعة بيرزيت فلسطين:كلية الدراسات العليا،2015/2014.

من خلالها هذه القضية التي ظلت لعقود من الزمن تبحث عن حل على ضوء العديد من المبادرات والاقتراب من تحليل الظاهرة المدروسة على النحو التالي:

الإشكالية

إلى أي مدى ساهم التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الإحتلال الإسرائيلي في حل النزاع القائم ؟

وما الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي في هذه العملية التفاوضية لإيجاد حل لهذا النزاع؟

رابعا : فرضيات الدراسة:

1 ـ ضعف المفاوضين الفلسطينيين والنظرة البرغماتية للمفاوضات عمق من الأزمة، وساهم في عرقلة التفاوض لحل النزاع مع الإحتلال الإسرائيلي.

2 ـ تلعب الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية دورا سلبيا في عملية التفاوض نتيجة المساندة المطلقة لحماية المصالح الإسرائيلية و إطالة عمر النزاع.

3 . إختلال ميزان القوة بين الطرفين الفلسطيني، والإسرائيلي حال دون التوصل إلى أرضية إتفاق تخدم توجهات الطرف الفلسطيني لحل النزاع.

خامسا :مقاربات ومناهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الأطروحة على المقاربات و المناهج التالية:

1. إقتراب التحليل النسقي وصناعة القرار :سيستخدم لدراسة صانع القرار وسلوكه وعملية اتخاذ القرار وتكمن أهمية هذا المقترب أو المنهج كونه يجمع بين أكثر من مستوى للتحليل، فسنحاول من خلاله في هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات السيكولوجية، وأثرها على صانع القرار سواءا من الجانب الفلسطيني وكذا الإسرائيلي، وأيضا معرفة المتغيرات البيئية لإتخاذ القرار سواءا الداخلية أو الخارجية ومحاولة تحليل عملية التفاعل بين هذين المستويين.

2. إقتراب الصراع الإجتماعي الممتد :وه و إقتراب طوره المفكر إدوارد عازار يهتم بتفسير النزاعات ذات الطابع الهوياتي، الديني والحضاري، ويعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حسب عازار هو صراع إجتماعي نظرا للتمايز العرقي والديني و الحضاري بين طرفي النزاع.

3ـ منهج دراسة حالة :سنتطرق من خلاله للعملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الإحتلال الإسرائيلي، ومالها من تأثيرات على المنطقة، وكذا الدور الذي لعبته هذه العملية في حل النزاع القائم بينهما.

سادسا :حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية**

سنتناول في دراستنا هذه بالتحليل قضايا مفاهيمية تتعلق بالتفاوض، والنزاعات الدولية وإشكاليات الضبط المصطلحي وستكون دراستنا مركزة على النزاع في الشرق الأوسط الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإلى أي مدى ساهم التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي في حل هذا النزاع.

2. **الحدود الزمنية**

سنركز تحديدا في هذه الدراسة على تفاعلات وتأثيرات جولات التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الإحتلال الإسرائيلي في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2015.

سابعا: الكلمات المفتاحية للدراسة:

ـ **التفاوض** : هو تلك العملية الخاصة بحل النزاعات بين طرفين أو أكثر والتي من خلالها يقوم هاذين الطرفين أو جميع الأطراف بتقديم مقترحاتهم، وتعديل طلباتهم بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق مصلحة كل طرف.

ـ **النزاع الدولي** : هو سعي كل طرف لتحقيق أهدافه المتناقضة مع أهداف الطرف الآخر مما يؤدي إلى الإنخراط بشكل واع في العملية النزاعية لتحقيق الهدف المنشود.

ـ **التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي:** هو ذلك النشاط المشترك بين الطرفين يسعى إلى التوصل وإيجاد حل للنزاع القائم بينهما.

ـ **منظمة التحرير الفلسطينية :** هي منظمة نشأت سنة 1964 بإعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني تهدف إلى تحرير فلسطين من الإحتلال الإسرائيلي عن طريق الكفاح المسلح ثم تغير نهجها لتتحول إلى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات.

ـ **ميزان القوى :** يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول، أو مجموعة من الدول، نفسها مضطرة لأن تتخذ تدابير إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حد تهديد مصالح الدولة، أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية، فتسعى إلى تدارك وضعها وتقوية نفسها قصد خلق نوع من التوازن مع الطرف الأخر.

ثامنا : صعوبات الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة بالتشابك والتعقيد وهو ما زاد من صعوبتها إلى حد ما، كما تتوفر الكثير من الكتب غير المتخصصة حول الظاهرة، لكنها لا تستوعب آخر المعطيات التي تدرس التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي كما يغلب عليها الطابع الذاتي العاطفي، كما توجد العديد من المقالات المحيّنة لكنها لا تعتبر مراجع أصليّة أصيلة لذلك يصعب اعتمدها كمراجع بحثية ضمن هذا السياق البحثيّ.

تاسعا : تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة نهدف من خلال الفصل الأول إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه إلى النزاع الدولي دراسة في المفهوم، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بدايات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما المبحث الثالث فحاولنا من خلاله أن نتطرق إلى طبيعة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتضمن أيضا ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا إلى خطية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه آليات

إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى المتدخلون في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه الإستراتيجية التفاوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكذا حكومة الإحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال ثلاث مباحث أيضا، المبحث الأول تطرقنا إلى مناهج وإستراتيجيات التفاوض، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض.

أما الفصل الرابع تناولنا فيه البدائل التفاوضية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتناولنا فيه ثلاث مباحث كذلك، المبحث الأول درسنا فيه المقترحات التفاوضية لحل النزاع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أما المبحث الثاني أخذنا فيه أثر التحولات في السياسة الدولية على العملية التفاوضية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الحلول التفاوضية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تعتبر مسألة الارتباط والتفاعل من المسائل المسلم بها في مسار فلسفة العلاقات الدولية، وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة المصلحة الوطنية (القومية) ومدى ارتباطها بالأهداف والغايات التي تسعى الوحدات المكونة للمجتمع الدولي إلى تحقيقها، وبما يتفق مع توجهات ومصالح الأطراف الأخرى، لذلك تعد الوسائل الدبلوماسية من أهم الطرق التي تتواصل بها الدول لتحقيق مبدأ التكامل والتفاعل مع الأخرين وذلك بقصد ضمان مصلحتها في البيئة الدولية، وأن المفاوضات تعتبر الوسيلة الدبلوماسية الأكثر أهمية، وذلك لدورها الكبير في هذا المجال وخاصة في حل النزاعات الدولية ،و في هذا الفصل سنحاول من خلاله إعطاء نظرة شاملة و مستفيضة متعمقة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنزاع الدولي ،أما المبحث الثاني تعرضنا فيه لبدايات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي المبحث الثالث حاولنا من خلاله معرفة طبيعة هذا الصراع.

المبحث الأول :النزاع الدولي دراسة في المفهوم

تعود النزاعات الدولية إلى ظهور الدول القومية ولقد تميزت العلاقات الدولية بهذه الظاهرة عبر الفترات الزمنية المختلف فلقد اختلفت النزاعات الدولية، وتعددت، وهو ما زاد من درجة تعقيدها، عرف الحقل المعرفي لتحليل النزاعات الدولية العديد من المحاولات الفكرية التي حاولت أن تدرس الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة ،فاختلف المنظرون والباحثون في دراستها، وتعددت الأفكار والمفاهيم، والأطر التحليلية لديهم، محاولين تفسير السلوك النزاعي عن طريق نماذج مختلفة، تتميز النزاعات بأنها ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها، وديناميكيتها ويزيد من تعقيدها التداخل والخلط بين المصطلحات التي تستخدم عادة من قبل الكتاب كمترادفات مثل (النزاع، الصراع، الحرب، الأزمة)، والتوتر، وذلك يرجع لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة، وتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول مفهوم النزاعات الدولية، وفي المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى أهم خصائص هذه النزاعات الدولية، أما المطلب الثالث فتطرقنا إلى المقاربات النظرية للنزاعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الدولية

تنشأ النزاعات في كثير من الأحيان من الأفكار التي يكونها كل جانب عن الجانب الأخر أو ربما تحدث نتيجة للإختلاف الشديد في الطرق التي يحاول بها الأفراد حل مشاكلهم ،فعادة ما يبدأ النزاع في شكل صراع على الموارد ولكنه يتطور ليأخذ شكل الصراع السياسي ،ثم صراع ثقافي ،ثم نزاع على الهوية.

فقد عرف ناصيف يوسف حتي النزاع في بعديه اللغوي والإصطلاحي :

لغـــة : مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني الصراع والنزاع وصدام وتضارب ،شقاق ،قتال.

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والإجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة: تضارب المصالح ،صراع الحضارات ،صراع الثقافات ،نزاع مسلح ،نزاع حدودي... إلخ.

إصطلاحا : يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات[1].

بينما يذهب إسماعيل صبري مقلد ،إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله: "الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية ،وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها ،وفي مواردها وإمكاناتها ،مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق ،ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته ،وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة"[2].

[1] ناصيف ،يوسف حتي،**نظرية العلاقات الدولية**.بيروت:دار الكتاب العربي،ط 1 ،1985 ،ص 327.

[2] إسماعيل، صبري مقلد،**العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول و النظريات**.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،1991،ص 223.

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أن المحاور الأساسية في النزاع الدولي هي:

✓ أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الإختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها.

✓ أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها.

✓ طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف ،أو أطراف تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

كما يعرف كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النزاع الدولي بقولهما: "يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد ،سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر ،تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"[1].

فالتعريف هنا لا يخرج عن المحاور الكبرى للنزاع الدولي، أي سعي كل طرف لتحقيق أهدافه المتناقضة مع أهداف الطرف الآخر، أو قد تبدو متناقضة حسب تعبير الكاتبين، مما يؤدي إلى الإنخراط بشكل واع في العملية النزاعية لتحقيق الهدف المنشود.

ويقدم كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف في كتابهما تعريفا للنزاع الدولي ،قدمه الباحث الإجتماعي لويس كوسر ،الذي يحدده : "بأنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[2].

التمييز بين النزاع الدولي وبعض المفاهيم الأخرى:

[1] جيمس دورتي،روبرت بلستغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر:وليد عبد الحي،الكويت:كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع،ط 1 ،1985،ص 140.

[2] نفس المرجع،ص 140.

الإسرائيلي

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى ،كالتوتر ،الأزمة والحرب. وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

1-التوتـــر:

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول Predispositions نتيجة الشك وعدم الثقة[1].

والتوتر حسب **مارسيل ميرل** هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"[2]، إنما يعود إلى ميل الأطراف إلى استخدام أو إظهار سلوك الصراع [3]. فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض ،في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع[4].

2-الأزمـــة:

لقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول، ومن بين هذه الخصائص:

1 . المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.

2 . التعقيد والتشابك والتداخل في عناصر الأزمة وأسبابها، وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.

3 .نقص وعدم دقة المعلومات.

---

[1] محمد نصر مهنا،معروف خلدون ناجي،**تسوية المنازعات الدولية(دراسة مقارنةلبعض مشكلات الشرق الأوسط)**،القاهرة:مكتبة غريب،بدون سنة نشر،ص 8.

[2] ميرل مارسيل،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**.تر:حسن نافعة،القاهرة:المستقبل العربي،ط 1 ،1986،ص 506-507.

[3] محمد نصر مهنا،معروف خلدون ناجي، مرجع سبق ذكره،ص 8.

[4] جيمس دوريتي،روبرت بلستغراف، مرجع سبق ذكره،ص ص 140-141.

4 .قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة[1].

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ديفيد ماكليلاند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها"[2].

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الإضطراب واختلال التنظيم يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج"[3].

أما روبرت نورث (Robert North) فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدثّ تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه "[4].

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر

[1] في خصائص الأزمة يمكن مراجعة:عليوة السيد،**إدارة الأزمات و الكوارث(حلول عملية،أساليب وقائية)**،القاهرة:مركز القرار للإستشرافات،1997 ،ص 6.

-عثمان فاروق السيد،**التفاوض و إدارة الأزمات**.مصر:دار الأمين للنشر و التوزيع،ط 1 ،2004،ص 124.

[2] جيمس دورتي،روبرت بلستغراف،مرجع سبق ذكره،ص 124.

[3] عثمان فاروق السيد، مرجع سبق ذكره،ص 129.

[4] كمال حماد، **النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية**.مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع 43،جانفي 2003،ص ص 1-2.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

الإسرائيلي

الأزمة في شكل صدام عسكري أومواجهة [1]، والأزمات غالبا ما تسبق الحروب ،ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب ،إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ [2]. ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع ،الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما. إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير،كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه ،التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالإستمرارية ،وهو ما يختلف عن الأزمة ،التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

3-الحـــرب:

الحرب: هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة. فقد ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة. **فكلوزفيتس** عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا، إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون ،ولكنها تخص الوجود الإجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى" [3].

ويرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف ،وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات" [4].

ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية" [5].

ويعرفها كوينسي رايت "اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة" [6].

---

[1] عليوة السيد،مرجع سبق ذكره،ص 39.

[2] كمال حماد، مرجع سبق ذكره.ص 3.

[3] فوللر ج.ف.س ،**إدارة الحرب(من عام 1789 حتى يومنا هذا)**،تر:أكرم ديري،بيروت:دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر،1971،ص 92-93.

[4] بوتول غاستون،**الحرب و المجتمع(تحليل إجتماعي للحروب و نتائجها الإجتماعية و الثقافية و النفسية)**،تر:عباس الشربيني،بيروت:دار النهضة العربية،1983،ص ص 48-49.

[5] عبد العزيز جراد،**العلاقات الدولية**.الجزائر:موفم للنشر،1992،ص 97.

[6] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،ص 294.

الإسرائيلي

ويرى هادلي بول أن" الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض"[1]. ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى ،فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كإعدام المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد.

لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميا. فقد اعتبر "ديفيد سنغر" أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح[2].

وفي دراسة له بعنوان مشروع الحرب ،اعتبر "ديفيد سنغر" أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، وتخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام[3].

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة ،و بأسلوب واحد ،وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله ،فقد يكون سياسيا ،اقتصاديا ،أو إيديولوجيا [4].وعموما تمثل الحرب ،التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع ،تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. "فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر ،ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى ،والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة"[5].

تقع المنازعات بين الدول كما تقع بين الأفراد ،وهي كانت وما تزال قائمة ،ولقد كان القانون الدولي عبر تاريخه ،معنيا دوما بحل المنازعات الدولية، وهذا أمر طبيعي ومنطقي، طالما أن

---

[1] Bull Hedley, **The anarchical society (a study of order in world polities)**, London : The macmillan press LTD, 1977, p 184.

[2] محمد أحمد عبد الغفار،**فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية(دراسة نقدية و تحليلية)**.الجزائر:دار هومة،2003،ص 79.

[3] محمد نصر مهنا،معروف خلدون ناجي،مرجع سبق ذكره،ص 9.

[4] عبد العزيز جراد،مرجع سبق ذكره،ص 95.

[5] نفس المرجع،ص 96.

معالجة المنازعات هي أحد الأهداف الرئيسية لأي قانون على أي مستوى، ويتبع القانون في ذلك إحدى الطريقتين: إما منع وقوعها أصلا أو تسويتها بعد وقوعها.

فالنزاع الدولي في المفهوم الكلاسيكي: هو أنه ذلك الخلاف الذي يكون أطرافه دولا فقط. إلا أن هذا المفهوم أصبح ناقصا وعاجزا عن تفسير بعض المظاهر الجديدة التي أصبح يحتويها المجتمع الدولي.

أما في المفهوم الحديث: يعرف النزاع الدولي على أنه ذلك الخلاف الذي يقوم بين أشخاص القانون الدولي العام، حول موضوع قانوني أو سياسي أو اقتصادي أو غيره ،مما يرتبط بالمصالح المادية والمعنوية للمجالات المدنية والعسكرية أو غيرها.

معنى ذلك أن هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي، فقد يكون الخلاف قانوني كما قد يكون سياسي وقد يكون اقتصادي ونقول أن غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة.

وعليه فالمقصود بالنزاع الدولي هو خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض وتعارض الآراء القانونية أو المنافع بين دولتين، أما المنازعات بين أفراد من جنسيات مختلفة فلا تعد نزاعات دولية حيث يحكمها القانون الدولي الخاص، وكذلك المنازعات بين دولة وفرد من جنسية أخرى من نطاق النزاعات الدولية وتخضع لقواعد الحماية الدبلوماسية ،ويعد النزاع دوليا في ثلاث حالات وهي :

1 .النزاع الذي ينشأ بين دولة وأخرى.

2 .النزاع الذي ينشأ بين دولة ومنظمة دولية.

3 .النزاع الذي ينشأ بين منظمتين دوليتين.

ولا تعتبر منازعات دولية:

1 .المنازعات التي تنشأ بين أفراد تابعين لدول مختلفة لأنها تعتبر من قبيل منازعات الأفراد التي تخضع "للقانون الدولي الخاص" .

الإسرائيلي

2 .المنازعات التي تنشأ بين دولة ومواطني دولة أخرى لأنها تعتبر من قبيل المنازعات الداخلية التي تخضع "للقانون الداخلي للدولة الأولى".

ولقد اصطلح فقهاء القانون الدولي على تصنيف المنازعات في نوعين رئيسيين: منازعات سياسية ومنازعات قانونية.

المنازعات القانونية : يكون الأطراف فيها مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم، وعادة ما يتم حل هذه المنازعات عن طريق التحكيم أو باللجوء إلى المحاكم الدولية.

المنازعات السياسية : تلك التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القانونية القائمة ويتم حل مثل هذه المنازعات بالطرق الدبلوماسية أو السياسية.

المطلب الثاني: خصائص النزاعات الدولية

تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد ،ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها ،وذلك من حيث المدى، أو الكثافة، أوالعنف.[1]

العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية : تؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي، ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين، أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، فهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام، [2]وهذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي.[3]

دوافع النزاعات الدولية: هناك عدة دوافع لحدوث النزاعات الدولية لعل من أهمها:

---

[1] كمال حماد، مرجع سبق ذكره ،ص 27.

[2] ميرل مارسيل، مرجع سبق ذكره ،ص 145.

[3] عبد الماجد حامد،**مقدمة في منهجية و دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية**.القاهرة:دار الجامعة للطباعة و النشر،2000،ص 30.

الإسرائيلي

1 .**النزاع على الموارد** النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتيكي نزاعات على النفط، اليورانيوم ،الألماس ،الماء وهي ذات أبعاد اقتصادية في النزاع تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ولكسب المزيد من القوة للتفوق على منافسيها أو خصومها.

2 .**الإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية** بمعنى كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافية، حيوية، برية، بحرية، فضائية، للحفاظ على حمايتها الأمنية أو لتعظيم قوتها الدفاعية أو لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول الى تلك الموارد ،ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية كالجبال ،الأنهار ،المضايق...

3 .**الهوية الجماعية** أي أن النزاع على الموارد والإستيلاء على المواقع، وتكون هذه الهوية ذات طابع إثني، قومي ،أو ديني أو مجموع هذه المعايير ،كما أن المواجهات القومية الإثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا ،أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، بحيث تدفع الجماعات الإثنية نحو المزيد من المطالب السياسية كالإنفصال ،الحكم الذاتي،الإستقلال عن الدولة المركزية ،مثل حالتي أوستينيا الجنوبية ،وأبخازيا مع جورجيا ،والشيشان مع روسيا.

نلاحظ من خلال كل ما ذكرناه أن :

1 .النزاع والسلام ليسا عشوائيان، بل هما ظاهرتان يمكن تفسيرهما ،ولوجودهما أو عدمه أسباب،كما يمكن التأثير عليهما.

2 .ليس النزاع والسلام ساكنين بل حيويين (ديناميكيين) ،ويتطوران بعامل الزمن.

3 .لا ينتهي كل نزاع بالعنف فهناك العديد منها يحل بشكل سلمي.

4 .يتطلب منع ظهور النزاع العنيف (Violent ,Conflict) أو وقفه فهم حيوية (Dynamism) النزاع السلمي والعنيف ،وإدراك مكونات السلام.

الإسرائيلي

5 .لتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع أو إخماده له فاعلية لبدا من فهم مسببات ذلك النزاع بشكل خاص ،وتطبيق سياسات وبرامج وآليات متعددة تناسب نوعه والمستوى الذي وصل إليه.

أسباب ظهور النزاعات الدولية: مما سبق فإن من مسببات النزاع الأساسية هي العوامل السياسية والإقتصادية، كما إن الإستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات الرئيسية، كما تلعب العولمة التي تجعل الأحداث الحاصلة في أجزاء مختلفة من العالم مترابطة مع بعضها البعض دورا في تأجيج الحروب، حيث إنها تعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وبين الفقير والغني داخل الدولة نفسها، ويؤدي التفاوت في الثروات إلى الشعور بالإستياء ويعتبر من العوامل التى قد تقود إلى الحروب. إن من أسباب النزاعات كذلك عدم المساواة والعدل بين أفراد المجتمع الواحد ،إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطان الدولة [1]. ومن أهم أسباب النزاعات الدولية اختلاف المصالح والسياسات ، ومع تطور العلاقات الدولية كان من الضروري حل هذه المنازعات بطريقة سلمية حتى تسير العلاقات الدولية سيرا طبيعيا ولتفادي ما من شأنه الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، يمكن القول بأن النزاع أوالصراع هو تنازع ا لإرادات القومية وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق[2].

وقد أظهرت النزعة التنظيمية للمجتمع الدولي أن هناك إمكانيات كبيرة في إيجاد الحلول للأزمات الدولية من خلال الوسائل المتقدمة، بعد أن أصبح تحريم استخدام القوة أو التهديد في العلاقات الدولية من أهم المبادئ القانونية المستحدثة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على وجه الإطلاق، فلقد كانت قواعد القانون الدولي التقليدي تقر مشروعية الحرب، بينما أصبح استعمال القوة محرما في نطاق ميثاق الأمم المتحدة حيث كانت هناك نصوص كثيرة تشير إلى أنه يجب حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية[3].

---

[1] نصر محمد مهنا و ناجي خلدون معروف، تسوية المنازعات الدولية.القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر،1996،ص 9.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)**.لبنان: منشورات الأهلية،ط1، 1999 .ص ص253-254.

تشمل النزاعات المسلحة أطرافا سياسية وعسكرية مختلفة التكوين والأهداف، وقد تجد المساندة والدعم من بعض المواطنين المحليين المتعاطفين مع أحد طرفي النزاع ،والذين يرون فى هؤلاء الأفراد الذين يقاومون الدولة أبطالا يجب إحترامهم وتوفير الدعم لهم، ولهذا تؤثر النزاعات كثيرا على الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة وعلى مستقبل الشعوب ورفاهيتها[1].

ويمكن أن نقسم أهم أسباب النزاعات إلى الآتي :

النزاعات الدينية: هي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي ،والهندوسي، مثل النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين اليهودي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالصراعات بين الكاثوليك والبروستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.

النزاعات السياسية : وهي الصراعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، فتارة تكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي تحدث في كل الدول التي تؤمن بوجود الأحزاب في بلادها، وقد تتوسع لتكون بين دولتين أو أكثر على مسائل تجارية أو مسائل حدودية، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى صراعات عنيفة وقتال.

النزاعات القومية : وهي الصراعات التي تنشأ بسبب الإنتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والإمتيازات دون القوميات الأخرى كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق ،وبين الأكراد والأتراك في تركيا.

النزاعات الفكرية : وهي النزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة ،حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها ،ويريد أن يطبقها في الأوساط الإجتماعية التي يعيش فيها ،ويرفض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى ،كالنزاعات الدائرة في البلاد الغربية وأمريكا بين العلمانيين والإسلاميين ،أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية.

[1] حسين قادري، **النزاعات الدولية، دراسة و تحليل**، الجزائر: منشورات خيرجليس، ط1 ،2007،ص 89.

النزاعات الإقتصادية : وهي النزاعات التي تنشأ بين طرفين وطنيين أو دوليين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري، أو مالي.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لدراسة النزاع الدولي

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات و المقاربات إلا أن الإتجاهات العقلانية تعتبر أن الواقع الإجتماعي شئ معطى، وبالتالي فإن المصالح شئ معطى كذلك، في حين يعتبر البنائيين أن النظام الدولي هو من إختراع الإنسان، فهو نتاج للفكر الإنساني الصرف فهي عبارة عن بناء فكري و نظام للقيم و المعايير و إذا تغيرت الأفكار التي تسود العلاقات الدولية القائمة فإن النظام نفسه سيتغير معها كذلك لأن النظام يتضمن تلك الأفكار و تعتبر عملية التفاوض و النزاع الدولي من بين أهم هذه الأفكار التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالأنظمة، ولكل فكرة لبدا لها من مداخل و نظريات تحاول دراستها تحاول من خلالها تقديم تصور نقدي لها، وسنتعرض في هذا المطلب إلى أهم المداخل والنظريات التي عنيت بدراسة قضية النزاع الدولي من خلال ثلاث عناصر فالعنصر الأول أخذنا فيه المدخل البيولوجي والمدخل الإيديولوجي، أما العنصر الثاني تناولنا فيه المدخل الإقتصادي و المدخل الجيوبولتيكي النظرية للنزاع الدولي، أما العنصر الثالث تعرضنا فيه لمستويات الظاهرة النزاعية.

أولا: المدخل البيولوجي و المدخل الإيديولوجي في تفسير النزاع

1 : المدخل البيولوجي في تفسير النزاع

الإسرائيلي

سنتناول هذا المدخل من خلال نظريتين (النظرية الديمغرافية ،ونظرية الإحتياجات الإنسانية).

أ)**النظرية الديمغرافية** : فانطلاقا من مسلمة "مالتوس"، حول عدم التناسق بين الإمكانيات الطبيعية ،و الزيادات السكانية الهائلة يدفع بالدول لغزو دول أخرى مجاورة.فالدول قليلة السكان عبر التاريخ تكون مهددة من طرف دول أخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة[1]. كما يشكل العامل الديمغرافي مصدر استقرار أو تهديد أمن دولة معينة، مثل حالة النزاع الإيراني الإماراتي.وقد أعاد طرح فكرة مالتوس "بول كينيدي" في كتابه (الإستعداد للقرن 20) قال بأن الهجرة تكون من الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة فيؤدي ذلك إلى خلق حالة النزاع.

ب)**نظرية الإحتياجات الإنسانية** : من أهم الباحثين في هذه النظرية (Burton John)و(Johan Galtung) هذه النظرية تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها[2].

ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الإحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم الإشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثاني. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجا. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلا. و تشمل الإحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي،

[1] Ricardo SOUSA, Gilberto OLIVEIRA,**Conflict Resolution Interventions in the Conflict Cycle**. academia.edu,w p185/2021,p 37.
https://www.academia.edu/52987366/Conflict_Resolution_Interventions_in_the_Conflict_Cycle

[2] Ibid,p 40.

الإسرائيلي

فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للإنتماء والهوية والحاجة للعدالة[1].

وفقا لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الإحتياجات غير مشبعة ،وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات لهذه الإحتياجات وطبعا قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم[2].

يعتبر نموذج النزاع المثلث من أبرز النماذج التي حاولت إعطاء تفسير لمراحل النزاع عن طريق ثلاثية العناصر الممثلة في أطراف مثلث ،فأساس النزاع هو عنصر التناقض و الخلاف بين أطراف النزاع ،كما أن المواقف تتحول إلى سلوكيات، والسلوك النزاعي حسب هذا النموذج يعبر عن عنف مباشر. وبهذا فإن "يوهان غالتونغ" أعطى لنا نموذجا مترابطا و متماسكا وشاملا للنزاعات المتماثلة وغير المتماثلة.

2 : المدخل الإيديولوجي في تفسير النزاع

أ)**مفهوم الإيديولوجية** : هي منظومة معرفية صارمة في الميدان السياسي، الأخلاقي، الديني والإقتصادي، تبني رؤية وتصور دولة ما لذاتها ولبيئتها الخارجية [3]. ووظيفتها كمنظومة معرفية هي تفسير ذاتي ورؤية للآخر مثل ما كان سائدا في فترة الحرب الباردة من سيطرة النزعة الإيديولوجية على خاصية النزاع بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، كان الإتحاد السوفياتي يتحرك وفق منظومة معرفية مما تعطيه رؤية للداخل وتصور للخارج أي بناء مجتمع اشتراكي في الداخل أما على المستوى

[1] دمدوم رضا،دور الفاعليين الإجتماعيين في حل النزاعات الدولية.الجزائر:**مجلة الحوار المتوسطي**،ع 13-14 ديسمبر 2016، ص 336.

[2] نفس المرجع،ص 337.

[3] Alf Beauman, **Introduction to Conflict Resolution**: **Concepts and Definition**, academia.edu,04/02/2011.p 4.
https://www.academia.edu/37386724/Introduction_to_Conflict_Resolution_Concepts_and_Definitions

الإسرائيلي

الخارجي فيؤمن أنه في صراع بين الإشتراكية والإمبريالية أين يمكن نشر الإشتراكية[1]. أما الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بإيديولوجية خاصة بها محورها الفرد والحرية.

ب) تأثيرات العامل الإيديولوجي في النزاعات الدولية : يمكن قياس تأثير العامل الإيديولوجي النزاعات في النزاعات الدولية بكم هذه الأخيرة التي يكون محورها الإيديولوجية، ففي فترة الحرب الباردة كانت أكبر العوامل المفسرة للنزاعات هي الإيديولوجية، فالعامل الإيديولوجي من حيث الثقل يفسر على أنه عامل محرك للنزاعات ومعبئ لها[2].

ج) نهاية الإيديولوجيات : الإيديولوجية لم تنتهي كإيديولوجية بسقوط الإتحاد السوفياتي، بل هناك عولمة إيديولوجية القيم، العامل الإيديولوجي في فترة الحرب الباردة كان واضح في تفسير النزاعات بين الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفياتي. فالدولة التي تمتلك الإيديولوجية يمكن أن تعبئ وتحفز في الدخول في النزاعات ،ولكن من الواضح أن العامل الإيديولوجي غير كاف لتفسير النزاعات الدولية[3].

ثانيا : المدخل الإقتصادي والمدخل الجيوبوليتيكي في تفسير النزاع

1 : المدخل الإقتصادي في تفسير النزاع : يعتقد الكثير من المفكرين أن الجانب الإقتصادي مهم في فهم وتحليل النزاعات الدولية ،ذلك أن التجاريون يرفضون التمييز بين التفوق التجاري و التفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري ،فلأوضاع الإقتصادية في المقام الأول اتجاه السياسة الخارجية للدول ،ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الإقتصادية ،فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الإقتصادية من حيث:

[1] ibid,p 11.

[2] Ricardo SOUSA, Gilberto OLIVEIRA,op cit,p 42.

[3] Alf Beauman,op cit,p 14.

الإسرائيلي

أ .**حروب القحط** : ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الإستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الإستيلاء على موارد الآخرين.

ب .**حروب الوفرة** : أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

ج.**حروب الأسواق و التسويق** : هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة.

2 : المدخل الجيوبوليتيكي في تفسير النزاع : انطلاقا من تعريف لويس كوسر (باحث في علم الإجتماع) للنزاع " بأنه تنافس على القيم و على القوة و الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[1]

ففي هذا التعريف قدم لنا لويس كوسر المحاور الثلاثة التي تحدد لنا الإقتراب من مفهوم النزاع الدولي ومصادر تحريكه، وتتعلق أساسا حول أن: النزاع الدولي هو تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، والهدف من النزاع الدولي يكون من أجل تحقيق أحد الأهداف الثلاثة حسب إمكانيات وقوة كل طرف: تحييد الخصم ،أو الإتجاه نحو تصفيته أو العمل على إلحاق الضرر به وإيذائه، وهو بذلك يطرح مصادر أساسية للنزاعات الدولية، تقترب إلى حد بعيد مع المدخل الجيوبوليتكي لتعريف النزاع الدولي، الذي يحدد مصادره في ثلاثة أسباب تفسر دوافع النزاعات وتتعلق بـ :

أ . النزاع على الموارد : المواد الأولية ،المنجمية ،الزراعية أو الصناعية ،حيث اعتبرت النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتكي نزاعات على النفط، اليورانيوم أو الألماس وهي ذات أبعاد اقتصادية، في النزاع تدفع الدول القوية للبحث عن كسب المزيد من النفوذ والتوسع في هذه المناطق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

[1] جيمس دوريتي،روبرت بلستغراف، مرجع سبق ذكره ،ص 140.

الإسرائيلي

ب . الإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية : الذي يمكن أن يكون مصدرا للنزاعات الدولية حسب الطرح الجيوبوليتكي فيكمن في الإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية، بمعنى كل دولة قوية تبحث عن مراقبة مجالات جغرافية حيوية (برية وبحرية وفضائية) للحفاظ على حمايتها الأمنية، أولتعظيم قوتها الدفاعية، أو لتحييد دولة خصم أو منافسة للوصول إلى تلك الموارد ،ويكون ذلك بمراقبة الفواصل الجغرافية أو المناطق التي تعتبر كحواجز طبيعية مثل :الجبال، الأنهار والمضايق، وهذا السبب يكمن في الدافع الجغرافي الذي يتحكم في سلوك الدول.

ج . الهوية الجماعية (**Identité Collective**): التي تستخدم وفي كثير من الأحيان كغطاء للمصدرين السابقين (النزاع على الموارد والإستيلاء على المواقع الجيواستراتيجية) ،وتكون هذه الهوية ذات طابع إثني ،قومي أو ديني أو مجموع هذه المعايير معا [1]، وهذا النوع من النزاعات تخص المجتمعات التي لم تصل بعد لبناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة (حالة أفغانستان والصومال أو ما يعرف بحالة الدولة الفاشلة)،كما أن المواجهات القومية الإثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا ، أو في مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي كما حدث مع دول البلقان أو القوقاز بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وكذلك مثل حالتي أوسيتا الجنوبية ،وأبخازيا مع جورجيا، الشيشان مع روسيا.

ويصر أتباع الطرح الجيوبوليتكي على التوافق مع تعريف لويس كوسر بأن مصادر النزاع الدولي لا تخرج عن هذه المصادر الأساسية الثلاثة، حتى وإن ارتدت النزاعات الدولية غطاء الإيديولوجيا أو الدين، فإنها ستبقى حسب هذا الطرح حبيسة مفاهيم القوة، والموارد والقيم وهي من المحاور الأساسية التي تقربنا لفهم مصطلح النزاع الدولي.

ثالثا : المستويات المختلفة للظاهرة النزاعية

إن ظاهرة النزاع،كغيرها من الظواهر السياسية، تخضع في دراستها لثلاث مستويات من التحليل، وذلك على النحو التالي:

[1] نفس المرجع،141.

الإسرائيلي

أ – الإطار المحلي للظاهرة : الذي تنبع منه الظاهرة أو تقع في إطاره، ويشكل البيئة الداخلية لها، وهو بالغ الأهمية في فهم أي ظاهرة سياسية.

ب – الإطار الإقليمي للظاهرة : الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره على بعض الظواهر السياسية، وهو ما يعرف بالبيئة الإقليمية.

ج – الإطار العالمي للظاهرة : وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظله الظاهرة السياسية، وأحيانا يكون هو الفاعل الأساسي، أما البقية فأهميتها أقل.

إن النقاش حول مستويات التحليل في حقل العلاقات الدولية يشغل حيزا هاما من الحوار بين الإتجاهات النظرية المختلفة منذ خمسينات القرن الماضي، بالنظر إلى أهمية هذه المسألة في تنظيم الأطروحات وتفكيك المسائل المعقدة في العلاقات الدولية، ومع ذلك حتى الآن، ما زال هناك غموض كبير في فهم المستويات بسبب عدم التمييز بين مصادر التفسير وأغراض التحليل، فمسألة تحديد مستويات التحليل في العلاقات الدولية تجد جذورها في تعدد الأسباب التي تقف وراء الأحداث في العلوم الإجتماعية بشكل عام، وهي الأسباب التي تقع في أكثر من مستوى.

1 : النزاعات الفردية والنزاعات الداخلية

أ : النزاعات الفردية (المستوى الفردي):ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من الفكرة التي مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي تعرفها البشرية ،وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه ،فهي تحاول فهم الكل"ظاهرة النزاع الدولي "من خلال الدراسة السيكولوجية لأعضائها.

يرجع باري بوزان (Barry Busan)في رصده لمختلف جوانب المشكلة، بسهولة وضع بيان لثلاثة أسباب كامنة وراء إندلا ع الحرب العالمية الثانية ،حالة اللاأمن الفرنسية، الإنتقامية الألمانية، الإختلال الحاد في ميكانيزم توازن القوى،هذه التعددية السببية حسب **بوزان** لا تقع في مستوى عيني واحد ،فالأسباب الفرنسية والألمانية ذات نمط عيني واحد ،وتتعلق بسلوك وحوافز كل"

الإسرائيلي

دولة" ،لكن اختلال ميكانيزم توازن القوى ،هو خاصية "النظام الدولي" ،وليس الدول ،وإذا قلنا أن الحرب كان سببها هتلر،سيكون بذلك مستوى التحليل هو "الفرد"[1].

من جهته يرى الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه Nietsche (1844 – 1900) أن الإنسان هو السلطة الأعلى في إدارة شؤونه ولا يوجد قانون أو عرف أو شيء آخر يعلو قوته، ويعتبر أن الإضطراب موجود في عقل الإنسان فالقوة تطبع حياته، والأقوى هو الذي يسيطر فلا مكان للسلام أو للعدل في العالم، والوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل.

ونستخلص من هذا الإتجاه أن النزاعات سببها الإنسان وهي متأصلة في روحه وناتجة عن رغباته وميولاته الشخصية، إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعا، كما جاء في كتابات مايكل ماندلباوم (Mandelbaum Michael) "إنهم يتوسعون، إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم ، وعملائهم المعلنين والسريين إلى الخارج، لأنهم يشنون الحروب، ويحرسون الحدود ويديرون أقاليمها وشعوبها من مختلف اللغات والعادات والعقائد، بعيدا عن عواصم بلادهم، إنهم يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة، إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم"[2].

إن مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة النزاع الدولي تعطي للتفسيرات السيكولوجية دورا مهما، فعلماء النفس وعلماء النفس الإجتماعي وعلماءالأحياء ، والأنثربولوجيا يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، ويمكن تحديد التفسير السيكولوجي بناء على الإتجاهين الأتين:[3]

. الإتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان والطبيعة الإنسانية . ويتزعم هذا الطرح كل من سيغموند فرويد S.Freud الذي قدم تفسيرا لأسباب النزاع الدولي في نطاق ما أسماه بنزعة

[1] Barry Buzan, **The level of Analysqis Problem in Internatiuonal relations Reconsidered**, **in Booth and Smith**, **International Theory Today** ,Pennesylvania satate university press, 2nd edition, 1997, pp 198-199

[2] فريد زكرياء،**من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**.تر:رضا خليفة،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،1999،ص ص 9-10.

[3] نفس المرجع،ص 13.

الإسرائيلي

الإنسان إلى التدمير، واعتبر أن أساس هذه النزعة هو غريزة حب التسلط والسيطرة والإنتقام عند الإنسان التي لا يجد لها مكانا لتطبيقها، وإرضاء هذه الرغبات إلا عن طريق الحروب والصراعات.

ـ الإتجاه الذي يرى أن السلوك العدواني هو نتيجة مترتبة على الإحباط .كما يؤكد ذلك جون دولر Dj.Doller انطلاقا من فرضية مفادها أن العدوان نتيجة حتمية للإحباط، ويعرف **جون دولر** الإحباط على أنه اضطراب يقع في سلوك الفرد عند عدم تمكنه من تحقيق أهدافه التي سطرها وسعى إليها.

ب : النزاعـات الداخليـة:

تعد النزاعات المسلحة غير الدولية، قديمة قدم الدولة فهذه الأخيرة ،كثيرا ما تجد نفسها في نزاع مسلح داخلي ،تغذيه أسباب عديدة، أو حرب أهلية تهدف إلى القضاء على النظام القائم وتغييره بآخر، أو نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر، تريد الوصول إلى سدة الحكم وغيرها من النزاعات بما في ذلك النزاعات المسلحة غير الدولية، التي تختلف صورها، وتتعدد ولكنها تشترك في الوحشية وثقل الحصيلة من الضحايا، التي عادة ما تخرج بها هذه النزاعات نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها، فيكون المدنيون الأبرياء أول ضحاياها [1]، والنتيجة في الأخير، إنهيار مؤسسات الدولة، و انتشار العنف والفوضى، إتخذت في الغالب شكل الحروب الدينية أو العرقية، مثلما حدث على سبيل المثال في الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، والجزائر في تسعينيات القرن الماضي، والصومال، رواندا وهايتي في تسعينيات القرن الماضي وغيرها من دول العالم ،التي أصبحت وللأسف أحد ملامحها الرئيسة عدم الإستقرار السياسي، والصراع على السلطة، إلا أن المجتمع الدولي لم يعطيها حقها من التنظيم الدولي[2].

2 : النزاعـات الإقليميـة:

أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة السنوات الأخيرة، مجالا جيوسياسيا معقدا و متشابكا تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في

[1] رضا دمدوم،مرجع سبق ذكره،ص 342.

[2] نفس المرجع،ص 343.

الإسرائيلي

محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها، ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة.

وبما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات في شكله الظاهر والمعلن ،وصراع وجود في حقيقته ،حيث يسود اعتقاد بأن الأهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية في هذه اللحظة السياسية المعقدة ،فإن الصراع غالبا ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى الفريق الآخر وهكذا ،وعليه فإن الصراع اتخذ أيضا نمطا صلبا يفتقد لأي شكل من أشكال المرونة السياسية[1].

وما يزيد من حدة هذا الصراع وتعقيداته اللامتناهية ،ارتباطه بالصراع الدائر في قمة الهرم الدولي ،صحيح أن هذا الإرتباط ليس صريحا وواضحا كما كان في مرحلة القطبية الثنائية بمعنى ليس ارتباطا تحالفيا ،ولا يرتب التزامات معينة على الأطراف المتحالفة ضمنيا ،ولكنه يقسم أطراف الصراع إلى فريقين لهما سياسات وإستراتيجيات متضاربة ومتنافرة ،كثيرا ما تجد ترجماتها الحقيقية في أشكال متعددة من التوترات والإضطرابات الإقليمية.

"ما يميز صراعات القوى الإقليمية عن الدولية الكبرى، ضيق مساحة هذا الصراع، ليس لكونه محكوم بحدود لا تتعدى الإقليم الذي يوجد فيه المتصارعون، وإنما أيضا لقلة عناصره وأهدافه"[2].

فهو لا يتعدى أن يكون صراعا على قضية مياه أو حدود أو نفوذ سياسي في حيز معين من مساحة الإقليم، كما أنه يرتبط غالبا بالأمن سواءا أمن النظام السياسي ذاته ، أو الأمن الوطني (القومي) للأطراف المتصارعة ويمسها بشكل مباشر.

وهذه الميزة غالبا ما تعطي الصراع طابعا وجوديا، يصبح دور السياسة والدبلوماسية فيها ضعيفا، ذلك فإن أوراق المساومة في هذا الشأن من الصراعات غالبا ما تكون هي ذاتها عناصر الوجود أو تلك التي تشكل جوهر الكيان الذي يمثله طرف الصراع أو طرفاه.

[1] Ricardo SOUSA, Gilberto OLIVEIRA,op cit,p 46.

[2] فريد زكرياء، مرجع سبق ذكره ،ص 17.

الإسرائيلي

تبعا لذلك أيضا، فإن مسارات الصراع تأخذ في الغالب شكلا تصاعديا ومتوترا، ولا تعرف أو لا تمر بمرحلة الهدنة، فالهدنة لا مجال لها هنا، وكل مرحلة من مراحل هذا النوع من الصراعات تتغذى من المرحلة التي سبقتها وتتأسس عليها، وصولا إلى هدف واحد ونهائي وهو القضاء على الخصم سياسيا، أو حتى كيانيا.

لقد عرفت أوروبا هذا الشكل من أشكال الصراعات في حقب كثيرة، بدءا من ظهور النابليونية التي شكلت نمطا تحريضيا ثوريا ضد أوروبا الملكية المستقرة والمتواضعة على نمط سياسي معين تسنده أوضاع اجتماعية، واقتصادية معينة، ولم ينته هذا النوع من الصراع إلا بانتهاء نابليون، وبعد ذلك انتهاء الظاهرة التي شكلها في حينه، ولكن هذه الحالة عادت وتجلت في أوروبا بأكثر من شكل وصورة، سواءا على شكل أفكار وتنظيمات (الفوضوية، الكومونة، الماركسية، الألوية الحمراء، بادرماينوف)، أو على شكل صراعات بين أنظمة سياسية ودول (حالة ألمانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية)[1].

وبدورها قد عرفت المنطقة العربية هذا النمط من الصراعات وخاصة في بدء تشكل الكيانات السياسية فيها بخمسينيات وستينيات القرن الماضي، مرحلة الحرب الباردة في العلاقات العربية العربية، والتي انتهى بعضها إلى صراعات ساخنة (حرب اليمن) ولم تنته هذه الظاهرة إلا بعد الموت السياسي لجمال عبد الناصر عقب هزيمة جويلية 1967، ثم موته الجسدي بعد ذلك بثلاثة أعوام، واستطاعت مصر الحفاظ على استمراريتها ووجودها بفضل التغيرات التي حصلت على مستوى النخبة السياسية والذي نتج عنه التبعية، تغيير سلوك مصر السياسي وبما يتفق والأوضاع الإقليمية الناشئة، ومتطلبات اللحظة الدولية في حينه.

أما على المستوى الكياني، فتبدو حال العراق أفضل تجسيدا لذلك النمط من الصراع، فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في المآل الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية للعراق، والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم ذي الأهمية الإستراتيجية، كان لها الدور الكبير

[1] Ricardo SOUSA, Gilberto OLIVEIRA,op cit,p 47.

في التوافق (الضمني) أقله (إقليميا ودوليا) على ضرورة ابتداع صيغة جديدة لعراق مشذب سياسيا، ولا يعكر صفو الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية والدولية المتوافق عليها[1].

غير أن محاولة إعادة صوغ الحالة العراقية، بقدر ما نتج عنها فرص ومكاسب إستراتيجية لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، فإنها أنتجت بذات القدر خسائر ومخاطر لأطراف أخرى، ناهيك عن كون السياق الذي اندرجت في إطاره محاولة إعادة الصياغة تلك، بأنه سياق تغييري سعى إلى إعادة صوغ وتشكيل منظومة العلاقات والأدوار والمراتب في الواقع الإقليمي.

وهكذا وفي ظل مناخ نظام دولي مستجد وسريع التغير، لم توفر متغيراته حتى الدول التي تبدو قائدة لهذا النظام الإقليمي، وكذلك العلاقات التي سادت لعقود، سقطت بفضل عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع المستجدة، وبسقوطها وزوال فواعلها انكشفت العلاقات الإقليمية على نمط تصارعي جديد بين أطراف ترى أن مصلحتها الإبقاء على ذلك الشكل القديم الذي يساعد في إعادة إنتاج تجددها واستمرارها، والحفاظ على مواقفها وأدوارها القديمة، وأطراف أخرى رأت في التغيير فرصة لتغيير واقع إقليمي طالما وجدت نفسها في إطاره مرهونة بإمكانياتها وقدراتها وتطلعات شعوبها لخدمة رؤى وتقديرات ومصالح بدت أنها ليست عقلانية ولا رشيدة.

ولا شك أن هذا الصراع الذي تستعر ناره في المنطقة العربية، تساهم مجموعة من العوامل (الميكانيزمات) في اشتعال آليته المعقدة:[2]

أ .افتقاد المنطقة لإطار يضبط الصراعات ويديرها، وذلك بعد أن جرى تقييد حدود وهامش حركة ودبلوماسية الجامعة العربية إلى أبعد الحدود، واقتصار دورها على مجرد الدعوة للحوار والتلاقي، وهذا في الواقع يشكل تكريسا خطيرا للدور المتدني الذي طالما وضعت فيه الجامعة نتيجة افتقادها لآليات تساعد على حل النزاعات بين أطرافها.

ب .الإفتقاد الى وجود مشتركات سياسية في ظل حالة الإصطفاف الحاد التي شهدها الإقليم، وقد ظهرت تجليات ذلك بشكل واضح في الخلاف على المشترك السياسي الوحيد الذي جمع الأطراف العربية على مدار السنوات التي مضت والمتمثل في المصلحة القومية بعملية السلام مع إسرائيل،

[1] فريد زكرياء، مرجع سبق ذكره،ص 23.
[2] نفس المرجع،ص 24.

الإسرائيلي

والمعلن عنها في المبادرة العربية للسلام والتي يبدو أنها في طريقها للزوال سواءا بسبب تعنت إسرائيل حيالها أو بسبب الحسابات المختلفة والمتضاربة للأطراف العربية.

ج .تراجع مفهوم الأمن القومي العربي في ظل الخلاف على المواقف من القضايا التي يواجهها العرب، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد مصادر الخطر بالنسبة لكل طرف (أمريكا، إسرائيل، إيران) وبالتالي تنوع الإستجابات العربية حيال ذلك تبعا لظروف وأوضاع كل طرف على حدة.

د .الرهان على حدوث متغيرات إستراتيجية مهمة في سياسة الفاعل الدولي والإقليمي الأهم (الولايات المتحدة الأمريكية) بانتظار ما ستأتي به الإدارة الأمريكية الجديدة، وفي هذا الإطار يلاحظ وجود انقسام عربي حول تقدير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية التي ستتبعها واشنطن، فهل ستكون استمرارا لسياسة الإدارة السابقة القائمة على الضغط على أطراف إقليمية، أم أنها ستتبع نهجا تحاوريا مع هذه الأطراف؟ [1].ذلك مرهون بدرجة كبيرة بالوظيفة المراد للنظام الإقليمي الجديد أن يؤديها، بمعنى أن هذا الأمر مرهون بدرجة كبيرة بتوجهات النظام الدولي ومتغيراته.

3 : النزاعـات العالميـة (النزاعات الدولية ذات البعد العالمي)

سبق وقد أشرنا فيما يتعلق بالمستويات المختلفة للظاهرة النزاعية في المطلب الثالث أن النزاعات سببها العامل البشري ولكن هل يمكن أن تكون للعوامل الطبيعية دور في ذلك ؟

لقد رفض الباحثون الربط المباشر بين قضايا البيئة والنزاعات الدولية وأثبتوا من خلال العديد من الدراسات الميدانية أن المشكلة تكمن في ركون القرار على المستويين المحلي والدولي، لضغوط الحاجة المتزايدة إلى الثروات الطبيعية.

ويقول سيمون دالبي أستاذ بجامعة كارلتون بكندا : "مثلما كانت النزاعات من قبل من أجل السيطرة على طرق التجارة، يقف اليوم النفط والمعادن وراء الحروب والنزاعات المتصاعدة، فأمريكا تريد اليوم الهيمنة على الثروات في منطقة الشرق الأوسط عسكريا، بعد أن فشلت في

[1] موسى الهور،« التسوية السياسية كآلية لإدارة الصراع العربي الصهيوني » .**مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع 35،فيفري 2015.ص 304.
https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/728/683

الإسرائيلي

تأمينها سلميا" [1]، وبسبب الخيارات السياسية الخاطئة، يضيف هذا الخبير الدولي: "أصبح الإنسان تابعا للتغيرات وليس موجها لها، لقد انتهى العصر الذي كان يصنعه الإنسان بأيديولوجياته وأفكاره ليعيش منذ الآن في حلقة مفرغة ثلاثية الأضلع : نفط فتغيرات مناخية فنزاعات من أجل مزيد من النفط، وهذا ما يغتال السلام والأمن في العالم"[2].

ولم تخرج نتائج البحوث الميدانية الثلاث، التي أجراها باحثون عاملون لصالح مؤسسة "سويسرا من أجل السلام" في منطقة القرن الإفريقي وبلدان آسيا الوسطى عن هذا التوجه، فموغس شيفيرا، من المركز الوطني السويسري للبحوث شمال – جنوب ،وهو من أصل أثيوبي ،أعد دارسة حول النزاعات الداخلية في بلده ،يؤكد في حديث له مع **سويس انفو** على أن "سوء الإدارة واحتكار الثروة المائية من أصحاب النفوذ ،يمنع المزارعين من استغلال الثروة المائية المتاحة بطريقة عادلة وحكيمة ،فتنفجر النزاعات والصراعات"[3].

وعن الحلول التي يقترحها لتهدئة تلك النزاعات، يجيب موغس شيفيرا : "اعتماد سياسات متكاملة ومتناسقة تأخذ بعين الإعتبار مصالح جميع الأطراف و تحويل الدولة من مجرد جهاز إداري إلى مؤسسة لرسم السياسات والتخطيط الإستراتيجي"[4].

---

[1] عبد الحفيظ العبدلي،النزاعات الدولية سببها الإنسان وليس البيئة.برن:مؤسسة سويسرا من أجل السلام،2007/11/16،تاريخ الإطلاع 2021/02/22.
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/359230

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

المبحث الثاني: بدايات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

شهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عدة مراحل تخللته أحداث ومسارات، كان لها الأثر البالغ في تبلور وتطور هذا الصراع، فهو ضارب في أثون التاريخ، لكن يعتبر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية 1896 على خلفية نشوء فكرة "الشتات اليهودي" وضرورة تشكيل وطن قومي لليهود بداية إشعال فتيل الصراع بصورته الحديثة، كما كان لهزيمة الدولة العثمانية وتفككها ووقوع المنطقة العربية تحت الإنتداب البريطاني، الذي منح وعدا لليهود بإقامة وطن لهم وفق ما يعرف بوعد بلفور نظير مساعدة اليهود لبريطانيا في الحرب العالمية، وبإعلان قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي في 15 ماي 1948 عرفت المنطقة عدة حروب بين الدول العربية، والإحتلال الإسرائيلي بداية من حرب 1948 مرورا بحرب 1967 وكذا حرب 1973 كل هذه الحروب إشتركت فيها الدول العربية إلى أن إنحصر الصراع بين فلسطين والإحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد توقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل عرفت بمعاهدة كامب دايفيد 1979 اعترفت بموجبها مصر بإسرائيل بعد ذلك شهد الصراع إنتفاضات شعبية فلسطينية ودخل مرحلة جديدة في إدارته عن طريق التسوية السلمية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب نحاول من خلالها فهم سيرورة هذا الصراع وماتخلله من أحداث وتطورات ساهمت في تبلوره بالشكل الذي هو عليه الآن، فقد تطرقنا في المطلب الأول إلى تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعالجنا في المطلب الثاني الحروب العربية التي شهدها هذا الصراع،وأخذنا في المطلب الثالث الإنتفاضات الشعبية التي قام بها الشعب الفلسطيني.

المطلب الأول:تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تعود جذور النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ اليهود بالهجرة إلى فلسطين هربا من معاداة السامية في وسط أوروبا وروسيا، وكذا تصاعد الحركات الوطنية مثل القومية العربية والصهيونية، رغم أن الطموح اليهودي للعودة لفلسطين جزءا من الفكر الديني اليهودي، لم يبدأ المجتمع اليهودي في أوروبا الهجرة إلى إسرائيل وإعادة بناء الوطن اليهودي حتى

الإسرائيلي

الفترة بين 1859 و1880، وكانوا قد اعتبروا ذلك حلا لتهميش وكره اليهود الذي ساد في روسيا وأوروبا، نتج عن ذلك الحركة الصهيونية، والتي شكلت حركة حديثة تهدف لتكوين موطنا لليهود[1].

أولا : الموقع الجغرافي لفلسطين

تعتبر أرض فلسطين بلد صغير (10.000 ميل مربع) تقع هذه الأرض على الطرف الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، و قد اختلفت مقوماتها خلال تاريخها الطويل إلى حد كبير، في مجالات المساحة والسكان وملكية الأرض. يشغل الإحتلال الإسرائيلي في الوقت الراهن كل الأراضي الممتدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، وتحدها مصر من الجنوب ولبنان من الشمال والأردن من الشرق، تشكل حدود إسرائيل المعترف بها نحو 78٪ من الأراضي التي تسيطر عليها الآن، وينقسم الجزء المتبقي إلى أراض تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 (حرب الأيام الستة) ومناطق الحكم الذاتي الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني. يشغل قطاع غزة 141 ميلا مربعا إضافيا في جنوب إسرائيل، ويخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية[2].

تم إنشاء حركة سياسية رسميا في عام 1879 دعت هذه الحركة لإنشاء ولاية قومية لليهود في فلسطين، والتي ظنوا أنها ستكون ملجأ لليهود حول العالم بإمكانهم أن يحاربوا من أجل حق تقرير المصير فيه [3]. تدريجيا اعتقد الصهاينة أن الولاية يجب أن تكون جزءا من موطنهم التاريخي، والذي أشاروا إليه كأرض إسرائيل [4]. المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق اليهودي القومي شجعا

[1] Mark Tessler. **A History of the Arab–Israeli Conflict Indianapolis**, Indiana University Press, 1994), p 53.

[2] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.مرجع سبق ذكره،ص 57.

[3] Hattis Rolef, Susan (Sheila) and Avraham Sela." **The Continuum Political Encyclopedia of the Middle East**. New York. (2002). "Zionism p58.

[4] Charles D. **Palestine and the Arab–Israeli Conflict**: **A History with Documents** . Bedford/St. Martin's. (2007).

الإسرائيلي

على الهجرة ومولا شراء الأراضي خلال كلا الحكمين العثماني والبريطاني في منطقة فلسطين [1]، بينما شكلت القومية العربية النزعة الرائجة في المنطقة (بالإضافة إلى الولاء المستمر للولاية العثمانية).

تبعا لبيني موريس، تجسدت إحدى أول الأحداث العنيفة الموثقة التي اندلعت بين العرب واليهود الجدد في البلاد في حادثة إطلاق نار غير متعمد على شاب فلسطيني من قبل حرس يهودي تابع لقرية روش بينا الناشئة .حصلت الحادثة أثناء عرس في صفد في ديسيمبر 1882 وأدت إلى موت الشاب ردا على ذلك، نزل حوالي المئتان من العرب على المستوطنة اليهودية وقاموا برمي الحجارة وتخريب الأملاك، [2]حصل حدث آخر في بيتا تيكفا في بداية 1886، حيث قام المستوطنون اليهود بمطالبة الفلاحون التابعون لهم بإخلاء الأرض المتنازع عليها وبدأوا بفرض أنفسهم فيها.

كان قد تم قتل ثلاثة عشرة يهوديا من قبل العرب منذ بداية الاشتباكات حتى عام 1908، أربعة منهم في ما أدرجه بيني موريس تحت نطاق "أعمال عنف ناتجة عن العقيدة القومية"[3] وحصلت الأخرى أثناء أعمال سرقة وجرائم أخرى في الخمس سنوات اللاحقة تم قتل 12 حارس يهودي من قبل العرب، بدأ المستوطنون بالتحدث عن الكراهية العربية والقومية الكامنة وراء الإيذاء الذي ألحقه العرب بهم.

تدريجيا، بدأ القادة العرب في المنطقة الفلسطينية برؤية الطموحات الصهيونية كخطر يهددهم[4]، مثل شراء أراض من المالكين العرب لبناء المستوطنات اليهودية، والذي أدى إلى طرد الفلاحين من الأراضي التي استثمروا فيها كمزارعين تحت سيادة هؤلاء المالكين، أدى هذا الفعل إلى شعور ساد لدى السكان العرب أن أراضيهم تم انتزاعها منهم[5].كان السياسيون العثمانيون خائفون

---

[1] Mark Tessler. Op cit, p 56.

[2] Morris Benny. **Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1998** . Knopf Doubleday Publishing Group. (2011-05-25), p 51.

[3] Ibid.p 53.

[4] سيدني،بيلي،**الحروب العربية الإسرائيلية و عملية السلام**.تر:فرحات إلياس،بيروت:دار الحرف العربي،ط1، 1992،ص 7.

[5] محسن،محمد صالح،**حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،2013،ص ص 16-15.

الإسرائيلي

من النفوذ الروسي والأوروبي المتزايد في المنطقة، والتي بإمكان إرجاع جزء منها إلى موجة الهجرة الضخمة التي أتت من الإمبراطورية الروسية. لم تتبع السلطات العثمانية منظورا شكوكيا بخصوص ولاء المهاجرين الجدد لأنهم يهود، بل بالأحرى بسبب قلق أن ولاءهم كان أولوية لبلد نشأتهم روسيا، الذي له لدى الدولة العثمانية تاريخ حافل بالصراعات، ولاء المهاجرين لروسيا كان من الممكن أن يفند سيطرة تركيا على منطقة فلسطين. وقد شجع هذا القلق المثال الذي يمكن رصده في تفكك السلطة العثمانية في منطقة البلقان .كما أنه تم اعتبار الهجرة الأوروبية تهديدا للتركيبة الثقافية للمنطقة من قبل السكان المحليين [1].عنت الأهمية الإقليمية للشغب الذي استهدف اليهود (المعروف بالبوغروم) والذي حصل في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بالإضافة إلى القوانين المتصدية للمهاجرين التي تم تطبيقها في أوروبا، إن موجات الهجرة اليهودية التي بدأت تصل إلى فلسطين [2] .نابجة عن المشاريع والبوادر الصهيونية المتعددة التي أصبحت بارزة، فبدأ السكان العرب في منطقة فلسطين بالاحتجاج ضد شراء الجماعات اليهودية للأراضي. كانت الحصيلة أنه في عام 1882 قامت السلطات العثمانية بحظر بيع الأراضي للأجانب، ولكن قرب العام 1914 عدد السكان اليهود في فلسطين كان قد ارتفع ليناهز 60000 (33000 منهم كانوا متسوطنين جدد[3].

ثانيا : تداعيات الحرب العالمية الأولى على الصراع

في عام 1917 وخلال الحرب العالمية الأولى، انتزع ت بريطانيا فلسطين من الدولة العثمانية، وفي نوفمبر من نفس السنة، قدمت بريطانيا وعد بلفور، قبل أن تحتل القدس والمنطقة المعروفة باسم فلسطين وتعهدوا من خلال هذا الوعد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، دون انتهاك الحقوق المدنية والدينية القائمة لغير اليهود الموجودين فيها، وأعرب الفلسطينيون عن معارضتهم للوعد البريطاني لأول مرة في مؤتمر عقد بالقدس عام 1919. وفي عام 1922،

[1] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2013،ص 58.

[2] نفس المرجع،ص 64.

[3] محسن،محمد صالح،**حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية**،مرجع سبق ذكره،ص 17.

الإسرائيلي

حددت عصبة الأمم التزامات الانتداب البريطاني في فلسطين، بما في ذلك تأمين "إقامة وطن قومي لليهود"، ما تحول مستقبلا إلى إسرائيل[1].

جاء هذا الوعد نتيجة ضغط من جانب حركة صهيونية بريطانية صغيرة، وخاصة من جانب حاييم وايزمن الذي هاجر من روسيا إلى بريطانيا، ولكن الدافع إليها كان الاعتبارات الإستراتيجية البريطانية، ولعل المفارقة أن يكون الدافع الأساسي للإعلان هو اعتقاد مستوحى من معاداة السامية مفاده أن يهود العالم من شأنهم أن يهبوا لمساعدة البريطانيين في الحرب إذا ما أعلنوا عن وعد بإقامة وطن لليهود. وقد خشي البريطانيون أن يسبقهم الألمان إلى إصدار هذا الوعد[2].

في مؤتمر باريس عام 1919، دافع ممثلو الصهاينة والعرب كل عن قضيته، واجتمعوا معا، قدم الصهاينة خريطة المنطقة التي يطالبون بها من أجل الوطن القومي الخاص بهم، وقع حاييم وايزمان (والذي كان في طريقه ليصبح رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية (والأمير فيصل الأول) الذي كان في طريقه ليصبح ملكا لسوريا الكبرى) على اتفاقية (فيصل–وايزمان) [3]، وتجدر الإشارة إلى أن حاييم وايزمان والأمير فيصل توصلا إلى اتفاق بشأن دعم العرب إقامة وطن قومي يهودي، ووقعا على هذا الاتفاق، كما أكد فيصل لممثل الصهاينة الأمريكيين، القاضي فرانكفورتر، تأييده للقضية الصهيونية لكن فيصل اشترط لهذا التأييد تلبية التطلعات العربية في سوريا[4].

جرى توزيع الشطر الأكبر من الدولة العثمانية في مؤتمر باريس من خلال عصبة الأمم، وذلك إلى مناطق انتداب توزعت على المنتصرين في الحرب. رأى البريطانيون والفرنسيون في الانتداب وسيلة لتحقيق طموحات استعمارية، أكد الرئيس الأميركي ويلسون أن الانتداب يجب أن يعزز الاستقلال في نهاية المطاف. كان البريطانيون حريصين على إبقاء فلسطين بعيدة عن الفرنسيين، وقرروا أن يطالبوا بإقامة انتدابهم على الولاية التي من شأنها أن تقيم الوطن القومي لليهود الذي نص عليه وعد بلفور، وهو المشروع الذي يمكن أن يحظى بدعم أميركي، عارض العرب فكرة إنشاء

[1] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.مرجع سبق ذكره،ص 63.

[2] نفس المرجع،ص 64.

[3] محسن،محمد صالح،**حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية**،مرجع سبق ذكره،ص 22.

[4] نفس المرجع،نفس الصفحة.

الإسرائيلي

وطن لليهود، بالنظر إلى أن تلك المناطق ومنها فلسطين هي أرضهم، شعر العرب بأنهم مهددون بخطر الطرد من قبل الصهاينة، وبأنهم لا يرغبون في العيش تحت حكم اليهود[1].

ضغط العرب على لجنة كينغ كرين الأمريكية لجهة ضم فلسطين إلى ولاية سورية، وشكلوا بعد ذلك حركة وطنية لمقاومة شروط الانتداب. وبمبادرة من الرئيس الأميركي ويلسون تم إرسال لجنة كينغ كرين للاستماع إلى آراء السكان. وقد أعرب عارف باشا الدجاني أمام لجنة الاستماع عن أفكاره بشأن اليهود فقال: "يثبت ماضيهم وتاريخهم أن التعايش معهم مستحيل. فهم غير مرغوبين في جميع البلدان التي يتواجدون فيها في الوقت الحاضر ،... لأنهم دائما يأتون لامتصاص دماء الجميع.."[2]

حدثت مراسلات بين مكماهون والحسين تم فيها صياغة مع القادة العرب تنص على منحهم هيمنة فوق الأراضي العربية التي كانت في ذاك الوقت تحت سيطرة العثمانيين بهدف إنشاء ولاية عربية، وكان ذلك مقابل استهلال حملة ضد العثمانيين عرفت بالثورة العربية الكبرى، ولكن اقترح وعد بلفور الذي أصدر عام 1917 "تفضيل إنشاء موطن لليهود في فلسطين بشرط ألا يتم انتهاك الحقوق الدينية والمدنية للجماعات الغير يهودية في المنطقة" [3]. في 1916 منحت اتفاقية سايكس بيكو الفرنسية–الإنجليزية الإمبراطورية الإنجليزية المنطقة التي تتجزء حاليا إلى الأردن، إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى المساحة التي تحتلها العراق في ذاك الوقت. رأى القوميون اليهود وعد بلفور كحجر الأساس لموطن إسرائيلي مستقبلي يتضمن طرفي نهر الأردن، ولكنه زاد من ارتياب السكان العرب في منطقة فلسطين[4].

1 : أعمال العنف داخل فلسطين المنتدبة

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الامبراطورية العثمانية، تحديدا في أبريل 1920 وفي إطار مؤتمر سان رويمرو، تم منح بريطانيا قيادة فلسطين وإمارة شرق الأردن والتي تشكل أراضي مغطاة

[1] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.مرجع سبق ذكره،ص 66.

[2] أبو طلال،الغفالي،**معارك العرب منذ ماقبل الإسلام وحتى حرب الخليج**.بيروت:دار انوبليس،ط1، 2007،ص 147.

[3] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**،مرجع سبق ذكره،ص 69.

[4] نفس المرجع،ص 70.

الإسرائيلي

حاليا من قبل إسرائيل والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، ومثل هذا مساندة لبنود وعد بلفور تم إقرارها رسميا في معاهدة سيفر [1] حضر ممثلون من كلا الطرفين الصهيوني والعربي المؤتمر، وفيه تلاقوا ووقعوا اتفاقية تنص أنهم سيتعاونون مع بعضهم البعض [2]. لم يتم أبدا تطبيق الإتفاقية ، لم يتم رسم الحدود وتحديد الشروط التي يجب على المنتدب الانصياع لها حتى سبتمبر 1922، حيث خصص البند 25 في النص القانوني أن المنطقة الشرقية (والتي عرفت في ذلك الوقت بإمارة شرق الأردن) لم تكن مخولة بالخنوع لجميع أجزاء النص، وبالأخص تلك التي تتناول موضوع الوطن القومي اليهودي. استعمل البريطان هذا كذريعة لإنشاء دولة عربية مستقلة ذاتيا تندرج تحت الانتداب، واعتبروا هذا تحقيقا جزئيا لبعض التفاصيل المذكورة في مراسلات مكماهون والحسين. في 11 أبريل 1921، نقل البريطان حكم المنطقة الشرقية كما تم وصفها في نص الانتداب إلى قبيلة الهاشميين العربية الآتية من منطقة الحجاز المتواجدة حاليا ضمن حدود المملكة العربية السعودية ،وفي ماي 1923، اعترف البريطانيين بها كولاية مستقلة ذاتيا وبالتالي قاموا بإزالة جميع الطموحات اليهودية القومية في ذلك الجزء من فلسطين المنتدبة. انتهى الانتداب الذي هيمن فوق إمارة شرق الأردن في 22 ماي 1946 عندما حازت المملكة الهاشمية الأردنية أخيرا على الاستقلال التام.

تجسدت أحد أهم سمات الوطنية الفلسطينية في ردة فعل ضد الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي لفلسطين بالإضافة إلى رغبة بالحصول على حق تقرير المصير يتمتع به سكان المنطقة العرب [3]. استمرت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالنمو بسرعة خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، وكان أساس هذه الهجرة تفاقم ظاهرة التمييز ضد اليهود في أوروبا. بين 1919 و1926، قرر 90000 مهاجر الهجرة إلى فلسطين بسبب أحداث تنم عن العداء لليهود، مثل احتجاجات البوغروم التي ترددت في أوكرانيا وتسببت في مقتل 100000 يهودي[4]. تم امتصاص بعض هؤلاء المهاجرين في جماعات يهودية مبنية على أراضي قامت مؤسسات صهيونية بشرائها قانونيا من مالكي أراضي غائبين. في بعض الحالات، أدى الشراء الكبير للأراضي من مالكي أرض غائبين إلى استعاضة الفلاحين الذين كانوا يعملون تحت إشرافهم، وحث هذا شعورا عند هؤلاء

[1] أبو طلال،الفغالي،مرجع سبق ذكره ،ص 264.

[2] نفس المرجع،ص 265.

[3] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**،مرجع سبق ذكره،ص 73.

[4] نفس المرجع،ص 75.

الإسرائيلي

الفلاحين أنه تم اقتلاعهم من أراضيهم. كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالأخص شديدة بعد صعود النازيين للسلطة في ألمانيا ،حيث أدى ذلك إلى تضاعف عدد السكان اليهود في فلسطين.

2 : الثورة العربية في فلسطين بين عامي 1936-1939

عارض سكان فلسطين العرب ارتفاع عدد السكان اليهود لأن المهاجرين الجدد كانوا يرفضون تأجير أو بيع الأراضي للفلسطينيين، ورفضوا أيضا تعيينهم [1]. أثناء الفترة بين 1920-1930 تدهورت العلاقات بين السكان اليهود والعرب واشتدت العداوة بين الطائفتان.

من عام 1920 أصبح المفتي الأكبر للقدس محمد أمين الحسيني قائدا للحركة العربية الفلسطينية ولعب دورا مفتاحيا في تحريض شغب ديني ضد السكان اليهود في فلسطين[2]. أوقد المفتي الشغف الديني للمسلمين ووجهه ضد اليهود عن طريق الزعم أن اليهود كانوا يحاولون إعادة بناء الهيكل اليهودي ليحل محل قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

في عام 1936 بينما كانت أوروبا تستعد للحرب، أوقدت القنصلية الإسلامية العليا في فلسطين، بقيادة أمين الحسيني، ثورة فلسطينية شاملة قام فيها العرب الفلسطينيين بقتل وإحداث شغب ضد اليهود في عدة مدن [3]. في 1937 هرب أمين الحسيني، والذي كان قي ذلك الوقت مطلوبا من قبل البريطانيين، من فلسطين ولجأ إلى لبنان، العراق، إيطاليا وفي النهاية ألمانيا النازية.

رد البريطانيون على ثورات العنف بتكوين لجنة تقصي هيكرافت، لجنة بيل التي أجرت بحوثا مابين عامي 1936و1937 ،وكانت لجنة بيل أول من اقترحت حل الدولتان سنة 1937 لمساواة النزاع في هذا الحل يتم تقسيم فلسطين إلى ولايتان: واحدة عربية والأخرى يهودية. كانت الولاية اليهودية ستتضمن السهل الساحلي، مرج ابن عامر، بيسان، والجليل. أما الولاية العربية فكانت تتضمن إمارة شرق الأردن، يهودا والسامرة، مرج الأردن، والنقب. كان القائدان اليهوديان الأساسيان، شيم وايزمان ودافيد بن غوريون، قد أقنعا الكونغرس الصهيوني بالرضا بشكل مبهم

[1] Mark Tessler,op cit.p 102.

[2] Hattis Rolef, Susan (Sheila) and Avraham Sela.op cit.p 61.

[3] Benny Morris, **One state, two states:resolving the Israel/Palestine conflict**, 2009, p. 66

الإسرائيلي

باقتراحات لجنة بيل كمقدمة لمفاوضات أكثر [1]. رفضت القيادة العربية في فلسطين كل الإقتراحات ورفضت أن تتشارك مع السكان اليهود بأي من الأرض الفلسطينية. أدى رفض اقتراحات لجنة بيل من قبل العرب إلى صياغة لجنة وودهد. أخذت لجنة وودهد بعين الاعتبار ثلاثة خطط كانت إحداها مبنية على خطة بيل. في التقرير رفضت اللجنة خطة بيل بالأخص لأنه لم يكن من الممكن تطبيقها دون نقل قسري شامل للعرب (خيار كانت الحكومة البريطانية قد أقصته) [2]. بمعارضة بعضا من أعضائها، اقترحت اللجنة بدلا عن ذلك خطة لإبقاء الجليل تحت الانتداب البريطاني، ولكنها شددت على المشاكل الجدية التي واجهت هذه الخطة والتي تمحورت حول افتقار الولاية العربية المقترحة للاكتفاء الذاتي المالي.الحكومة البريطانية أصدرت في تزامن مع نشر تقرير وودهد تصريح سياسي ينص على رفضها لجدار فاصل بين الشعبين، والذي اعتقدت أنه من غير الممكن تنفيذه بسبب "صعوبات مالية وسياسية"[3].

في ماي 1939 أصدرت الحكومة البريطانية ورقة توضح سياستها الجديدة لتطبيق حل دولة واحدة في فلسطين، وفي هذه الورقة تتبنى الحكومة البريطانيا نظرة تدعم إنقاص عدد المهاجرين اليهود المسموح لهم بدخول فلسطين بشكل كبير، بالإضافة إلى فرض حد على عدد المهاجرين الجدد الذي سيتم استقبالهم، وقد تم تحديد أن الحد سيتم وضعه من قبل الحكومة البريطانية على المدى القصير وسيترك للقيادة العربية على المدى الطويل أيضا حق شراء الأرض من العرب الذي امتلكه اليهود في ذلك الوقت بغية أن يتم تخفيف الضرر السياسي الاجتماعي للصفقة، بقيت هذه القيود حتى نهاية فترة الانتداب التي حصلت في توازي مع الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، والتي قام اليهود خلالها بالفرار من أوروبا، نتيجة عن ذلك في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، قامت قيادة (اليشوب)* بتنظيم موجتا هجرة غير قانونية بهدف إرسال اليهود إلى فلسطين المنتدبة، والذي سبب احتداما أكبر في المنطقة.

---

[1] سيدني،بيلي،مرجع سبق ذكره،ص 44.

[2] نفس المرجع،ص 45.

[3] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.مرجع سبق ذكره،ص 77.

* (**اليشوب**): تعني المستوطنة كلمة عبرية تستعمل للإشارة إلى السكان اليهود في فلسطين قبل تأسيس دولة الإحتلال الإسرائيلي الحديثة.استخدمت الكلمة في ثمانينيات القرن التاسع عشر عندما كان عدد اليهود في فلسطين خمسة وعشرين ألفا تقريبا، واستمر استخدامها حتى 1948 حيث بلغ عددهم سبعمائة ألف، وتستعمل اليوم للإشارة إلى اليهود الذين سكنوا فلسطين قبل تأسيس دولة الإحتلال الإسرائيلي في 1948.

الإسرائيلي

بن غوريون قال أنه يريد "تركيز عموم أهلنا في هذه الدولة فلسطين ومحيطاتها" [1]. عندما اقترح الموافقة على خطة بيل في 1937، والتي شملت ولاية إسرائيل في جزء من فلسطين، خاطب بن غرويون الكونغرس الصهيوني في عامه العشرين قائلا: "الولاية اليهودية التي يتم تقديمها لنا الآن لا تمثل الهدف الصهيوني، ولكن بإمكانها أن تخدمنا كمرحلة جوهرية في مسارنا نحو إنجاز الصهيونية بشكل أكبر. ستتركز هذه القوة اليهودية الفعلية التي ستأخذنا إلى هدفنا التاريخي في أقل وقت ممكن في فلسطين"[2]. في حوار داخل المؤسسة اليهودية قال أنه يريد اتفاقية بين العرب واليهود "مبنية على فرضية أنه بعد أن نصبح قوة فعالة نتيجة عن بناء الولاية، سنقوم بإزالة الحاجز وسنتوسع إلى كامل فلسطين"[3].

ثالثا : تداعيات الحرب العالمية الثانية على الصراع

خلال الثورة العربية التي حدثت بين 1936 و1939 في فلسطين، تم الربط بين القيادة العربية في فلسطين والحركة النازية في ألمانيا .أدت هذه الصلة إلى تعاون بين الحركة القومية الفلسطينية ودول المحور في أواخر الحرب العالمية الثانية.بتاريخ ماي 1941، أصدر (أمين الحسيني)* فتوى تحرض على الثورة ضد بريطانيا في 1941، ضمن لقاء مع أدولف هتلر،كجزء من النضال العربي من أجل الاستقلال،وكذا ضد إنشاء موطن يهودي في فلسطين، وحصل على وعد من هتلر أن ألمانيا ستزيل الأسس اليهودية في فلسطين بعد أن ينتصر الألمان في الحرب [4] .أثناء الحرب إنضم أمين الحسيني إلى النازيين وخدم في فافن إس إس في البوسنة ويوغوسلافيا [5] .بالإضافة تم عقد عملية عسكرية نازية فلسطينية مشتركة في منطقة فلسطين، أدت هذه العوامل إلى تدهور في العلاقات بين القيادة الفلسطينية والبريطانية، الذين قرروا بعد ذلك أن يتآزروا مع اليشوب خلال فترة تعرف بمئتا يوم من الأسى.

1 : بعد الحرب العالمية الثانية

[1] عبد المنعم،واصل،**الصراع العربي الإسرائيلي**.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،ط1، 2002،ص93.

[2] Y. Gorny, **Zionism and the Arabs(1882-1948)**,1987,p216.

[3] ibid,p217.

[4] سيدني،بيلي،مرجع سبق ذكره،ص 53.

[5] نفس المرجع،ص 56.

الإسرائيلي

بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن ضاقت ذرعا بالسياسات البريطانية، قامت منظمات الممانعة اليهودية بالتلاحم وأنشأت حركة الممانعة اليهودية التي نسقت بينها اعتداءات على الجيش البريطاني حصلت بين عام 1945 و1946. بعد التفجير الذي وقع في فندق الملك داوود (حيث قامت إرجون بتفجير فندق الملك داوود الذي شكل مقرا للحكومة البريطانية وتمركز في القدس) [1]، والذي خلف صدمة للعامة الذين تفاجئوا بعدد الضحايا المدنيين الأبرياء، قررت قيادة اليشوب أن تركز جهودها على الهجرة الغير قانونية وبدأت بتنظيم موجة هجرة ضخمة للاجئين اليهود الأوروبيين إلى فلسطين باستعمال زوارق صغيرة، وكانت هذه العمليات تحدث بشكل سري تماما. رغم ذلك تم القبض على العديد منهم في البحر من قبل البريطانيين وتم حبسهم في مخيمات في قبرص. تم جلب حوالي 70000 يهودي إلى فلسطين بهذه الطريقة مابين 1946 و1947.

2 : مخطط تقسيم فلسطين 1947

في 5 ماي1947، قامت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الحديثة النشأة بالاتفاق أنه سيتم إنشاء لجنة ،(لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) ،موكلة بتجهيز تقرير عن القضية الفلسطينية ضمت اللجنة ممثلين من أستراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، بيرو، السويد، أوروغواي ويوغوسلافيا"[2].

في الفقرة الرابعة للتقرير الذي أصدر بتاريخ 3 سبتمبر 1947، اقترحت أغلبية اللجنة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار "تقسيم فلسطين في شكلها الحالي إلى ولاية عربية، ولاية يهودية مستقلة، ومدينة القدس". كان من المفروض أن تغطي الولاية العربية مساحة 4300 ميل مربع (11000 كيلومتر) وأن تحتوي على عدد قليل من السكان اليهود، أما الولاية اليهودية فكان من المفروض أن تغطي مساحة تقارب ال 5700 ميل مربع (15000 كيلومتر) وأن تشمل أقلية بسيطة من السكان العرب. لم يكن هناك تجاور بين الولايتان في هذه الخطة، وكان سيتم وضع القدس وبيت لحم تحت سيطرة الأمم المتحدة [3]. لم يكن أي من الطرفان راض بخطة التقسيم، كره اليهود خسارة

[1] عبد المنعم،واصل،مرجع سبق ذكره،ص107.

[2] نفس المرجع ،ص 109.

[3] سيدني،بيلي،مرجع سبق ذكره،ص 64.

الإسرائيلي

القدس (والتي كانت تشمل أغلبية من اليهود) وشكوا بإمكانية حدوث ولاية غير متصلة، لكن كان أغلبية اليهود في فلسطين عموما راضين بالخطة، وقامت المؤسسة اليهودية (والتي كانت الحكومة الفعلية لليشوب) بشن حملة ترويجية حيوية من أجل القبول بها. رفضت مجموعات يهودية مثل إرجون الخطة، واتهمت القيادة العربية أنها انتهكت حقوق أكثرية السكان في فلسطين، (في ذلك الوقت، كانت ديموغرافية فلسطين كما يلي: 67 بالمئة (1,237,000) من السكان كانوا من العرب و33 بالمئة (608,000) كانوا من اليهود [1]. اتهم القادة العرب أيضا أنه كان سيتم حجز العديد من السكان العرب في الولاية اليهودية في تلك الخطة. عارض كل قائد عربي الخطة بناءا على رفضهم لمبدأ أن اليهود لديهم حق لولاية يهودية مستقلة، وكان هذا القرار في توافق مع سياسات الجامعة العربية.

بتاريخ 29 نوفمبر 1947، تبنت الجمعية العامة قرارا ينصح "المملكة المتحدة، كسلطة مشرفة على الانتداب في فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين بتبني وتطبيق، بخصوص الحكومة المستقبلية لفلسطين، خطة تقسيم تحافظ على الوحدة الاقتصادية. "مثلت هذه النسخة تعديلا بسيطا على الخطة الموضحة في الفصل الرابع من التقرير الذي تم مناقشته. قامت 33 دولة بدعم القرار،بينما قامت 13 دولة بمعارضته. بالإضافة، قامت 10 دول بالممانعة عن التصويت [2].وافق اليشوب على الخطة، ولكن العرب في فلسطين وفي الدول المجاورة رفضوها الدول العربية (والتي قامت جميعها بالتصويت ضد القرار) اقترحت أن يتم استشارة محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كانت الجمعية العامة مؤهلة لأن تقسم دولة ضد رغبة أغلبية سكانها، ولكن تم هزيمتها مرة أخرى.

ضمنت الخطة الأولى "أن ولاية عربية وولاية يهودية (كلتاهما مستقلتان) والسلطة الدولية الخاصة بمدينة القدس في فلسطين سيوجدوا شهران بعد إتمام إخلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المسؤولة عن الانتداب، ولكن في أية حال، سيحدث ذلك قبل 1 أكتوبر، 1948".

كما بدأت الإخلاءات البريطانية من المنطقة تدريجيا، أصبح العنف منتشرا أكثر. جرائم وأعمال ثأر وأعمال ثأر مضادة تداعت على بعضها البعض، وأدى هذا إلى وقوع ضحايا على

[1] Benny Morris,op cit,p69.

[2] ibid,p70.

الإسرائيلي

الطرفين. حصلت مذبحة دير ياسين في 9 أبريل 1948، حيث قام 120 محارب منتميين إلى ميليشيات **إرجون** و**شترين** الصهيونية بالاعتداء على قرية دير ياسين القريبة من القدس والتي كانت تحتوي على 600 شخصا. استمر هذا الرد العنيف ولم تقم أي قوة بالتدخل لإيقاف حلقات العنف المتصاعدة. خلال أول شهرين للحرب، تم قتل حوالي 1000 شخص وإصابة 2000، عندما قارب مارس على الانتهاء، كانت تلك الحصيلة قد ازدادت لتناهز 2000 قتيلا و4000 من الجرحى[1].

في 14 ماي 1948، قبل يوم واحد من انتهاء صلاحية الانتداب البريطاني، أعلن دافيد بن غرويون* إنشاء دولة يهودية في أرض إسرائيل، ستعرف بالمستقبل بإسم دولة إسرائيل، وقال أن الفضل للتصريح عاد إلى "حقنا الطبيعي والتاريخي وقوة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة". جزم التصريح أن ولاية إسرائيل "ستضمن المساواة الكاملة للحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها بغض النظر عن الدين، العرق أو الجنس، ستضمن حرية الدين، اللغة، التعليم، والثقافة، ستحمي الأماكن المقدسة لجميع الأديان، وستكون وفية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"[2].

المطلب الثاني:الحروب العربية الإسرائيلية

أولا:الحرب العربية الإسرائيلية 1948

قسمت فلسطين بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 181 إلى دولتين يهودية وعربية، وتمت الموافقة على هذا القرار في نوفمبر 1947،ووفقا لقرار التقسيم، تخضع القدس للوصاية الدولية، في حين تحكم الضفة الغربية من قبل الأردن وقطاع غزة من قبل مصر، في 14 ماي 1948 تم الإعلان عن قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي ،ما أدى إلى اندلا ع حرب بينها وبين الدول العربية

[1] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(*) **دافيد بن غوريون (1886–1973)**: زعيم صهيوني ورئيس وزراء ووزير دفاع سابق، ولد في بولندا في بلدة بولنسك، اسمه الحقيقي دفيد غرين، هاجر إلى فلسطين عام 1906 ،درس القانون في اسطنبول وعمل في الزراعة في المنظمات شبه العسكرية الصهيونية، ساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، أعلن عن قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي في 15 ماي 1948.

[2] نفس المرجع،ص 93.

الإسرائيلي

استمرت ثمانية أشهر، والتي تعرف على الجانب العربي باسم حرب فلسطين، أو "النكبة" [1]، وتطلق عليها إسرائيل "حرب الاستقلال". وقد نشبت تلك الحرب عقب إعلان قيام إسرائيل في 15 ماي 1948، حيث قامت قوات من خمس دول عربية، هي مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق بدخول "إسرائيل" لمنع قيامها على أرض فلسطين، واستمرت العمليات العسكرية حتى جانفي 1949، حين اتضح أن القوات الإسرائيلية قد سيطرت على الوضع، وأدت الحرب عمليا إلى تأكيد تقسيم فلسطين، وليبدأ الصراع العربي—الإسرائيلي ، وخلال الحرب، دمرت القوات الإسرائيلية أكثر من 400 قرية فلسطينية، ونزوح وتهجير حوالي 760 ألف فلسطيني أصبحوا لاحقا لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة[2]، و نتج عن هذه الحرب صدور قرار الأمم المتحدة 242.

ثانيا:العدوان الثلاثي على مصر 1956

التي تعرف دوليا باسم "حرب السويس"، وتسمى كذلك "العدوان الثلاثى"، فقد كان الرئيس جمال عبد الناصر قد قام بتأميم قناة السويس، إثر رفض البنك الدولي بإيعاز أمريكي تقديم قرض لمصر لبناء السد العالي مما أدى إلى قيام كل من فرنسا وإنجلترا بالتنسيق مع إسرائيل، بشن هجوم شامل على مصر بدأ في 29 أكتوبر 1956، بدخول القوات الإسرائيلية إلى سيناء، وهو ما اعتبرته فرنسا وإنجلترا (وفقا للسيناريو المرسوم مسبقا) ذريعة للتدخل في منطقة القناة [3]، ورغم انسحاب القوات المصرية من سيناء، فإن الضغط الدولي السوفياتي والأميركي والمقاومة المصرية، قد أدت إلى إنهاء العمليات في 6 نوفمبر ، وانسحاب إسرائيل عام 1957 من سيناء.

ثالثا:الحرب العربية الإسرائيلية 1967

[1] سيدني،بيلي،مرجع سبق ذكره،ص 69.

[2] أسامة،الغزالي حرب ،**مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،1987،ص 109.

[3] نفس المرجع،ص 112.

الإسرائيلي

وتعرف في الفكر العربي باسم النكسة، بينما تطلق عليها إسرائيل والكتابات الدولية "حرب الأيام الستة"، وقد مثلت هذه الحرب كارثة متعددة الأبعاد، لم تمح آثارها كاملة من الذاكرة العربية حتى الآن، حيث تعرضت جيوش ثلاث دول عربية لهزيمة ساحقة من جانب القوات الإسرائيلية، خلال أيام 5-10 جوان 1967 [1]، واحتلت إسرائيل خلالها شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية، والضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة إلى القدس الشرقية التي كانت القوات الأردنية تسيطر عليها، ولا تزال نتائج تلك الحرب، تمثل العقبة الرئيسية أمام التسوية السلمية للصراع.

رابعا:الحرب العربية الإسرائيلية 1973

وتعرف باسم حرب السادس من أكتوبر (أو العاشر من رمضان) عربيا، بينما تطلق عليها إسرائيل "حرب يوم كيبور" (أو عيد الغفران) [2]، فقد قامت القوات المصرية والسورية في إطار خطة عسكرية مشتركة، بشن هجوم مفاجئ تاريخي ضد القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان، تحطمت على إثره خطوط الدفاع الأولى الإسرائيلية تماما، وبينما تمكنت القوات المصرية من تثبيت مواقعها على مسافة 15-20 كلم شرق قناة السويس[3]، تراجعت القوات السورية إلى خطوط 5 أكتوبر مرة أخرى، ثم تداخلت أوضاع القوات بصورة درامية على الجبهة المصرية أيضا في ما عرف باسم الثغرة[4]، قبل أن يتوقف إطلاق النار يوم 24 أكتوبر ،وتبدأ في أعقاب الحرب مفاوضات لفض الاشتباك الذي تم فعليا في بداية عام 1974.

خامسا:حرب لبنان 1982

وتعرف باسم حرب لبنان، أو غزو لبنان، ورغم أن بعض المصادر لا تعتبرها "صراعا مسلحا رئيسيا" مثل الصراعات السابقة، إلا أنه كانت واحدة من التطورات الحادة المعقدة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو لبنان لتدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وتقدمت لتحاصر القطاع الإسلامي من بيروت لمدة عشرة أسابيع، قبل أن تنسحب

[1] عدلي،حسن سعيد،**الأمن القومي العربي و إستراتيجية تحقيقه**.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977،ص 12.

[2] أسامة،الغزالي حرب،مرجع سبق ذكره،ص 113.

[3] محمد عبد الغني،الجمسي،**مذكرات الجمسي (حرب أكتوبر 1973)**.باريس:دار المنشورات الشرقية،ط1 ،1989،ص 79.

[4] نفس المرجع،ص 80.

الإسرائيلي

بعد التوصل إلى اتفاق بشأن خروج "القوات الفلسطينية" من لبنان، وكانت أهم نتائجها قيام إسرائيل بتوسيع "الشريط الحدودي" الذي كانت قد احتلته في جنوب لبنان عام 1978[1]، وارتكاب قوات الكتائب اللبنانية تحت حمايتها أي القوات الإسرائيلية "مذبحة صبرا وشاتيلا".

وتشير الملامح العامة لتلك الحروب إلى أن الحرب الوحيدة التي كانت بالمعايير الأكاديمية وكانت شاملة، على الأقل في مسرح عملياتها وأهدافها السياسية، هي حرب 1948، بينما كانت الحروب الأربع التالية لها محدودة، وخاصة حرب 1956، وحرب 1973. لكن المسألة أعقد من ذلك، فرغم أن حرب 1967، وحرب 1982 لم تشهدا قتالا نظاميا حقيقيا، في ظل التقهقر السريع للقوات العربية، وعدم وجود قوات نظامية في مواجهة الجيش الإسرائيلي في لبنان، فإن النتائج التي ترتبت على الأولى جعلت منها أشبه بحرب شاملة، صحيح أنها جرت في مناطق الحدود، وتعرضت خلالها القواعد العسكرية فقط داخل الدول العربية لهجمات إسرائيلية، إلا أنها أدت إلى هزة عميقة داخل المؤسسات العسكرية ومؤسسات الحكم والرأي العام العربي، كما شهدت حرب 1982 قيام إسرائيل لأول مرة بمحاصرة عاصمة عربية، مع محاولة تشكيل هيكل نظام الحكم فيها وفق توجهاتها.

ومع ذلك، فإن جميع تلك الحروب تقريبا قد أفرزت نتائج إستراتيجية تشكلت وفقا لها خرائط وتوجهات جديدة:

- إذ ترتب على حرب 1948 قيام إسرائيل، واتخذت المشكلة الفلسطينية طابعا معقدا لم تنته آثاره حتى اليوم، خاصة بالنسبة لمسألة الاعتراف بإسرائيل، ومشكلة اللاجئين، واستمرار وجود تيار راديكالي عربي (قومي وإسلامي)، يسانده شعور قوي لدى الرأي العام، يطالب بقيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية.
- وأدت حرب 1967 إلى اتساع نطاق الصراع العربي الإسرائيلي ليشمل عدة دول عربية أخرى احتلت أراضيها، مع تحول جوهري في التصورات العربية لإدارة الصراع من الاستناد على "القوة العسكرية" كأداة وحيدة إلى النظر في إمكانية تسوية الصراع سياسيا.

[1] دان هوروفيتس، وآخرون، **الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ط1، 1987، ص 32.

الإسرائيلي

- وأدت حرب 1973 إلى صدمة عسكرية غير مسبوقة داخل إسرائيل، مارست تأثيرها على نظرية أمنها، وتوجهاتها السياسية، وثقتها الزائدة بالقوة التي تمتلكها، والدعم التي تلاقيه من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- وكانت لحربي 1956، و1982 آثار محددة ذات أهمية خاصة، فلم يدرك قطاع واسع من الرأي العام العربي لفترة طويلة أن إسرائيل لم تنسحب من سيناء عام 1957 إلا مقابل ترتيبات أمنية في شرم الشيخ وخليج العقبة ومناطق الحدود، كما أوضحت حرب 1982 أن لبنان، التي كانت تمثل الحلقة العربية الضعيفة عسكريا في دول الطوق، تشكل أعقد مصادر تهديد أمن إسرائيل، وإظهار حدود قوتها العسكرية، وهو ما تبين في السنوات التالية للحرب، فقد بلغ حجم الخسائر البشرية الإسرائيلية في سنوات 1982-1985 فقط على هذه المنطقة 1216 قتيلا.

في هذا السياق، تشير التقييمات السائدة إلى أن الأداء العسكري العربي في جميع الجولات المسلحة النظامية بين العرب وإسرائيل، باستثناء حرب أكتوبر 1973، كان مترديا إلى درجة أثارت علامات استفهام كثيرة، إلا أن تحليلات ووثائق نشرت في فترات مختلفة فيما بعد، أظهرت بعض المفاجأت، فرغم كل ما طرح حول تفوق القدرات الشاملة العربية بصورة لا مجال للمقارنة معها على مثيلاتها في إسرائيل، ومعادلة التفوق الكمي العربي مقابل التفوق الكيفي الإسرائيلي، أوضحت دراسة للواء حسن البدري نشرت عام 1979 "أن القيادة الإستراتيجية الإسرائيلية قد نجحت خلال حروب 1948، و1956، و1967، في أن تعبئ وتحشد قوات أكبر (كميا) من القوات العربية الموجودة عمليا في جبهات القتال محققة بذلك تفوقا مطلقا من حيث الحجم الإجمالي، فضلا عن التفوق النسبي الذي كانت تحققه في النقاط الحاسمة، على حين فشلت الجيوش العربية في حشد قوات تفوق أو تعادل القوات الإسرائيلية بصورة مطلقة أو نسبية"[1].

[1] حسن،البدري،« الكم والكيف في الصراع العربي الإسرائيلي » .**مجلة السياسة الدولية**، ع 50،أكتوبر 1977،ص ص 195-196.

الإسرائيلي

كما أوضحت معظم الدراسات أن الإمدادات السوفياتية للدول العربية بالسلاح كانت تبقى دائما في مستوى يمكن للعرب من موازاة إسرائيل دون التفوق عليها [1]، فلم يحدث أن خاض المقاتل العربي معركة ضد المقاتل الإسرائيلي في ظل أي مستوى من التفوق، أو حتى التعادل الكمي، على مستوى القوات أو الأسلحة، سوى بشكل مؤقت في حرب 1973، التي حقق خلالها انتصارا، قبل أن يؤدي عودة التفوق العسكري الإسرائيلي، عبر دعم تسليحي أميركي فوري، إلى تحجيم مدى الانتصار.

لكن بالتوازي مع ذلك، فإن ما نشر من وثائق إسرائيلية خلال عام 2000 حول وقائع حرب 1967 التي تعد رمزا لانتصار إسرائيلي نموذجي، يشير إلى أن حجم الانتصار الإسرائيلي لم يكن يرتبط بكفاءة التخطيط العسكري أو إدارة العمليات الحربية من جانب القيادات الإسرائيلية، رغم أهمية هذا العامل، بقدر ما كان يرتبط بتلك الانهيارات السريعة الكاملة التي تعرضت لها الجيوش العربية، فلم تكن خطة العمليات الإسرائيلية في تلك الحرب تتضمن احتلال كل سيناء بل التوقف فقط عند الممرات، أو احتلال الضفة الغربية، وإنما فقط القدس الشرقية، ولم تكن هناك عمليات عسكرية مقررة في خطة الهجوم على سوريا، إلا أن حالة الانهيار العسكري، والانسحاب دون مقاومة، قد دفع موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي أنذاك إلى اتخاذ قرارات منفردة بإطلاق العنان للقوات الإسرائيلية، فإغراء الأراضي المفتوحة هو الذي أدى إلى تلك النتائج [2] ،وهى مشكلة قيادات، وليست مشكلة قوات، أو حتى توازنات عسكرية، ويكفي لتوضيح الصورة ما أشار إليه الفريق محمد فوزي وزير الحربية المصري الأسبق، من أنه "حتى بدء القتال مع إسرائيل في 1967/6/5، لم تكن القوات المسلحة (المصرية) قيادة موحدة"[3] ، فلم تكن هذه الجيوش مستعدة أصلا لخوض حرب دفاعية.

---

[1] فرد ،هاليداى، **السياسة السوفياتية في قوس الأزمة**. تر:عفيف الرزاز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،د ت،ص 54-55.

[2] محمد حسنين، هيكل، « حدود السلاح » . **دورية وجهات نظر**، القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد 25، فيفري 2002، ص 4-15.

[3] محمد ،فوزي، **حرب الثلاث سنوات 1967-1970**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ط 3،1983، ص 53.

الإسرائيلي

وتظل بعد ذلك نقطة أساسية، فرغم كل تلك الإنجازات الإسرائيلية على المستوى العسكري، يظل ثمت مجال للنقاش حول حدود ما حققته نتائج سياسة القوة الإسرائيلية على الصعيد السياسي، فمن المؤكد كما كان بن غوريون يأمل في سنوات الصراع الأولى أن امتلاك إسرائيل واستخدامها لعناصر قوتها العسكرية قد أدى إلى القضاء على أي تصور عربي عقلاني لإمكانية إزالة إسرائيل بالقوة العسكرية، خاصة في وجود "الأسلحة النووية" التي تفرض حقائق صلبة، فحتى تحقيق التوازن معها لن يؤدي إلى عودة مثل هذه الأفكار القديمة[1].

وربما أدت نهاية أفكار الإزالة، وتعرض الجيوش العربية لانكسارات متتالية إلى الدفع باتجاه تبلور أفكار التعايش مع إسرائيل لدى الحكومات العربية، لكن التسويات التي تمت مع إسرائيل من جانب مصر والأردن، وانسحاب إسرائيل من جانب واحد دون تفاوض من جنوب لبنان، وموقف سوريا الثابت إلى درجة التصلب إزاء استعادة الجولان حتى آخر متر فيها، تشير بوضوح إلى أن اختلال الموازين العسكرية، والنتائج القاسية للحروب لم تؤد إلى قبول الدول العربية شروط إسرائيل للسلام معها [2]، بل إن النتائج التي أسفرت عنها بعض المواجهات المسلحة العربية الإسرائيلية، لصالح العرب والتي ينظر إليها أحيانا على أنها محدودة، قد مارست تأثيرات جوهرية في السلوك الإسرائيلي كما حدث في حرب 1973، وفي تلك الصراعات منخفضة الحدة التي لم تتوقف أبدا.

المطلب الثالث:الإنتفاضات الشعبية الفلسطينية

أولا:الإنتفاضة الفلسطينية الأولى 1987

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الحكم الإسرائيلي واستمرت لنحو ست سنوات ما **بين** عامي 1987 و1993. من جباليا بقطاع غزة انطلقت شرارة الانتفاضة

[1] إفرايم ،عنبار وآخرون، **السلاح النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية**. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ط1، 1987، ص 59.

[2] زئيف،شيف،« تصدعات في نظرية الأمن (أمن بلا أهداف) » .**مجلة هارتس**،1987/08/07.

الإسرائيلي

الفلسطينية في ديسمبر 1987 لتتوسع في مدن وقرى ومخيمات فلسطين في غزة والضفة الغربية وأراضي 1948، حملت اسم "انتفاضة الحجارة" لأن الأخيرة كانت سلاح الفلسطينيين في وجه الاحتلال الإسرائيلي ،كما عرف الصغار من رماة الحجارة بأطفال الحجارة [1]. استمر تنظيم الانتفاضة من قبل القيادة الوطنية الموحدة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد.

أطلق دهس سائق شاحنة إسرائيلي يوم 8 ديسمبر 1987 مجموعة من العمال الفلسطينيين في مخيم جباليا شمال قطاع غزة على حاجز أريز الذي يفصل قطاع غزة عن بقية الأراضي فلسطين منذ سنة 1948 الشرارة الأولى لانتفاضة الحجارة، التي اندلعت في كل الأراضي والمخيمات الفلسطينية، زلزلت الانتفاضة الاحتلال الإسرائيلي، فتعامل معها بقسوة كبيرة جعلت آثارها تتجاوز حدود فلسطين المحتلة إلى العالم، حيث انكشفت حقيقة إسرائيلية القمعية وأساليبها الموغلة في العنف.

هاجم الفلسطينيون عددا من الأهداف الإسرائيلية مستعملين الحجارة والسلاح الأبيض، بينما استعملت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأسلحة النارية والدبابات، فاستشهد قرابة 1162 فلسطينيا بينهم حوالي 241 طفلا، وأصيب نحو 90 ألف جريح، مع تدمير 1228منزلا، واقتلاع 140 ألف شجرة من المزارع الفلسطينية [2]،وقتل خلال الانتفاضة 160 إسرائيليا أغلبهم جنود حسب إحصائية لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وذكرت إحصائية لمركز الأسرى للدراسات أن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل خلال انتفاضة الحجارة نحو 60 ألف فلسطيني من القدس والضفة والقطاع وفلسطينيي أراضي 1948، ولم تتراجع وتيرة انتفاضة الحجارة إلا عام 1991، وتوقفت مع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993.

ثانيا:الإنتفاضة الفلسطينية الثانية 2000

الانتفاضة الفلسطينية الثانية أوانتفاضة الأقصى، اندلعت في 28 سبتمبر 2000. عرفت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عدة اجتياحات إسرائيلية منها عملية الدرع الواقي وأمطار

[1] **إنتفاضات فلسطين من أطفال الحجارة إلى الأقصى**،الجزيرة+وكالة الأناضول،2015/10/06،تاريخ الإطلاع www.aljazeera.net/encyclopedia/events،2020/11/17

[2] نفس المرجع.

الإسرائيلي

الصيف، كان سبب اندلاعها حينما أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يوم 28 سبتمبر 2000 اقتحام المسجد الأقصى برفقة قوات من الجيش الإسرائيلي قائلا إن الحرم القدسي سيبقى منطقة إسرائيلية، تصدى له الفلسطينيون فاندلعت الإنتفاضة من القدس لتنتقل إلى مدن الضفة الغربية وقطاع غزة[1].وقد بدأت هذه الانتفاضة بمواجهات بين المصلين والجنود سقط على إثرها سبعة شهداء وأصيب 250 من الفلسطينيين و13 جنديا إسرائيليا.

واشتعل غضب الفلسطينيين في كل مكان بعدما شاهدوا شريط فيديو التقطه مراسل قناة تلفزيونية فرنسية في 30 سبتمبر 2000، يعرض مشاهد إعدام حية للطفل الفلسطيني محمد الدرة (11 عاما) حين كان يحتمي بجوار أبيه ببرميل إسمنتي، في شارع صلاح الدين جنوبي مدينة غزة [2]، وخرج آلاف الفلسطينيين في مظاهرات غاضبة حصلت خلالها مواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي فسقط فيها شهداء وجرحى، وبات الطفل محمد الدرة رمزا لانتفاضة الأقصى، و عرفت الانتفاضة الثانية مقارنة بالانتفاضة الأولى كثرة المواجهات المسلحة بين المقاومة وجيش الاحتلال ، الأمر الذي ظهر في حجم الشهداء الفلسطينيين والقتلى الإسرائيليين، وذكرت إحصائيات فلسطينية وإسرائيلية رسمية أن الانتفاضة المذكورة أسفرت عن استشهاد قرابة 4412 فلسطينيا و 48322 جريحا ،ومقتل 1069 إسرائيليا (منهم جنود ومدنيون من بينهم وزير السياحة في الحكومة الإسرائيلية يومها رحبعام زئيفي) وإصابة 4500.هذا إضافة إلى الدمار الكبير للبيوت التي خلفتها اجتياحات عسكرية للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، وتجريف الأراضي الزراعية،واغتال أرييل شارون حينها أكبر عدد من قيادات الصف الأول في المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتهم مؤسس حركة حماس أحمد ياسين وخليفته في زعامتها عبد العزيز الرنتيسي، وفرض حصارا على مقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات برام الله، وذلك محاولة منه لإخماد الانتفاضة الثانية، لكن المقاومة لم تستسلم بل طورت آلياتها وتوسعت أكثر، وتجاوزت الفصائل الفلسطينية مرحلة سلاح الحجارة والزجاجات الحارقة التي سادت في الانتفاضة الأولى، فطورت وصنعت أسلحة وصواريخ تمكنت من الوصول إلى مدن وبلدات إسرائيلية، وتلقت مستوطنة

[1] ماهر،الشريف،**فلسطين تاريخ تتخلله الإنتفاضات**.11 سبتمبر2020،تاريخ الإطلاع 2021/04/13، https://www.jadaliyya.com/Details/41814

[2] نفس المرجع.

الإسرائيلي

سديروت في 26 أكتوبر 2001 أول صاروخ من صنع فلسطيني أطلقته كتائب الشهيد عز الدين القسام.

وحصل إجماع فلسطيني في انتفاضة الأقصى وساندتها حتى الفصائل المؤيدة لعملية التسوية وأولها حركة فتح، الأمر الذي عكس استياء هذه القوى من نتائج عملية المفاوضات مع سلطات الاحتلال، كما حظيت الانتفاضة بدعم عربي وإسلامي واسع، فخرجت مظاهرات ضخمة في الشارع العربي مؤيدة لها، وأوقفت تلك الانتفاضة تراجعات فلسطينية حصلت خلال مرحلة المفاوضات .خفت انتفاضة الأقصى بعد 8 فيفري 2005 عقب عقد اتفاق هدنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قمة شرم الشيخ، لكن ذلك لم يوقف المواجهات الدورية بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

المبحث الثالث: طبيعة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

تعتبر فلسطين حتى نهايات القرن التاسع عشر، خليطا من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين ولدوا وعاشوا في هذه الأرض، حتى تأسيس الحركة الصهيونية باسم الديانة اليهودية تحت ذريعة ما أطلقوا عليه العودة إلى أرض الميعاد، وهو مصطلح خلقته وتبنته هذه الحركة، ودعت اليهود للعودة إلى ما أسمتها أرض الآباء والأجداد (إيريتس يسرائيل) للتحرر من معاداة السامية التي عاشوها في أوروبا، وبعد قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي كانت هناك محاولات لتصوير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أنه صراع ديني بين المسلمين والمسيحيين العرب من جهة، واليهود من جهة أخرى، مما رسخ فكرة الصراع الديني الذي روجت له الصهيونية، لكن لا يمكننا أن نحصر الصراع بإعتباره صراعا عقائديا دينيا محضا كونه تتظافر فيه عدة أسباب ومصوغات، وجودية وتاريخية، وإقتصادية وثقافية وديمغرافية، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرف على الطبيعة الحقيقية التي يتشكل ويتأسس من خلالها هذا الصراع وذلك من خلال ثلاثة مطالب أخذنا في المطلب الأول الطابع الإجتماعي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور إدوارد عازار ، وتطرقنا في المطلب الثاني إلى البعد الديني (العقائدي) للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى البعد الإقتصادي والديمغرافي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المطلب الأول :الطابع الإجتماعي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور إدوارد عازار

يرى إدوارد عازار* أن حالات الصراع في النظام الدولي تزايدت منذ عام 1946. ولقد شهد الكثير من الصراعات الأهلية الداخلية والعديد من الأزمات الإقليمية والتوترات الدولية والتهديدات بالحروب العالمية، وكان هناك عدد كبير من محاولات التدخل والعدوان الصريح والاحتلال.لقد حدثت هذه المواقف في جميع أنحاء العالم. و في محاولة لفهم النزاعات المعاصرة، صنف إدوارد عازار. النزاعات إلى "صراعات أو حروب دولية "، و"حروب أهلية "، وثالثًا "مزيج من الحروب الأهلية والدولية". وجد عازار أن العالم الثالث قد شهد معظم الصراع والعنف العلني خلال الثلاثين عامًا الماضية. وقد أفاد أيضًا أن تدخلات القوى العظمى في هذه الصراعات قد زادت من حدتها وتكلفتها وأدخلت عواقب وخيمة على ما كان يمكن أن يكون مجموعة أقل بروزا من التفاعلات المتضاربة.

يرى عازار أنه منذ ثلاثين عامًا،كان يُطلق على النزاع العربي الإسرائيلي اسم نزاع حدودي، ونزاع استعماري، وصراع عرقي، وصراع ديني. لقد كان يُنظر إليه على أنه نتاج تدخل القوى العظمى أو الحرب العالمية الثانية[1].

وقد تم تفسيره من حيث حملة الهيمنة في المنطقة من قبل قوة إقليمية أو دولية أو أخرى، تم استقاء مجموعة المفاهيم النظرية التي تم تقديمها في تفسير الصراع في الشرق الأوسط من العلوم السياسية وعلم النفس والاقتصاد والتاريخ. والأنثروبولوجيا وغيرها. وقد قام البعض بتبسيط تحليل الصراع.وجعله أخرون أمرا معقدا للغاية، وكان هناك افتراض واحد سائد وراء معظم التخمينات المفاهيمية: أن هيكل النزاع هو في حد ذاته نتاج أو

*إدوارد عازار (1938 –1991): أستاذ علوم سياسية من مواليد لبنان، درس العلاقات الدولية بجامعة ستانفورد التي حصل منها على شهادة الدكتوراه، وعمل بالتدريس بجامعة نورث كارولاينا وجامعة ولاية ميشيغان وجامعة ولاية سان فرانسيسكو.

[1] Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, **Protracted Social Conflict; Theory and Practice in the Middle East**. Journal of Palestine Studies, Vol. 8, No. 1 (Autumn, 1978), p 41.

الإسرائيلي

ناتج عن حالة التفاعل (الإقليمي / الدولي). إذا كان هذا هو الحال بالفعل، فسيتبع ذلك أنه يجب اكتشاف جذور الصراع واستئصاله بطريقة ما لإنهاء الصراع[1].

أين يمكن أن نبحث عن طرق لفهم المأزق في الشرق الأوسط؟ يرى عازار أنه لبدا من البدء بالنظرة السائدة للعلاقات الدولية المعاصرة بشكل عام وبحوث الصراع على وجه الخصوص.

في ظل هذه الظروف، يمكن للمرء أن يفهم لماذا تميل الإحباطات والفشل إلى إحباط معظم المحاولات غير الإستراتيجية في التحرك نحو حل الصراع العربي الإسرائيلي. في حين أن هذه الشروط ليست كافية لفهم تعقيد عملية حل الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنها ضرورية .

لقد أكد إدوارد عازار أنه لفهم المستقبل الحالي والمحتمل للصراع في الشرق الأوسط (وفي أماكن أخرى من العالم الثالث)، يجب على المرء أن يفهم "قواعد" اللعبة السياسية الدولية، كما حددتها القوى العظمى التي تهيمن على نظرية وممارسة العلاقات الدولية. يمكن للدول الصغيرة في النظام الدولي أن تتفاعل في عدد من المجالات ولكن عليها أن تلعب ضمن معايير معينة، هذا لا يجعل القوى الصغيرة غير ذات صلة، لكنه يجعلها أقل أهمية مما قد يعتقده المرء[2].

تميل النزاعات الاجتماعية العرقية إلى أن تكون نزاعات طويلة الأمد تظهر قدرة قوية على النمو من حيث عدد الجهات الفاعلة والجهات الفاعلة الفرعية المعنية ومن حيث الأهداف وأنواع المظالم التي تدعم وضع الصراع، باستخدام مجموعة مختلفة من المفاهيم، حدد أناتول رابوبورت بعض الخصائص المهمة للنزاع الاجتماعي الممتد سنة 1974 في كتابه Conflict in Man-Made Environment "الصراع في بيئة من صنع

[1] Ibid,p 42.

***نظرية الصراع الإجتماعي الممتد:** هو تعبير نظري طوره إدوارد عازار، ويشير إلى الصراعات الطويلة الامد أي المعقدة والشائكة والتي عادة ما تتميز بطابع العنف، ويصبح الصراع الاجتماعي الممتد حتمياً عندما تكون هوية أطراف الصراع مهددة.كما يشي مصطلح الصراع الاجتماعي الممتد بتفاعلات عنيفة متجذرة في التمايزات العرقية والدينية والحضارية بين أطراف الصراع، بحيث تمتد على مدار سنوات طويلة تتخللها مواجهات عنيفة.

[2] Ibid,p 45.

الإسرائيلي

الإنسان"، يميز بين الصراعات بين نظامين اجتماعيين مستقلين بشكل معقول (الصراع الخارجي) من الصراعات التي تشمل أعضاء من نفس النظام (الصراع الداخلي). ضمن هذا التمييز، يقترح أن التأثير (خاصة الكراهية) يلعب دورًا أكثر أهمية في حالة النزاعات الداخلية التمييز بين "نحن" و "هم" في أكثر أشكاله تطرفا[1].

يبدو حسب عازار أن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في السبعينيات على سبيل المثال: الحظر النفطي، الذي بدا للبعض أنه وسع دائرة المشاركين النشطين في الصراع، ورحلة السادات إلى القدس) قد فاجأت بعض المراقبين. ومن هذه المفاجأة نشأ شعور بأن إعادة التقييم قد تكون صحيحة، كان البعض متفائلاً لدرجة أنهم فسروا هذه التطورات على أنها مؤشرات ناجحة لنهاية الصراع .

1ـ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره صراعا اجتماعيا ممتدا

من خصائص الصراع الإجتماعي الممتد نذكر:[2]

* أن الصراع ضمن نطاق العلاقات العادية NRR طويل (ممتد)

* التذبذب في شدة وتواتر التفاعل

* يمتد الصراع إلى جميع المجالات

* قوى موازنة قوية تقيد التفاعلات للبقاء ضمن نطاق العلاقات العادية NRR الحالية وتجبر اتجاهات التفاعل على العودة إلى NRR عندما تتجاوز حدودها سواء في الصراع أو التعاون.

* عدم وجود إنهاء مثالي للصراع.

إذا تم قبول هذا التعريف السلوكي للصراع الإجتماعي الممتد حسب عازار، فقد لا نزال نتساءل عما إذا كانت هذه السلوكيات تصور بدقة نمط المواجهة في الشرق الأوسط.

[1] Ibid,p 50.

[2] Ibid,p 53.

الإسرائيلي

لا يمكننا بالطبع تحديد ما إذا كانت السمة الأخيرة تنطبق على مشكلة الشرق الأوسط، حيث لا يوجد إنهاء للصراع حتى الآن، لكن ما يمكن ملاحظته هو مقاومة المشكلة العربية الإسرائيلية لمبادرات فردية في الواقع، فالحلول السهلة ليست حلولًا، ونادرًا ما تكون مكونات النهاية المفاجئة للصراع متخيلة. السبب بالتحديد هو أن الخطوط العريضة العامة للتسوية أي الحدود الدنيا لكل جانب واضحة نسبيا أن عدم القدرة على تصور إنهاء سريع ومفاجئ هو مؤشر ذو مغزى على أن المشكلة العربية الإسرائيلية تشبه صراعا اجتماعيا ممتد. يقول عازار نحن لا نتفق في تقييمات أولئك الذين يصفون الاحتكاك بين العرب واليهود بأنه قديم، عاش اليهود في البلدان ذات الغالبية العربية لقرون وفي كثير من الحالات أقل بكثير من التمييز الذي عانت منه الأقليات الأخرى من المؤكد أن الاختلافات العرقية أو الاجتماعية تسببت في مشاكل في بعض الأحيان، لكن المستوى المرتفع باستمرار من الصراع الاجتماعي الذي قلناه يمثل حالة صراع مطولة لم يميز العلاقات العربية اليهودية حتى وقت قريب، قد يكون هناك بعض الجدل حول بداية المشكلة الحديثة بين المجموعتين، ولكن من المحتمل أن يؤرخها معظم المحللين في ثلاثينيات القرن العشرين، يشير هذا إلى أن الصراع الاجتماعي العربي الإسرائيلي المعاصر كان معنا منذ ما يقرب من أربعين عاما. ومع ذلك، حتى لو كان على المرء أن يجادل بأن عام 1948، يجب اعتباره نقطة انطلاق، فمن المؤكد أنه يجب اعتبار صراع دام ثلاثين عامًا يفي بالمتطلبات الزمنية للتمديد[1].

إن حدة الصراعات الاجتماعية الممتدة متقلبة، لا يمكن للمجتمعات أن تحافظ على صراع حاد إلى أجل غير مسمى والنتيجة، كونها مجموعة من العلاقات التي هي نسبيا أكثر صراعا من القاعدة، بالتأكيد بالنسبة للدول العربية وإسرائيل: فالطرفان من الناحية الفنية في حالة حرب منذ أكثر من ثلاثين عامًا. حتى الدول العربية التي لديها اتصال ضئيل أو معدوم مع إسرائيل تعتبر نفسها، وتعتبرها إسرائيل والعالم العربي وبقية العالم أعداء إسرائيل وعليه، نلاحظ أن دول المواجهة ليست هي التي توظف الحظر النفطي في خدمة صراعها مع إسرائيل إنها دول عربية أخرى، معظمها بعيد نسبيا عن المواجهة المباشرة[2].

[1] Ibid,p 54.

[2] Ibid,s p

الإسرائيلي

تثير النزاعات التي طال أمدها العداوات الشديدة لأسباب أشرنا إليها. يؤدي هذا العداء إلى امتداد الصراع إلى مجموعة واسعة من القضايا وإلى دفع التنافس في حد ذاته إلى خارج إطار العمل المشترك بين الدول في حالة الشرق الأوسط، كانت هذه التداعيات واضحة. يعتبر الصراع العربي أو الفلسطيني الإسرائيلي قضية أساسية في سياسات كل دولة من دول المواجهة، تؤثر بشكل كبير (إن لم يكن بشكل حاسم) على تكوين مجموعات المصالح، والتعبير، والتجزئة، كانت معاملة اليهود في الدول العربية والعرب في إسرائيل إحدى وظائف الصراع أيضا: فقد خضعت القومية والهوية الاجتماعية للصراع الاجتماعي العربي الإسرائيلي الذي طال أمده.

بالنظر إلى التكلفة المروعة في الأرواح البشرية وفي المعاناة الإجمالية، في تحويل الموارد التي يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لماذا تم إجهاض جميع المحاولات التي لا حصر لها الآن للحد من مستوى العداء في العلاقات العربية الإسرائيلية؟ لماذا أربع حروب لم تنه الصراع؟ كما هو الحال مع النزاعات الطويلة الأخرى في التاريخ [1]، يمكن للمرء أن يشير إلى أسباب معينة في كل حالة، ولكن هذا الاتجاه يحجب الحقيقة المركزية التي تفرض جزءا كبيرا من ديناميكيات الصراع على العمل باستمرار لإرجاع الانحرافات عن نطاق العلاقات العادية NRR في مستويات التفاعل، أو الترددات إلى القاعدة العربية الإسرائيلية، إلى نطاق العلاقات العادية، إلى المضمون المهيمن للعلاقة، عندما تؤدي العداوات أو الإحباطات أو الحسابات البسيطة إلى اندلاع الأعمال العدائية على مستوى الحرب، فإن القوى الخارجية أو تكاليف استمرار العمليات العسكرية عالية الكثافة قد تدفع التفاعلات من الحرب إلى الصراع الأقل مستوى، وبالمثل، عندما يتجاوز التعاون العتبة الحرجة المحددة في نطاق العلاقات العادية، فإن الدول العربية الأخرى، أوالأطراف الإسرائيلية، أوالفلسطينيين، أو مجموعة اقتصادية أو ثقافية أخرى، قد دفعت خط التفاعل إلى مستويات أقل تعاونا، وبعبارة أخرى، إلى داخل نطاق العلاقات العادية الموجودة[2].

[1] Cf. Apthony, H. Cordesman, "**The Arab/Israeli Balance**: **How Much is Too Much?**" Armed Forces Journal (International), October 1977, p 32.

[2] Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, **Protracted Social Conflict; Theory and Practice in the Middle East**.op cit,p 55.

الإسرائيلي

لقد عمل اليهود الفلسطينيون والصهيونيون معا بدرجة أكبر بكثير من الوحدة في الرؤية والطموح السياسيين، كانت قضايا إنتاج الطاقة وإمدادها، والأيديولوجية السياسية، واستخدام المياه، والإنتاج الزراعي، ودور الجيش، على الرغم من أن جميعها تظهر بشكل أو بآخر أقل مركزية في التطور السياسي الإقليمي مما كانت عليه منذ ذلك الحين، هذا هو لب الصراع العربي الإسرائيلي، إن القضايا الهامشية تصبح مشاكل بارزة نتيجة للصراع وهي بدورها تؤدي إلى تفاقمه، ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا أنهم يعملون على تقييد الصراع وكذلك التعاون[1].

فيما يتعلق بالمعايير الأربعة المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مشكلة دولية حالية محددة يمكن اعتبارها شرعيا صراعا اجتماعيا ممتدا، فإن المواجهة العربية الإسرائيلية توفر أدلة كافية تشير إلى وجوب وضعها في هذا الإطار علاوة على ذلك، تقودنا التجارب الإضافية إلى الاعتقاد بأنها قد تلبي الاختبار التاريخي أيضا أن الإنهاء سيكون تدريجيا وليس مفاجئا أو مثاليا.

2ـ تداعيات النزاع الاجتماعي الممتد في الشرق الأوسط

قبول قابلية تطبيق الصراع الاجتماعي الممتد يحمل الشرق الأوسط العديد من التداعيات على مستقبل المشكلة العربية الإسرائيلية وعلى توقعاتنا وتطلعاتنا فيما يتعلق بإنهائها[2].

إن الصراع الاجتماعي الممتد، كما رأينا قد استولى بقوة على أجزاء مهمة من الهوية الوطنية واحتفظ بها، فالتحركات التي تشير إلى إنهاء محتمل للصراع تولد أزمات هوية قوية على المستوى الشخصي والثقافي الفرعي وكذلك على المستوى الوطني، وبالمثل، بمجرد إنهاء الصراع من خلال الحرب يجب أن يعني الإبادة الجماعية، فمن غير المرجح أن تسمح القوى العظمى أو الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي بإنهاء حاسم أو مفاجئ بقوة السلاح، لم يتم استخدام القدرات

[1] Ibid,p 56.

[2] Ibid,p 57.

الإسرائيلي

النووية الإسرائيلية، ويفترض معظم المراقبين أن اللجوء إلى الأسلحة النووية أمر مرجح فقط إذا بدا بقاء إسرائيل موضع تساؤل[1].

لا يمكن لإسرائيل أن تتوقع إبادة الشعوب العربية في الشرق الأوسط، ولا يمكن أن يؤدي غزو واحتلال المزيد من الأراضي العربية إلا إلى زيادة المشاكل الأمنية عندما يكون المستقبل الديموغرافي للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة حاليا ينذر بالسوء [2]. عجز القوات العربية عن القضاء عليها واقع راسخ لإسرائيل، أظهرت حرب أكتوبر كيف تم تعلم هذا الدرس بشكل جيد، حيث أنه تضمن أهدافا عربية محدودة للغاية والتي لم تتحقق إلا بشكل جزئي عسكريا، لا يمكن لأي قوة عربية أوتحالف قوى هزيمة إسرائيل الآن أو في المستقبل القريب، وبالتالي لن يقضي أي من الطرفين على الآخر كطرف في النزاع، لا يمكن لأي من الجانبين أن يأمل في تحقيق أقصى أهدافه الإقليمية/الأيديولوجية.

وبالتالي، يمكننا أن نتوقع أن تكون أزمات السلام وأزمات الحرب قاصرة عن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. ستستمر المواجهة حتى مع استمرار المساعي للتوصل إلى تسوية، وحتى مع استمرار فشل الاتفاقات المؤقتة والجزئية، فإنها تعجز عن تحقيق إنهاء المواجهة الشاملة[3].

في غضون ذلك، يؤدي الأساس الأيديولوجي للصراع إلى تعريف معقد بشكل متزايد لـ"الذات" و "العدو"، ويرجع ذلك جزئيا إلى انتشار الهدف المستمر وإعادة تحديده، ستستمر هذه العملية طالما استمر الصراع نفسه وظهرت الفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعرب واليهود في الشرق الأوسط والانقسامات الداخلية. على الرغم من أن الصراع الاجتماعي الفلسطيني

[1] Samuel N. Bar-zakay,"**Technological Transfer From the Defence to the Civilian Sector in Israel–Methodology and Findings**". Tecbnological Forecasting and Social Change, Vol. 10, 1977, p 139.

[2] Edward E. Azar , Ronald D. McLaurin, "**The Demographic Imperative in Arab–Israeli Settlement**" , Middle East Focus ,September, (1978).

[3] Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, **Protracted Social Conflict; Theory and Practice in the Middle East**.op cit,p 58.

الإسرائيلي

الإسرائيلي الممتد يحتوي، أي يصل إلى التأثير فعليا على جميع مجالات المساعي الإنسانية في المنطقة، فإن هذا الأخير له حياة خاصة به إنهم يتأثرون بالنزاع، ولكن ليس بشكل نهائي.

علاوة على ذلك، فإن النضالات من أجل الاعتراف والقبول والتي تصف بالتأكيد على محتوى الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن "كسبها" أو "خسارتها" من خلال الصراع الممتد، لقد فازت إسرائيل على اعتراف بوجودها ليس لسبب، ولكن على الرغم من الصراع العربي الإسرائيلي [1]، يبدو واضحا أن استمرار هذا الصراع منع إسرائيل من تبني دورها الطبيعي في المنطقة [2].ذلك وعلى الرغم من الاعتراف بإسرائيل وقبولها بحكم الأمر الواقع من حيث وجود الدولة، إلا أن دور إسرائيل الإقليمي لم يتم الاعتراف به أو قبوله بل على العكس تماما، يُنظر إلى دولة إسرائيل على أنها نظام حكم بعيدا عن المنطقة، يُنظر إلى الدور على أنه خارج المنطقة وليس داخلها إلا من منظور الصراع نفسه، ولن يتشكل الاعتراف والقبول العربي في نظر الإسرائيليين من خلال الصراع في الواقع، بسبب الصراع، تسعى إسرائيل بوعي إلى نقيض أهداف الاعتراف العربي، وتحديد بعض السكان العرب (مثل الدروز) على أنهم غير عرب وتعزيز انفصالهم من غير المرجح أن يقبل القادة الإسرائيليون والأغلبية اليهودية في إسرائيل بعروبة الشرق الأوسط حتى يصبح الصراع تاريخا، وإسرائيل اليهودية هي دولة شرق أوسطية في نظر العرب[3].

في هذا السياق، يجب فهم تصريحات السادات قبل عام 1977 بأن الحد من الصراع كان من عمل هذا الجيل، لكن يجب فهم أن بناء السلام الإيجابي كان من شأن الأجيال القادمة، إن واقعية التدرج هي طبيعة الصراع الذي طال أمده يمكن تجسير الخلافات السياسية دون تأخير، الاختلافات الاجتماعية أعمق بكثير وتتطلب وقتا للشفاء[4].

ومن السمات الأخرى للنزاع الممتد، كما أشرنا، قدرته الاستيعابية المروعة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، هذا يعني ببساطة أن كميات هائلة من الموارد البشرية والمادية ستستمر في "غزل

[1] Cf. Apthony, H. Cordesman, "**The Arab/Israeli Balance**: **How Much is Too Much?**",op cit, p 35.

[2] Ibid,s p.

[3] Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, **Protracted Social Conflict; Theory and Practice in the Middle East**.op cit,p 59.

[4] Ibid,s p.

الإسرائيلي

العجلة". سيستمر مقدار الوقت والتكنولوجيا المخصصة للمواجهة في استنزاف الاحتياطات غير الهائلة لكل مقيم في دول خط المواجهة على كلا الجانبين أو يحتمل أن تكون متاحة لهما، الحوار السياسي والاعتبارات الاقتصادية بما في ذلك القوى العاملة وقرارات التنمية الاجتماعية رهينة الصراع العربي الإسرائيلي. إن الاقتصاد الإسرائيلي الذي يحتمل أن يكون المستفيد من التكنولوجيا العالية قد أهدر موارد لا حصر لها لأن التكنولوجيا الأكثر تقدمًا موجهة بشكل كبير نحو الجيش [1]. وقد أنفقت الدول العربية المليارات الشحيحة على الأسلحة، وفقدت الكثير من إمكانات التنمية من التحويلات المالية واسعة النطاق من النفط.

المطلب الثاني :البعد الديني (العقائدي) للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لقد أدرك الصهاينة دور العقيدة في حياة الشعوب، فجعلوا الدين ركيزة تنطلق منها السياسة،لتحقيق مخططهم الرامي إلى تجميع اليهود من شتى أصقاع الأرض ليقيموا دولتهم المزعومة،فقاموا بتحريف نصوص منتقاة من التوراة المحرفة لتتوائم مع أهدافهم السياسية وجعلوها أساطير تاريخية يحرم انتقادها أو دحضها واستطاعوا إقناع العالم الغربي بها، ليقيموا دولتهم على أرض فلسطين.

وهذا يؤكد البعد الديني لقيام الدولة الصهيونية، التي اكتسبت مكانتها الدينية من قدسية جبل صهيون ومدينة القدس في التراث اليهودي[2].

إن كبار السياسيين، الذين يتبجحون بديمقراطية إسرائيل، هم الذين يتبجحون في الوقت نفسه بالجذور الدينية والمستقبل الديني، فقد قال بن غوريون في إثر قيام إسرائيل:"إن أورشليم

[1] Samuel N. Bar-zakay, "**Technological Transfer From the Defence to the Civilian Sector in Israel–Methodology and Findings**",op cit,p 143.

[2] يحي،الدجني،**تحدي الحركة الصهيونية للقوى العربية الإسلامية**.دمشق:دار النمير،1985،ص 19.

الإسرائيلي

(القدس) ليست فقط عاصمة إسرائيل اليهودية العالمية، إنها تتوق لتصبح المركز الروحي للعالم كما صورها الأنبياء"[1]، وكان موشي دايان أكثر وضوحا عندما خاطب الجمهور الإسرائيلي بعد حرب 1967،حين قال "ما دام عندكم كتاب التوراة، وما دمتم شعب التوراة فيجب أن تكون لكم أرض التوراة، قد لا يكون هذا برنامجا سياسيا، لكنه أكثر أهمية لأنه برنامج يحقق لشعبنا نبوءة الآباء". إن الحركة الصهيونية الحديثة ما كان ممكنا أن يكون لها دور، أو تقوم لها قائمة، لولا الجذر الديني الذي اعتمدته جسرا أوحد لا بديل عنه بين الشتات والدولة، فهذا الجسر هو صلة الوصل بين اليهود أينما كانوا، وبين الهدف الرئيس للحركة الصهيونية، وهو تجميع اليهود وإقامة دولة خاصة بهم على أرض فلسطين. إن الانغماس الواضح بكل ما هو ديني صهيوني، لا يؤكد أهمية الجذر الديني للحركة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي فحسب، وإنما يؤكد أيضا أهمية استمرار هذا الجذر، وأنه الجذر الرئيس لقيام الدولة الصهيونية[2].والحقيقة أن المزاعم التي يستند إليها اليهود في تبرير اغتصابهم لأرض فلسطين، تقوم على الأوهام والخرافات والأساطير ذات الطابع الديني التي استطاع الصهاينة توظيفها لخدمة أهدافهم السياسية وإقامة دولتهم المزعومة، وكسب تعاطف العالم الغربي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق آمال الصهاينة السياسية والاستعمارية وأحلامهم في فلسطين[3] .

سنحاول مقاربة أهم الأساطير والمزاعم الدينية التي بنت عليها إسرائيل دولتها في النقاط الآتية:

أولا: أسطورة الوعد الإلهي ب " أرض الميعاد"

يزعم اليهود بأن الله وعدهم بتملك" أرض كنعان " "فلسطين العربية" وما حولها من أراضي تمتد بين نهري الفرات والنيل، لأن الرب كان قد وعدهم إياها ملكا أبديا لإبراهيم ونسله من بعده، وهذا الوعد يتنافى تماما مع النصوص التوراتية في العهد القديم، فقد ورد في أكثر من سفر من أسفار الكتاب ما يدل على أن ملكية الأرض جميعها تعود للرب وحده، ولم يخص بها شعبا معينا، ولم يهبها لشعب معين بعينه ومن هذه النصوص:

---

[1] نفس المرجع،ص 23.

[2] بيان نويهض،الحوت،**فلسطين القضية ،الشعب ،الحضارة**.بيروت:دار الإستقلال للدراسات و النشر،ط1 ،1991،ص ص 277-278.

[3] عصام موسى،قنيبي،**الصراع على الديار المقدسة**.دمشق:دار الطليعة الجديدة،ط1 ،2003،ص 20.

الإسرائيلي

1 ــ في سفر الخروج :الإصحاح التاسع: "إن الأرض للرب"

2 ــ في سفر الأوابين :الإصحاح الخامس والعشرون "والأرض لا تباع بته لأن لي الأرض وأنتم غرباء ونزلاء عندي"

3-في المزمور الرابع والعشرين "للرب الأرض وملؤها المسكونة وكل الساكنين"

وهكذا فإن النصوص التوراتية كلها تؤكد على أن الأرض جميعها لله تعالى، وأنها لا توعد ولا توهب ولا تباع ولا تشترى، وأن الله يعاقب كل من يغتصب الأرض من أصحابها[1].

أما فيما يتعلق بالوعد لنسل إبراهيم بتملك " أرض كنعان "، فإن النص التوراتي الذي أمر به الرب أن يترك سيدنا إبراهيم أهله وزوجته ويتوجه إلى أرض كنعان مع نفر قليل ممن آمن بدعوته، حيث ظهر له الرب حين وصل إليها بعد رحلة طويلة وشاقة وقال له "فأتوا إلى أرض كنعان،واجتاز إبرام " إبراهيم " إلى مكان شكيم(نابلس) إلى بلوطة مورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الرب لإبرام وقال: "لنسلك أعطي هذه الأرض". ويتضح من النص السابق ما يلي:

1-اعتراف النص التوراتي أن الكنعانيين كانوا يقطنون أرض كنعان في الزمن الذي وصل فيه إبراهيم عليه السلام إليها .وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض " فكيف تحولت" أرض كنعان" إلى أرض العبرانيين كما يزعم اليهود؟

2 ـ ورد في النص التوراتي أن الرب أعطى لنسل إبراهيم الأرض ولم يكن لإبراهيم عليه السلام نسل وقتئذ لأن زوجته سارة كانت عاقرا كان نسله في عالم الغيب.

أما بالنسبة لجغرافيا الأرض الموعودة فإن كتبت التوراة لا يريدون مكانا آمنا لإقامة إبراهيم ،وإنما يتطلعون إلى ملكية جميع الأراضي الممتدة بين النيل والفرات ملكا أبديا حسب إرادة الرب وبعد طرد القبائل العربية حسب ما ورد في كتب التوراة.

وقد دحض الكثير من علماء الدراسات التوراتية، المزاعم اليهودية المتعلقة بالوعد الإلهي وأيضا بحق اليهود في تملك أرض فلسطين، وفي مقدمتهم البروفيسور " **ألفريد غليوم** " أستاذ الدراسات التوراتية بجامعة لندن حيث قال: "إن أسطورة الوعد الإلهي الأبدي بتملك اليهود لأرض كنعان "فلسطين" مبنية على مزاعم ومفاهيم مغلوطة وباطلة، وعلى تفسيرات توراتية انتقائية

[1] محمد يونس،هاشم،مرجع سبق ذكره،ص 51.

الإسرائيلي

مغرضة .وينكر غليوم أن يكون وعد الرب بملكية أرض كنعان مقصورة على اليهود فقط ،لأنه إذا كان الوعد فعلا لنسل إبراهيم فإنه يشمل العرب سواءا أكانوا مسلمين أم مسيحيين لأنهم من نسل إبراهيم ،وأضاف أيضا أن هناك سوء فهم لبعض الكلمات التي وردت في الأصل العبري للكتاب المقدس، فكلمة (عولام) Olam في الترجمات العربية اعتبرت أنها للأبد وبالإنجليزية (forever) لكن الحقيقة أنها تعني فترة من الزمن ،و هذا يعني أن الوعد لإبراهيم لم يكن وعدا أبديا وإنما وعدا محددا بفترة زمنية محددة[1].

أما ما يخص نسل إبراهيم عليه السلام، فإن اليهود يعترفون بالتوراة بأن إسماعيل عليه السلام هو الابن البكر والأكبر لإبراهيم ،كما أن التوراة تشير إلى أن نسل إبراهيم كان كبيرا جدا، فهل يعقل أن يكون اليهود بهذه الضخامة وقد عاشوا كأقليات ضئيلة في المجتمعات التي عاشوا فيها على مدى تاريخهم كله.

وإذا كان هناك وعد إلهي لإبراهيم بملكية "أرض كنعان"، .وردا على المزاعم اليهودية بأن اليهود هم من نسل إبراهيم، فقد جاء في الإصحاح الثامن من إنجيل يوحنا ما يلي : "لو كنتم أولاد إبراهيم لكنتم تعملون أعمال إبراهيم، ولكنكم تطلبون أن تقتلوني لأن كلامي لا موضع فيه منكم، أنتم من أب هو إبليس وبشهوات أبيكم تعملون"[2].

الحقيقة أن النبوءات التوراتية التي تتحدث عن عودة اليهود إلى فلسطين لا تعني العودة المعاصرة لها، وإنما تعني تلك العودة التي تمت قبل 2500 عام، أي بعد السبي الآشوري لليهود ثم الأسر البابلي حيث خلت فلسطين من اليهود، وكان ذلك بمثابة عقاب إلهي لهم بسبب معصيتهم لربهم، وكفرهم به، إلا أن قسما منهم عاد إلى فلسطين وبذلك تكون النبوءة قد تحققت.

ثانيا: أسطورة عودة المسيح(اليهودي)المنتظر ومعركة آخر الزمان" هرمجدون"

وهذه العقيدة اليهودية تقوم على الإيمان بمخلص سوف يأتي ليفدي شعب إسرائيل وينقذه من عذاب المنفى ويقوده عائدا إلى أورشليم (القدس) ليفرض منها الحكم على كل أمم الأرض[3]، والمسيح(اليهودي)المنتظر، ستكون مهمته حكم العالم بشريعة صهيون حيث ورد في سفر إشعياء "ويحدث في آخر الأيام، أن جبل هيكل الرب يصبح أسمى من كل الجبال، ويعلو فوق كل التلال،

[1] محمد يونس،هاشم،مرجع سبق ذكره،ص ص 35-39.

[2] نفس المرجع،ص ص 50-59.

[3] رضا،هلال،**المسيح اليهودي و نهاية العالم**.القاهرة:مكتبة الشروق،ط1 ،2000،ص ص 217-218.

الإسرائيلي

فتتوافد إليه جميع الأمم، وتقبل شعوب كثيرة وتقول : تعالوا لنذهب إلى جبل الرب، إلى بيت إله يعقوب، فيعلمنا طرقه، ونسلك في سبله، لأن من صهيون تخرج الشريعة، ومن أورشليم تعلن كلمة الرب، فيقضي بين الأمم ويحكم بين الشعوب الكثيرة، فيطبعون سيوفهم محاريث ورماحهم مناجل، ولا ترفع أمة على أمة شيئا ولا يتدربون على الحرب فيما بعد" [1] ،ومما لا شك فيه أن الخلط بين مفهوم عودة المسيح في آخر الزمان ومفهوم مجيء المسيح اليهودي أدى إلى ظهور نتائج خاطئة ومضللة إذ أن طوائف مسيحية معينة انساقت وراء الخرافات التوراتية واعتبرت أن نبي الله عيسى بن مريم عليه السلام ومسيح اليهود شخص واحد، الأمر الذي شجع العالم المسيحي الغربي للتعاطف مع المزاعم الصهيونية وأيدوا بشدة عودة اليهود إلى فلسطين العربية، وإنشاء دولة لهم فيها تمهيدا لعودة المسيح المنتظر. ويعتبر اليهود هذه القضية محورية في الفكر الديني اليهودي، لكنهم يؤمنون أن المسيح المنتظر لم يأت بعد، والذي جاء قبل ألفي عام ليس هو مسيحهم، وإنما رجل محتال، ولذلك يردد اليهود في صلواتهم قائلين "إني مؤمن إيمانا كاملا أن المسيح سوف يأتي، وحتى إن تأخر مجيئه فسأظل أنتظر قدومه كل يوم من أيام حياتي" [2] ،وتمهيدا لعودة المسيح المنتظر، تعتقد الصهيونية أن تلك العودة سيسبقها حروب عربية إسرائيلية تدور رحاها على أرض فلسطين المقدسة، وهذه المعركة ستكون نووية محرقة، وأطلقوا عليها معركة "هرمجدون" التي سوف تندلع بين الأشرار المسلمين وقوى الخير اليهودية (حسب زعمهم) .ويعتقد الصهاينة بأنهم سوف ينجون من هذه المحرقة .ومن أخطر الحركات الإنجيلية التي تبنت هذه المعتقدات الحركة التدبيرية التي تضم أكثر من أربعين مليون أمريكي، ومن أهم أعضائها الرئيس الأمريكي السابق ريجان، وبوش الابن، وبيل كلينتون، بالإضافة إلى كبار المسؤولين في البيت الأبيض، وقد قام زعماء هذه الحركة بعمل رحلات سياحية إلى الأراضي الفلسطينية، وخاصة تل "هرمجدون" التي ستقع عليها الحروب المرتقبة، وهم على قناعة تامة أن الحرب النووية قادمة لا محالة،يقول الرئيس ريجان "في سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل (يعقوب عليه السلام) من بين الوثنيين ويعودون جميعهم مرة ثانية إلى الأرض الموعودة ،لقد تحقق ذلك بعد ألفي عام، ولأول مرة يبدو أن كل شيء في مكانه في انتظار معركة "هرمجدون" والمجيء الثاني للمسيح[3].

---

[1] منصور،معدي،**هرمجدون ونهاية أمريكا و إسرائيل**.دمشق:دار الكتاب العربي،ط1 ،2007،ص ص 90-92.

[2] عصام موسى،قنيبي،مرجع سبق ذكره،ص 70.

[3] منصور،معدي،مرجع سبق ذكره،ص 112.

الإسرائيلي

في عام 1982 أجرت الكاتبة والمؤرخة جريس هالسل تحقيقا حول ما يقوله الإنجيليون الأصوليون في موضوع "هرمجدون"، فكتبت :في عام 1972 حذر(بيلي غراهام) من أن العالم يتحرك الآن بسرعة كبيرة نحو هرمجدون وأن الجيل الثاني من الشباب قد يكون آخر جيل في التاريخ[1] ،وصرح الرئيس السابق للقساوسة الإنجيليين(س .كريب) في عام 1977 قائلا "في هذه المعركة النهائية فإن المسيح الملك سوف يسحق كليا ملايين العسكريين الذين يقودهم الديكتاتور المعادي للمسيح"[2].وتذكر الكاتبة بعض المقتطفات من كتاب للمؤلف **ليندسي** ،الذي فسر تاريخ العالم والشرق الأوسط في كتابه "آخر أعظم كرة أرضية" ، حيث فسر الرؤى الدينية بشكل حديث ، يقول في كتابه " أرى جون في الحلم جرادا لها أذيال العقارب ، حيث فسر **ليندسي** ذلك أنها طائرات هليكوبتر كوبرا التي تطلق من أذيالها غاز الأعصاب ، ويكمل بأن الجيل الثاني الذي ولد عام 1984 ،سوف يشهد العودة الثانية للمسيح ولكن عليه قبل ذلك خوض حربين الأولى ضد يأجوج ومأجوج ، والثانية "هرمجدون" التي سوف يتحالف فيها كل العرب مع السوفيات ويهاجمون إسرائيل. أما في كتابه " العالم الجديد القادم" فكتب يقول "فكروا فيما لا يقل عن 200 مليون جندي من الشرق مع ملايين أخرى من الغرب يقودها أعداء المسيح من الامبراطورية الرومانية المستحدثة (أوروبا الغربية)، وأكمل يقول " إن عيسى المسيح سوف يضرب الذين دنسوا مدينة القدس ثم يضرب الجيوش المحتشدة في هرمجدون، فلا غرابة أن يرتفع الدم إلى مستوى ألجمة الخيل مسافة 200 ميل من القدس وسوف يملأ الوادي بجثث الرجال والدماء والأدوات الحربية والحيوانات. إن العقل البشري لا يستطيع أن يستوعب مثل هذه اللاإنسانية من الإنسان ويستطرد بقوله "إن القوة الشرقية وحدها سوف تزيل ثلث العالم، وسوف يبقى فقط 144ألف يهودي على قيد الحياة بعد المعركة وسينحني كل واحد منهم أمام المسيح، كمتحولين للمسيحية"[3].

ثالثا :أسطورة هيكل سليمان

يزعم اليهود في الكتاب المقدس أن النبي داوود عليه السلام اشترى أرضا من أرونة اليبوسي لبناء الهيكل، ولكنه لم يشرع في بنائه لانشغاله بالحروب وسفكه دماء كثيرة، ولهذا فقد منعه الرب من البناء لأجل ذلك، وقد وعد الرب داوود عليه السلام أن ابنه سليمان عليه السلام هو الذي

[1] جريس،هالسل،**النبؤة و السياسة**.تر:محمد السماك،القاهرة:دار الشروق،ط2 ،2003،ص 37.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع،ص ص 37-40.

الإسرائيلي

سيقوم ببناء الهيكل، وحسب المزاعم اليهودية فإن سليمان بنى الهيكل فوق جبل مريا في القدس، الذي يوجد فوقها سور الحرم الشريف ، ويسمي اليهود هذا المكان بجبل الهيكل. اكتسب الهيكل أهمية دينية، يقول المؤرخ ديفيد لودز:"لقد بالغ العهد القديم في أهمية بناء الهيكل في أورشليم، وأصبح يأخذ مكانة مميزة في الديانة اليهودية، وسيطر على خيالهم، فأورشليم اقترنت به، وهو كنز الإله مثل جماعة إسرائيل، وهو عند الإله أثمن من السموات والأرض لأنه خلقها بكلتا يديه، وخلق الهيكل بيد واحدة، وأن قدس الأقداس الذي يقع في وسط العالم بمنزلة سرة العالم"[1].

ويقول المحامي الإسرائيلي غورشون سلمون "إن أحدا لا يستطيع أن يتصور حياة اليهود دون الهيكل، ولا بد من إقامة الهيكل، ولا يستطيع أحد أن يمنعنا ولا العرب، لأنها إرادة الله وإرادة التاريخ"[2].

لقد أكد العلماء والباحثون الإسرائيليون المعاصرون أن الأبحاث وأعمال التنقيب الأثرية التي قام بها العلماء اليهود في فلسطين، أنهم ولغاية الآن لم يعثروا على أي دليل أو شاهد أثري يثبت صحة روايات قصص التوراة، ومن هؤلاء العلماء الباحث زئيف هيرتسوغ أستاذ في قسم الآثار وحضارة الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب حيث أصدر بحثا قال فيه "إن الحقائق الأثرية تدحض الادعاءات التوراتية حول تاريخ شعب إسرائيل"[3].

يقول الباحث كورنفلد أن جميع البحوث والدراسات أثبتت أنه لا يوجد أي أثر لهيكل سليمان تحت قبة الصخرة أو حوله، وأن لون التربة هو اللون الأصلي لتراب المنطقة والحجارة المستخرجة كان لونها طبيعيا ولم تكن محروقة[4].

---

[1] عبد الوهاب،المسيري،**موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية**.القاهرة:دار الشروق،ط1 ،2006،ص 194.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] عدنان،عياش،**دحض إدعاءات اليهود بأحقيتهم بأرض فلسطين**.لبنان:المؤتمر الدولي الثالث عشر (فلسطين قضية وحق)،مركز جيل البحث العلمي،ديسمبر 2016.

[4] صالح الرقب،« علم الأثار يبطل دعوى اليهود بوجود الهيكل المزعوم تحت المسجد الأقصى ». **مجلة الربيئة**، ع 24، https://arrabiaa.net/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D8%B7%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84/

الإسرائيلي

و أخيرا فإن الروايات التاريخية تثبت أن المسجد قد بني قبل هيكل سليمان بألف سنة على يد نبي الله ابراهيم وبالتالي دحض خرافة أن المسجد بني على أنقاض الهيكل .والحقيقة أن نبي الله سليمان قد جدد بناء المسجد ولم يبن هيكلا .وقد أقر علماء المسيحية بهذه الحقيقة. يقول المؤرخ ابن العبري "في السنة الرابعة من ملكه، شرع سليمان عليه السلام ببناء بيت المقدس، وهو المعروف بالمسجد الأقصى في جبل الأموريين في أرتان"[1].

رابعا: أسطورة العرق السامي

مفهوم "العداء للسامية" مفهوم يهودي صهيوني معناه الحرفي "ضد السامية"، ويترجم أحيانا إلى العربية "بالمعاداة للسامية"، و"اللاسامية"، و"كراهية السامية" أما " الساميون " ،فالمقصود بهم حرفيا سلالة سام بن نوح عليه السلام، وتذكر دائرة المعارف اليهودية في تعريف مصطلح "معاداة السامية "بأنه مستخدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للإشارة إلى أي حركة منظمة ضد اليهود أو أي شكل أخر من أشكال العداء لليهود .ويعني المصطلح كراهية اليهود بشكل عام، وهو عداء موجه إلى أشخاص يدينون باليهودية أو يعودون إلى أصول يهودية، ولذلك فهي مختلفة عن التعصب ضد اليهود في العصر الوسيط لأن هذا التعصب ديني وكان من الممكن أن ينتهي بالدخول في المسيحية، وقد استندت نظرية معاداة السامية في العصر الحديث إلى التمييز بين عرقين :العرق الآري والعرق السامي ونسبة صفات معينة متميزة لهذين الجنسين .وانتشر هذا الاعتقاد في ألمانيا حيث أدى النشاط اليهودي في كل مجالات الحياة إلى إثارة كراهية الألمان وحقدهم على اليهود. وكان الصحفي **وليام مار** أول من استخدم مصطلح معاداة السامية عام 1879 وذلك لتمييز الحركة المضادة لليهود[2].

يلاحظ أن مصطلح العداء للسامية يحتوي ضمنيا على العديد من المغالطات التاريخية والإثنية، إذ أن اليهود الأوروبيين الذين اخترعوا هذا المصطلح لا ينتمون إلى الساميين، بل هم أوروبيون يعيشون في أوروبا منذ عام 70 م بعد أن طرد الرومان اليهود من فلسطين وشتتوهم في كل بلاد العالم فيما يعرف بالشتات اليهودي العام .وبالعودة إلى المصادر التاريخية اليهودية نجد أن

[1] غريغوريوس،الملطي،**تاريخ مختصر الدول**.بيروت:دار المشرق،ط3 ،1992،ص 137.

[2] جوزيف،زيتون،**لماذا يتكنى اليهود بالسامية؟**.http://www.josephzeitoun.com

الإسرائيلي

مصطلحي "المشكلة اليهودية" و"العداء للسامية" لا يوجدان في قاموس العلاقات بين اليهود والشعوب الشرقية، ولكنهما سائدان في قاموس العلاقات بين اليهود والشعوب الغربية[1].

وقد ابتدعت الصهيونية مفهوم "معاداة السامية" وبدأت توظفه لتحقيق مصالحها بعدما اتخذت القيادات الصهيونية من ظاهرة معاداة السامية ذريعة لفصل الجماعات اليهودية في أوروبا عن المجتمعات المسيحية التي كانت تعيش بينها، وطورت على أساسها الفكرة القومية الموجهة لإنشاء ما يسمى بالوطن القومي لليهود .وكان **هرتزل** يعتقد أن القوى الكبرى يجب أن تعمل من جانبها على مساعدة اليهود في التخلص من العداء للسامية عن طريق إنشاء دولة يتم تهجير اليهود إليها، فيتحقق لهذه الدول الخلاص من العنصر اليهودي، وتنتهي بذلك ظاهرة معاداة السامية .وهكذا جعل **هرتزل** معاداة السامية مشكلة العالم الغربي وليست مشكلة خاصة باليهود، وقد وضح **هرتزل** هذا الرأي في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بازل عام 1897[2].

لم يكتف زعماء الصهيونية بتوظيف فكرة معاداة السامية لخدمة الأهداف القومية اليهودية في التاريخ اليهودي الحديث والمعاصر، وإنما نجدهم أسقطوا هذا المفهوم على التاريخ اليهودي في الماضي وأعادوا تفسيره من وجهة نظر مفهوم معاداة السامية حتى أصبح التاريخ اليهودي القديم والوسيط لا يفهمان الآن إلا من خلال معاداة السامية .ونلاحظ هنا أن إسقاط مفهوم معاداة السامية على التاريخ القديم يحتوي على مغالطة صهيونية كبيرة تتمثل في النظر إلى اليهود في العالم القديم على أنهم الممثلون الوحيدون للعنصر السامي، وذلك رغم أنهم أضعف العناصر الممثلة لهذا العنصر بسبب شتاتهم واختلاطهم بالشعوب الأخرى ،إن اتهام العرب بالعداء للسامية يدخل ضمن إطار تعميم نظرية معاداة السامية لتشمل العالم كله ،ويتم في نفس الوقت قصر الساميين على اليهود، وهذا فيه مغالطتان هما :اتهام البشرية كلها بمعاداة السامية، وتحديد اليهود فقط كساميين . وكأن العداء البشري لليهود عداء عرقي إثني[3].ومن الجذير بالذكر أن الصهيونية وظفت "معاداة السامية" سياسيا بما يعرف بالهولوكوست أو المحرقة النازية.

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي و الديمغرافي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

---

[1] جاك،تني،**الأخطبوط الصهيوني و خيوط المؤامرة لإبتلاع فلسطين**.تعليق:هشام عواض،القاهرة:دار الفضيلة،2001،https://ia903408.us.archive.org/30/items/yah2014/11yah.pdf

[2] محمد خليفة،**حسن،اليهود و فكرة العداء للسامية**.2004/12/22،https://www.aljazeera.net

[3] عبد الفتاح،الغنيمي،**شعوب إسرائيل و خرافة الإنتساب للسامية**.القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،ط1 ،2002،ص 103.

الإسرائيلي

أولا: البعد الإقتصادي

يمتد التواصل والترابط بين طموح واتساع حدود الرؤية الاقتصادية التي حكمت فكر القيادات الصهيونية منذ مؤتمر بازل وبين فكر واستراتيجيات القيادات المسيطرة حاليا ،أي بعد مضي أكثر من قرن على المؤتمر .ولئن أوجبت الظروف المحيطة بالمشروع الصهيوني قدرا من التحفظ إزاء ما كان هذا المشروع يهدف إليه من مرحلة إلى أخرى في المسار الإحتلالي، فإن الرؤية والتصميم ظلا على قدر كبير من الثبات إلى المدى الذي كانت تسمح به العوامل الفاعلة من سياسية ودولية وتمويلية ،وخصوصا من قوة عسكرية ذاتية ومستمدة من الخارج .بعبارة أخرى :إن موجبات الظروف الحاكمة كانت تملي حدود المواقف والتحركات كما التصريحات الصهيونية ثم الإسرائيلية .ويلاحظ أثر الموجبات في التباين بين طلبات المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر السلام في باريس سنة 1919 ، وبين نظيراتها في ما تلا ذلك من مناسبات، كتقرير لجنة التحقيق الملكية (المعروفة باسم لجنة اللورد بيل) الصادر سنة 1937[1] ، والكتاب الأبيض البريطاني الصادر سنة 1939، ثم قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في نوفمبر 1947 ، وأخيرا ما نراه حاليا من اغتصاب متماد للأرض والموارد، ورفض لعودة اللاجئين ولحق الفلسطينيين في تقرير المصير وكله مما يسمح به تعاظم قوة إسرائيل العسكرية ،واشتداد الدعم الأميركي لها بموازاة حالة الضعف السياسي العربي وانعدام إرادة المجابهة لدى الحكومات العربية .وتبدت هذه التطورات في قيام إسرائيل باحتلال فلسطين وكذلك باحتلال أراض لبنانية وسورية وأردنية ومصرية، ولئن تم الانسحاب من سيناء المصرية بعد قيام جمهورية مصر العربية بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل عقب مفاوضات طويلة وشاقة، كما تم الانسحاب من الأرض الأردنية عدا جزء صغير منها تحتفظ به إسرائيل" بعقد إيجار"[2].

لم يكن البعد الاقتصادي للصراع الفلسطيني الصهيوني في يوم من الأيام، صراعا ساحته الاقتصاد بمفرده ،إذ تضافرت الأغراض، والرؤى، والمخططات، والأدوات، وحتى الوسائل ،في عملية الاغتصاب الاقتصادي وإيصاله إلى القسم الأكبر من أهدافه، ليس منذ ظهور الحركة الصهيونية

[1] Royal Institute for International Affairs, **Great Britain and Palestine**: **1915–1945**, London, pp. 139- 140.

[2] وليد ،الخالدي،**الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897–1997)**. بيروت :دار النهار،1998،ص 52.

السياسية فحسب، بل أيضا بعد قيام دولة الإحتلال وبشكل أكثر تأكيدا. ومن هنا فإن التحليل السليم يتطلب إدراك الترابط والتماسك والتفاعل بين ما هو سياسي أو استراتيجي وعسكري، من أهداف ووسائل، وبين ما هو اقتصادي وتقني تحديدا. كما يتطلب تناول موضوع البعد الاقتصادي للصراع التعرف إلى العناصر والقوى المكونة للصراع والمتدخلة فيه، في فلسطين والمنطقة العربية كما في مختلف البلاد الأخرى ذات الوجود اليهودي الفاعل والمؤثر.

من المفيد الإشارة إلى مواقع الأراضي التي ابتاعها اليهود قبل قيام الدولة، لأنها كانت مواقع مختارة يحكمها لا مصادفة وجود مالكين مستعدين للبيع فقط، بل أيضا حاجة استراتيجية للاختيار الإرادي .وكما يقول وليد الخالدي في كتابه "الصهيونية في مئة عام :من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي،"فإن المواقع تشبه حرف N بالإنكليزية بصورة عامة على الخريطة، فقد كان التموقع يعني "الاستيطان الساحلي بين يافا وحيفا"، وهو الضلع الأيسر، وكان "الضلع الأيمن يعني الاستيطان بين بحيرة طبرية وأعالي حوض نهر الأردن،والضلع الأوسط يعني الاستيطان عبر السهل الداخلي (مرج ابن عامر) ،والحكمة في هذا التموقع تكمن في أن الاستيطان الساحلي يؤمن الاتصال بالخارج عبر البحار، واستيطان أعالي نهر الأردن يهدف إلى السيطرة على موارد مياهه، بينما الاستيطان البيني (في ما بين الضلعين الأيسر والأيمن) لا يربط بين الضلعين الأخرين فحسب، ولكنه أيضا يفصل شمال فلسطين (الجليل) عن سائر البلاد، كما يتحكم عند طرفه الشرقي في البوابة الشرقية لفلسطين عند بدء (مرج ابن عامر)[1].

يجدر بنا قبل الانتقال إلى ما توفره العقود السبعة من عمر الدولة اليهودية من أدلة على مآرب إسرائيل في التوسع الاقتصادي والتحكم، إلى المدى الممكن، في الموارد والأسواق وأنماط التنمية العربية(إضافة إلى الفلسطينية)، كما في قوى الإنتاج وعلاقاتها، أن نشير إلى نقطة هامة ،وهي طموح صهيوني (ولاحقا إسرائيلي) مركزي، اقتصادي في الأساس، لكنه ذو بعد استراتيجي شمولي، أي أنه يتصل كذلك بالأغراض الاستيطانية والتوسعية والسياسية والأمنية على السواء وبترابطاتها وتشابكاتها .نعني هنا تحديدا، طرح إسرائيل للسيطرة على منابع المياه وتدفقاتها في مناطق الجوار، أي في الجنوب اللبناني وجنوب شرق سوريا، وخصوصا المخزون المائي الهائل في باطن جبل

[1] نفس المرجع،ص 53.

الإسرائيلي

الشيخ وما فوقه من ثلوج[1]، ورغبتها كذلك في المشاركة في الموارد المائية التي يحملها كل من نهري النيل والفرات .ونشير هنا إلى تركيز مذكرة المنظمة الصهيونية، في مؤتمر السلام سنة 1919 ،على ضرورة أن يحدد اتساع الدولة اليهودية المستهدفة القدرة على السيطرة الجزئية على الأقل على الموارد المائية في الجوار العربي.

حيث نجد أن إسرائيل تسيطر على نحو 2.200 مليون متر مكعب من المياه بحسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية[2].ولم يحدث تبدل كبير في حجم هذا المورد بعد سنة 1967 لأن إسرائيل كانت قبل هذا التاريخ بدأت تسحب نسبة كبيرة من المياه الجوفية، وخصوصا في الضفة الغربية، وإلى مدى أقل في قطاع غزة، قبل احتلالهما وبالنسبة إلى الضفة الغربية، كان السحب يتم عن طريق آبار عميقة جدا تستولي إسرائيل بفضلها على جزء من المخزون المائي الجوفي ،فالاغتصاب الضخم للمياه تم قبل سنة 1967 ، وتحديدا منذ أن تمكنت إسرائيل من تحويل قسم من المياه المتدفقة من ينابيع وأودية ومجار خارجة من الجنوب اللبناني وجبل الشيخ (منها نهر اليرموك ونهر الأردن، وتشير الإحصائيات إلى الاستيلاء على جزء من مياه نهر الليطاني كذلك)[3].

يبلغ الاغتصاب من المياه الجوفية في باطن أرض الضفة الغربية ما يعادل ربع إجمالي المياه المسيطر عليها والمتاحة حاليا لإسرائيل ،وقد سمح هذا الاغتصاب لإسرائيل بنمط توزيع يتيح لكل مواطن إسرائيلي خارج المستعمرات، نحو 400 متر مكعب من المياه في السنة، أما المستعمرات فنصيبها 600 متر مكعب للفرد سنويا ،غير أن نصيب الفرد الفلسطيني في إسرائيل أقل كثيرا من نصيب الفرد اليهودي، ويبقى في المقابل أن المتاح للفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع هو نحو 100 متر مكعب سنويا ،وهكذا يجب أن يضاف استلاب الموارد المائية إلى الجوانب الأخرى من الاستلاب الاقتصادي.

نضيف في السياق الحالي أن إصرار إسرائيل على اغتصاب قسم كبير من الموارد المائية العربية بالإضافة إلى الموارد الفلسطينية لا يزال جزءا أساسيا من السياسة الإسرائيلية الثابتة، بل إنه اشتد بالموازاة مع تعاظم قوة الدولة العسكرية وازدياد حجمها السكاني .وهو ماينذر بالامتداد، بزخم متزايد وباستخدام الضغط، عبر حشد التأييد للطموح الإسرائيلي المدعوم أمريكيا ،ودوليا تحت

[1] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[2] Statistical Abstract of Israel 1997, Table 6/15, p. 391

[3] وليد الخالدي،مرجع سبق ذكره،ص 58.

الإسرائيلي

ذريعة الموجبات الاقتصادية والديموغرافية[1]، وإلحاحية حسن إدارة الموارد المائية على صعيد المشرق العربي، نظرا إلى شح المياه قياسا بالحاجات الحالية، إضافة إلى المستقبلية ،وتذكر إسرائيل الأسباب التي تدعو إلى طلب ترتيبات إقليمية تجعلها مرشحة للحصول على موارد مائية تفوق ما هو متاح لها، وتحاجج في أن حجم سكانها ازداد كثيرا منذ سنة 1948 وسنة 1967 وأن اقتصادها وخصوصا القطاع الزراعي منه وكذلك السياحي يستوجب موارد إضافية في المستقبل القريب.

فبالنسبة إلى الحجتين المعتمدتين، فإن الأزمة فعلا هي "أزمة مستدرجة"، أو أزمة مفتعلة، فازدياد الحجم السكاني لا يعود إلى ارتفاع نسبة التزايد الطبيعي ،وإنما أساسا إلى موجات الهجرة التي استدرجتها إسرائيل، وخصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقدام إسرائيل ل 800.000 يهودي تقريبا من الاتحاد السوفياتي السابق .وبالنسبة إلى حاجات القطاع الزراعي، فإن الإجابة هي أن هذا القطاع لا يزال مدعوما منذ قيام إسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أنه غير كاف من جهة استخدامه للمياه على الرغم من التكلفة المرتفعة، فإن إسرائيل حتى أعوام قليلة كانت تخصص للزراعة ما لا يقل عن 70 بالمئة من إجمالي الموارد المائية المتاحة لها[2].

إذا سواءا أكان بالنسبة إلى التزايد السكاني المستدرج أو إلى الاستخدام المائي في الزراعة، فإن الأزمة المائية في الواقع مستدرجة أو مفتعلة ولا يجوز أن يتحمل الفلسطينيون وعرب الجوار، أو أن يحملوا مسؤوليتها عبر مقولة "إدارة المياه على المستوى الإقليمي" ،أي إعادة توزيع المياه بطريقة تتيح لإسرائيل أكثر مما هو متاح ،بل أن المطلوب إعادة التوزيع بحيث يستعيد الجوار العربي مياهه المسلوبة.

ثانيا: البعد الديمغرافي

يعتبر العامل الديمغرافي أو الإنساني من العوامل المهمة التي يتمحور حوله كافة الأبعاد الوحدوية لأي أمة من الأمم، كالعامل التاريخي والعرقي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من

[1] نفس المرجع،ص 60.

[2] Statistical Abstract of Israel,op cit.

الإسرائيلي

العوامل، وذلك لأن البعد الديمغرافي هو المحرك الأساسي لكافة هذه الأبعاد الوحدوية، وتأتي جميعها لتخدم هذا البعد بل وتعتبر من نتاجه، فالبعد الديمغرافي له تأثيره الكبير على البعد الأمني لأي دولة من الدول.

ويتسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بخصوصيته وتفرده، فهو صراع على الوجود اتخذ أشكالا وصورا عدة ،وقد اعتبرت إسرائيل منذ قيامها أن الفلسطينيين يشكلون خطرا ديموغرافيا عليها، ولذلك استمرت محاولات الجانب الإسرائيلي في الحفاظ على التفوق الديموغرافي على الجانب الفلسطيني ،ولعل من أبرز المخططات التي سعت إسرائيل لتنفيذها لضمان معركة الوجود وللحفاظ على التفوق الديموغرافي على الجانب الفلسطيني والتأثير في الحالة الديموغرافية عبر الخط الأخضر وفي الضفة وقطاع غزة من خلال العديد من الآليات ،منها: تكثيف موجات الهجرة، حيث تقوم إسرائيل وعبر وكالات خاصة بالهجرة بجذب يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، وتقديم لهم مختلف التسهيلات وحثهم بأن فلسطين هي أرض الأجداد و الميعاد ،ولكن الواقع أسفر لهم عكس ذلك، ففضلا عن تراجع عوامل الجذب المحلية لليهود إلى فلسطين المحتلة وتراجع مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل مقارنة بالسنوات الأولى، لا توجد عوامل محفزة لليهود باتجاه فلسطين المحتلة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى،فالأرقام التي كشفها مركز إسرائيلي متخصص باستطلاعات الرأي، أجراه معهد "ميدغام" للاستطلاعات لصالح مشروع "رحلة إسرائيلية" التابع لما يسمى بـ "وزارة التربية والتعليم" ولجيش الاحتلال الإسرائيلي ،شكلت هزة سياسية وأمنية واقتصادية عنيفة لدى حكومة الاحتلال ،حيث أظهرت أن ثلث الإسرائيليين يفكرون بالهجرة وترك دولة الاحتلال ولا يشعرون بأي انتماء لها ،إذا ما أتيحت لهم الفرصة المناسبة ،ويبين الاستطلاع أن أغلبية الراغبين بالهجرة تتمثل في شبان وشابات غير متزوجين أو أرامل أومطلقين ومطلقات، والغالبية بين عمر 23-27 سنة[1].

[1] أسعد،عبد الرحمان،**إسرائيل و الخطر الديمغرافي**.2018/07/14،تاريخ الإطلاع 2019/12/15، https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

الإسرائيلي

وقال مدير عام مشروع "رحلة إسرائيلية"، أوري كوهين، إن "حقيقة أن عددا كبيرا كهذا يقولون إنهم سيغادرون إسرائيل لو تمكنوا من ذلك، تدل على أن الكثير من المستوطنين لا يشعرون بالانتماء لهذا الكيان ،وهذا معطى مقلق ويحتم علينا جميعا مواجهة هذه القضية الصعبة"[1].

و يعتبر الفلسطنيون هذه الأرقام تعد انتصارا حقيقيا للحرب السرية التي يخوضها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي فتحت باب "الهجرة المعاكسة" لهم وباتوا يفكرون في ترك إسرائيل والبحث عن دولة أخرى أكثر أمنا واستقرارا.

و يرجع هذا الصراع الديمغرافي والتوجسس من الزيادة الهائلة التي تشهدها فلسطين في الآونة الأخيرة إلى الأعوام الأولى من الإحتلال أو قبل الإحتلال أيضا حيث عمدت إسرائيل إلى محاولة خلق التفوق الديمغرافي على الفلسطينيين بمختلف الأشكال ،ففي عام 1948 طرد الإحتلال الإسرائيلي 800 ألف فلسطيني يمثلون آنذاك (53.6%) من مجموع الشعب الفلسطيني البالغ مليون وربع فلسطيني، وتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين إثر نكبة عام (1948) في المناطق الفلسطينية التي لم تحتل ،أي في الضفة وقطاع غزة (80.5%). في حين اضطر (19.5%) من اللاجئين الفلسطينيين إلى التوجه إلى الدول العربية الشقيقة ،سوريا والأردن ولبنان ومصر والعراق، بينما توجه العديد إلى مناطق جذب اقتصادية في أوروبا وأمريكا وكذلك إلى دول الخليج العربية[2].

وبعد 67 عاما تزايدت أعداد الشعب الفلسطيني في بلادهم أو الدول التي هاجروا إليها إلى تسعة أضعاف، الأمر الذي يثير حفيظة "إسرائيل" ويسترعي انتباهها ويدق ناقوس الخطر في ما بات يعرف بالصراع الديموغرافي بين إسرائيل وفلسطين.

وعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية والواقعة (ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط) بلغ نهاية 2014 حوالي 6.1 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم نحو 7.1 مليون بحلول نهاية عام 2020، وذلك في حال بقاء معدلات النمو السائدة حاليا[3].

---

[1] نادر،الصفدي،**الصراع الديمغرافي بين الفلسطينيين و الإسرائيليين من ينتصر؟**.2017/03/31،تاريخ الإطلاع https://www.noonpost.com/content/17206،2019/12/13

[2] أسعد،عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره.

[3] نادر،الصفدي،مرجع سبق ذكره.

تشكل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وغزة 43.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، بواقع حوالي 4.6 مليون نسمة، هم 2.8 مليون في الضفة، و1.8 مليون في غزة[1]. ويعد قطاع غزة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، كذلك إن نسبة التزايد الديموغرافي مرتفعة بشكل كبير، ورغم العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع وما خلفه من خسائر بشرية شملت الأطفال والشباب، إلا أن القطاع لم يفقد الكثير من بنيته السكانية، لذا تنظر الحكومة الإسرائيلية المحتلة بتوجسس إلى المسألة الديموغرافية للفلسطينيين التي يعتبرونها بمثابة القنبلة الموقوتة التي يجب التعامل معها بكل حيطة، وخاصة أنهم يدركون جيدا أن نسبة التزايد لديهم أضعف من أن تقارن بتزايد الفلسطينيين.

والملاحظ هنا أن الصراع الديموغرافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، هو لصالح الفلسطينيين في المدى البعيد، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو العالية بين العرب مقارنة بمثيلاتها بين اليهود، فضلا عن تراجع أرقام الهجرة اليهودية باتجاه فلسطين المحتلة، بفعل استمرار غياب الأمن و التوجسس الأمني المستمر الذي يعيشه المستوطنين اليهود في المنطقة ،فضلا عن ما ذكرناه سابقا من تراجع عوامل الجذب المحلية لليهود إلى فلسطين المحتلة وتراجع مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل مقارنة بالسنوات السابقة، وفي الوقت نفسه لا توجد عوامل محفزة لليهود باتجاه فلسطين المحتلة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى ،تبقى الإشارة إلى ضرورة وأهمية دعم العرب الفلسطينيين فوق أرضهم ماديا وسياسيا وخاصة في مدينة القدس، وهي مسؤولية عربية وإسلامية في المقام الأول ،وقد يكون صمود الفلسطيني فوق أرضه العامل الأهم في الصراع المذكور، خاصة أن الحركة الصهيونية وإسرائيل اعتمدت فكرة التهجير للعرب الفلسطينيين مدخلا أساسيا من أجل تحقيق التفوق الديموغرافي في المدى البعيد.

ويشار أيضا إلى تراجع العوامل المحفزة لليهود من دول الأصل باتجاه فلسطين المحتلة، خاصة أن أكثر من نصف مجموع اليهود في العالم موجودون حاليا في دول أكثر جذبا من الاقتصاد الإسرائيلي ،مثل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وهي 5.6 ملايين يهودي، ونحو 600 ألف

[1] يوسف، كامل إبراهيم، **التحول الديمغرافي القسري في فلسطين**.2006/11/26،تاريخ الإطلاع 2021/01/23، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3269

الإسرائيلي

يهودي في فرنسا ،مما تقدم يتضح أنه بعد مرور عقود على نكبة الفلسطينيين الكبرى ثمة صراع ديمغرافي صارخ يحصل بين العرب واليهود على أرض فلسطين ،وهو لصالح الفلسطينيين على المدى الإستراتيجي(البعيد).

ملخص الفصل الأول

من خلال كل ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نخلص إلى :

ـ أن النزاع الدولي هو ذالك النزاع الذي ينشأ بين دولة وأخرى، أو الذي ينشأ بين دولة ومنظمة دولية، وكذا النزاع الذي ينشأ بين منظمتين دوليتين.

ـ وتنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، أو قد يكون عبارة عن تداخل مجموعة من الأسباب التي تجعل من حله أكثر صعوبة و تعقيدا.

ـ وأن هناك عديد النظريات و المقاربات التي حاولت تفسير و دراسة النزاع الدولي منها ما هو متعلق بالطبيعة البشرية، و منها ما تعلق بالجغرافيا و هناك من عالجها من الجانب العقائدي الهوياتي و كان لكل فريق تصوره الخاص حول مسألة النزاع الدولي.

ويعتبر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من أعقد النزاعات التي شهدتها العلاقات الدولية نظرا لتشابك و تداخل مسبباته و تعدد أطرافه، فهو نزاع ضارب في أتون التاريخ، ولكن تبلور و تطور ليصبح على الصورة التي هو عليها الأن في منتصف القرن الماضي، وبالتحديد عند إعلان قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي في 15 ماي 1948 فنتج عن هذا الإعلان مواجهات وحروب عدة بين الدول العربية المحيطة بالمنطقة وهذا الإحتلال، وكانت هذه الحروب متفاوتة النتائج، وإستطاعت دولة الإحتلال من خلالها زيادة التوسع إلى مناطق خارج رقعة فلسطين في مصر وسوريا هذا بالإضافة إلى الأراضي داخل فلسطين، لكن إستطاعت مصر إسترجاع أرض سيناء من المحتل إثر حرب 1973 بمساعدة الدول العربية وكادت هذه الحرب أن تكون الضربة القاضية للإحتلال الإسرائيلي لولا تداخل عوامل خارجية وداخلية حالت دون تحقيق هذا الهدف، وتعتبر هذه الحرب

الإسرائيلي

نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية حيت تحول النزاع من نزاع عربيا إسرائليا إلى نزاع فلسطينيا إسرائيلي.

بدأت إسرائيل بعد هذه الفترة تدخل في عمليات تسوية مع الدول المجاورة فنجحت في إبرام معاهدة سلام مع مصر في 1978 معاهدة كامب ديفيد للسلام.و كذا مع الأردن لتصبح فلسطين وحيدة في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي، نتجت عن هذه المواجهات عديد الإنتفاضات التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد هذا الإحتلال كرد فعل على ممارسات هذا الأخير منها إنتفاضة أطفال الحجارة سنة 1987، وكذا إنتفاضة الأقصى 2000.

وتتنوع مسببات هذا الصراع وطبيعته، بتفاعلات عنيفة متجذرة في التمايزات العرقية والدينية والحضارية بين أطراف الصراع، بحيث أصبح هذا الأخير ممتد على مدار سنوات طويلة تخللته مواجهات عنيفة، فتداخلت فيه مجموعة من المسببات منها البعد الديني، وكذا البعد الإقتصادي، والديمغرافي وكذا الإجتماعي هذه الأبعاد كلها تعد مفسرة لطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة لهذا الأخير، والرغبة في تمسكه بهذه المنطقة بالذات نظرا للإعتبارات السالفة الذكر أي الدينية الحضارية، والإقتصادية الإستراتيجية بالإضافة إلى البعد الديمغرافي البشري الذي هو محرك وأساس كل التفاعلات المختلفة.

الفصل الثاني:

إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

الإسرائيلي

ترتكز إستراتيجية إدارة الصراع على معالجة مظاهر الصراع لا على الصراع ذاته.كما أن فاعيليها لا يعملون باتجاه طرفي الصراع بالتوازي، بل باتجاه طرف على الأخر، الأمر الذي يجعل من هذه الإستراتيجية وكأنها تخدم أهداف ومطالب أحد الطرفين دون الآخر، وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن إدارة الصراع لا يكتسب الأهلية بحكم طبيعة عملها لمعالجة حالة الاستعصاء التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي، ولذلك فهي لا تساهم في تسهيل الوصول إلى حل للصراع بقدر ما تدفعه إلى حالة من الجمود.

إن الحديث عن شروط إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو مقوماته اللازمة، هو حديث عن وضع النقاط على خريطة الطريق الواجب سلوكها لتحقيق نجاح هذه الشروط ومقوماتها، وعليه، ستكون العملية التفاوضية جهدا يتيما، إذا تم الدفع بها إلى الميدان بمعزل عن رديف قوي يسندها ويعلي من فرص تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ذلك أن التفاوض من جهة كونه خيارا متاحا لا يستلزم أن يكون المسار الوحيد للتعاطي مع الصراع، وإدارته، وأن التدافع السياسي بصورته التفاوضية لا يشترط تحييد ما يمكن استخدامه من أدوات أخرى في الصراع، بل التوازي معها في الفعل كاستجابة تفرضها طبيعة الصراع، ويقتضيها منطق التدافع بين الناس، وتمليها الرغبة بتحقيق النجاح والأهداف المتوخاة منها، ذلك لأن التفاوض لا يصنع حقائق جديدة بقدر ما يعكس الحقائق الموجودة على الأرض،وسنحاول من خلال هذا الفصل فهم المسار التصاعدي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكيفية تعامل مختلف الأطراف بما فيها المتصارعة معه، والآليات المتبعة من كل طرف في إدارة وحل هذا الصراع، وكذا معرفة دور الأطراف المتداخلة في إدارة ومحاولة حل الصراع القائم بين فلسطين و الإحتلال الإسرائيلي، وهذا من خلال ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى معرفة خطية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى آليات إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الوسيط التفاوضي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المبحث الأول : خطية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

يعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من قبل الكثير من المحللين والسياسيين سبب أزمة منطقة الشرق الأوسط وتوترها.بالرغم من أن هذا الصراع يحدث ضمن منطقة جغرافية محدودة، إلا أنه يحظى باهتمام كبير نظرا لتداخل العديد من الأطراف الدولية فيه، وذلك لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر مثل الصراع بين الشرق والغرب، علاقة الأديان مع بعضها اليهودية و المسيحية و الإسلامية علاقة العرب مع الغرب وأهمية النفط العربي للدول الغربية، أهمية وحساسية القضية اليهودية في الحضارة الغربية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست اليهودي وقضايا معاداة السامية وقوى ضغط اللوبيات اليهودية في العالم الغربي.

المطلب الأول:تطور الصراع 1917 – 1947

في عام 1922 وضعت عصبة الأمم فلسطين والتي كانت من بين الأراضي العثمانية السابقة تحت إدارة المملكة المتحدة. وأصبحت جميع هذه الأراضي في نهاية المطاف دول مستقلة تماما باستثناء فلسطين، فبالإضافة إلى تقديم المساعدة والمشورة الإدارية، دمج الانتداب البريطاني إعلان بلفور لعام 1917، معربا عن تأييده لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وخلال فترة الانتداب من 1922 إلى 1947، حدثت هجرة يهودية واسعة النطاق معظمها قدمت من أوروبا الشرقية، وتضاعفت هذه الأرقام في الثلاثينات نتيجة الاضطهاد النازي. ونتج عن المطالب العربية التي نادت بالاستقلال ومقاومة الهجرة تمرد عام 1937، وتلاه استمرار الإرهاب والعنف من الجانبين. وحاولت المملكة المتحدة بتحقيق الاستقلال في أرض مزقتها أعمال العنف من خلال تجريب صيغ مختلفة. وفي عام 1947، حولت المملكة المتحدة مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة.وحاولنا إبراز كل ما حدث في هذه المرحلة من خلال ما يلي:

الإسرائيلي

ـ الإنتداب البريطاني: في 1917، ضمن الحرب العالمية الأولى، احتل الجيش البريطاني المتجه من مصر، أرض فلسطين، وفي 1922 تأسس الإنتداب الفلسطيني على فلسطين بموجب قرار عصبة الأمم في مؤتمر سان ريمو سنة 1920. وأسفر هذا الإنتداب عن إعطاء بريطانيا وعدا لليهود بإقامة وطنا قوميا لهم يعرف بوعد بلفور.وفي أثناء الإنتداب البريطاني كانت الوثائق الرسمية تدرج باسم دولة فلسطين، ومن هذه الوثائق جواز السفر الفلسطيني الصادر قبل سنة 1948 في فلسطين.

ـ المؤتمر الفلسطيني السادس(16–20 جوان 1923): مؤتمر عقد في يافا، قام الوفد الفلسطيني إثره بعرض بيان يشرح أعمال الوفدفي لوزان ولندن. ثم دار البحث في المعاهدة العربية البريطانية، فقرر المؤتمر رفض مشروع المعاهدة المقدم إلى الملك حسين، وكانت حكومة فلسطين قد نشرت خلاصته لأنه مخالف للعهود المقطوعة للعرب، ولحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وطالب بإلغاء السياسة الصهيونية، وإنشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة. أما القضية الثانية التي ناقشها المؤتمر فهي قضية الامتناع عن دفع الضرائب للحكومة، وكانت تشغل الرأي العام قبل انعقاد المؤتمر. وقد دعا بعض الخطباء في المؤتمر إلى تطبيق سياسة الامتناع هذه، لأن الحكومة تجمع الضرائب وتوزعها على الجمعيات الصهيونية والمهاجرين اليهود. واتفق المؤتمر على تشكيل وفد عربي جديد يتوجه برئاسة موسى كاظم الحسيني أيضا إلى لندن، لإجراء اتصالات بأعضاء مجلس النواب البريطاني ووزارة المستعمرات، قبل التوقيع النهائي على المعاهدة العربية البريطانية[1].

ـ المؤتمر الفلسطيني السابع (20–21 جوان 1928): هو مؤتمر في القدس، حضره 227 مندوبا يمثلون مختلف الفئات. وقد حيا المؤتمر الجمعية التأسيسية في سورية، وشكر الوفد السوري في أوروبا واتخذ بعد تأييد قرارات المؤتمرات السابقة خمسة قرارات هي[2]:

- المطالبة بحكومة برلمانية.
- الاحتجاج على كثرة الموظفين الإنجليز في الدوائر الرسمية في فلسطين.
- الاحتجاج على منح امتياز البحر الميت لشركة أجنبية.

[1] محسن،محمد صالح،**القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.مرجع سبق ذكره،ص 63.

[2] أبو طلال،الفغالي، مرجع سبق ذكره،ص 156.

الإسرائيلي

- الاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية.
- المطالبة بوقف سن القوانين إلى أن تؤلف الحكومة البرلمانية. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة موسعة من 48 عضوا، برئاسة موسى كاظم الحسيني، للإشراف على تنفيذ القرارات.

ـ ثورة البراق و ثورة الكف الأخضر 1929: هي اشتباكات عنيفة اندلعت في مدينة القدس، أيام الإنتداب البريطاني على فلسطين، إثر عدم جدوى الإضراب والمقاطعة[1].

ـ حملة ضد هجرة اليهود والانتداب البريطاني 1930–1935: منظمة الكف الأسود هي جماعة مسلحة فلسطينية تأسست عام 1937 إنبثقت عن مجموعات الشيخ القسام شكلها وقادها عز الدين القسام نشطت في مدينة حيفا تحديدا ومن ثما انتقل نشاطها وهجماتها ليشمل شمال فلسطين وكانت مهمتها تتلخص باغتيال رجال العصابات الصهيونية وتصفية سماسرة الأراضي ومهاجمة الحاميات البريطانية، وكانت طرف أساسي في مقاومة الانتداب البريطاني والتغلغل الصهيوني، شنت حملة ضد الهجرة اليهودية، والإنتداب البريطاني.

ـ منظمة الإرجون أو إتسل 1931–1948: هي منظمة صهيونية شبه عسكرية وجدت في الفترة بين 1931 و 1948 التي سبقت الإعلان عن قيامدولة الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين، عندما كانت هذه الأخيرة خاضعة للإنتداب البريطاني، أو ما يُعرف بفلسطين الإنتدابية في بعض وسائل الإعلام الغربية. عُرِفَت المنظمة بالإرهابية، كما وصفَتها لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، وذلك لتنفيذها الكثير من المجازر، ويرى الكثير من الإسرائيليين في الإرجون على أنّها منظمة قتالية تنادي بحرّية إسرائيل.

المطلب الثاني: إحتدام الصراع 1947–1977

اقترحت الأمم المتحدة من خلال قرارها 181 لعام 1947 إلى إنهاء الانتداب البريطاني وتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة عربية فلسطينية، والأخرى يهودية، مع تدويل

[1] محسن،محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة** .مرجع سبق ذكره،ص 79.

الإسرائيلي

القدس. وقامت دولة واحدة بالإعلان عن استقلالها كدولة إسرائيل، وفي حربها عام 1948 مع الدول العربية المجاورة وتوسعت هذه الدولة لتشمل على 77 في المائة من أراضي فلسطين، بما في ذلك الجزء الأكبر من القدس. ونتيجة ذلك، هرب أكثر من نصف السكان العرب الفلسطينيين، أو طردوا. وسيطرت الأردن ومصر على بقية الأراضي التي حددها القرار 181 للدولة العربية. وفي حرب 1967، احتلت إسرائيل هذه الأراضي التي ضمت (قطاع غزة والضفة الغربية) بما فيها القدس الشرقية، حيث ضمتها إسرائيل لاحقا. وقد أسفرت الحرب عن هجرة ثانية للفلسطينيين تقدر بحوالي نصف مليون شخص. وقد وضع مجلس الأمن في قراره 242 مبادئ السلام العادل والدائم، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في الصراع، والتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وإنهاء جميع الادعاءات أو حالات القتال. وأعقبت الأعمال العدائية لعام 1973 قرار مجلس الأمن 338 الذي دعا فيه، في جملة أمور، إلى إجراء مفاوضات سلام بين الأطراف المعنية. وفي عام 1974، أكدت الجمعية العامة من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة. وفي السنة التالية، أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب في الجمعية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة،فيما يلي سنحاول إبراز أهم الأحداث التي تمحورت حولها هذه الفترة.

ـ **الحرب العربية الإسرائيلية 1948**: في 14 ماي 1948، قبل 8 ساعات من انتهاء الإنتداب البريطاني، أُعلن رسميًّا عن قيام دولة إسرائيل دون أن تُعلن حدودها بالضبط، وخاضت دول عربية عدة، بالإضافة إلى السكان العرب، الحرب مع الدولة المنشأة حديثًا وكانت محصّلة الحرب أن توسعت إسرائيل على 75% تقريبًا من أراضي الإنتداب سابقًا، وبقي 156,000من العرب داخل إسرائيل حسب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي في 1952)[1]، وتشرّد ما يقرب 900,000 (حسب تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية (إمّا في مخيمات في الأردن ومصر، واللتين ضمّتا (الضفة الغربية) الأردن و (قطاع غزة) مصر بعد استيلاء اليهود على غالبية فلسطين، كما تشردوا في لبنان، وغيرها من البلدان العربية، بعد أن طردهم اليهود من بيوتهم.

[1] عبد المنعم،واصل، **الصراع العربي الإسرائيلي** .مرجع سبق ذكره،ص 107.

الإسرائيلي

في نفس الوقت الذي تشرّد فيه اليهود من أوروبا جراء الحرب العالمية الثانية، وأصبحَت الدولة اليهودية الحديثة مكانًا مرغوبًا فيه، فازدادَت الهجرات اليهودية إلى دولة الإحتلال الإسرائيلي، مما سبب زيادة في عدد السكان اليهود بشكل ملحوظ، فهي تمثل الجهة الثانية لهجرة الجماعات اليهودية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ثم ازدادَت هجرات أعضاء الجماعات اليهودية وخصوصًا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته. ما نتج عن هذه الحرب مذابح ومجازر، كمذبحة دير ياسين، وبدء تهجير الفلسطينيين فيما يُعرف بالنكبة.

ـ **معركة القدس 15–28 ماي 1948**: هو اسم يطلق على المعارك التي قامت بين الجيش الأردني في القدس و القوات الإسرائيلية في حرب فلسطين 1948، التي تمكن من خلالها الأردن من السيطرة على القدس الشرقية بما فيها البلدة القديمة.

ـ **إصدار قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين 1948**: تبنّى الوفد البريطاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراح الكونت برنادوت بشأن اللاجئين. ففي 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948، وبعد التصويت (35 مع، و15 ضد، و8 ممتنع)، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقًا لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"[2]

---

[1] نفس المرجع،ص 108.

[2] **نص القرار رقم 194 (1948/12/11)**.تاريخ الإطلاع 2021/02/27،على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%82%D9%85-194-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6

الإسرائيلي

ـ وضع القدس تحت الحكم الأردني 1967: تُعتبر فترة الحكم الأردني لمدينة القدس من أقصر فترات الحكم في التاريخ الاسلامي، التي امتدت بين عامي 1948 وحتى العام 1967. قصر فترة الحكم والإحتلال الإسرائيلي الذي تبعها ابتداءً من العام 1967، جعل التركيز في الكتابات على مواضيع لها علاقة بالاحتلال والصهيونية، مع اختزال هذه الفترة من الزمن من الدراسة والبحث وحصر الكتابات في الإعمار الملكي الأردني بقبة الصخرة المشرفة، والتي نشأ عنها اعتقاد بأن جل الاهتمام الأردني بالمدينة تمثل بالإعمار الهاشمي لقبة الصخرة و المسجد الأقصى لا غير[1]. وذلك لأن المدينة انقسمَت لشطرين جراء حرب 1948، شرقي وغربي، وقد غدت المدينة في الخطوط الأمامية للدولة على الحدود مع دولة الإحتلال.

ـ هدنة 1949: هي مجموعة من اتفاقيات الهدنة الموقعة خلال عام 1949 بين إسرائيل والدول المجاورة لها، مصر، لبنان، الأردن، وسوريا، لوضع حد رسمي للأعمال العدائية للحرب العربية الإسرائيلية 1948، وتحديد خطوط الهدنة بين القوات الإسرائيلية، والقوات الأردنية العراقية، المعروفة أيضا باسم الخط الأخضر.

ـ تمرد الفدائيين الفلسطينيين 1949–1956: هو صراع مسلح عبر الحدود، بلغ ذروته بين عامي 1949 و1956، وشمل قوات إسرائيلية، مع مسلحين فلسطينيين من مقرهم في قطاع غزة، وهو الإقليم الوحيد لحمية عموم فلسطين، أُعلنَت في أكتوبر 1948، والتي أصبحَت نقطة محورية لنشاط الفدائيين الفلسطينيين.

ـ عمليات إنتقامية 1950–1970: هي غارات قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الخمسينات والستينات، ردا على هجمات الفدائيين المتكررة، التي يقوم بها عرب متسللون ومسلحون من سوريا ومصر والأردن في إسرائيل.

ـ مذبحة قبية 1953: مذبحة حدثت في ليلة ما بين 14- 15 أكتوبر من عام 1953، عندما قام جنود إسرائيليون تحت قيادة أرئيل شارون بمهاجمة قرية قبية الواقعة في الضفة الغربية التي كانت

[1] محسن،محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة** .مرجع سبق ذكره،ص 82.

الإسرائيلي

حينها تحت السيادة الأردنية. قُتل في المذبحة 69 فلسطينيًا، العديد منهم في أثناء اختبائهم في بيوتهم التي تم تفجيرها، وتم هدم 45 منزلا ومدرسة ومسجدا.

ـ **مذبحة كفر قاسم 1956**: هي مجزرة نفَذها حرس الحدود الإسرائيلي ضد مواطنين فلسطينيين عُزَل في قرية كفر قاسم، في 29 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1956، راح ضحيتها 49 مدنيا عربيا، منهم تسعة عشر رجلا، وست نساء، وثلاثة وعشرون طفلا من عمر 8 إلى 17 عاما. حاولت حكومة الإحتلال الإسرائيلي بقيادة بن غوريون التستر على المجزرة ومنع نشرها. وتعرض المتهمون لمحاكمات صورية وأُطلق سراحهم فيما بعد.

ـ **تأسيس حركة فتح المسلحة 1959**: ياسر عرفات يُؤسس حركة فتح المسلحة ،في مصر،لمهاجمة أهداف في إسرائيل.

ـ **تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية و جيش التحرير الفلسطيني 1964**: جامعة الدول العربية تُعلن عن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وجيش التحرير الفلسطيني، تحت قيادة أحمد الشقيري، ومقرها في القاهرة.

ـ **النزاع المائي من نوفمبر 1964 إلى ماي 1967**: سلسلة من المواجهات بين إسرائيل وجيرانها العرب، بشأن السيطرة على مصادر المياه في حوض تصريف نهر الأردن. وكان هذا النزاع أحد التصعيدات التي أدت إلى حرب 1967، حيث لم تكن الدول العربية مستعدة بعد للتعايش مع مشروع تنتفع فيه إسرائيل اقتصاديا من مصادر المياه في المنطقة، على حساب العرب.

ـ **الحرب العربية الإسرائيلية 1967**: في 14 أيار (ماي) وبمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لميلاد دولة إسرائيل، أجرى الجيش عرضا عسكريا في القدس خلافا للمواثيق الدولية التي تقر بأن القدس منطقة منزوعة السلاح. من جهتيهما، فقد كانت مصر وسوريا تخطوان صوب خطوات تصعيدية، ففي آذار (مارس) 1967 تم إعادة إقرار اتفاقية الدفاع المشتركة بين البلدين، وقال الرئيس المصري جمال عبد الناصر أنه في حال كررت إسرائيل عملية طبرية فإنها سترى أن الاتفاق

الإسرائيلي

ليس "قصاصة ورق لاغية" [1]. وعموما فإن توتر العلاقات بين إسرائيل ودول الطوق العربي، تعود لأواخر عام 1966 حين حدثت عدة اشتباكات في الجولان و الأردن مع الجيش الإسرائيلي، وإلى جانب عملية طبريا فإن عملية السموع التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد بلدة السموع تُعتبر من أكبر هذه العمليات، كما شهدت بداية العام 1967 عدة اشتباكات متقطعة بالمدفعية بين الجيش السوري والجيش الإسرائيلي، بسبب تسلل قوات فلسطينية إلى داخل الجليل ووحدات إسرائيلية إلى داخل الجولان. كما قام الجيش الإسرائيلي في عام 1967 بإحتلال الضفة الغربية من نهر الأردن، التي كانت في ذلك الحين جزءا من الأردن، كما احتل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية، بالإضافة إلى مناطق أردنية في الشمال كالباقورة والغمر[2].

ـ **ضم القدس الشرقية لإسرائيل 1967**: أعلنَت حكومة إسرائيل عن ضم القدس الشرقية والقرى المجاورة لها إلى إسرائيل عند انتهاء الحرب. وفي باقي المناطق أقامت إسرائيل حكما عسكريا حسب المنصوص عليه في القانون الدولي (مع أنها لم تطبق جميع القوانين الدولية المتعلقة بمثل هذه الحالة). ورد القادة العرب على إسرائيل بمؤتمر عقد في الخرطوم عرف بمؤتمر اللاءات الثلاثة حيث أعلنوا فيه تبنيهم لمذكرة الوفد الفلسطيني الذي كان برئاسة أحمد الشقيري، والتي نصت على "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف"[3].

ـ **إصدار إقتراح حل الدولتين القرار 242 (1967)**: حل مقترح للصراع العربي الإسرائيلي، وهو مقابل لمحاولات تتمحور حول حل الدولة الواحدة، والذي لا يحظى بتأييد معظم الدول. يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنبا إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل،وهو ما تم إقراره في قرار مجلس الأمن 242، بعد حرب 1967 وسيطرة إسرائيل على باقي أراضي فلسطين التاريخية.

[1] عبد المنعم،واصل،**الصراع العربي الإسرائيلي**.مرجع سبق ذكره،ص 121.

[2] نفس المرجع،ص 122.

[3] نفس المرجع،نفس الصفحة.

الإسرائيلي

ـ تولي ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية 1969: تولى ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، عقب اشتباكات اندلعَت بين المسلحين الفلسطينيين، و القوات الإسرائيلية في الأردن عام 1968، ويُؤكد استقلال المنظمة عن مصر.

ـ خطة الملك حسين حول الفيدرالية 15 مارس 1972: هو برنامج سياسي اقترحه ملك الأردن الحسين بن طلال خلال خطاب له، أمام مجلس النواب في 15 آذار (مارس) 1972، بهدف إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن وفلسطين تحت اسم (المملكة العربية المتحدة)، بشرط أن تتنازل إسرائيل عن السيطرة على القدس الشرقية لصالح الإتحاد الفيدرالي بين الأردن وفلسطين من أجل أن تصبح عاصمة القطر الفلسطيني. جاءَت الخطة خلال مفاوضات بين ملك الأردن الحسين بن طلال، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، تتعلق بمستقبل العلاقات بين المملكة الأردنية والضفة الغربية. رُفِض الاقتراح من قبل معظم الأطراف المعنية فور إعلانه، حيث أُعتبر نهاية للقضية الفلسطينية، واعترافا بإسرائيل[1].

ـ الحرب العربية الإسرائيلية 1973: كانت الخسائر العربية من هذه الحروب جسيمة، فقد احتلت إسرائيل القدس الشرقية من فلسطين، والباقورة والغور من الأردن، وهضبة الجولان من سوريا، وسيناء من مصر، فجاءت هذه الخسارة بحرب 1973، وهي حرب دارت بين مصر وسوريا من جهة، والإحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، في عام 1973، وتلقى الجيش الإسرائيلي ضربة قاسية في هذه الحرب، حيث تم اختراق خط عسكري أساسي في شبه جزيرة سيناء وهو خط بارليف.وكانت نتائج هذه الحرب[2]:

*تدمير الجيش المصري خط بارليف، وتدمير الجيش السوري خط ألون.

*حظر النفط العربي 1973.

*استرداد السيادة الكاملة على قناة السويس.

*استرداد جزء من الأراضي في شبه جزيرة سيناء وفي هضبة الجولان.

[1] محسن،محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة** .مرجع سبق ذكره،ص 91.

[2] عبد المنعم،واصل،**الصراع العربي الإسرائيلي**.مرجع سبق ذكره،ص 128.

الإسرائيلي

*عودة الملاحة في قناة السويس في جوان 1975.

*وضع حد لأسطورة تفوق الجيش الإسرائيلي على العرب.

*اقتناع إسرائيل بضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السياسية.

المطلب الثالث: بدايات إنفراج الصراع 1977-2015

في هذه الفترة بدأ الصراع يعرف شكلا أخر خاصة بعد إتفاقية كامب دايفد بين مصر وإسرائيل و التي بوجبها تم إقامة علاقات رسمية ودبلوماسية وإعتراف صريح من مصر بأحقية إسرائيل التواجد في المنطقة كدولة كاملة الأركان وأصبح الصراع تدريجيا تنحسر رقعته في المنطقة حتى أصبح بين طرفين فلسطين والإحتلال الإسرائيلي، وقد أشار إليه المفكر إدوارد عازار (1938-1991) كونه صراع إجتماعي نظرا للتمايز العرقي والديني والحضاري الموجود بين طرفي الصراع حاول الإحتلال الإسرائيلي تحييد كل الدول المجاورة التي كانت تحتوي الفلسطينيين، وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها الممثل الشرعي لهم ففي جوان 1982، غزت إسرائيل لبنان قصد القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. وتم ترتيب وقف لإطلاق النار، وانسحبت قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ونقلت الى الدول المجاورة. وعلى الرغم من ضمانات لسلامة اللاجئين الفلسطينيين، وقعت مذبحة واسعة النطاق في مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي سبتمبر 1983،عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية واعتمد من خلال هذا المؤتمر المبادئ التالية: (ضرورة معارضة المستوطنات الإسرائيلية والإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس، وحق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ودولية وحدود معترف بها، وإعمال الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني). وفي عام 1987، بدأت انتفاضة شعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأسفرت الأساليب التي استخدمتها القوات الإسرائيلية عن إصابات جماعية وخسائر بالغة في الأرواح بين السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي نوفمبر 1988، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني خلال اجتماعه في الجزائر بإقامة دولة فلسطين.

واتسمت بداية التسعينيات بالتحول في عملية إدارة الصراع من الأسلوب العنيف إلى عملية التسوية السلمية عن طريق المفاوضات بين الطرفين، ففي عام 1991، عقد مؤتمر مدريد للسلام

الإسرائيلي

بهدف التوصل إلى تسوية سلمية من خلال المفاوضات المباشرة على مسارين: بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973). وتقرر أن تركز مفاوضات المسار متعدد الاطراف على قضايا على مستوى المنطقة مثل البيئة وتحديد الاسلحة واللاجئين والمياه والاقتصاد. وتوجت سلسلة من المفاوضات اللاحقة في عام 1993 بالاعتراف المتبادل بين حكومة الإحتلال الاسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطيني، والتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (اتفاق أوسلو) في 13 سبتمبر 1993، هو مؤتمر سلام بين فلسطين والإحتلال الإسرائيلي، وأول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس لبدء حقبة خالية من العنف، وقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب هذا الاتفاق بوجود إسرائيل في المنطقة و سيطرتها عن نحو 78% من مساحة فلسطين التاريخية. وهو يُلزم الأطراف بالآتي:

ـ التزام منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن، والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذه يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقًا لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، كما سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير الفلسطينية بها، ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين[1].

ـ قررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها أنذاك إسحاق رابين أنه على ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تعترف بهذه الأخيرة باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها.

[1] الأمم المتحدة،أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989-2000).نيويورك 2014،ص 94، https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2000/12/OEPART5a_010420-1.pdf

الإسرائيلي

ـ أنهى الاتفاق الإنتفاضة الأولى، ونص على تأسيس حكم ذاتي فلسطيني يتبع لإسرائيل.

فضلا عن اتفاقيات التنفيذ اللاحقة والتي أدت إلى الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية، وإلى انتخابات المجلس الفلسطيني، ورئاسة السلطة الفلسطينية، والإفراج الجزئي عن السجناء، وإنشاء إدارة فعالة في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني. وكان إشراك الأمم المتحدة ضروريا على حد سواء باعتبارها ممثل الشرعية الدولية، وكذا لتعبئة وتقديم المساعدة الدولية [1]، وأرجأ مؤتمر عام 1993 بعض القضايا إلى مفاوضات الوضع النهائي اللاحقة، التي عقدت في عام 2000 في كامب ديفيد وفي عام 2001 في طابا، ولكن لم يكن لها أي دور في إنهاء الصراع وإحلال السلام.

أدت زيارة أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إلى المسجد الأقصى في القدس عام 2000 إلى وقوع انتفاضة ثانية بعد إنتفاضة 1987، وبدأت إسرائيل ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية الذي بني معظمه في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي قضت محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته. وفي عام 2002، أكد مجلس الأمن للأمم المتحدة على فكرة قيام دولتين، فلسطين و إسرائيل، وفي نفس العام كذلك، اعتمدت الجامعة العربية مبادرة السلام العربية التي اقترحتها المملكة العربية السعودية. وفي عام 2003 أصدرت اللجنة الرباعية التي ضمت (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) مبادرة خريطة طريق لحل الدولتين، وعقدت شخصيات إسرائيلية وفلسطينية بارزة في عام 2003 اتفاق جنيف غير الرسمي للسلام. وفي عام 2005، سحبت إسرائيل مستوطنيها وقواتها من قطاع غزة وحافظت على سيطرتها على الحدود والشاطئ البحري ومجال الجوي للقطاع، وفي عام 2006، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية، قدمت اللجنة الرباعية مساعدة للسلطة الفلسطينية على التزامها بنهج اللاعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة، وبعد أن قامت حماس بالسيطرة على غزة في عام 2007، فرضت إسرائيل حصارا على قطاع غزة، وفشلت عملية أنابوليس للمحادثات التي عقدت في الفترة 2007-2008 في التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. وقد توجت الصواريخ المتصاعدة والغارات الجوية في أواخر عام 2008 بعملية "الرصاص المصبوب" الإسرائيلية على قطاع

[1] نفس المرجع،ص 96.

الإسرائيلي

غزة. وتبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1860 الصادر في 9 جانفي 2009 الخاص بوقف النار بغزة، وتم التحقيق في انتهاكات القانون الدولي خلال هذا النزاع من قبل الأمم المتحدة من خلال "تقرير غولدستون". ومن أهم ماجاء في القرار 1860 نذكر:

ـ على أنه شدد على الإسراع والدعوة إلى وقف فوري وقابل للديمومة لإطلاق النار يحظى باحترام كامل ويفضي إلى انسحاب تام للقوات الإسرائيلية من غزة. ودعا إلى تكثيف الجهود لإيجاد ترتيبات وضمانات في غزة بغرض تحقيق وقف دائم للنار وللهدوء بما في ذلك حظر تهريب الأسلحة، وضمان فتح دائم للمعابر، وعبّر عن القلق البالغ لتصاعد العنف وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة[1].

ـ أكد على الحاجة إلى تنظيم مرور المواد الغذائية بشكل دائم ومنتظم إلى السكان عبر معابر غزة، وأدان العنف والأعمال العدائية الموجهة إلى المدنيين، ودعا إلى عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة ورحب بالمبادرة إلى فتح ممرات للمساعدات الإنسانية.

ـ وحث على الجهود الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء اقتصاد غزة، ورحب بالمبادرة المصرية لترتيب وتطبيق وقف إطلاق النار في غزة، وكذلك بالمساعي الدولية والإقليمية الأخرى التي تبذل[2].

ـ وشجع على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق المصالحة بين الجماعات الفلسطينية بما في ذلك المساعي المصرية وتلك التي تبذلها الجامعة العربية في هذا الصدد.

ـ كما دعا القرار الدولي إلى بذل جهود فورية للتوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب بسلام.

---

[1] **قرار مجلس الأمن رقم 1860 لوقف إطلاق النار بغزة**.الجزيرة نت،2015/03/16،تاريخ الإطلاع 2021/6/23.على الرابط:/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/3/16

[2] نفس المرجع.

الإسرائيلي

وقد حظي برنامج السلطة الفلسطينية لعام 2009 لبناء مؤسسات الدولة بدعم دولي واسع النطاق، وانهارت جولة جديدة من المفاوضات في عام 2010 نتيجة الاستمرار في عمليات الاستيطان الإسرائيلي وفي عام 2011 قدم الرئيس محمود عباس طلب فلسطين للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، واعترفت اليونسكو بفلسطين كعضو فيها. وفي أوائل عام 2012 في عمان، عقدت مباحثات إسرائيلية فلسطينية استكشافية. وفي نوفمبر اختتمت دورة أخرى من العنف بين إسرائيل وغزة بالاتفاق على وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية، وفي 29 نوفمبر 2012 مُنحت فلسطين مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. وأعلنت الجمعية العامة عام 2014 سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي أفريل 2014، علقت إسرائيل جولة جديدة من المفاوضات التي بدأت في عام 2013 عقب إعلان حكومة وطنية فلسطينية عن توافق الآراء. وجرت جولة أخرى من القتال بين الإحتلال الإسرائيلي وقطاع غزة في جويلية / أوت 2014. في عام 2016، اتخذ مجلس الأمن القرار 2334 بشأن المستوطنات.

المبحث الثاني : آليات إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إذا أردنا فهم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أدركنا أنه لم يكن صراعاً على حدود أو أرض يمكن أن يتقاسمها طرفي النزاع، بل هو صراع وجودي يحاول فيه كل طرف من الأطراف أن ينتصر في هذه المعركة، عبر امتلاك أدوات القوة بإختلاف مجالاتها العسكرية والأمنية والإقتصادية الاختراق الداخلي والدعم الخارجي، وتوظيفها في تحقيق أهدافه وتطلعاته، وهذا ما مكن الاحتلال الإسرائيلي من بسط سيطرته على الأرض بل وامتداده إلى أقطار عربية أخرى، فالقوة العسكرية التي يمتلكها، مع الدعم الخارجي بأشكاله العديدة، إضافة إلى حالة الاختراق في الوطن العربي التي أنتجها

الإسرائيلي

الاستعمار، مكنته من تحقيق أهدافه الإستراتيجية.فتعددت الآليات التي اتبعها طرفي النزاع في إدارة هذا الأخير. منها ما هو عسكري، ومنها ما هو إقتصادي ومنها ماهو دبلوماسيا ممثلا في المفاوضات.وسنحاول فهم هذا المبحث من خلال مطلبين،المطلب الأول تضمن الأليات المتبعة من الطرف الفلسطيني لإدارة الصراع، أما المطلب الثاني أخذنا فيه الأليات المتبعة من قبل الإحتلال الإسرائيلي في إدارتها للصراع.

المطلب الأول:الأليات المتبعة من الطرف الفلسطيني

أولا:آلية الكفاح المسلح

مثّلت عقيدة العمل العسكري والكفاح المسلح لدى فتح وفصائل منظمة التحرير حجر الزاوية في إطار رؤيتها لحل الصراع، واعتبرته وسيلة هامة لإشغال العدو وتعبئة طاقات الجماهير،وقد جربت الفصائل الفلسطينية كافة أشكال العنف المسلح، من العمليات الفدائية، وخطف الطائرات، إلى الاشتباكات المباشرة، والعبوات الناسفة، وحتى المواجهة العسكرية المفتوحة، وفي الانتفاضة الثانية خاضت الفصائل الوطنية وقوى الأمن مواجهات مسلحة مباشرة مع جيش الاحتلال، إلى جانب العمليات التفجيرية داخل الخط الأخضر، وفي الحروب الثلاثة التي تعرضت لها غزة جربت قوى المقاومة تكتيكات الأنفاق والكمائن والصواريخ محلية الصنع.

ومع كل هذا، لم يؤدِّ العمل العسكري إلى النتائج المطلوبة ،لأسباب موضوعية، وأخرى تتعلق بأخطاء تكتيكية. حتى أصبح الكفاح المسلح يواجه أزمة مستعصية، جعلت منه خيارا شبه مستحيل ،فقد كان الكفاح المسلح خيارا ناجحا وفعالا في زمن الحرب الباردة، وعندما كانت الفصائل الوطنية (المسلحة) في الخارج، وكان لدى دول الطوق استعداد لتأمين الحماية للفلسطينيين، ثم تراجع الكفاح المسلح، ليس بسبب قوة الهجمات الإسرائيلية وحسب ،بل بسبب حدوث مواجهات مع الأردن وسوريا ولبنان، حيث صار العدو الإسرائيلي يضرب الدول التي ينطلق منها العمل المسلح، وبالتالي لم تعد هذه الدول تتحمل استمرار هذا الوضع، وبدلا من الرد على إسرائيل توجهت لضرب الفلسطينيين، لأنه حسب هذه الدول فإن الكفاح المسلح يورطها في حرب لا تريدها.

الإسرائيلي

وحتى يتمكن الكفاح المسلح من إحداث التغيير، يحتاج جملة من الشروط الذاتية والموضوعية أهمها توفر الدعم اللوجستيكي من دول المحيط، أو من دولة واحدة على الأقل، وتوفر حلفاء دوليين بمقدورهم تحقيق معادلة سياسية فيها قدر من التوازن السياسي الدولي والإقليمي، ومثل هذه الشروط غير متوفرة على الإطلاق، بل إن الوضع الإقليمي والدولي والمحلي يشكل عقبة حقيقية تمنع إمكانية اعتماد الكفاح المسلح. وهذا يعني أن تبني الكفاح المسلح ضمن المعادلة السائدة بات أمرا يتعذر القيام به، لا سيما وأن السلطة الوطنية وكافة مقومات النظام السياسي الفلسطيني ما هي إلا نتاج اتفاق سياسي وتوافق إقليمي ودولي، وبالتالي فإن الكفاح المسلح ستكون له تبعات وتكاليف ليس بمقدور الشعب تحملها، وليس هناك أي ضمانات أو حتى مؤشرات على نجاحه، أو تحقيقه لأي إنجازات سياسية.

ثانيا:آلية المقاومة السلمية و الانتفاضات الشعبية

1:المقاومة السلمية

إذا كان الكفاح المسلح غير ممكن حاليا، فإن المقاومة الشعبية قد تكون هي البديل الأمثل لأنها أكثر تأثيراً على واقع الصراع من المقاومة المسلحة، ولأنها النمط الوحيد من المقاومة القادرة على التعايش مع مفهوم المفاوضات، والتي تستطيع توفير عوامل القوة والدعم للمفاوض الفلسطيني، ولأنها كانت على الدوام الأقل تكلفة على الشعب، حيث يستمر معها إيقاع الحياة الطبيعية (المدارس، الخدمات الصحية، التنمية الاقتصادية، النمو العمراني..) ويبقى الأمن المجتمعي إلى حد ما مستقرا، مع تكبيد العدو خسائر سياسية ومعنوية مهمة. بينما كانت جولات الصراع المسلح توقع عشرة أضعاف عدد الشهداء، وتلحق دمارا هائلا في المجتمع على كافة الأصعدة، من دون نتائج وإنجازات سياسية ،بل إن أهم إنجازات الإحتلال الإسرائيلي السياسية وأعنفها حققتها خلال انتفاضة الأقصى وخلال حروبها على غزة، أي في ذروة العمل المسلح.

غير أنه لا يبدو واضحا إذا كان خيار المقاومة الشعبية هو نهج جديد لفتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية ،وأنه مبني على خطة استراتيجية ورؤية واضحة، أم هو خيار لتيار في فتح؟ الأمر نفسه ينطبق على بقية الفصائل ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن حركة حماس والجهاد الإسلامي لم

الإسرائيلي

تعتمدا هذا الخيار، وأوضح الدكتور نبيل شعث أحد قيادي حركة فتح أن التوجه الفلسطيني الآن هو استخدام اللاعنف في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وحسب رأيه، فإن النضال اللاعنيف ليس اختراعا جديدا أو شاذا، بل هو خيار جاء من معاناة ومن ممارسة طويلة لها جذورها، ويضيف قائلاً: المرحوم فيصل الحسيني "كان يقول دوما عندما تواجه بطلا في الملاكمة وتتاح لك فرصة اختيار السلاح في المواجهة من الخطأ القاتل أن تختار الملاكمة، لأنه سيسحقك حينها بكل تأكيد، بل تختار أسلوبا آخر كالشطرنج مثلا، لأنه في الشطرنج من الممكن أن تنتصر بينما في الملاكمة لا يمكنك ذلك، لأنك تعطيه الفرصة لاستخدام أقوى سلاح لديه ضد أضعف سلاح لديك، بينما في الشطرنج يحدث العكس، فلذلك النضال غير العنيف مبني على حسبة وعلى فلسفة وتجربة لها تاريخ"[1]. وهنا يوضح شعث أنه في برنامج فتح الذي أقره المؤتمر الحركي السادس ثمة نصوص واضحة تتبنى برنامج المقاومة الشعبية، إلى جانب الحراك الدولي، والسعي لتحقيق الوحدة الوطنية، وبناء المؤسسات والإعداد للدولة، فهو برنامج متكامل يحتوي على هذا كله، وهو مبني على تحليل القيادة بأن المفاوضات لم تعد مجدية، لأن الإحتلال يستخدمها كذريعة لتوسيع الاستيطان[2].

2:الانتفاضات الشعبية

مع تزايد انتهاكات الاحتلال وممارساته العدوانية تولدت قناعة لدى شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني أن إطلاق انتفاضة شعبية هو الرد الطبيعي على استمرار الاحتلال، والرد الأمثل على حالة الركود السياسي، وفي المقابل، ثمة رأي وطني مفاده أن الانتفاضة الثانية كلفت الفلسطينيين الكثير، سواء في عدد الشهداء، أو في عدد الجرحى والمعوقين، وما ترتب على ذلك من مآسٍ اجتماعية فاجعة، إما في تدمير البنية التحتية وتدمير الاقتصاد والخسائر المادية الفادحة، أو في الفوضى الأمنية والفلتان الذي رافقها، أو في الخسائر السياسية الباهظة وأبرزها تكثيف الاستيطان، وبناء الجدار، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وتهويد القدس وإغلاق المؤسسات الفلسطينية فيها.

[1] مقابلة خاصة مع د.نبيل شعث،عضو مركزية حركة فتح،أجراها معه باحث أكاديمي في مكتبه،2012.

[2] محمد حمزة،« الخيارات الإستراتيجية البديلة » .**مجلة أفاق المستقبل**،ع9،فيفري 2011،مركز الإمارات للأبحاث والدراسات.

الإسرائيلي

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الفصائل الفلسطينية وقعت في خطأ فادح أثناء الانتفاضة الثانية، هو عسكرتها منذ وقت مبكر، الأمر الذي أدى إلى تحييد الجماهير الشعبية، وإخراجها من ميدان المواجهة، وبالتالي تمكنت إسرائيل من التحكم بشكل شبه كامل في مجريات الأحداث، فحققت من خلالها إنجازات كبيرة، فيما كان الفلسطينيون في موقع رد الفعل، والمتلقي للضربات، وفي النتيجة كانت الانتفاضة عبئا سياسيا بمقاييس كثيرة.

حتى لو استفاد الفلسطينيون من التجارب والأخطاء السابقة، وحتى لو تمكنوا من إطلاق انتفاضة شعبية خالية من الأخطاء، فإن الظرف السياسي الإقليمي والدولي لا يخدمهم في هذه المرحلة، بل على العكس، فبسبب انشغال الدول العربية بتبعات وتداعيات ما سمي بالربيع العربي، وكذا حالة الفوضى والصراعات الداخلية التي تعيشها بعض الدول الفاعلة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة مصر وسوريا، فإن الأنظمة العربية لن تقدم أي مساعدة لا سياسية ولا مادية للفلسطينيين ،وهذا الأمر ينطبق إلى حد ما على المجتمع الدولي، وبالتالي فإن الإحتلال الإسرائيلي سيجد في الانتفاضة فرصة لتصفية حساباته وتنفيذ مخططاته تحت غطاء الدفاع عن النفس، وستنفرد بالفلسطينيين دون أي رادع سواء دولي أو عربي.

ثالثا:آلية التسوية السلمية والنضال السياسي الدبلوماسي

1:التسوية السلمية

المفاوضات هي عبارة عن أسلوب قديم حديث أُستخدمت تاريخيا لحل الصراعات، وتقتضي عادة وجود طرفين يقومان بالتفاوض من أجل تحقيق أهداف عجز عن تحقيقها بالوسائل الأخرى، وبالتالي عليهما الوصول إلى نقطة ما تخدم الطرفين، وقد تكون المفاوضات أسلوبا لكسب الوقت تعطي أحد الطرفين أو كليهما هامشا من المناورة لتحقيق مكاسب معينة، وهنالك علاقة مباشرة على درجة كبيرة من التأثير المتبادل بين المفاوضات والمقاومة، واعتبار أن المفاوضات وحدها أو المقاومة وحدها استراتيجية ناجعة هو اعتبار خاطئ من حيث المبدأ. والفصل الكلي بين

الإسرائيلي

المفاوضات والمقاومة إلى حد القطيعة إنما هو أسلوب دوغمائي وعدمي تلجأ إليه عادة الجهة التي تعتمد أحد الأسلوبين دون الآخر[1].

وقد جربت القيادة الفلسطينية المفاوضات سنين طويلة دون طائل، والنتيجة أنها كانت تعود في كل مرة إلى المربع الأول، وهناك مقولة شائعة يرددها المحللون مفادها أن الاستراتيجية الفلسطينية اعتمدت المفاوضات وحدها عشرين سنة، وكانت النتيجة صفر، والحقيقة التي أغفلتها هذه المقولة، هي أن الفلسطينيين قد خاضوا الصراع بأسوأ طريقة ممكنة ، فبسبب التنافس والصراع بين الطرفين (المقاوم والمفاوض) لم يكن هنالك أي تنسيق أو تناغم أو تكامل بين العمل العسكري وبين العمل السياسي، فلم يأخذ أي منهما فرصته، بل كان كل طرف يعطل الآخر.

وفي واقع الأمر بعد مفاوضات مدريد وأوسلو وطابا، وبعد الاتفاق الانتقالي الذي وقعه ياسر عرفات مع إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق لم تحدث بعدها أي مفاوضات ناجحة على الإطلاق، (بما في ذلك اتفاق واي ريفر 1998)، وقد تفاوض الطرفان في الفترة بين 1996 لغاية 2000 إلى أن انتهت بفشل مفاوضات كامب ديفيد (جويلية 2000) ومفاوضات طابا (ديسمبر 2000)، انتهت كلها دون نتائج، ودون إنجازات، وأصبحت المفاوضات عبئا ثقيلا ،تُستخدم لثني الفلسطينيين عن استخدام أي وسيلة نضالية أخرى في مواجهة الاحتلال، حيث أن خطاب الضمانات الأمريكية الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" عشية مؤتمر مدريد (1991) يمنع التوجه لمجلس الأمن وتقديم شكوى ضد إسرائيل طالما أن الطرفين اختارا المفاوضات كأسلوب للتوصل إلى حل[2].

ليس غريبا أن تعتمد القيادة السياسية خيار المفاوضات (رغم أنها متوقفة)، طالما أنها ستؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف بأقل قدر من الخسائر، لكن الغريب أن تتمسك بها وتسقط أو تتخلى عن الخيارات والبدائل الأخرى، فهذا النهج أدى إلى هذا الوضع المزري، وأدى إلى إضعاف قوة المفاوض الفلسطيني، خاصة مع ضعف الدعم العربي، ومع سياسة الانحياز الأمريكية

[1] عبد المجيد سويلم، **قضية المقاومة والمراجعة المطلوبة**، صحيفة الأيام الفلسطينية 2008/5/22.

[2] عبد الغني سلامة،**الإستراتيجية الفلسطينية**.منظمة التحرير الفلسطينية ،مركز الأبحاث،د ت،تاريخ الإطلاع 2022/02/24. https://www.prc.ps/

الإسرائيلي

الواضحة، والتي عادة ما تستسهل الضغط على الطرف الأضعف (الفلسطيني). وفي المحصلة، استغلت إسرائيل المفاوضات لإكمال مخططاتها الاستيطانية وفرض الحقائق بالقوة على أرض الواقع، وبات خيار المفاوضات (وحدها) خيارا فاشلا.

2:النضال السياسي الدبلوماسي

تحظى القضية الفلسطينية بأهمية سياسية كبيرة ليس على مستوى الإقليم وحسب، بل على مستوى العالم بشكل عام، وذلك لأن الإحتلال الإسرائيلي في الأساس عبارة عن مشروع سياسي نشأ وترعرع في الساحة الدولية، ما يعني أن حل القضية يتطلب توافقا دوليا، وبالتالي فإن الخصوصية الدولية للقضية الفلسطينية ستُكسِب العمل السياسي أهمية قصوى، ولكنها من ناحية أخرى ستقيّد هذا العمل بالقوانين الدولية، وستخضعه لحسابات موازين القوى العالمية.

وتكمن أهمية العمل السياسي وقوته في انسجامه مع الشرعية الدولية، وفي إمكانياته الهائلة في إحداث تغييرات كبيرة على المعادلة السياسية، والضغط على إسرائيل، وقد ظل العمل السياسي والدبلوماسي ركنا هاما في النضال الوطني منذ نهاية الستينيات، وحتى الآن، بهدف تجميع قوى عالمية وبناء تحالفات تخدم حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، سواءا لتجنيدها في معارك الأمم المتحدة، أوللحصول على اعتراف دولي بالحقوق الفلسطينية، (مع أن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين لن ينهي الاحتلال، لكنه سيصعب المهمة على إسرائيل، وسيقرب الفلسطينيين أكثر من تحقيق أهدافهم الوطنية) [1]، أو بهدف فضح ممارسات إسرائيل، وتعبئة الرأي العام العالمي ضدها، وتطوير الموقف الدولي إلى الحد الذي يجعله يكرر ما فعله مع دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حين أسفرت العقوبات الدولية وسياسة العزلة التي فرضتها على الدولة عن إنهاء حكومة الفصل العنصري.

والمشكلة أن إسرائيل ممعنة في تحديها للشرعية الدولية، والمجتمع الدولي لا يضغط عليها، والدول العربية لا توظف ثقلها السياسي والاقتصادي لصالح حل النزاع ، ومن ناحية ثانية فإن الدول الغربية لا تدفع أي ثمن عندما تتخذ مواقف مؤيدة لإسرائيل، أو عندما تتغاضى عن الحقوق

[1] نفس المرجع.

الإسرائيلي

الفلسطينية، وهذا كله يضعف من فاعلية الحراك السياسي الفلسطيني. لذلك ،فإن الحراك السياسي مهما كان ذكيا، لن يكون مؤثرا ما لم تسنده قوة شعبية فلسطينية على الأرض وقوة سياسية عربية على الساحة الدولية، وهذان الأمران غير متحققين بالقدر الكافي في الوقت الراهن.

المطلب الثاني:الآليات المتبعة من الطرف الإسرائيلي

أولا:الأليات العسكرية

ما زال المفهوم الأمني والعسكري الإسرائيلي يؤسس على جعل الدول العربية تقبل بوجود الدولة اليهودية. وفي الأساس، كانت إسرائيل التي تصوّرها بن غوريون دولة تسعى لفترات طويلة من الهدوء، ولتجنب المواجهات العسكرية قدر الإمكان. لكن عليها، إذا دعت الحاجة، أن تحقق نصراً سريعاً بسبب صغر حجمها ومحدودية مواردها البشرية.

وعلى هذا الأساس وُضعت مرتكزات العقيدة الأمنية والعسكرية، وأهمها:[1]

1: تعزيز قوة الردع.

2: نقل المعركة في أقرب وقت ممكن إلى أرض العدو وإنهاؤها بسرعة.

3: تدمير قوات العدو العسكرية ومعداته.

4: "هجوم استباقي" أو "حرب خاطفة وقائية" في حال التأكد من خطر وشيك.

5: **إستخدام السلاح النووي** كخيار أخير.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، جرى اعتماد مبدأين.كان الأول منهما فكرة "جيش الشعب" الذي يمكن تعبئته بسرعة، وهو يتكوّن أساساً من المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط، وهو "جيش نظامي محترف صغير وقوات احتياط كبيرة وقوات جوية متقدمة، وتفوقه

[1] Dan Meridor, Ron Eldadi, «**Israel's National Security Doctrine**: **The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine**, **Ten Years Later**», Memorandum no187, February 2019,p 54.
https://www.inss.org.il/wpcontent/uploads/2019/02/Memo187_11.pdf

الإسرائيلي

على الأسلحة الجوية العربية مجتمعة، وأجهزة استخبارات عالية الكفاءة" [1]. والمبدأ الثاني أصبح يُعرف بـ (المثلث الأمني) الذي ترتكز عليه العقيدة الأمنية: الردع والإنذار المبكر والانتصار العسكري الحاسم. كذلك إدراك أن واقع انعدام التماثل في القدرات الاقتصادية والديموغرافية بين إسرائيل والدول العربية لا يسمح للأولى بإحراز انتصار نهائي. وتمت إضافة ركيزة رابعة إلى الثالوث الأمني الإسرائيلي، هي الدفاع (بمفهوم الحماية)، الذي يُعنى أساسا ببلورة آليات فعالة لحماية الجبهة الداخلية من الصواريخ المعادية، الأمر الذي أحست به إسرائيل بعد الحرب على لبنان سنة 2006.

وفي العقدين الأخيرين، أصبح هناك إدراك ووعي، وخصوصا لدى المؤسسات الأمنية الإسرائيلية لضرورة إجراء تعديل جوهري على العقيدة الأمنية، نتيجة تراكم المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. إلاّ أننا لم نشهد أي قراءة رسمية تشير إلى أي تغيير أو تحديث جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وطالما أن إسرائيل لا تملك رؤيا سياسية مستقبلية، فإن الذهنية الأمنية والعسكرية ستبقى هي المسيطرة، وتبقى التغييرات الأساسية ترتكز في المجال العملاياتي العسكري (الاستراتيجية العسكرية) وفقا للمحيط الاستراتيجي القائم[2].

وفي المقابل، توصي المؤسسات الأمنية بإدراج أربعة عناصر جديدة تضاف إلى العقيدة الأمنية هي: الإحباط والمنع، التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التحالفات الإقليمية، التأقلم[3].

عنصر الإحباط والمنع في السياسة التي تنتهجها إسرائيل عمليا منذ سنوات، قوامه استخدام الوسائل التي في حيازتها من أجل إجهاض التهديدات غير التقليدية ضدها.

---

[1] فادي نحاس،المؤسسة الأمنية العسكرية.مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2020/09/18،ص 5،تاريخ الإطلاع 2021/12/25،على الرابط-https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/bookspdf/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

[2]Gabi Siboni, Yuval Bazak, Gal Perl Finkel,«**The Development of Security**: **Military Thinking in the IDF**», Strategic Assessment,vol. 21,n.1 (April 2018).

[3] فادي نحاس،مرجع سبق ذكره،ص 6.

الإسرائيلي

ويشدد الخبراء على أهمية إعطاء العلاقات الاستراتيجية الاستثنائية مع الولايات المتحدة الأولوية لتنمية هذه العلاقات بأكبر قدر ممكن، من أجل ضمان التفوق العسكري المطلق والنوعي على كل الدول الإقليمية، وكذلك ضمان هذا الذخر السياسي والأمني الأكثر أهمية بالنسبة إلى إسرائيل على الساحة الدولية.

وفيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية، ينبغي لإسرائيل أن تدفع في اتجاه بلورة تحالفات رسمية وغير رسمية، مع السعودية ودول الخليج، والعلاقات بدول شرق أفريقيا، وفي مقدمتها إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، ودول الحوض الشرقي للمتوسط، ومنها قبرص واليونان ودول البلقان.

أمّا العنصر الرابع المتعلق بالتأقلم، فكانت بلورته في ضوء الأزمات التي شهدتها الدول العربية منذ سنة 2011، إذ إن التحولات المتواترة والمتطرفة في المنطقة توجب تطوير آليات ووسائل لصناعة القرار خلال مدة زمنية قصيرة تسمح بتقليص الأضرار على إسرائيل، ولا سيما عند فشل أجهزة الاستخبارات في استشراف الأحداث الذي شهدها المشهد الإقليمي[1].

بنت إسرائيل استراتيجيتها العسكرية بالاعتماد على إدراك دقيق لإمكانات الدول العربية والفصائل الفلسطينية المقاومة و المواجهة لها، وأهمها: العامل البشري، والتفوق السكاني العددي، والقاعدة الاقتصادية للدول العربية، واتساع الرقعة الجغرافية والسياسية لهذه البلاد، الأمر الذي يحقق لها عمقاً استراتيجياً ومرونة واسعة في العمليات العسكرية، وهو ما يمدها بالقدرة على تحمل حرب طويلة الأمد، لا تستطيع إسرائيل تحمّلها بسبب إمكاناتها البشرية والاقتصادية والجغرافية المحدودة، في الوقت نفسه الذي تعتمد إسرائيل على التنسيق والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة. ولذلك فإن إسرائيل، نظراً إلى وضعها الجغرافي السياسي، وإلى كونها داخل رقعة إقليمية تهدد وجودها لتماسها الحدودي مع أعدائها المباشرين سواءا الفلسطينيين أو الدول العربية، صاغت استراتيجيتها العسكرية على أساس الحرص على الحسم في كل مواجهة معها، ونقل المعركة إلى عمق أرض الخصم، لأن هزيمة إسرائيل في معركة أو حرب تعني تهديدا وجوديا وكيانيا.

[1] Dan Meridor, Ron Eldadi,op cit,p 55.

الإسرائيلي

إذن يقوم جوهر الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على المحافظة على القوة في أعلى درجاتها، وأن المسائل المتعلقة بمحيطها الإقليمي لا يمكن حلها إلا عن طريق التفوق النوعي، وعليها أن تتبنّى مبدأ "الهجوم الفعال" أو "الضربات الاستباقية"[1].

ثانيا:الأليات الإقتصادية

منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهو يتوسع باستمرار جغرافيا عبر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء مستعمرات يهودية عليها، وبشرياً عن طريق إحضار المهاجرين اليهود من أنحاء العالم وتقديم المساعدات الهائلة لهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. ولقد تمكن هذا المشروع من الاستمرار في عملية التوسع هذه طوال أكثر من قرن وربع قرن على الرغم من التغييرات الدولية الحاصلة، إذ نجح في ابتكار علاقة ديناميكية بين نشاطه السياسي ونشاطه الاقتصادي، بشكل لا يضع فيه أحدهما حدودا وقيودا على الآخر، بل على العكس يقوم بتكميله ودعمه وتطويره. فالنشاط السياسي يعمل على تذليل العقبات الاقتصادية التي تعترض طريق التوسع الصهيوني، بينما يعمل النشاط الاقتصادي دائماً على توفير البيئة الملائمة لرفع سقف الأهداف السياسية وتطويرها لمصلحة التوسع الجغرافي والبشري.

عندما بدأ النشاط الاستيطاني لإسرائيل في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر،كما أسلفنا الذكر كان يفتقد الشروط التي ساهمت في نجاح مشاريع الاستيطان الاستعمارية المعروفة في أمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا وأستراليا. فالنشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين لم تقم به دولة استعمارية قادرة على التحكم في الأراضي وتوزيعها على مستوطنين، كما جرى في المشاريع الاستعمارية الأوروبية، وإنما بدأته مجموعات صهيونية ليس لها أي قوة عسكرية ذاتية، وكل ما كانت تملكه هو القوة الاقتصادية التي وظفتها للحصول على تأييد الدول الاستعمارية سياسيا، كذلك لم يكن في فلسطين أرض حرة غير مملوكة (Land Free)، أي أرضا بلا ثمن يتمكن المستوطن من الاستيلاء عليها من دون تكلفة اقتصادية، كما حدث في معظم المشاريع الاستعمارية الاستيطانية. فالأراضي الفلسطينية في الواقع كانت مملوكة وذات قيمة اقتصادية كبيرة، حتى إن

[1] Gabi Siboni, Yuval Bazak, Gal Perl Finkel,op cit.

الإسرائيلي

متوسط سعر الدونم منها في مطلع القرن العشرين كان يساوي متوسط سعر الدونم من الأراضي الأمريكية الريفية[1].

من الواضح أن مسيرة السلام قدمت لإسرائيل فوائد هائلة على طريق دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي قاد إلى نمو سريع، جعل معدل دخل الفرد في إسرائيل الآن يتفوق على معدلات دخل الفرد في دول أوروبية كإسبانيا واليونان، وبلاد آسيوية، ككوريا الجنوبية وتايوان، بينما لم تقدم مسيرة السلام أي فوائد تُذكر لاقتصاد الدول العربية،وكذا فلسطين، وكما قالت الاقتصادية الإنكليزية إيما مورفي (Murphy Emma)،"بينما فهم السياسيون العرب اقتصاد السلام في إطار التعاون الإقليمي بينهم وبين إسرائيل، كرّس الإسرائيليون اقتصاد السلام ليمكنهم من التقدم في طريق العولمة"[2].

طبعاً، إن ما حققته إسرائيل من المسيرة السلمية كان متناسقاً ومتناغماً مع الهدف الأمريكي الحقيقي من عملية السلام. فالسياسة الأمريكية عملت، منذ أيام الرئيس جورج بوش الأب، على توطيد ما أسماه النظام العالمي الجديد، الذي يعتمد في الدرجة الأولى على عولمة الاقتصاد، وفتح الأسواق أمام الرأسمالية الأمريكية، والذي يتطلب، بدوره، حل المشكلات الإقليمية كلها وإقامة أنظمة أمنية إقليمية تخضع للهيمنة الأمريكية، وهو المعنى الحقيقي للمضمون الاقتصادي للعملية السلمية، أي تأهيل إسرائيل عالمياً كي تصبح المركز الرئيسي لاقتصاد العولمة في الشرق الأوسط. أمّا موضوع التكامل والاندماج الاقتصادي للمنطقة، فقد كان عبارة عن عملية تضليل.

---

[1] Baruch Kimmerling, **Zionism and Economy** (Cambridge, Massachusetts: Schen kman Publishig Company, 1983), p11.

[2] Emma Murphy, «**The Arab–Israeli Peace Process**: **Can the Region Benefit from the Economics of Globalization?**» in Economic and Political Impediments to Middle East Peace: Critical Questions and Alternative Scenarios, edited by J. W. Wright and laura Drake (New York: ST. Martin's Press Inc,2000).pp(46-69). https://library.atu.kz/files/2905.pdf

الإسرائيلي

لقد حدث تغير كبير في الوضع بعد تعثر التسوية السلمية نتيجة عدم التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (1996–2000) تنفيذ ما وقّعته من اتفاقات مع الفلسطينيين، وخصوصاً في موضوعي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإطلاق المعتقلين. والأهم من كل ذلك، هو استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستعمرات اليهودية، وشق الطرق الالتفافية التي توصل تلك المستعمرات بعضها ببعض، وتمزق أوصال التواصل الجغرافي للضفة الغربية، ثم بناء الجدار العازل في الضفة. ونتيجة ذلك توقف العمل على الأطر التي انبثقت جميعها من مؤتمرات القمم الاقتصادية في مجال التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والبلاد العربية. وبالتالي، جاءت انتفاضة الأقصى في أواخر سبتمبر 2000، فاستعملت فيها إسرائيل كل أساليب القمع لديها، وارتكبت مجازر ومذابح، واستعملت الطائرات، والجرافات لهدم البيوت على أهلها، واحتلت شوارع المدن والقرى والمخيمات، وفرضت منع التجول لأيام وأسابيع مانعة الغذاء والدواء، حتى إن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة توقف كلياً لفترات طويلة، وهو ما دعا المؤسسات الدولية إلى التحذير من خطر انتشار الأمراض والأوبئة. وفي آخر أفريل 2000، أكدت مؤسسة أمريكية أن نصف السكان في الضفة والقطاع أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، أي دولارين للفرد في اليوم [1]. لكن مؤسسة الولايات المتحدة للمساعدة (USAID) أكدت في بداية شهر أوت من السنة نفسها، أن النسبة ارتفعت إلى 70% من السكان، وقدرت هذه المؤسسة أنه في جويلية 2000، كان نحو 30% من الأطفال الفلسطينيين ينامون جوعى نتيجة الحرب والحصار الإقتصادي المفروض[2].

لم تتمكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام إسرائيل حتى نهاية القرن العشرين من جذب الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن النفط. وهناك بعض الأسباب الثانوية لهذا الإخفاق، أمّا السبب الرئيسي فكان إحجام شركات النفط العالمية العملاقة عن الاستثمار في إسرائيل بسبب قوانين المقاطعة العربية. وطبعاً، فقد تغير الوضع كلياً بعد بداية عملية التسوية السلمية بين فلسطين وإسرائيل وما نتج عنه من توقيع اتفاقية أوسلو، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل

[1] Emma Murphy,op cit,p 62.

[2] Ibid,p 63.

الإسرائيلي

التواجد بالمنطقة، وانهيار نظام المقاطعة العربية، إذ أخذ رأس المال الأجنبي يتدفق على إسرائيل، وأخذت شركات النفط العالمية تتنافس في الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط والغاز، وخصوصاً بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في البحر شمالي الإسكندرية وفي بحر غزة. وقد تركزت أعمال التنقيب في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين على هذه المنطقة، حيث تم اكتشاف بعض حقول الغاز الصغيرة مثل حقل ماري (ب) الذي بلغ إنتاجه 600 مليون متر مكعب في سنة 2004.

وبعد أن تبين الحجم الضئيل للاحتياطي المكتشف في المنطقة الجنوبية، تحول اهتمام إسرائيل إلى الشمال وبدأت بأعمال التنقيب في البحر في مقابل حيفا، وتعاظم هذا الاهتمام في المنطقة الشمالية بعد صدور تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأمريكية الذي أكد وجود احتياطي نفطي وغازي كبير جداً في حوض بلاد الشام ليفانت (Levant)، الذي يشمل معظم المناطق البحرية لفلسطين وقبرص وسورية ولبنان، ويقدر حجم هذا الاحتياطي ب 39 مليار متر مكعب تقريباً. وقد تمكنت إسرائيل من استخراج الغاز من حقل تامار منذ سنة 2013، وسيبدأ استخراجه من حقل لفيتان في نهاية سنة 2019 [1].

وفي هذا المجال يمكن أن نشير إلى درجة إستفادة إسرائيل من إكتشاف الغاز وعوائده على إقتصادها في النقاط التالية:

- تمكنت إسرائيل من الاستغناء عن استعمال النفط والفحم في المولدات الكهربائية، وأصبحت تستعمل الغاز وهو ما خفف من درجة تلوث البيئة.
- تراجع حجم استيراد المحروقات في إسرائيل بنحو 60%، وهو ما رفع الدخل القومي الإجمالي بنحو 1,1%.
- هناك مفاوضات بين إسرائيل وتركيا والاتحاد الأوروبي بشأن مسائل تتعلق بتصدير الغاز.

[1] وليد خدوري، **بترول شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015، ص 47 .

الإسرائيلي

- تحوّل إسرائيل من دولة مستوردة للغاز إلى دولة مصدرة سيكون له انعكاسات مهمة على صعيد مركزها الجيوسياسي، ولا سيما بالنسبة إلى تمتين علاقاتها بدول الخليج، وخصوصاً السعودية والإمارات.

ويُجمع أغلبية الخبراء الاقتصاديين على أن مستقبل إسرائيل الاقتصادي في السنوات القليلة المقبلة سيتعزز بسبب عاملين أساسيين:[1]

1 اكتشاف الغاز الطبيعي : ويكفي هنا أن نلاحظ أنه بينما كانت إسرائيل في السنوات القريبة الماضية تستورد الغاز من مصر، فإنها ستكون مصدرة له في أواخر سنة 2019 إلى مصر والأردن.

2 تنامي العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي : وهي علاقات يتحكم فيها البعدان الأمني والسياسي، إذ تقوم إسرائيل بإمداد المملكة العربية السعودية ودول خليجية أُخرى بالمعدات والأجهزة الأمنية الحديثة وبالمعلومات الاستخباراتية، وفي المقابل ستحصل على أسواق لمنتوجاتها وخدماتها المتنوعة.

لقد تمكن الإحتلال الإسرائيلي من تحقيق جميع أهدافه وذلك بإدارته الجيدة للصراع من خلال السيطرة الاقتصادية المحكمة التي يفرضها على فلسطين ما جعل هذه الأخيرة تابعة له في كل تعاملاتها و مبادلاتها الإقتصادية ناهيك عن الحصار المفروض على السلع، والمنتجات الفلسطينية التي تخضع للرقابة الإسرائيلية قبل تسويقها حتى محليا، وهذا راجع للتبعية المطلقة للإقتصاد الفلسطيني حتى في التعاملات النقدية حيث تستعمل العملة الإسرائيلية (الشيكل)،كما أن الإحتلال الإسرائيلي ملتزم بصورة مستمرة ومطلقة بالمشروع الصهيوني وأولوياته في التوسع على المستويين الجغرافي والبشري. بإعتباره مشروع استعماري استيطاني إحلالي، فقد فُرض على الإنجازات الاقتصادية التي حققتها إسرائيل في العقود الماضية أن تتم في سياق تطورات الديناميكيات الخاصة بهذا المشروع وبصورة تمت فيها إعادة صوغ تركيبة المجتمع الإسرائيلي وفق توجهات عقائدية واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة.

[1] نفس المرجع،ص 49 .

المبحث الثالث : الوسيط التفاوضي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

شكّل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أبرز الأحداث التي شهدتها التحولات الدولية والإقليمية، في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ توقيع اتفاق أوسلو مطلع تسعينيات القرن الماضي، أصبح القضية الأولى ضمن أولويات العديد من الأطراف سواءا الدولية أو الإقليمية الذين أرادوا أن يكون لهم دورا بارزا في حل هذا الصراع وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تميزت سياستها الخارجية، ومنذ ستينيات القرن الماضي، بالاستقرار النسبي اتجاه التفاعل مع ديناميكيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والاستراتيجيات المختلفة تجاهها.

وقد حافظ الوسيط الدولي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على حضوره الفعال منذ البدايات الأولى لانطلاق مسار التفاوض، فقد مثلت الولايات المتحدة دور الوسيط الأبرز في مجمل مراحل التفاوض، من أجل إيجاد أرضية مشتركة ينطلق منها الجميع نحو إيجاد حل للصراع القائم في فلسطين والمنطقة عموما.وحاولنا فهم هذا المبحث من خلال مطلبين، تطرقنا في المطلب الأول إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما المطلب الثاني أخذنا فيه دور اللجنة الرباعية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الإسرائيلي

المطلب الأول :دور الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

يمكن للمفاوضات التي تنعقد بين طرفين أن تشهد تدخل طرف ثالث يسمى الوسيط التفاوضي وهو لا يمارس التفاوض نيابة عن أحد طرفي التفاوض بل يسعى لتقريب وجهات النظر فيما بينهما ومساعدتهما في التوصل لحل ينال رضاهما ،يؤكد صائب عريقات "أن الوساطة ليست كالمفاوضات، كما أنها ليست تحكيما، إذ التحكيم يعد مسألة أخرى ،وحتى تنجح الوساطة لا بد أن تنال رضى وقبول طرفي التفاوض"[1].

ساد التوتر بين علاقة الولايات المتحدة الأمريكية و الفلسطينيين نتيجة السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين حيث أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد ويلسون قد سعت إلى إدارة الصراع حتى تمكن الإحتلال الإسرائيلي من تحقيق اهدافه بسهولة على حساب الطرف الفلسطيني وساندتهم بشكل كبير في كافة النواحي الإقتصادية و السياسية و العسكرية.

فنلاحظ أن كافة المشاريع الأمريكية المطروحة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط منحازة بشكل واضح لإسرائيل حرصا على مصلحتها، خاصة المشاريع المطروحة لتسوية قضية اللاجئين، ابتداءا بمشروع دالاس john foster Dulles مرورا بمشروع جوزيف جونسون joseph johnson plan ،وصولا إلى مشروع روجرز Rogers plan الأمر الذي انعكس سلبا على صورة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، و تزامن ذلك مع تصاعد التأييد العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني و قيام دولة فلسطينية، كما جاء في القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومن هنا كان التطور في الموقف الأمريكي اتجاه قضية فلسطين أمرا لا مفر منه خصوصا بعد العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 1970/09/06، حيث قامت بإحتجاز ثلاث طائرات في مطار أردني صحراوي مع 421 راكبا بينهم عدد من الأمريكيين

[1] صائب عريقات،**الحياة مفاوضات**.نابلس:جامعة النجاح الوطنية،ص 47.
https://repository.najah.edu/bitstream/handle/20.500.11888/12738/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9_%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA.pdf?sequence=1&isAllowed=y

الإسرائيلي

و سعى الرئيس ريتشارد نيكسون Nixon Richard إلى تحريرهم من خلال التفاوض مع منظمة التحرير، ومن هنا أصبح لزاما على الولايات المتحدة الإتصال بالمنظمة[1].

في المقابل لم يتوقف الفلسطينيون عن محاولاتهم في إجراء إتصالات مع الجانب الأمريكي لتأكدهم بأن هذه الأخيرة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يرعى سلاما بين الفلسطينيين والإسرائيليين و بناءا على رغبة الطرفين في فتح قنوات الإتصال، وخاصة من الجانب الأمريكي، إذ اذن هنري كسنجر Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكي أنذاك بعقد إجتماعات بين منظمة التحرير الفلسطينية و ساسة أمريكيين[2].

ولقد تحدث الرئيس الأمريكي كارتر سنة 1977 عن مبادرة شخصية منه عن الوطن الفلسطيني كنتيجة لأي مفاوضات بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، وحاول إيجاد طريق لدفع منظمة التحرير للقبول بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وكان مستعدا للحوار بمجرد قبول المنظمة بالقرار[3].

يمكن القول أن عهد الرئيس كارتر شكل فترة تاريخية كان خلالها الرئيس، ووزير الخارجية، ومستشار الأمن القومي، ووزير الدفاع، وكل كبار المستشارين، على إستعداد حقيقي على السير قُدما نحو حوار مع منظمة التحرير قصد إيجاد حلول للقضية الفلسطينية.

إن إدارة كارتر فهمت أن التسوية السلمية لن تحصل إلا بحل للمطالب الفلسطينية في تقرير مصيرهم، و بالتالي قدمت الإدارة الأمريكية ما عُرف بإعلان أكتوبر 1977، والذي اتفقت فيه أمريكا والإتحاد السوفياتي على ضرورة عقد مؤتمر للسلام و فعلا نجح ذلك وتم عقد مؤتمر جنيف بحضور الأطراف المعنية كلها، ومن ضمنها شكل من أشكال التمثيل الفلسطيني، وبدأت إدارة كارتر تعمل عل إنجاح صياغة حل كامل للصراع العربي الإسرائيلي، بما فيه القضية الفلسطينية، و قال

---

[1] أمين نخلة،« العلاقات السياسية العربية الأمريكية في محتواها الإسرائيلي » .**مجلة شؤون فلسطينية** ،مركز الأبحاث،منظمة التحرير الفلسطينية، ع1،مارس 1971،ص 135.

[2] وليام كوانت،**عملية السلام:الدبلوماسية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1967**.القاهرة:مؤسسة الأهرام 1994،ص 347.

[3] وليام كوانت،**محاضرة حول الحوار الأمريكي الفلسطيني**، ألقاها في الجمعية الفلسطينية الأمريكية للشؤون الدولية.القدس،1989/07/07،ص 7.

الإسرائيلي

كارتر في مؤتمر صحفي "إن حصول الفلسطينيين على وطن و حل مشكلة اللاجئين أمر ذو ضرورة قصوى"[1]

وبذلك تكون سياسة الولايات المتحدة قد اتخذت منحى جديدا لحل القضية الفلسطينية في حينه و يعد الرئيس كارتر أكثر الرؤساء الأمريكيين قُربا لحلها ،فمنذ سنة 1947 لم تكن فكرة إقامة وطن فلسطيني جزء من أي مشروع أمريكي رسمي على مدار عقود مضت، ولم يصل مؤتمر جنيف لأي نتائج أو اتفاقيات بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و غادر كارتر منصبه دون ان يحرز أي تقدم واضح على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، و تولى رونالد ريغان Ronald Reagan الرئاسة سنة 1981 ورأت إدارته أن لإسرائيل أهمية إستراتيجية يُعول عليها في الصراع الإقليمي، خاصة وان الحرب الباردة كانت على اشدها، وعادت النظرة إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون ولا بد من توطينهم، او تعويضهم، دون النظر سياسيا إلى جوهر المشكلة.

خلال السنوات الثمانية لإدارة الرئيس ريغان نظرت الإدارة الأمريكية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور الحرب الباردة فقد جرى تعزيز الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على أن تكون إسرائيل بمثابة خط الدفاع الأول ضد التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط و يستشهد على ذلك من خلال إعلان ألكسندر هيج Haig Alexander سنة 1981 بأن إسرائيل شريك إستراتيجي إلا أن الإنتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987 أجبرت إدارة ريغان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي إتجاه القضية الفلسطينية حيث قام جورج شولتز George P.shultz وزير الخارجية الأمريكية في تلك الفترة في فيفري 1988 بالتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط أربع مرات متتالية قدم خلالها خطة منفصلة تضمنت عدة عناصر جوهرية[2]:

1 عقد مؤتمر دولي في أواسط أفريل 1988 لفتح باب المفاوضات تشترك فيها إسرائيل و مصر وسوريا ووفد أردني مشترك وأعضاء الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن.

[1] محمد شديد،**الولايات المتحدة و الفلسطينيون**.تر:كوكب الريس،القدس:جمعية الدراسات العربية،1985،ص 189.

[2] **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**.ندوة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت:أكتوبر 1991،ص 22.

الإسرائيلي

2 في الأول من ماي تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر للوصول إلى مرحلة إنتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية و قطاع غزة ،تشمل إجراء إنتخابات من قبل الفلسطينيين لإقامة مجلس إداري.

3 في ديسمبر 1988 تبدأ محادثات بين إسرائيل و الوفد الأردني الفلسطيني عن الوضع النهائي ولم يُشر شولتز إلى منظمة التحرير، ولم يذكر إن كان سيشرك الفلسطينيين المهجرين خارج فلسطين، وبالرغم من ذلك، فقد رفض إسحاق شامير Yitzhak shamir رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك الخطة وبالتالي لم تر النور.

ويمكن القول، إن الإنتفاضة الفلسطينية هي التي دفعت إدارة ريغان لتوسيع دائرة الحوار مع منظمة التحرير كما انها سهلت على الولايات المتحدة الإعتراف بمركزية البُعد الفلسطيني و منظمة التحرير كعنصر حاسم في اللعبة لا يمكن تجاوزه بأي حل من الأحوال، خاصة بعدما دعا ياسر عرفات المجلس الوطني الفلسطيني الإجتماع في الفترة مابين 12-1988/11/15 في الجزائر، ونجاحه في التصويت على برنامجه السياسي، و إعلان قيام دولة فلسطين، وأن يتولى ياسر عرفات رئاستها[1].وفي هذا الإجتماع صدر بيانان الأول:إعلان الإستقلال ،والثاني:برنامج عمل سياسي، دعا فيه إلى الإعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و 338 وحل القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين على أرض فلسطين إحداهما إسرائيلية و الأخرى فلسطينية، إلا أن ذلك لم يقنع الأمريكيين بقبول ذلك، كأساس للحوار، و الإعلان فورا عن بدء المحادثات.

وجاء الإعلان لاحقا في 1988/12/14 حيث أعلنت الحكومة الأمريكية ببدء حوار سياسي هادف مع منظمة التحرير، وجاء التوصل لإتفاق أمريكي فلسطيني مشترك، نتيجة لجهد شاق، وعبر جولات كثيرة من الإتصالات السياسية الدبلوماسية المكثفة، التي تخللها الكثير من الإشكاليات، كما أن الولايات المتحدة رفعت في اليوم نفسه الحظر الذي كانت تفرضه على التعامل مع المنظمة[2].

[1] طاهر شاش،**مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية :الأمال و التحديات**.القاهرة:دار الشرق،1999،ص 37.

[2] طاهر شاش،**المواجهة و السلام في الشرق الأوسط:الطريق إلى غزة أريحا**.القاهرة:دار الشرق،1995،ص 191.

الإسرائيلي

كانت بداية حكم الرئيس بوش الأب قد شهدت تحولات عالمية عميقة، أنهت سيطرة القطبين على العالم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الساحة الدولية مفتوحة أمام الولايات المتحدة لتتصرف كما تشاء، وأصبح الوقت مناسبا لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وعليه أعلن الرئيس بوش مبادرته لتسوية الصراع في الشرق الأوسط و في أحد تصريحاته الصحفية قال:"لابد أن نفعل كل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل و الدول العربية و بين الإسرائيليين و الفلسطينيين، وأن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن 242و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ، لكي يتضمن أمن إسرائيل و الإعتراف بها، وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة و لقد حان الوقت لنضع حدا للنزاع العربي الإسرائيلي"[1].

وبدأت الولايات المتحدة فعليا بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام حيث قام وزير الخارجية في تلك الفترة جيمس بيكر Baker James بجولات مكوكية للشرق الأوسط (الذي ارتبطت الدبلوماسية المكوكية باسمه أول الأمر)، وبعد عدد من الزيارات لدول الصراع العربي الإسرائيلي، تمكن في نهايتها من دعوة جميع أطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد في 1991/10/30 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية [2]،و كان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة إليه، تحقيق تسوية سلمية شاملة و دائمة و عادلة، من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل و الدول العربية و إسرائيل و الفلسطينيين.

وبالنسبة للجانب الفلسطيني في هذا المؤتمر فقد كان وجود صيغة مقبولة لتمثيل الفلسطينيين من أصعب المسائل التي واجهت بيكر في محادثات السلام فقد كان إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك متعنتا في رفضه في التعامل المباشر مع منظمة التحرير، الأمر الذي فرض ضرورة إيجاد صيغة بديلة لشكل فريق التفاوض، حيث برزت فكرة تقديم المنظمة لقائمة من

[1] Michael C Hudson , «**to play the hegemony fifty years of U.S.Policy toward the Middle East** ».Middle East Journal,Middle East Institute,Vol.50,no 3,1996,p 311.

[2] عبد الرحيم جاموس،**الإطار المرجعي السياسي و القانوني لإتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي**.وكالة القدس نت للأنباء،2012/07/07، http://www.qudsnet.com/arabic/writers.php?maa=View&id

الإسرائيلي

الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، تلقى قبولا لدى الأطراف المختلفة، و فعلا تشكل الوفد المفاوض من فلسطينيي الداخل بقيادة فيصل الحسيني، و عضوية حيدر عبد الشافي، وحنان عشراوي، وأخرين.

وقد جرى عرض الموقف الفلسطيني بشأن عملية السلام من قبل الوفد المفاوض بموافقة منظمة التحرير في مدريد في 1991/03/12، وقد حدد الفلسطينيون في موقفهم المبادئ التي بموجبها يكونون على إستعداد للإشتراك في عملية السلام، ومنها الإعتراف بمنظمة التحرير، بإعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني، و قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية كعاصمة لها، وأن قرارات الأمم المتحدة هي أساس عملية السلام، وكذلك عقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام.

لكن هذه المطالبات اصطدمت بالموقف الإسرائيلي الذي رفض التجاوب معها و بالتالي لم يتم التوصل إلى إتفاق نهائي في هذه المفاوضات، وفي المقابل كان هناك مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية تمخض عنها إلى إتفاق في أوت 1993، حيث تم الإتفاق على إعلان إتفاق أوسلو، وقد تم في هذا الأخير إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الإنتقالية الذاتية و الإتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية، و تضمن هذا الإعلان بعض الجوانب الخاصة بكيفية إعادة الإنتشار الإسرائيلي، وإجراء الإنتخابات الفلسطينية، وتحديد عدد جنود السلطة الفلسطينية وبعض القضايا المشابهة[1].

ولقد شهدت الفترة مابين 1992-2000 تحولات جوهرية في مجريات القضية الفلسطينية، وهي فترة تولى فيها بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت هذه الفترة تحركا نشطا لحل القضية الفلسطينية، من خلال فتح قنوات سرية بين منظمة التحرير وإسرائيل برعاية أمريكية، انطلقت منذ 1991، وأثمرت جهودها في 1993، من خلال التوقيع على إتفاق أوسلو في واشنطن، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، الذي استشعر أهمية حل القضية الفلسطينية ، لأنها مصدر توتر، وتهدد الأمن والوجود الإسرائيلي في المنطقة.

[1] غسان سلامة وأخرون،**السياسة الأمريكية و العرب**.سلسلة كتب المستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3 ،1999،ص 166.

الإسرائيلي

وظلت السياسة الأمريكية في تلك الفترة مقبولة إلى حد ما، فقد اختلفت إدارة الرئيس كلينتون مقارنة بسابقاتها، حيث شكلت زيارة كلينتون إلى الأراضي الفلسطينية 1996، إشارة إيجابية في السياسة الخارجية الأمريكية، في أنها تنتهج سياسة جديدة اتجاه الفلسطينيين، بهدف الوصول إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، و في تلك الفترة رعت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات ثنائية مباشرة بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، لتطبيق إتفاق أوسلو الذي حاولت إسرائيل التنصل منه، وعدم تنفيذ ما اتفق عليه، وأرادت تنفيذ ما يخدم مصالحها فقط، لكن الولايات المتحدة لم تستطع أن تضغط فعليا على إسرائيل، نظر لضغط اللوبي الإسرائيلي، والتقاء المصالح منذ إعلان دولة إسرائيل، وبالرغم من الدعم المالي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، لكن هذا الدعم لا يقارن بما يُقدم لإسرائيل فعليا، لوجستيا وعسكريا، وإقتصاديا.

وبشكل عام، ظل هذا الموقف على ما هو عليه، دون تغير ولا تأثير من قبل الولايات المتحدة لتنفيذ اتفاق أوسلو، الذي يقضي بحل كافة قضايا الحل النهائي، بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة و عاصمتها القدس الشرقية حوالي سنة 1999، لكن لم يتحقق شيء من ذلك.

إزاء ذلك قرر بيل كلينتون دعوة الطرفين، لمفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد الثانية سنة 2000، حيث مارست الولايات المتحدة ضغطا كبيرا على الجانب الفلسطيني، من أجل القبول بما هو معروض، إلا أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رفض التوقيع على هذه المعاهدة، لأنها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني، و بهذا فشلت المفاوضات النهائية لحل القضية الفلسطينية برعاية أمريكية، ولم تكن الولايات المتحدة حيادية في المفاوضات بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، وانتهت ولاية الرئيس كلينتون دون الوصول لأي نتائج تذكر، مما تم الإتفاق عليه في أوسلو[1].

[1] وليام كوانت، **عملية السلام:الدبلوماسية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1967**.مرجع سبق ذكره،ص 256.

الإسرائيلي

منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، ساعدت العوامل الداخلية والتطورات الإقليمية والدولية على دعم الولايات المتحدة الأمريكية الكبير لضمان تفوق إسرائيل وتميزها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بغض النظر عن هوية الرئيس الذي يحكم في البيت الأبيض .لذلك، يمكن القول وباختصار، بأن أية استراتيجية أمريكية سوف تعمل في الوقت الراهن على تثبيت التقليد الأمريكي في ضمان تفوق إسرائيل في الإقليم، وفي صراعها مع الفلسطينيين، وحمايتها في المحافل الدولية المختلفة.

وفي ذلك إشارة تدل على محورية الدور الذي يلعبه الوسيط في العملية التفاوضية، حيث تفيد الوساطة الدولية بأن المشكلة محل التفاوض ليست شأنا محليا فحسب، بل إنها تقع في صلب الحسابات والمصالح للدول الكبرى.

المطلب الثاني :دور اللجنة الرباعية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تتألف اللجنة الرباعية من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتأسست في سنة 2002 لتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط. ورحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1397 (2002) بالمجموعة الرباعية عقب اندلا ع الانتفاضة الثانية، وقد اجتمعت الشخصيات الرئيسية في المجموعة الرباعية، وهم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ووزير خارجية روسيا، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزير خارجية الولايات المتحدة في 54 مناسبة منذ عام 2002 من أجل إعطاء دفع لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء لإيجاد حل دائم على أساس وجود دولتين [1]. ودعت خريطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن في قراره 1515 (2003)، إلى وضع استراتيجية ثلاثية المراحل تستند إلى الأداء لكي تتقدم عملية السلام باتجاه إيجاد حل نهائي للنزاع. وتسترشد المجموعة الرباعيةبثلاثة مبادئ رئيسية، وهي نبذ العنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة، لتعزيز عملية السلام في الشرق

[1] المجموعة الرباعية،**قضية فلسطين**،الأمم المتحدة،د ت. https://www.un.org/unispal/ar/un-system/un-system-partners/the-quartet/

الإسرائيلي

الأوسط، وقد صدر أول تقرير للمجموعة الرباعية في جويلية 2016، وتناول التهديدات الرئيسية الماثلة أمام عملية السلام وتضمّن توصيات لإعطاء دفع للحل القائم على وجود دولتين.

مضمون تقرير اللجنة الرباعية

أكدت اللجنة الرباعية في اجتماعها في ميونخ (ألمانيا) بتاريخ 12 فيفري 2016 أن التوجهات الحالية تهدد جدوى حل الدولتين. ووافقت اللجنة الرباعية، مؤكدة التزامها بدعم حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، على إعداد تقرير حول الوضع على الأرض.

لا يقدم هذا التقرير مراجعة شاملة للنواحي الإنسانية والسياسية والقانونية والأمنية للوضع، ولا يتعامل مع قضايا الوضع النهائي، وإنما يركز على التهديدات الرئيسية لتحقيق سلام من خلال التفاوض ويقدم توصيات لدفع حل الدولتين قدما.تؤكد اللجنة الرباعية أن حل الدولتين من خلال التفاوض هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم يحقق احتياجات إسرائيل الأمنية والتطلعات الفلسطينية نحو الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967 ويحل كافة قضايا الوضع الدائم.

وتستذكر اللجنة الرباعية تصريحاتها السابقة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتتعهد بتقديم دعمها النشط لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 (1967) و338 (1973). وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة الرباعية التزامها بالاستمرار في العمل بالتنسيق مع أصحاب المصالح والاهتمامات الرئيسيين، بمن فيهم دول المنطقة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل استعادة الأمل في تحقيق حل سياسي.

وبينما تعبر غالبية الشعبين في كلا الجانبين ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو والرئيس محمود عباس عن دعمهم لتحقيق هدف دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن، ما تزال اللجنة الرباعية في ذلك الوقت تعبر عن قلقها إلى درجة كبيرة من أن الاستمرار في المسار الحالي

الإسرائيلي

سوف يجعل هذا الاحتمال بعيدا بشكل متزايد، وتعمل كل التوجهات على تقويض الآمال بتحقيق السلام[1]:

- يؤدي العنف المتواصل والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض على العنف إلى حد كبير إلى تفاقم حالة انعدام الثقة، والتي لا تتوافق بشكل رئيسي مع الحل السلمي.

- يؤدي استمرار سياسة بناء المستوطنات وتوسعتها وتخصيص أراض للاستخدام الإسرائيلي الحصري وحرمان الفلسطينيين من البناء إلى تآكل إمكانية تحقيق حل الدولتين.

- يؤدي التوسع غير المشروع في التسلح والنشاط العسكري والغياب المستمر للوحدة الفلسطينية والوضع الإنساني المزري في غزة إلى تغذية حالة عدم الاستقرار ويعيق في نهاية المطاف الجهود لتحقيق حل من خلال التفاوض.

تؤكد اللجنة الرباعية على الحاجة الملحة لاتخاذ خطوات إيجابية لعكس كل من هذه التوجهات بهدف منع ترسيخ واقع الدولة الواحدة المبنية على الاحتلال الدائم والنزاع الذي لا يتناسب مع تحقيق التطلعات الوطنية لكلا الشعبين.

تؤكد اللجنة الرباعية كذلك أن الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من الطرفين لا يمكن أن تحدد مسبقا نتيجة مفاوضات الحل النهائي، وسوف لن يعترف بها المجتمع الدولي.

وتؤكد اللجنة الرباعية أيضا على أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه لاتفاقية الوضع الدائم التي تنهي النزاع أن تتحقق إلا من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة، إلا أنه يمكن تحقيق تقدم هام الآن باتجاه دفع حل الدولتين قدماً على الأرض.

تناشد اللجنة الرباعية كلا من الطرفين أن يظهر، من خلال سياساتهم وأعمالهم، التزاما حقيقيا بحل الدولتين.

[1] **تقرير اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط**،القدس،2016/07/01.تاريخ الإطلاع 2021/04/13،على الرابط: https://www.palquest.org/ar/node/23312

الإسرائيلي

وحتى يتحقق ذلك، تؤكد اللجنة الرباعية على أهمية امتثال كل من الطرفين لالتزاماتهم الأساسية بموجب الاتفاقيات القائمة بهدف تشجيع واقع الدولتين هذا ووضع أسس لمفاوضات ناجحة.

أولا: العنف والتحريض

يعتبر العنف المستمر وأعمال الإرهاب ضد الإسرائيليين والتحريض على العنف أمرا غير منسجم بشكل أساسي مع الدفع قدما بحل الدولتين السلمي، ويعملان بشكل كبير على تفاقم حالة انعدام الثقة بين الشعبين. ويعتبر الحفاظ على الالتزام بالعمل بشكل فاعل ضد العنف والإرهاب والتحريض أمرا حاسما في إعادة بناء الثقة وتجنب التصعيد الذي يساهم في إفشال احتمالات تحقيق السلام.

1 العنف: كان هناك خلال موجة العنف التي بدأت في أكتوبر 2015 ما يزيد عن 250 هجوم ومحاولة هجوم من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين. قتل ثلاثون إسرائيليا على الأقل في أعمال طعن وإطلاق نار وهجمات بالسيارات وتفجيرات. وخلال الفترة الأكثر توترا وقعت ثلاث أو أربع هجمات كل يوم في أنحاء إسرائيل والقدس والضفة الغربية. تساهم هذه الهجمات، التي ارتكبها في الغالب أفراد شباب غير منتمين لمنظمات، بإيجاد شعور بالتهديد المستمر بين الإسرائيليين.

وخلال هذه الفترة، قتل 140 فلسطينياً على الأقل أثناء قيامهم أوبدعوى قيامهم بشن هجمات، وقتل 60 آخرون على الأقل على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات الفلسطينية أوالصدامات أو العمليات العسكرية[1].

وقد هدأت وتيرة الهجمات والصدامات بشكل كبير عام 2016، ويعود هذا التراجع إلى حد كبير إلى الجهود الفاعلة لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية التي نجحت في إحباط الهجمات وصادرت الأسلحة واعتقلت المتطرفين المشتبه بهم. لعب التنسيق المستمر بين الجانبين دوراً رئيسياً في

[1] هيومن رايتس ووتش، **إسرائيل/فلسطين: هجوم حماس على حافلة يستهدف مدنيين**.2016/04/25،تاريخ الإطلاع 2021/09/08،على الرابط:https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/25/289196

الإسرائيلي

الحد من العنف. وقد اعترف بأهمية هذه العوامل كل من مسؤولي قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية والقادة السياسيين.

ردت إسرائيل خلال هذه الفترة بالتوسع في استخدام الاعتقال الإداري واستئناف التدمير العقابي للمنازل وفرض إغلاق مناطق بأكملها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات. وقد عبر بعض مسؤولي الأمن الإسرائيليين الكبار عن قلقهم حول بعض الحالات التي تم تصوير العديد منها بالفيديو، استخدمت فيها قوة مفرطة عند وجود تهديد لحظي. وقد تم توجيه تهمة القتل المتعمد لأحد الجنود.

يبقى عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، بما فيه الاعتداء والتخريب وتدمير الممتلكات، مصدر قلق خطير. ورغم وجود تراجع كبير في عدد الهجمات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أنه كانت هناك بعض الحوادث شديدة العنف، بما فيها الحرق المتعمد في دوما عام 2015 الذي نتج عنه مقتل ثلاثة أشخاص، وحرق شاب فلسطيني عام 2014. تساهم هذه الهجمات، التي وصفها كبار المسؤولين الإسرائيليين بالإرهابية بشعور مستمر بين الفلسطينيين بكونهم عرضة للخطر في أي وقت.

2 التحريض على العنف : يتم أحيانا تمجيد الفلسطينيين الذي يرتكبون هجمات إرهابية بشكل علني على أنهم "شهداء أبطال". وتُظهر صور عديدة يتم توزيعها بشكل واسع أفراداً يرتكبون أعمالاً إرهابية مع شعارات تشجع على العنف. وقد شهدت عملية نشر التحريض على العنف على الإعلام الاجتماعي قوة اندفاع منذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وهذا ما يؤثر بشكل خاص على الشباب.

وتعتبر حماس وغيرها من الفصائل المتطرفة مسؤولة عن أكثر أشكال التحريض وضوحا وانتشارا، وتستخدم هذه المجموعات وسائل الإعلام لتمجيد الإرهاب والمناداة بشكل مفتوح بالعنف ضد اليهود، بما في ذلك توجيه المشاهدين على ارتكاب أعمال طعن. وفي أعقاب تفجير أفريل 2016 لحافلة إسرائيلية أصيب فيها ما لا يقل عن 21 شخصا، نظمت حماس مظاهرة احتفالا بالهجوم[1].

[1] تقرير اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره.

الإسرائيلي

قام بعض أعضاء حركة فتح بدعم الهجمات ومرتكبيها علناً، كما قاموا بتشجيع المواجهات العنيفة. وفي خضم موجة العنف التي حدثت في ذلك الوقت، أشار أحد كبار المسؤولين في فتح لمرتكبي أعمال العنف على أنهم "أبطال وتاج على رأس كل فلسطيني". وفي أعقاب الهجمات الإرهابية أظهر الإعلام الاجتماعي التابع لفتح المهاجمين في صور بجانب صور القادة الفلسطينيين[1].

تؤثر العقائد المتطرفة التي تتبنى الحقد والطائفية والعنف بشكل خطير على الجانبين، وينادي المستوطنون الإسرائيليون الذين يرتكبون هجمات باسم "تدفيع الثمن" أحياناً بـ "الموت للعرب"، وقد اشتملت بعض مواقع الإعلام الاجتماعي على إشارات تبرر العنف ضد الفلسطينيين، وفي حالة واحدة على الأقل مثيرة للانتباه جرى توزيع فيديو يحتفل بهجوم الإحراق المتعمد في دوما بشكل كبير. ومن بين الحوادث الأخرى، تحدث بعض القادة والمسؤولين الإسرائيليين دعماً لاستخدام القوة القاتلة ضد المهاجمين الفلسطينيين.

ثانيا: توسيع المستوطنات وتخصيص الأراضي وحرمان الفلسطينيين من البناء

تعمل السياسة المستمرة في بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس الشرقية وتخصيص أراض للاستخدام الحصري الإسرائيلي وحرمان الفلسطينيين من البناء، بما في ذلك النسبة العالية لتدمير المنازل مؤخراً، تعمل على تآكل جدوى حل الدولتين. ويثير ذلك أسئلة شرعية حول نوايا إسرائيل على المدى البعيد والتي تفاقمها تصريحات بعض الوزراء الإسرائيليين عن عدم قيام دولة فلسطينية أبداً. والواقع أنه قد تم فعلياً إيقاف عملية تحويل سلطات ومسؤوليات أوسع للسلطة المدنية الفلسطينية في المنطقة "ج"، وهو أمر تم طرحه ضمن التزامات في اتفاقيات سابقة، وحتى إبطالها في بعض الحالات. ويتوجب استئناف هذه العملية لدفع حل الدولتين قدماً ومنع واقع الدولة الواحدة من التجذر.

تخصيص أراض للاستخدام الإسرائيلي الحصري : تضم المنطقة "ج" 60% من الضفة الغربية وتحتوي على غالبية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والمحميات الطبيعية . وقد جرت مصادرة حوالي 70% من المنطقة "ج" من طرف واحد للاستخدام الإسرائيلي الحصري، معظمها من خلال

[1] نفس المرجع.

الإسرائيلي

ضمها إلى حدود مجالس المستوطنات الإقليمية والمحلية أو تخصيصها كأراض تابعة للدولة. ويقع ما يقارب 30% المتبقية من المنطقة "ج"، وقسم كبير منها مناطق سكنية فلسطينية خاصة، خارج حدود الإعمار الفلسطيني لأنها تحتاج لتصاريح من السلطات العسكرية الإسرائيلية، التي نادراً ما تصدرها[1].

إن عملية تخصيص "أراضي دولة" إضافية في منطقة "ج"، والتي من المحتمل أن تؤثر على أية أراض لا يمكن تخصيصها بشكل واضح كممتلكات فلسطينية خاصة، هي عملية مستمرة. في شهر آذار/ مارس 2016، تم إعلان ما يزيد على 2000 دونم جنوب مدينة أريحا أراض تابعة للدولة، وفي آب/ أغسطس 2014، تم إعلان حوالي 4000 دونم غرب مدينة بيت لحم أراض تابعة للدولة[2].

بناء المستوطنات وتوسعتها : منذ بداية عملية أوسلو عام 1993، تضاعف عدد سكان المستوطنات أكثر من مرتين، وازداد بمعدل ثلاثة أضعاف في المنطقة "ج" وحدها. وهناك حالياً 370000 إسرائيلي على الأقل يقطنون في حوالي 130 مستوطنة في المنطقة "ج"، ومنهم ما لا يقل عن 85000 في عمق الضفة الغربية. وبالإضافة إلى 200000 في القدس الشرقية، يصبح مجموع السكان من المستوطنين 570000 على الأقل.

إن سياسة بناء وتوسيع المستوطنات والبنية الأساسية التابعة لها بشكل ثابت مستمرة، فبين سنتي 2009 و 2014 ارتفع عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية بما يزيد على 80000، بمن فيهم 16000 في عمق الضفة الغربية. خلال هذه الفترة، بدأ بناء ما يزيد على 9000 وحدة سكنية في المنطقة "ج" وما يزيد على 3000 وحدة في القدس الشرقية [3]. ومنذ منتصف عام 2014، كان هناك تباطؤ ملحوظ في تشجيع خطط وإصدار مناقصات لبناء الوحدات الاستيطانية

[1] **البناء و الهدم في المناطق(ج)** .وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية(وفا)،د ت،تاريخ الإطلاع 2021/09/08.على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

الإسرائيلي

في الضفة الغربية. إلا أن معدل بدء البناء خلال هذه الفترة بقي ثابتاً حيث أن هناك خطط موافق عليها مسبقاً ومناقصات تسمح باستمرار البناء حتى في غياب موافقات جديدة.

إضافة إلى ذلك، فإن عملية "إضفاء الوضع القانوني" على البؤر الاستيطانية بأثر رجعي لها أثر عملي من حيث توسيع المستوطنات القائمة، إن لم يكن عملياً خلق مستوطنات جديدة، لقد تم بناء حوالي 100 بؤرة استيطانية في المنطقة "ج" دون موافقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية [1]. وتعتبر هذه البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي ويجب في نهاية المطاف إما جعلها قانونية بأثر رجعي أو إزالتها. وقد كان توجه الحكومة هو إضفاء الصبغة القانونية عليها حينما أمكن ذلك[2]، وخلال العقد الماضي تم اضفاء الصبغة القانونية على 19 بؤرة استيطانية وتجري عملية اضفاء هذه الصبغة القانونية على 13 موقعا استيطانيا آخر، بما فيها عدة مواقع استيطانية كان من المفترض بشكل واضح وصريح تفكيكها بموجب خارطة طريق اللجنة الرباعية بينما تنتظر بؤر استيطانية أخرى عملاً حكومياً. إن تفكيك هذه المستوطنات أمر نادر جداً، وفي الحالات التي أمرت الحكومة بإزالتها قامت الحكومة في الغالب بتوفير أرض في المنطقة "ج" لنقلها إليها.

حرمان الفلسطينيين من البناء

يحتفظ الجيش الإسرائيلي بمطلق الصلاحية على أعمال البناء والتطوير في المنطقة "ج"، بما فيها التخطيط وتقسيم المناطق لأغراض سكنية والمناطق الصناعية والسياحية والبنية الأساسية كالطرق وخطوط الكهرباء، وفي الوقت الذي استمرت فيه المستوطنات بالتوسع، كان هناك شبه توقف كامل في عملية إصدار الموافقات لأعمال البناء والتطوير الفلسطيني في المنطقة "ج". وبالواقع وبحسب التقارير فإن تصريحا واحدا فقط لبناء إسكان فلسطيني في المنطقة "ج" قد تم إصداره خلال عام 2014، ولا يبدو أن أية تصاريح قد صدرت في عام 2015. وفي فترة السنوات الخمس من 2009 إلى 2013، تمت الموافقة على 34 بناء للفلسطينيين في المنطقة "ج" من بين 2000 طلب تم تقديمه[1].

[1] تقرير اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

[1] البناء و الهدم في المناطق(ج)،مرجع سبق ذكره.

الإسرائيلي

وتكون جميع المباني التي تفتقر إلى تصاريح من السلطات الإسرائيلية في المنطقة "ج" والقدس الشرقية عرضة إلى احتمالات الهدم. هناك ما يزيد على 5000 أمر هدم لم تُنفذ بعد ضد مبان إسرائيلية في المنطقة "ج"، وما يزيد على 11000 أمر هدم لم تنفذ بعد ضد مبان فلسطينية، ثلاثة أرباعها تقع على أراض فلسطينية خاصة. ولا يجري تنفيذ سوى نسبة صغيرة منها كل سنة. إلا أنه مع حرمان الفلسطينيين وبشكل مستمر ومثابر من الحصول على تصاريح البناء بشكل رسمي، لا يبقى لديهم سوى خيار البناء دون تصريح.

كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد المباني الفلسطينية التي جرى هدمها في جميع أنحاء الضفة الغربية خلال الشهور الأربعة الأولى من هذه السنة، حيث جرى هدم 500 منزل يملكها فلسطينيون من قبل السلطات الإسرائيلية، ونتج عن ذلك نزوح 800 فلسطيني، وهو عدد يزيد عن أعداد عام 2015 بأكمله. وفي القدس الشرقية تم هدم 64 مبنى فلسطيني في الفترة من كانون الثاني/ يناير وحتى حزيران/ يونيو 2016. وتعتبر المجتمعات البدوية والزراعية الأكثر تأثراً بأعمال الهدم هذه. ورغم أن الكثير من هذه المنشآت لم تكن سكنية، إلا أن خسارة منشآت مثل آبار المياه ولوحات الطاقة الشمسية وحظائر الحيوانات أثرت على مصادر رزق ما يزيد على 2500 شخص منذ بداية السنة.

كذلك يتم تقييد التنمية العمرانية الفلسطينية باستخدام قيود فعلية وإدارية على حركة الأفراد والبضائع، تبررها إسرائيل على أنها ضرورية لأمنها، بما فيها المستوطنات. وتضيف هذه القيود، التي تشمل نقاط التفتيش الموقتة والدائمة، إلى زيادة التكاليف على المستوردين والمصدرين وتحد من سبل وصولهم إلى الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية وتثبط استثمارات القطاع الخاص [1]. ورغم تسهيل بعض القيود وزيادة عدد تصاريح العمل الموقتة في إسرائيل إلى حوالي 70000 عام 2016، إلا أن الفلسطينيين ما زالوا يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل. إضافة إلى ذلك، فإن هذه القيود تزيد من الشعور بحالة الذل المرتبطة بالعيش تحت الاحتلال العسكري وتحبط نواح عديدة من حياة الفلسطينيين اليومية، بما فيها الذهاب إلى المدرسة والحصول على العناية الصحية أو حضور مناسبات عائلية.

[1] نفس المرجع.

الإسرائيلي

ثالثا: قطاع غزة والحوكمة الفلسطينية

يعمل التزايد غير المشروع للأسلحة والنشاط العسكري لحماس وانعدام سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة والوضع الإنساني المزري فيها، والذي يتفاقم بإغلاق المعابر، على تغذية حالة عدم الاستقرار، وفي نهاية المطاف عرقلة جهود تحقيق حل من خلال التفاوض. ويشكل منع استغلال المناطق لشن هجمات ضد إسرائيل التزاماً رئيسياً يعتبر أساسياً للسلام والأمن على المدى البعيد. وفي غياب خطوات هامة من قبل جميع الأطراف للتعامل مع الأوضاع التي ما فتأت تتردى، تزداد المخاطر بوقوع تصعيد في الأعمال العدائية.

استمرار التصعيد العسكري : إن التراكم غير المشروع للأسلحة في غزة من حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية مستمر، بما فيه بناء الأنفاق وتهريب الأسلحة وإنتاج وإطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، وتزيد نشاطات كهذه من مخاطر تجدد النزاع وتحويل الموارد بعيدا عن الجهود الإنسانية وتهدد حياة المدنيين في إسرائيل وغزة.

انعدام الوحدة الفلسطينية. تبقى إعادة توحيد الفلسطينيين تحت سلطة فلسطينية واحدة ديمقراطية شرعية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ اللجنة الرباعية أولوية. وهذا أمر حاسم لتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وتساهم القيود التي يفرضها الاحتلال وغياب الانتخابات وضغوط الميزانية في حالة عدم الرضا الشعبي المتزايد وتؤدي إلى فشل الشرعية الشعبية للمؤسسات والقيادة الفلسطينية، كذلك يؤدي الانقسام إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية لغزة ويعيق إيصال الخدمات الأساسية ويؤخر عملية إعادة البناء.

الوضع الإنساني المزري : يغذي الفقر المدقع ومعدل البطالة المؤدي إلى الشلل وانعدام التنمية والتطور في غزة حالة عدم الاستقرار والإحباط الذي يمكن أن يخلق الظروف لتجدد النزاع. ويحتاج 1,3 مليون غزي لمعونة إنسانية مستدامة، بما فيها المأوى الموقت والمواد الغذائية ، ولا يحصل معظم الناس على الكهرباء لأكثر من نصف الوقت، بينما تصل نسبة الماء الصالح للاستهلاك البشري إلى 5% فقط.

الإسرائيلي

وتبقى عملية إعادة البناء كذلك غير مناسبة، رغم إجراءات مخففة ملحوظة تطبقها الحكومة الإسرائيلية، وبعض المؤشرات الظاهرة على التقدم. وقد تم بدعم دولي إصلاح أو إعادة بناء 90% من المدارس إضافة إلى 80% من الكهرباء و 60% من البنية الأساسية للمياه بعد نزاع غزة عام 2014. وقد دخل غزة 1,3 مليون طن من مواد البناء منذ النزاع الأخير أي 2014، بما فيها ما معدله 10000 طن يوميا مؤخرا، مما يسمح بإعادة بناء البنية الأساسية للإسكان والكهرباء والماء إضافة إلى إعادة إحياء القطاع الخاص. إلا أنه لم يتم بعد إصلاح ما يزيد عن ثلاثة أرباع المنازل التي عانت من أضرار جسيمة، ويعود ذلك جزئيا إلى أن 40% فقط من الأموال التي تعهد المانحون بتوفيرها لغزة في القاهرة عام 2014 قد تم استلامها فعليا.

ملخص الفصل الثاني

نلحظ من خلال هذا الفصل أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مر بمراحل متفاوتة، وشهد تحولات دولية وإقليمية عدة منذ وعد بلفور 1917 مرورا بسنة 1922 حين وضعت عصبة الأمم فلسطين تحت الإنتداب البريطاني، دون أن نغفل عن البداية الفعلية لهذا الصراع، والذي كان بإعلان قيام دولة الإحتلال الإسرائيلي 15 ماي 1948 وبداية الحروب العربية الإسرائيلية والتطورات التي حدثت من خلال هذه الحروب خاصة في حرب 1967 التي توسعت فيها إسرائيل واحتلت أراضي أخرى حتى للدول العربية المجاورة كمصر وسوريا، والقرارات التي أسفرت عنها هذه الحروب من قبل الأمم المتحدة كقرار 242 سنة 1967 وكذا قرار 383 سنة 1973 اللذان يعتبران اللبنة التي ستبنى عليها عملية التسوية فيما بعد.

شهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحول عميق في التعاطي معه خاصة بعد حرب 1973 وبداية التقارب الإسرائيلي العربي من خلال إتفاقية كامب دايفيد للسلام بين إسرائيل ومصر وإعتراف هذه الأخيرة بالأولى وبدأ الصراع ينحصر مجاله تدريجيا إلى أن أصبح فلسطينيا إسرائيليا، وهذا كله يدخل ضمن إدارة الصراع إلى أن وصل إلى مرحلة التسوية السلمية من خلال التفاوض بين الأطراف المتصارعة الذي بدأ مطلع التسعينيات القرن الماضي من خلال مؤتمر مدريد 1991 والذي أسفر فيما بعد عن توقيع إتفاقية أوسلو التي إعترفت فيها منظمة التحرير الفلسطينية بحق

الإسرائيلي

إسرائيل بالتواجد في المنطقة، وإعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير بإعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني، وجاءت فيما بعد العديد من المؤتمرات و الإتفاقيات و اللقاءات التي حاولت تقديم حلول فعلية لحل النزاع القائم ولكن دون الوصول إلى أرضية إتفاق تخدم الطرفين.

كذلك أن إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عرف إستخدام مجموعة من الأليات سواءا من الطرف الفلسطيني أو الإسرائيلي اختلفت وتنوعت مابين آليات عسكرية و إقتصادية وحتى سياسية دبلوماسية. كالمقاومة الشعبية والكفاح المسلح وأيضا التسوية السلمية من خلال المفاوضات لكن تبقى الأليات الفلسطينية محدودة الأثر وهذا كله أضعف من فاعلية الحراك السياسي الفلسطيني. الذي لم يكن مؤثرا نظرا لغياب ما يسنده من قوة شعبية فلسطينية على الأرض وقوة سياسية عربية على الساحة الدولية.

يعتبر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من بين أكثر النزاعات أهمية وإستقطابا نظرا للطبيعة الجيوإستراتيجية للمنطقة الشرق أوسطية، والمنافسة الدولية وكذا الإقليمية عليها خاصة بين الدول الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها دورا بارزا في هذا الصراع نظرا للعلاقة البرغماتية في المنطقة، ودخولها كوسيط تفاوضي إستراتيجي في إدارة وحل الصراع القائم ولكن لم تكن بذلك الوسيط الحيادي الذي يدعم الطرفين كونه كان إنحيازه واضحا لكل ماهو إسرائيلي، والدعم المطلق الذي يلقاه هذا الأخير من طرفها في مختلف المحافل الدولية نظرا لعدة إعتبارات، كما يؤكد أن انخراط الطرف الإسرائيلي الفعلي في المفاوضات له أهداف وغايات بعيدة عن الرغبة في التوصل للسلام مع أطراف التفاوض الأخرى أي الفلسطينية، حيث لم يكن مسار التفاوض بالنسبة له سوى مدخلا لتحقيق تلك الأهداف والغايات، ودائما ما كان التفاوض يصب في صالحه.

ويبدو أنه قد نجح إلى حد بعيد في تحقيق ما ابتغاه من وراء ذلك، وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لو أنه توفر للطرف الفلسطيني شيء من القوة المطلوبة ليوازن بها قوة الطرف الإسرائيلي. لقد انعكس الخلل في ميزان القوة بين طرفي التفاوض على شكل خلل واضح في نتائج ومخرجات العملية التفاوضية، وهو تعبير يكشف عن ارتباط النتائج بمقدماتها، والنهايات ببداياتها، الأمر الذي أبان عن فجوة، بل لنقل مشكلة تتصل بالعملية التفاوضية في حد ذاتها.

الفصل الثالث:

الإستراتيجية التفاوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية و حكومة الإحتلال الإسرائيلي

يمكننا التعرف على مكونات الرؤية والمقاربة السياسية لكل من طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وماهية التفاوض والاستراتيجيات المستخدمة، و إذا اعتبرنا الاستراتيجية "بأنها رؤية بعيدة المدى لتحقيق أهداف سياسية معينة بآليات محددة".

حيث أن هدف إسرائيل هو قيام إسرائيل الكبرى والاعتراف بها كدولة يهودية، والفلسطينيون هدفهم إنهاء الاحتلال وقيام دولتهم وهو ما يعني أن هدف إسرائيل يقوم على عدم السماح لتحقيق هدف الفلسطينيين من المفاوضات ولذلك حاول كل طرف انتهاج استراتيجياته التي تخدم أهدافه بالاعتماد على عناصر القوة المتاحة والممكنة له، وقبل استعراض هذه الاستراتيجيات يجدر بنا تحديد مكونات كل مقاربة، فالمقاربة الإسرائيلية تقوم على رفض كامل لفكرة الدولة الفلسطينية وهذا ما يتوافق مع الايدلوجية الصهيونية وتنبع هذه الرؤية من واقع عدم قدرتها على تجاهل العنصر السكاني الفلسطيني الذي خرج عن نطاق سيطرتها وقدرتها على التحكم فيه لذلك هي ترى التخلي عن جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة 1967، وهي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بشكل حكم قد يكون أقل من دولة وأكبر من حكم ذاتي لكن دون التخلي الفعلي عن كل الأراضي الفلسطينية.

لقد نجحت إسرائيل في توظيف المفاوضات للاقتراب من تحقيق أهدافها السياسية حيث أن هذه الرؤية الإسرائيلية بدأت بالتبلور بعد حرب عام 1973 حتى توصلت في عهد اليسار الفلسطيني إلى عدم جدوى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وبدأت ترتفع أصوات للتفاوض على أن الفلسطينيين يجب أن يعترفوا بدولة إسرائيل بالقرار رقم 242، وتتحفظ من استخدام القوة ضدها وهذا ما تحقق لها بالنهاية باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية وتعديل الميثاق الفلسطيني ونبذ القوة المسلحة.وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى هذه الرؤى والمقاربات التي بنى كل طرف من أطراف الصراع عليها إستراتيجياتهم لحل هذا الصراع وذلك من خلال ثلاث مباحث، فالمبحث الأول أخذنا فيه مدخل مفاهيمي ونظري للتفاوض، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية، أما المبحث الثالث عاجنا فيه الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي ونظري للتفاوض

يتصل التفاوض إتصالا وثيقا بالحياة التي نعيشها بكل تفاصيلها، ولكي يتعايش الناس لبدا أن يتفقوا على مبادئ و قواعد تحقق لهم الأمن والطمأنينة. وبتعدد البشر تتعدد العلاقات بينهم، وبتعدد هذه الأخيرة تتعدد الصراعات سواءا كان على المستوى الواسع أي بين الدول، أو المستوى الضيق بين الأفراد.

المطلب الأول : مفهوم التفاوض

أولا: تعريفات التفاوض

التفاوض لغة :من الفعل فاوض والتي تعني المساواة والمشاركة والأخذ والعطاء،كأن كل واحد منها رد ما عنده إلى صاحبه[1]، والفعل يفاوض يعني عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل والتي تتعلق بالتوصل إلى أساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة او هدف محدد.[2] أما المعنى الاصطلاحي للمفاوضات ،فقد تعددت التعريفات الخاصة بالباحثين والعلماء حول المفهوم، لكنها في النهاية تكاد تكون متفقة على معنى واحد، فقد عرفه الدكتور عبد الأمير الأنباري بأنها(الوسيلة الرئيسية لتنظيم العلاقات الدولية الثنائية والجماعية وتحقيق الأهداف الوطنية ومنطلقاتها في جميع المجالات.[3] أما الدكتور محمد عليوة فقد عرفه: (اتصال شفوي بين طرفين او أكثر يهدف على الأقل إلى الوصول إلى اتفاق مشترك على طريقة العمل او صيغة شفوية.[4] ويرى الدكتور صالح الشاعري:(هي مناقشات ومحادثات يقدم خلالها كل طرف مقترحاته وتصوراته للمسألة، وسيتلقى المقترحات

[1] ابن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار صادر،ط 4، 2004 ،ص 415.

[2] ثامر كامل الخزرلى،« التفاوض:إدارة وسياسة » . **المجلة السياسية والدولية**، العدد 2 ، الجامعة المستنصرية، 2006 ، ص 68.

[3] عبد الأمير الأنباري، **حول المفاوضات الدولية :متطلباتها وأساليبها**. بغداد: المركز القومي للإرشاد والتطوير الإداري ، 1987 ،ص 60.

[4] سيد عليوة، **مهارات التفاوض:سلوكيات الاتصال والمساومة والدبلوماسية**. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1978 ،ص 78.

والتصورات المضادة من الطرف الآخر والتعديلات التي يريد هذا الطرف إدخالها على تلك المقترحات)[1] وقد عرفها الدكتور فاروق السيد عثمان: (بأنها محادثات بين طرفين او أكثر حول موضوع معين او مشكلة قائمة بقصد الوصول إلى اتفاق)[2] ، وبالتالي يمثل التفاوض على وفق ما مر أعلاه بأنه حوارات ونقاشات تجري بين أطراف فاعلة بقصد الوصول إلى اتفاق مشترك حول مسألة او مسائل هامة تمثل لكل منها مصلحة عامة ترتبط بإنجاز أهداف محددة ذات أهمية كبيره لهذه الأطراف.

إن التفاوض كفكرة لها امتدادات في عمق التاريخ فهي تعود إلى العصور القديمة وما يعزز ذلك قصة (آدم وحواء عليهما السلام) إذ أنها تقدم لنا وصفا لأول عملية تفاوضية يمكن أن نتعلم الكثير من نتائجه[3]، هذا الأمر توضح أكثر مع تطور الإنسانية، وفي الحضارات القديمة كان لهذا المفهوم حضور كبير ولاسيما في حضارة وادي الرافدين في بابل وسومر إذ نشأت علاقات جديدة بين هذه الحضارات وازدادت الحاجة إلى الاتصال وحل المشكلات الناجمة عن نشاط التبادل التجاري والمعاملات الاجتماعية التي تتطلب توافر وسيلة من شأنها أن تساعد على ترتيب هذه النشاطات والاتفاق على وضع قواعد صحيحة لذلك الهدف وهنا برز التفاوض كوسيلة ملبية لهذه الحاجة المتزايدة واختص بها رجال ذو صفات شخصية قوية وخبرة ودراية مميزة[4]، واستمر الحال حتى العصر الحديث، والذي اخذ فيه التفاوض صورته المكتملة مع ظهور الدولة القومية بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 وما عرف بعد ذلك بدبلوماسية المؤتمرات وبقي الالتزام بهذا المفهوم واضحا خلال حقبة توازن القوى والحربين العالميتين الأولى والثانية ونزاعات الحرب الباردة والتي كانت تفضي في كثير من الأحيان اللجوء إلى التفاوض على هذا الأساس أيقنت الدول قديما وحديثا أن التفاوض هو اسلم الطرق للوصول إلى أهدافها وغاياتها، ذلك أن لغة الصراعات والنزاعات والحروب سيؤدي

[5] صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**. القاهرة : مكتبة مدبولي، ط 1، 2006 ،ص 29.

[2] فاروق السيد عثمان، **التفاوض وإدارة الأزمات**. القاهرة : دار الأمين للطباعة،ط1 ،2004،ص 60.

[3] karras chester; **The Therogotalion game**. **N**,**Y**,**Tnomasy**, crowe publishes, 1970, p, 12

[4] شوقي نالي لواد، عباس غالي أبو التمن، **التفاوض مهارة وإستراتيجية**. بغداد : مطبعة الفنون ،ط 1، 1991، ص ص31 – 32.

بها إلى دفع الكثير من الأضرار مع عدم ضمان تحقق تلك الأهداف والتي ترتبط أساسا بمصالحها الآنية والمستقبلية.

وعليه فإن التعامل الدولي يحث على شيوع المفاوضات لتسوية الخلافات، فمن ناحية أن الدول تتمتع بحرية اللجوء إلى هذا الأسلوب، والأكثر من هذا انه يمثل وجود حسن النية، إذ أن لديها حرية حركة مواصلة المفاوضات او تأجيلها او قطعها، وقد نصت المعاهدات والمواثيق على جدوى هذا الطريق في حل المنازعات بالطرق السلمية، بل أن هناك رأي يذهب إلى ضرورة أن تستنفذ الدول بادئ الأمر الطرق الدبلوماسية قبل عرض الخلافات إلى التحكيم او القضاء[1]،وبالتالي تعد المفاوضات افضل الطرق لتسوية المنازعات الدولية وأكثرها شيوعا، وهي الطريقة المألوفة لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية[2].

وتقوم المفاوضات على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين بغية تسوية النزاع القائم بينهما عن طريق اتفاق مباشر، المفاوضات عادة بين وزراء خارجية الدول المتنازعة وممثليها الدبلوماسيين ممن يوكلون إليهم مهمة القيام بتلك المهمة، كما وقد تجري في مؤتمر دولي[3] و هذا المؤتمر يجمع الدول المتنازعة ودولا أخرى غيرها وذلك إذا كان الفصل في النزاع يمس مصالح دول أخرى ليست أطرافا في النزاع بل وأحيانا ما يكون اللجوء لتلك المفاوضات أمرا مفروضا في بعض المعاهدات كشرط سابق على اللجوء للتحكيم او القضاء[4].

ولعل أن الأهم في موضوع المفاوضات هو لابد من أن يكون لأطراف التفاوض وجود بعض المصالح والاحتياجات المشتركة التي تدفع كل منهم لإجراء التفاوض، رغم وجود مصالح وأهداف متعارضة والا لما طلب كل منهم الاجتماع وبالتالي التفاوض، وتدور المفاوضات حول حالة او اثنتين أساسيتين، أما أولهما فهي أن للطرفين مصلحة متبادلة محتملة في جهد مشترك، او أن يتفق الطرفان أن يتنازلا عن شيء ما مقابل هدف أكثر أهمية ،لذا فحقيقة المفاوضات تتحقق من

[1] كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**. بغداد : شركة أياد للطباعة الفنية ، ط 1 ، 1988، ص 415.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ لعلاقات الدولية**. عمان : دار وائل للنشر،ط 1 ، 2000 ،ص 529.

[3] عصام العطية، **القانون الدولي العام**. بغداد: مطبعة المكتبة القانونية، ط 5،2012 ،ص 303.

[4] الشافعي محمد بشير، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**. الإسكندرية : دار بور سعيد للطباعة ،ط 1 ، 1971 ،ص 289.

حيث الجوهر من غير وجود مصلحة مشتركة ليس ثمة ما يتفاوض من أجله، ومن غير وجود نزاع ليس ثمة ما يتفاوض حوله[1].

ثانيا: عناصر و شروط التفاوض

1 ـ عناصر التفاوض

أ: الموقف التفاوضي:

يعد التفاوض موقف ديناميكي أي حركي يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابا وسلبا وتأثير أو تأثرا. والتفاوض موقف مرن يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع والمستمر وللمواءمة الكاملة مع المتغيرات المحيطة بالعملية التفاوضية. وبصفة عامة فان الموقف التفاوضي يتضمن مجموعة عناصر يجب الإلتزام بها:

. الترابط: وهذا يستدعي أن يكون هناك ترابط على المستوى الكلي لعناصر القضية التي يتم التفاوض بشأنها أي أن يصبح للموقف التفاوضي (كل) عام مترابط وإن كان يسهل الوصول إلى عناصره وجزئياته.

. التركيب: حيث يجب أن يتركب الموقف التفاوضي من جزيئات وعناصر ينقسم إليها ويسهل تناولها في إطارها الجزئي وكما يسهل تناولها في إطارها الكلي.

. إمكانية التعرف والتمييز: يجب أن يتصف الموقف التفاوضي بصفة إمكانية التعرف عليه وتمييزه دون أي غموض أو لبس أو دون فقد لأي من أجزائه أو بعد من أبعاده أو معالمه.

. الاتساع المكاني والزماني: ويقصد به المرحلة التاريخية التي يتم التفاوض فيها والمكان الجغرافي الذي تشمله القضية عند التفاوض عليها.

[1] روبرت د.كانتور ،**السياسة الدولية المعاصرة**. تر: احمد ظاهر، عمان: مكتب الكتب الأردني للطباعة،ط 1 ، 1989 ،ص 459.

. التعقيد: الموقف التفاوضي هو موقف معقد حيث تتفاعل داخله مجموعة من العوامل وله العديد من الأبعاد والجوانب التي يتشكل منها هذا الموقف ومن ثم يجب الإلمام بهذا كله حتى يتسنى التعامل مع هذا الموقف ببراعة ونجاح.

. الغموض: ويطلق البعض على هذا الموقف (الشك) حيث يجب أن يحيط بالموقف التفاوضي ظلال من الشك والغموض النسبي الذي يدفع المفاوض إلى تقليل دائرة عدم التأكد عن طريق جمع كافة المعلومات والبيانات التي تكفل توضيح التفاوضي خاصة وإن الشك دائما يرتبط بنوايا ودوافع واتجاهات ومعتقدات وراء الطرف المفاوض الآخر.

ب: أطراف التفاوض:

يتم التفاوض في العادة بين طرفين، وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من طرفين نظرا لتشابك المصالح وتعارضها بين الأطراف المتفاوضة. ومن هنا فان أطراف التفاوض يمكن تقسيمها أيضا إلى أطراف مباشرة، وهي الأطراف التي تجلس فعلا إلى مائدة المفاوضات وتباشر عملية التفاوض. وإلى أطراف غير مباشرة وهي الأطراف التي تشكل قوى ضاغطة لاعتبارات المصلحة أو التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض.

ج: القضية التفاوضية:

لابد أن يدور حول (قضية معينة) أو (موضوع معين) يمثل محور العملية التفاوضية وميدانها الذي يتبارز فيه المتفاوضون، وقد تكون القضية، قضية إنسانية عامة، أو قضية شخصية خاصة وتكون قضية اجتماعية، أو اقتصادية أو سياسية، أو أخلاقية... الخ. ومن خلال القضية المتفاوض بشأنها يتحدد الهدف التفاوضي، وكذا غرض كل مرحلة من مراحل التفاوض، بل والنقاط والأجزاء والعناصر التي يتعين تناولها في كل مرحلة من المراحل والتكتيكات والأدوات والاستراتيجيات المتعين استخدامها في كل مرحلة من المراحل.

د: الهدف التفاوضي:

لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه وتوضع من أجله الخطط والسياسيات. فبناء على الهدف التفاوضي يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية في جلسات التفاوض وتعمل الحسابات الدقيقة، وتجري التحليلات العميقة لكل خطوة[1].

ويتم تقسيم الهدف التفاوضي العام أو النهائي إلى أهداف مرحلية وجزئية وفقا لمدى أهمية كل منها ومدى اتصالها بتحقيق الهدف الإجمالي أو العام أو النهائي.

ومن ناحية أخرى فان الهدف التفاوضي، يدور في الغالب حول تحقيق أي من الآتي:[2]

- القيام بعمل محدد يتفق عليه الأطراف.
- الامتناع عن القيام بعمل معين يتفق على عدم القيام به بين أطراف التفاوض.
- تحقيق مزيجا من الهدفين السابقين معا.

2 ـ شروط التفاوض

أ: القوة التفاوضية:

ترتبط القوة التفاوضية بحدود أو مدى السلطة والتفويض الذي تم منحه للفرد التفاوض وإطار الحركة المسموح له بالسير فيه وعدم تعديه أو اختراقه فيما يتصل بالموضوع أو القضية المتفاوض بشأنها.

ب: المعلومات التفاوضية:

هي أن يملك فريق التفاوض المعلومات التي تتيح له الإجابة على الأسئلة الآتية:[3]

- من نحن؟
- من خصمنا؟

[1] شوقي نالي لواد، عباس غالي أبو التمن،مرجع سبق ذكره،ص 35.

[2] باربارا أندرسون،**التفاوض الفعال مهارات التفاوض الإحترافي**.القاهرة: مكتبة الهلال للنشر والتوزيع،2014،ص 24.

[3] نفس المرجع،ص 25.

الإسرائيلي

- ماذا نريد؟
- كيف نستطيع تحقيق ما نريد؟
- هل يمكن تحقيق ما نريده دفعة واحدة ؟
- أم يتعين أن نحققه على دفعات وتجزئته للوصول إليه على مراحل؟
- وإذا كان ذلك يسير ،فما هي تلك الأهداف المرحلية ،وكيفية تحقيقها ؟
- ما الذي نحتاجه من دعم وأدوات ووسائل وأفراد للوصول إلى تلك الأهداف؟

وبناء على هذه المعلومات يتم وضع برنامج التفاوض محدد المهام ومحدد الأهداف وتتاح له الإمكانيات وتوفر له الموارد.

ج: القدرة التفاوضية:

يتصل هذا الشرط أساسا بأعضاء الفريق. ومدى البراعة والمهارة والكفاءة التي يتمتع بها أو يحوزها أفراد هذا الفريق ومن ثم من الضروري الاهتمام بالقدرة التفاوضية لهذا الفريق وهذا يتأتى عن طريق الآتي:[1]

- الاختيار الجيد لأعضاء هذا الفريق من الأفراد الذين يتوفر فيهم القدرة والمهارة والرغبة والخصائص والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها أعضاء هذا الفريق.
- تحقيق الانسجام والتوافق والتلاؤم والتكييف المستمر بين أعضاء الفريق ليصبح وحدة متجانسة،محددة المهام ،ليس بينها أي تعارض أو انقسام في الرأي أو الميول أو الرغبات.
- تدريب وتثقيف وحشد وتحفيز وإعداد أعضاء الفريق المفاوض إعدادا عاليا يتم خلاله تزويدهم بكافة البيانات والمعلومات التفصيلة الخاصة بالقضية التفاوضية.
- المتابعة الدقيقة والحثيثة لأداء الفريق المفاوض ولأي تطورات تحدث لأعضائه.
- توفير كافة التسهيلات المادية وغير المادية التي من شانها تيسير العملية التفاوضية.

د: الرغبة المشتركة:

[1] شوقي نالي لواد، عباس غالي أبو التمن،مرجع سبق ذكره،ص 38.

ويتصل هذا الشرط أساسا بتوافر رغبة حقيقية مشتركة لدى الأطراف المتفاوضة لحل مشاكلها أو منازعاتها بالتفاوض واقتناع كل منهم بان التفاوض الوسيلة الحيدة أو الأفضل لحل هذا النزاع أو وضع حدا له.

هـ: المناخ المحيط

ويتصل المناخ التفاوضي بجانبين أساسيين هما:

أ. القضية التفاوضية ذاتها: وفي هذا الجانب يتعين أن تكون القضية التفاوضية ساخنة وبالتالي فان القضية كلما كانت ساخنة كلما أمكن أن يحظى التفاوض باهتمام ومشاركة الأطراف المختلفة وبفعالية.

ب. أن تكون المصالح متوازنة بين أطراف التفاوض : يجب لتهيئة المناخ الفعال أن يتم التفاوض في إطار من توازن المصالح والقوى بين الأطراف المتفاوضة حتى يأخذ التفاوض دوره وتكون نتائجه أكثر استقرارا وتقبلا وعدالة واحتراما بين هؤلاء الأطراف فإذا لم يكن هناك هذا التوازن فانه لن يكون هناك تفاوضا بالمعنى السليم بل سيكون هناك استسلاما وتسليما وإجحافا بأحد الأطراف الذي لا يملك القوة اللازمة لتأييد حقه أو للتدليل عليه أو لفرض رأيه وإجبار الخصم الآخر على تقبله واحترامه والعمل به أو بما سيتم التوصل بالتفاوض إليه.

ثالثا: خطوات و مراحل التفاوض

1: خطوات التفاوض

للتفاوض العملي خطوات عملية يتعين القيام بها والسير على طريقها وهذه الخطوات تمثل سلسلة تراكمية منطقية تتم كل منها بهدف تقديم نتائج محددة تستخدم في إعداد وتنفيذ الخطوة التالية. وإن تراكمات كل مرحلة تبنى على ما تم الحصول عليه من ناتج المرحلة السابقة وما تم تشغيله بالتفاوض عليه واكتسابه خلال المرحلة الحالية ذاتها قبل الانتقال إلى المرحلة التالية الجديدة ،وبهذا الشكل تصبح العملي التفاوضية تأخذ شكل جهد تفاوضي تشغيلي متراكم النتائج بحيث تصبح مخرجات كل مرحلة التالية لها وهكذا.

الخطوة الأولى: تحديد وتشخيص القضية التفاوضية:

وهي أولى خطوات العملية التفاوضية حيث يتعين معرفة وتحديد وتشخيص القضية المتفاوض بشأنها ومعرفة كافة عناصرها وعواملها المتغيرة ومرتكزاتها الثابتة. وتحديد كل طرف من أطراف القضية والذين سيتم التفاوض معهم. وتحديد الموقف التفاوضي بدقة لكل طرف من أطراف التفاوض ومعرفة ماذا يرغب أو يهدف من التفاوض.

ويتعين إجراء مفاوضات أو مباحثات تمهيدية لاستكشاف نوايا واتجاهات هذا الطرف وتحديد موقفه التفاوضي بدقة وبعد هذا التحديد يتم التوصل إلى نقطة أو نقاط التقاء أو فهم مشترك.

كما يتعين تحديد نقاط الاتفاق بين الطرفين المتفاوضين لتصبح الأرضية المشتركة أو الأساس المشترك لبدء العملية التفاوضية ويساعد في تحديد نقاط معرفة المصالح المشتركة التي تربط بين الطرفين المتفاوضين.

ومن ثم يتم تحديد مركز دائرة المصلحة المشتركة أو الاتفاق بين الأطراف ليمثل نقطة الارتكاز في التعامل مع وبهذه الدائرة حيث يتم في التفاوض نقل ذا المركز تدريجيا لتوسيع نقاط الاتفاق التي يوافق عليه الطرف الآخر وتصبح حقا مكتسبا.

وتستخدم في هذا المجال المفاوضات التمهيدية بهدف تحديد المواقف التفاوضية ومعرفة حقيقة ونوايا الطرف الآخر بالإضافة إلى:[1]

- تغيير اتجاهات وأراء الطرف الآخر.
- كسب تأييد ودعم الطرف الآخر والقوى المؤثرة عليه.
- دفع الطرف الآخر إلى القيام بسلوك معين وفقا لخطة محددة.
- الاستفادة من رد فعل الطرف الآخر.

وبصفة عامة يتم في المفاوضات التمهيدية تحديد نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف بين الأطراف وتوضيح أبعاد كل منهما. ومن ثم يمكن تحديد النقاط الأشد تطرفا بالنسبة لكل طرف من

[1] باربارا أندرسون،مرجع سبق ذكره،ص 27.

الأطراف التي لا يمكن التأثير عليها والتي لن يتنازل عنها في الفترة الحالية على الأقل. وأكثر النقاط قبولا منه أو نقطة الالتقاء المشتركة التي يوافق عليها دون تردد. ومن ثم يقوم بالابتعاد عن أشد نقاط الاختلاف والتعامل فقط مع تلك النقاط التي تقع في منطقة التأرجح بين الموافقة والاعتراض والتي يمكن عن طريق التفاوض كسب النقاط التفاوضية بنجاح ويسر.

الخطوة الثانية : تهيئة المناخ للتفاوض

إن هذه الخطوة هي خطوة مستمرة وممتدة تشمل وتغطى كافة الفترات الأخرى التي يتم الاتفاق النهائي عليها وجنى المكاسب النجمة عن عملية التفاوض.

وفي هذه المرحلة يحاول كل من الطرفين المتفاوضين خلق جو من التجاوب والتفاهم مع الطرف الآخر بهدف تكوين انطباع مبدئي عنه واكتشاف استراتيجيته التي سوف يسير على هداها في المفاوضات وردود أفعاله أمام مبادراتنا وجهودنا التفاوضية.

وتكون هذه المرحلة عادة قصيرة وبعيدة عن الرسميات وتقتصر عادة على لقاءات النادي أو على حفلات التعارف يتم فيها التبادل عبارات المجاملة والترحيب.

الخطوة الثالثة : قبول الخصم للتفاوض

وهي عملية أساسية من عمليات وخطوات التفاوض لقبول الطرف الآخر وقبول الجلوس إلى مائدة المفاوضات. ومن ثم تنجح المفاوضات أو تكون أكثر يسرا خاصة مع اقتناع الطرف الآخر بأن التفاوض هو الطريق الوحيد ، بل والممكن لحل النزاع القائم أو للحصول على المنفعة المطلوبة أو لجنى المكاسب والمزايا التي يسعى إلى الوصول إليها. ويجب علينا أن نتأكد من صدق رغبة وحقيقة نوايا الطرف الأخر، وان قبوله للتفاوض ليس من قبيل المناورات أو لكسب الوقت أو لتحجيمها عن استخدام الوسائل الأخرى.

الخطوة الرابعة: التمهيد لعملية التفاوض الفعلية والإعداد لها تنفيذيا[1]

[1] علي فياض،**إستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية**.دمشق:دار كنعان،ط2 ،1992،ص 37.
file:///C:/Users/ACER/Downloads/314.pdf19

- اختيار أعضاء فريق التفاوض وإعدادهم وتدريبهم على القيام بعملية التفاوض المطلوبة وإعطائهم خطاب التفويض الذي يحدد صلاحياتهم للتفاوض.
- وضع الاستراتيجيات التفاوضية واختيار السياسات التفاوضية المناسبة لكل مرحلة من مراحل التفاوض.
- الاتفاق على أجندة المفاوضات ، وما تتضمنه من موضوعات أو نقاط أو عناصر سيتم التفاوض بشأنها وأولويات تناول كل منها بالتفاوض.
- اختيار مكان التفاوض وتجهيزه وإعداده وجعله صالحا ومناسبا للجلسات التفاوضية ، وتوفير كافة التسهيلات الخاصة به.

الخطوة الخامسة: بدء جلسات التفاوض الفعلية

حيث تشمل هذه الخطوة من العمليات الأساسية التي لا يتم التفاوض إلا بها:

- اختيار التكتيكات التفاوضية المناسبة من حيث تناول كل عنصر من عناصر القضية التفاوضية أثناء التفاوض على القضية وداخل كل جلسة من جلسات التفاوض.
- الاستعانة بالأدوات التفاوضية المناسبة وبصفة خاصة تجهيز المستندات والبيانات والحجج والأسانيد المؤيدة لوجهات نظرنا والمعارضة لوجهات نظر الطرف الآخر.
- ممارسة الضغوط التفاوضية على الطرف الآخر سواء داخل جلسة التفاوض أو خارجها. وتشمل هذه الضغوط عوامل الوقت، التكلفة، الجهد، عدم الوصول إلى نتيجة، الضغط الإعلامي، الضغط النفسي.
- تبادل الاقتراحات وعرض وجهات النظر في إطار الخطوط العريضة لعملية التفاوض وفي الوقت نفسه دراسة الخيارات المعروضة والانتقاء التفضيلي منها.
- استخدام كافة العوامل الأخرى المؤثرة على الطرف الآخر لإجباره إلى اتخاذ موقف معين أو القيام بسلوك معين يتطلبه كسبنا للقضية التفاوضية أو إحراز نصر أو الوصول إلى اتفاق بشأنها أو بشان أحد عناصرها أو جزيئاتها[1].

[1] نفس المرجع،ص 38.

الخطوة السادسة: الوصول إلى الاتفاق الختامي وتوقيعه

لا قيمة لأي اتفاق من الناحية القانونية إذا لم يتم توقيعه في شكل اتفاقية موقعة وملزمة للطرفين المتفاوضين. ويجب الاهتمام بأن تكون الاتفاقية شاملة وتفصيلية تحتوي على كل الجوانب ومراعي فيها اعتبارات الشكل والمضمون ومن حيث جودة وصحة ودقة اختيار الألفاظ والتعبيرات لا تنشأ أي عقبات أثناء التنفيذ الفعلي للاتفاق التفاوضي.

2 : مراحل عملية التفاوض

هناك خمس مراحل ينبغى أن تمر بها عملية التفاوض وهى :

أ ـ مرحلة الاستكشاف Exploration

ب ـ مرحلة تقديم العروض و المقترحات Bidding

ج ـ مرحلة المساومة Bargaining

د ـ التوصل إلى اتفاق أو تسوية Settling

هـ ـ مرحلة إقرار الاتفاق Ratifying

وتشمل الأنشطة فى مرحلة الاستكشاف ما يلى :[1]

- تحاول الأطراف تكوين نوع من الفهم لمتطلبات كل منها من الآخر .
- تصل الأطراف إلى نوع من الإحساس المشترك بنوع الاتفاق الذى يمكنهم التوصل إليه .
- يحاول كل طرف أن يظهر اتجاه تجاه الآخر .
- تبدأ ملامح الصفقة المتوقعة فى الظهور
- فى هذه المرحلة ينمو كذلك التعرف على وإدراك القضايا التى ينبغى الاستقرار عليها أثناء مرحلة المساومة .
- أما فى مرحلة تقديم العروض والمقترحات فيقوم أحد الأطراف أو كليهما معاً بتقديم عروضه ومقترحاته بالنسبة لكل قضية من القضايا فى الصفقة .

[1] باربارا أندرسون،مرجع سبق ذكره،ص 31.

- فى مرحلة المساومة فإن كل فريق يفاوض الفريق الآخر من أجل تحقيق ميزة نسبية لصالحه.وكلما وصلت مرحلة المساومة إلى درجة النضج تأتى لحظة يدرك فيها كل طرف أن الاتفاق بينهما قد أصبح فى متناول اليد.وهنا تبدأ مهلة الاستقرار على الصفقة أو الوصول إلى اتفاق أو تسوية.

أخيرا هناك مرحلة إقرارا الاتفاق بشكل مكتوب عادة ،وفى بعض الأحيان يشمل ذلك تحديد التفاصيل القانونية ،ويجب أن يؤخذ فى الحسبان أن الطريقة التى يتم بها تناول هذه المراحل فى عملية التفاوض تختلف من موقف تفاوضى لآخر ،وفى الغالب لا تسير هذه المراحل فى تتابع منطقى واضح . ونجد أن أطراف التفاوض يقومون بتحركات مفاجئة إلى الأمام أو إلى الخلف عبر هذه المراحل، وأحياناً نجد المفاوضين يتبعون هذه المراحل فى أحد جوانب الصفقة إلى النهاية ،وهكذا بالنسبة للجانب الثانى. ويمكن القول أن المفاوض الفعال ينبغى أن يدرك ،ولو فى عقله الباطن هذه المراحل الخمسة من أجل الرقابة الفعالة على عملية التفاوض.

و يمكننا من خلال هذا تلخيص مراحل التفاوض الناجح فيما يلي:

أولا: مرحلة التحليل وهي عملية جمع البيانات وتحديد الأهداف وعليه أن يستعد في هذه المرحلة بإتباع خطواتها المهمة.

1ـ الإعداد الجيد عن طريق كتابة نقاط من تحليل موقف التفاوض وتحليل مصالح الطرف الآخر الذي سيدخل معه في عملية التفاوض.

2 ـ التعلم والاجتماع بأطراف النزاع واحترام آراء الآخرين والأخذ بها وتحليلها بموضوعية.

3 ـ مراجعة الذات عدة طريق مراجعة مواقفه مع نفسه وإعادة مناقشة الطرف الآخر اذا ما ثبت خطأ هذه الافتراضات مرة خلال مناقشاته مع الأطراف.

4 ـ التعرف على آليات الطرف الآخر في عملية التفاوض.

ثانيا : مرحلة التخطيط بناءا على التحليل يقوم المفاوض بإعداد خطة التفاوض وتشتمل الخطة على:[1]

1 . تحديد المصالح الأساسية للمفاوض.

[1] نفس المرجع،ص 32.

2 . إعداد خطة التعامل مع المفاوضين وأساليبهم المختلفة في التفاوض.

3 . إعداد اختيارات إضافية يمكن مناقشتها.

ومن أهم خطوات مرحلة التخطيط :

أ . إعداد تصور بالمطالب المرنة.

ب . إعداد تصور للبدائل الأخرى المتاحة للمفاوض.

ثالثا : مرحلة المناقشات (التفاوض الفعلى). وفي هذه المرحلة الهامة على المتفاوض أن يتبع الخطوات الهامة التالية:

1. الاستمرار في عملية تحليل الأوضاع وتحليل التغذية الراجعة أثناء الموقف الحواري.

2 ـ التركيز الشديد في المفاوضات وأخذ الوقت اللازم في استيعاب ما يقال حتى لو تطلب ذلك طلب فترة راحة من جلسة المفاوضات.

3 ـ محاولة تقديم حلول إيجابية جديدة وعدم تكرار الصيغ التفاوضية من أجل إحراز تقدم منشود وناجح في الموقف التفاوضي.

4 ـ المرونة في التحاور وحسن الاستماع للأطراف المختلفة.

5 ـ التعبير عن المطالب بصدق والتأكيد عليها بدون تهديد.

6 ـ الابتعاد عن الصراع للوصول إلى المصالح واعتبار المفاوضات فرصة للتعاون.

7 ـ التركيز على الموضوع وليس الأشخاص المحاورين.

8 ـ الاستفسار المستمر عن كل شيء حول الموضوع للحصول على معلومات،وحقائق وليس فرضيات ،أو تخمينات.

9 ـ أن يدرك المفاوض الوقت المناسب للتوقف عن التفاوض حين يحقق أهدافه،وينجح في الحصول إلى الفوائد وعليه كذلك معرفة متى يكون عليه ترك قاعة التفاوض ،أو التفكير في التفاوض مع مجموعة أخرى ،أو الاعتماد على نفسه في حل المشكلة وإذا ما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود من الممكن التغلب على ذلك بإتباع الآتي :

أ ـ يطلب المفاوض الناجح فترة من الراحة لمراجعة الأمور.

ب ـ طلب مراجعة الأطراف لمواقفهم والنظر في الأسباب الذي جعل كل طرف يتمسك بموقفه.

ج ـ مراجعة نقاط الاتفاق في الحلول المطروحة والتركيز عليها وإبرازها.

د ـ من الممكن تأجيل عنصر من العناصر لفترة لاحقة وإعلان الاتفاق على عناصر محددة يتم اتخاذ الخطوات لتطبيق ما اتفق عليه وذلك يوجد مناخ من التفاهم الجيد مما يؤدي إلى استكمال عملية التفاوض بنجاح.

هـ ـ استبدال المتفاوض المتعنت بآخر أكثر مرونة وعلى الجهة المتفاوضة إيقاف المفاوضات مع هذا المتعنت وبدء مفاوضات جديدة مع من يستطيع أن يتفاوض ويحقق أعلى درجات الاستفادة للطرفين.

و ـ تغيير أسلوب التفاوض وليس الموضوع الأصلي وتحديد لقاء لمراجعة قواعد التفاوض قبل استكمال المفاوضات.

المطلب الثاني: مناهج و إستراتيجيات التفاوض

تعتبر المناهج و الإستراتيجيات من بين أهم العوامل التي تعتمد عليها العملية التفاوضية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف هذه المناهج والإستراتيجيات التي تعنى بدراسة التفاوض و يستخدمها المفاوض حسب حاجته لها في طريق تحقيقه أهدافه من هذه العملية.

أولا: استرتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

يقوم هذا المنهج على علاقة تعاون بين طرفين أو أكثر يعمل كل طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون وإثماره لمصلحة كافة الأطراف .واستراتيجيات هذا المنهج هي:

1 . استراتيجية التكامل

هو تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملا للآخر في كل شيء بل قد يصل الأمر إلى أنهما يصبحان شخصا واحدا مندمج المصالح والفوائد والكيان القانوني

أحيانا وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما ،ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:(التكامل الخلفي، التكامل الأمامي، التكامل الأفقي).

2 . استراتيجية تطوير التعاون الحالي

وتقوم هذه الاستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق أوجه التعاون بينهما ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:

– توسيع مجالات التعاون :وتتم هذه الاستراتيجية عن طريق إقناع الطرفين المتفاوضين بمد مجال التعاون إلى مجالات جديدة لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل.

– الارتقاء بدرجة التعاون :وتقوم هذه الاستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفي التفاوض خاصة أن التعاون يمر بعدة مراحل أهمها المراحل الآتية[1]:

1 . مرحلة التفاهم المشترك أو التعرف على مصالح كل الأطراف.

2 . مرحلة الاتفاق في الرأي أو لقضاء المصالح.

3 . مرحلة العمل على تنفيذه أو مرحلة تنفيذ المنفعة المشتركة.

4 . مرحلة اقتسام عائده أو دخله: وفي كل هذه المراحل يقوم العمل التفاوضي بدور هام في تطوير التعاون بين الأطراف المتفاوضة والارتقاء بالمرحلة التي يمر بها.

3 . استراتيجية تعميق العلاقة القائمة: تقوم هذه الاستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة ما.

4 . استراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة: تعتمد هذه الاستراتيجية أساسا على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله

[1] **إستراتيجية التفاوض خطوة خطوة**.موقع مفكرة السلام،
http://www.islammemo.cc/2009/12/3/91846.html

وتعدد مراحله وفقا للظرف والمتغيرات التي مر بها وفقا لقدرات وطاقات كل منهما ،وهناك أسلوبين لهذه الاستراتيجية هما:

– توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال زمني جديد :ويقوم هذا الأسلوب على الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على فترة زمنية جديدة مستقبلية،أو تكثيف وزيادة التعاون وجني التعاون خلال هذه الفترة المقبلة.

– توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال مكاني جديد :ويتم هذا الأسلوب عن طريق الاتفاق على الانتقال بالتعاون إلى مكان جغرافي آخر جديد[1].

ثانيا: استراتيجيات منهج الصراع

على الرغم من أن جميع من يمارسون استراتيجيات الصراع في مفاوضاتهم سواء على المستوى الفردي للأشخاص أو على المستوى الجماعي، وتبنيهم لها واعتمادهم عليها إلا أنهم يمارسونها دائما سرا وفي الخفاء بل أنهم في ممارستهم للتفاوض بمنهج الصراع يعلنون أنهم يرغبون في تعميق المصالح المشتركة إذ أن جزء كبير من مكونات هذه الاستراتيجيات يعتمد على الخداع والتمويه.

1 . استراتيجية الإنهاك: تقوم هذه الاستراتيجية على الآتي[2]:

أ ـ استنزاف وقت الطرف الآخر ويتم ذلك عن طريق تطويل فترة التفاوض لتغطي أطول وقت ممكن دون أن تصل المفاوضات إلى نتائج محدودة لا قيمة لها ويستخدم الأسلوب الآتي لتحقيق ذلك:

– التفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه واستعداد الطرف الآخر للتعامل به ومدى إمكانية تنفيذه لتعهداته التي يمكن الوصول إليها.

[1] نفس المرجع.

[2] حسام،الدجني،**إستراتيجية إسرائيل التفاوضية**.المثقف العربي،2014/08/17،تاريخ الإطلاع 2020/03/07، https://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama

– التفاوض في جولة أو جولات أخرى حول التوقيت والميعاد المناسب للقيام بالجولات التفاوضية التي تم الاتفاق أو جاري الاتفاق عليها.

– التفاوض في جولة أو جولات جديدة حول مكان التفاوض أو أماكن التفاوض المحتملة والأماكن البديلة.

– التفاوض في جولات جديدة حول الموضوعات التي سوف يتم التفاوض عليها.

– التفاوض حول كل موضوع من الموضوعات التي حددت لها أولويات وفي ضوء كل موضوع من الموضوعات التي يمكن تقسيمه إلى عناصر وفروع متفرعة يتم كل منها في جلسة أو أكثر من جلسات التفاوض.

ب ـ استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته واستنفار كافة خبراته وتخصصاته وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي لا قيمة لها عن طريق[1]:

– إثارة العقبات القانونية المفتعلة حول كل عنصر من عناصر القضايا المتفاوض عليها وحول مسميات كل موضوع والتعبيرات والجمل والكلمات والألفاظ التي تصاغ بها عبارات واسم كل موضوع التفاوض.

– وضع برنامج حافل للاستقبالات والحفلات والمؤتمرات الصحفية وحفلات التعارف وزيارة الأماكن التاريخية.

– زيادة الاهتمام بالنواحي الفنية شديدة التشعب كالنواحي الهندسية والجغرافية والتجارية والاقتصادية والبيئية والعسكرية... الخ، وإرجاء البت فيها إلى حين وصول رأي الخبراء والفنيين الذين سيتم مخاطبتهم واستشارتهم فيها ومن ثم تنتهي جلسات التفاوض دون نتيجة حاسمة بل وهناك أمور كثيرة معلقة لم يبت فيها وهي أمور شكلية في اغلب الأحيان وترتبط بها وتعلق عليها الأمور الجوهرية الأخرى بل والشكلية الأخرى أحيانا.

[1] نفس المرجع.

ج ـ استنزاف أموال الطرف الآخر وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وأتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية فضلا عن ما يمثله ذلك من تضييع باقي الفرص المالية والاقتصادية البديلة التي كان يمكن له أن يحصل عليها لو لم يجلس معنا إلى طاولة التفاوض وينشغل بها.

2. استراتيجية التشتيت (التفتيت)

وهي من أهم استراتيجيات منهج الصراع التفاوضية حيث تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المتصارعة إذا ما جلست إلى مائدة التفاوض وتقوم هذه الاستراتيجية على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة في طريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض وتحديد انتماءاتهم وعقائدهم ومستواهم العلمي والفني والطبقي وكل ما من شأنه أن يصبغهم إلى شرائح وطبقات ذات خصائص محددة مسبقا ،وبناءا على هذه الخصائص يتم رسم سياسة ماكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض معنا والقضاء على وحدته وائتلافه وتماسكه ليصبح فريق مشتت متعارض تسري بين أعضائه الخلافات والصراعات ومن ثم يصبح جهدهم غير منسجما ،وتمتاز هذه الاستراتيجية بأنها من ضمن استراتيجيات الدفاع المنظم في حالة التعرض لضغط تفاوضي عنيف أو مبادرة تفاوضية جديدة لم نكن نتوقعها ولم نحسب حساب لها.

3. استراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع)

تعد العملية التفاوضية وفقا لمنهج الصراع معركة شرسة أو مباراة ذهنية ذكية بين طرفين لذا تقوم هذه الاستراتيجية على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض عن طريق[1]:

[1] نفس المرجع.

– القدرة على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي يتم طرحها على مائدة المفاوضات بحيث يكون لنا سبق التعامل مع الطرف الآخر وسبق البدء في الحركة فضلا عن إجبار الطرف الآخر على أن يتعامل مع مبادرة من صنعنا نعرف كل شيء عنها ومن ثم فان عليه أن يسير وفقا للطريق الذي رسمناه له والذي يسهل علينا السيطرة عليه فيه.

– القدرة على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الآخر بإبداء رغبته في ذلك لتفويت الفرصة عليه في أخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.

– الحرص على إبقاء الطرف الآخر في مركز التابع والذي عليه أن يقبع ساكنا انتظارا للإشارة التي نعطيها له أو أن تكون حركته في نطاق الإطار الذي تم وضعه لمحيطه.

4. استراتيجية الدحر (الغزو المنظم)

وهي استراتيجية يتم استخدامها بغض النظر عن ندرة أو قلة المعلومات عن الطرف الآخر الذي يتم معه الصراع التفاوضي وفقا لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة خطوة ليصبح عملية غزو منظم للطرف الآخر حيث تبدأ العملية باختراق حاجز الصمت أو ندرة المعلومات بتجميع كافة البيانات والمعلومات الممكنة من خلال التفاوض التمهيدي مع هذا الطرف، ثم معرفة أهم المجالات التي يمتلك فيها ميزات تنافسية خطيرة تهدد منتجاتها والتفاوض معه على أن يترك لنا المجال فيها وأن يتجه إلى مجالات أخرى تستغرق وتستنزف قدراته وإمكانياته، وفي الوقت نفسه جعله ينحسر تدريجيا عن الأسواق التقليدية التي كان يتعامل معها إلى أن يفقد أسواقه الخارجية بشكل كامل وينحصر عمله فقط داخل بلاده ،وفي المرحلة التالية يتم اختراق السوق ببلده عن طريق عقود التصنيع المشتركة التي تتضمن توريد كافة المكونات الخاصة بالسلعة المصنعة أو المجمعة عن طريقنا ويقتصر عمله هو فقط على إقامة بعض خطوط التجميع ،وفي مرحلة لاحقة يصرف نظره عن هذه الخطوط ليقتصر عمله هو فقط على التوزيع ثم في مرحلة لاحقة نقوم نحن بالتوزيع، ويتطلب التفاوض وفقا لهذه الاستراتيجية قدرات غير عادية من فريق المفاوضين.

5. استراتيجية التدمير الذاتي (الانتحار)

لكل طرف من أطراف التفاوض :أهداف ،آمال وأحلام وتطلعات وهي جميعا تواجهها محددات، عقبات، ومشاكل ،وصعاب ،وكلما كانت هذه العقبات شديدة كلما ازداد يأس هذا الطرف وإحساسه باستحالة الوصول إليها وأنه مهما بذل من جهد فانه لن يصل إليها ،وهنا عليه أن يختار بين بديلين هما:

– صرف النظر عن هذه الطموحات والأهداف والرضا بما يمكن تحقيقه منها واعتباره الهدف النهائي له.

– البحث عن وسائل أخرى جديدة غير مرئية أو منظورة حاليا تمكنه من تحقيق هذه الأهداف في المستقبل.

6. استراتيجية الاختراق

تعتمد هذه الاستراتيجية على عدم المواجهة المباشرة مع الخصم ،بل على عكس ذلك يجب أن يشعر الخصم أنه شريك ،وأن يتم العمل على تشجيعه على تطبيق الاقتراحات التي يكون قد اقترحها ولكن بطريقة غير مباشرة حيث انهم يصلون اليه بأنفسهم وما عليك الا التشجيع وفتح الخيارات امامهم.

7. استراتيجية التدرج

إن تسمية هذه الاستراتيجية أخذت من معنى قطع اللحوم الرقيقة ،ويمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية اسم (التدرج خطوة خطوة)،حيث انها تقضي بالتحرك التدريجي من الجانب المفاوض في التعامل مع اهدافه التفاوضية ،وذلك من خلال فترة زمنية طويلة ،وبالطبع سيكون هناك مقاومة من الطرف الاخر، ولكنها تكون بدرجة أقل بسبب التدرج وتتميز هذه الاستراتيجية بأنها لا تسعى الى التوصل لحل الصراع دفعة واحدة ،وبسرعة ،ولكنها تحتاج الى وقت طويل ،وتهدف الى التوصل للحل عن طريق عزل القضايا عن بعضها ومناقشتها تدريجيا، ومن ثم الوصول الى اتفاقيات مبدئية بشأنها، في ظاهرها تحرص هذه الاستراتيجية على وجود الترابط بين اجزاء القضية، وفي باطنها تتبع مبدأ الفصل في مناقشة القضايا وتفصيلاتها كل على حده فلقد اتبع هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق هذه الاستراتيجية في غالبية المفاوضات التي أدارها، خصوصا في

المنطقة العربية[1].ويضيف كيفن كين قائلا: "ان عملية التفاوض التي تشبه تقطيع اللحم الى شرائح رفيعة، هي عملية قد يلجأ اليها المفاوض عندما يفشل في الحصول على كل شيء دفعة واحدة فهو يريدك ان تعطيه الامور شيئا صغيرا فشيئا اخر دون ان تشعر وان توافق على الامور بنفس الطريقة، وان التفاوض حول كل بند او قضية منفصل قد يجعلك مجبرا على تقديم التنازلات في كل نقطة وموضوع، وفي المراحل النهائية لا يتبقى لك ما تساوم عليه، وفي هذه المرحلة لا يكون امامك فعليا الا التنازلات ،وتلقي النقد من زملائك ومن فوضك للتفاوض"[2].

المبحث الثاني : الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية

ارتأينا تقسيم هذا المبحث أي الاستراتيجية الفلسطينية للتفاوض إلى مرحلتين أساسيتين من أجل الوقوف على جزئيات هذه الاستراتيجية ودراسة السلوك التفاوضي الفلسطيني حيث تمتد

[1] محمد،العطار،**إستراتيجية التدرج و الربط**.موقع المربون المحترفون،2019/11/04، http://forum.illaftrain.co.uk/t7492

[2] **إستراتيجية التفاوض خطوة خطوة**،مرجع سبق ذكره.

المرحلة الأولى من عام 1991 إلى عام 2007 أما المرحلة الثانية فتمتد من عام 2007 إلى عام 2015 حيث يعود سبب هذا التقسيم إلى ما يلي:

أولا :النواحي المنهجية. فالمرحلة الأولى والتي تمثلت باتفاقيات أوسلو خيمت عليها العموميات في المفاوضات وضبابية الموقف الفلسطيني وبالتالي فإن دراسة المفاوضات في تلك المرحلة ومخرجاتها تتطلب منا تحليل المخرجات بشكل أكبر من الوقوف على الاستراتيجيات والسلوك التفاوضي،ولكن نظرا لأهمية السلوك التفاوضي فقد تم الوقوف على ملامحه وركائزه الرئيسة في هذه المرحلة عن طريق تحليل مخرجات العملية التفاوضية والتي تمثلت في اتفاقيات أوسلو،أما المرحلة الثانية، فهي من الناحية المنهجية شهدت تحولات في تحديد الموقف التفاوضي وتم بناء عليها صياغة الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني، وبالتالي فمن هذه الناحية بات مهما دراسة مدى تناغم وتناسق الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مع السلوك التفاوضي والموقف التفاوضي وقدرتها على تحقيق الهدف التفاوضي العام.

ثانيا :المتغيرات في البيئة التفاوضية. حيث جرت هناك تغيرات على صعيد البيئة التفاوضية الفلسطينية من أبرز ما ميزت هذه المرحلة التغيير في عملية السلام والانقسام الفلسطيني.

ثالثا :المتغيرات في الواقع التفاوضي.وخاصة فيما يخص موضوع الاستيطان.

رابعا :المتغيرات الدولية. والتي تمثلت في التالي:

- موضوع الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية.
- عدم وجود بديل يلغي الإعتراف الدولي سوى حل الدولتين.
- الاستثمارات الكونية في عملية السلام ومخاطرة البديل في حال فشلها.

هذه المتغيرات جميعها جعلت من الاهمية بمكان عند دراسة الاستراتيجية الفلسطينية في المفاوضات دراستها ضمن مرحلتين كما ذكرنا سابقا و لابد قبل أن نتطرق لهذه الإستراتيجية أيضا أن نعطي نبدة تعريفية عن ممثل الشعب الفلسطيني في العملية التفاوضية و هي منظمة التحرير الفلسطينية و كذا التعرف على اهم مسارات العملية التفاوضية التي جمعت بين هذه المنظمة و نظيرتها حكومة الإحتلال الإسرائيلي.

المطلب الأول:منظمة التحرير الفلسطينية

دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 1963/12/23 إلى عقد مؤتمر للقمة العربية لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن و انعقد المؤتمر بالقاهرة من 13 إلى 16 جانفي 1963 و ناقشت القمة ضمن أعمالها القضية الفلسطينية و قررت القمة ضمن قراراتها أنها اتخذت "القرارات العملية في ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني و تمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه و تقرير مصيره"[1]

و قررت القمة تخويل السيد "أحمد الشقيري،ممثل فلسطين في الجامعة العربية بأن يتابع إتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة و شعب فلسطين حيثما وجد ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين تمهيدا لإتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم"[2]

بدأ الشقيري إتصالاته إثر إنتهاء القمة العربية فعقد إجتماعا مع وفد يمثل اللجنة التنفيذية للإتحاد القومي الفلسطيني،و المجلس التشريعي لقطاع غزة،و اجتمع مع الرئيس عبد الناصر الذي أعرب عن تأييده و تشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي إلى قيام فلسطين،كما اجتمع بوزير الخارجية المصري محمود فوزي و عرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني و جوانبه السياسية و العسكرية و المالية و الميثاق القومي الفلسطيني و النظام الأساسي للمنظمة ،فلقى إستجابة كاملة[3]،ووجه الشقيري نداء إلى الشعب الفلسطيني في 04 فيفري دعا فيه إلى تنظيم شامل و تعبئة كاملة لكافة فئات الأمة[4]

قام الشقيري بجولة في الأقطار العربية مابين 19 فيفري و حتى 5 أفريل 1964 شملت الأردن و سوريا و البحرين و قطر و العراق و الكويت و لبنان و السودان و عقد خلال هذه الجولة

---

[1] أسعد ،عبد الرحمان،**منظمة التحرير الفلسطينية:جذورها تأسيسها مساراتها**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1987،ص 68.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1966،ص 6.

[3] عيسى،الشعيبي،**الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي و التطور المؤسساتي 1947-1977**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1979،ص 101.

[4] عدنان،حسين،« م ت ف في يوبيلها الفضي:المرحلة الأولى للتنظيم المستقل 1959-1967 » .**مجلة شؤون فلسطينية**،ع 195،جويلية 1989،ص 8.

ثلاثين مؤتمرا مع الشعب الفلسطيني و التقى خلالها مع الألاف منهم [1]،كما التقى بكبار المسؤولين بالدول العربية ،عرض الشقيري على الملك حسين الهيكل العام للكيان الفلسطيني و الخطوات التنفيذية اللازمة لإقامته و أذاع من القدس في 24 فيفري مشروع الميثاق القومي الفلسطيني و النظام الأساسي للمنظمة باسم "منظمة تحرير فلسطين"،و أعلن عن إنعقاد مؤتمر قومي فلسطيني في 14 ماي 1964 في القدس[2].

حدد الشقيري مفهوم الكيان الفلسطيني في إحدى لقاءاته ببيروت في 27 مارس بأنه سيكون "كيانا ثوريا عسكريا سيقوم على أربع دعائم:الجهاز العسكري و الجهاز التنظيمي و الجهاز السياسي والجهاز المالي و أن الجهاز السياسي مهمته خدمة قضية فلسطين على الصعيدين العربي و الدولي خاصة من ناحية الدعاية و الإعلام" [3]،و أن الجهاز العسكري لتمكين القادرين على حمل السلاح في خدمة وطنهم ،و الجهاز التنظيمي يشمل التنظيمات الشعبية ،و الجهاز المالي يشتمل على الصندوق القومي الفلسطيني[4]

وقام الشقيري باختيار اللجان التحضيرية للمؤتمر التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول الذي أقيم في القدس بين 28 مارس و2 جوان من عام 1964 وافتتحه الملك حسين بن طلال، وعرف المؤتمر باسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية ،حضر المؤتمر 242 ممثلا فلسطينيا اختارتهم حكومات عربية هي الأردن وسوريا ولبنان ومصر والكويت وقطر والعراق ،وقد انتخب هذا المؤتمر **أحمد الشقيري** رئيسا له، وانتخب كل من **حكمت المصري** من نابلس و**حيدر عبد الشافي** من غزة و**نقولا الدّر** من لبنان كنواب للرئيس، وأعلن الشقيري في الجلسة الختامية للمؤتمر في 2 جوان 1964 عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية "ممثلة للشعب الفلسطيني و قائده لكفاحه من أجل تحرير وطنه" [5] ، وصادق

---

[1] عصام،سخنيني،« الكيان الفلسطيني 1964-1974 » ،**مجلة شؤون فلسطينية**، ع 41-42،فيفري 1975،ص 55.

[2] عدنان،حسين،مرجع سابق،ص 8.

[3] السيد عوض،محمد عثمان،**دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني**،رسالة دكتوراه،القاهرة:كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،1993،ص 80.

[4] عصام سخنيني،مرجع سابق،ص 57.

[5] عصام الدين،فرج،**منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993**.مصر "المعادي":مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر،ط1 1998،ص 38.

على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وانتخب الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلف المؤتمر الشقيري باختيار أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة عشر، واختيرت القدس كمقر لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما قرر المؤتمر إعداد الشعب الفلسطيني عسكريا وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني يرأسه ابن مؤسس البنك العربي وهو عبد المجيد شومان بجمع الأموال من الحكومات العربية ومن اللاجئين.

عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تم افتتاح سبعة مكاتب لها فعين سعيد السبع في الجزائر ،و شفيق الحوت في لبنان ،و جمال الصوراني في مصر ،و مصطفى سحتوت في سوريا[1].

وخرج المؤتمر بالنص التالي[2]:

إيمانا بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيدا لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعّال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لأمنية أصيلة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في 28 ماي 1964.

1 ـ قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانية، وطريقا للنصر.

2 ـ المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3 ـ المصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني.

[1] نفس المرجع،ص 40.
[2] نفس المرجع،ص 41.

4 ـ انتخاب السيد أحمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية وتكليفة باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 15 عضوا.

5 ـ يصبح المؤتمر بكامل أعضائه 397 عضوا، "الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية"[1].

وواجهت المنظمة كرد فعل لإعلان تأسيسها نوعين من ردود الفعل:

الأول:مؤيد لقيام المنظمة بما يشكل تعبيرا عن الطموح العميق لإعادة جمع شتات الشعب الفلسطيني و التعبير عن شخصيتهم و إبراز كيانه الوطني.

الثاني:إنتقادات متعددة الأشكال و الدوافع[2].

ويتضح ان إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية قد مثل تمكن المجلس الوطني الأول من تكريس لمفهوم الكيانية الفلسطينية و تجسيده كواقع عملي، وإن كانت المنظمات الفلسطينية وقتها قد دعت إلى إقامة هذا الكيان و لم تعارضه[3].

قامت المنظمة سنة 1964 على ركنين أساسيين أحدهما فلسطيني تمثل بتوافق شعب فلسطين على إقامة كيانه و ا لآخر عربي تمثل بتوافق الحكومات العربية على الإعتراف بهذا الكيان ودعمه.

[1] أسعد،عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره،ص 73.

[2] فيصل،حوراني،**الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974:دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1980،ص 124.

[3] سميح ،شبيب،« اتجاهات التجديد الفلسطيني » .**جريدة سفير**،بيروت،4 أوت 1994،ص 15.

المطلب الثاني:أهم المسارات التفاوضية الفلسطينة الإسرائيلية

مرت العملية السلمية بين فلسطين و الإحتلال الإسرائيلي بمسارات عديدة سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المراحل الأساسية التي كان لها دورا بارزا في محاولة إرساء دعائم السلام وحل النزاع بين الطرفين.

1 مؤتمر مدريد 1991

كان مؤتمر مدريد، الذي رعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، يهدف إلى استلهام المعاهدة بين مصر وإسرائيل من خلال تشجيع البلدان العربية الأخرى على توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

تم تشجيع كل من الأردن ولبنان وسوريا، إضافة إلى إسرائيل ومصر. شارك الفلسيطينيون أيضا في هذا المؤتمر من خلال وفد مشترك مع الأردن وليس بوجود ياسر عرفات أو قادة آخرين في منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت إسرائيل ترفض مشاركتها في المؤتمر.

وأدى المؤتمر في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994، وربما كان هذا السيناريو سيحصل على أي حال. جرت محادثات بين إسرائيل وسوريا ولبنان لكنها تعثرت منذ ذلك الحين، وتعقدت بسبب النزاعات الحدودية ،أما بالنسبة إلى المسار الفلسطيني فيعد هذا المؤتمر تمهيدا لإتفاقية أوسلو 1993.

2 اتفاقية أوسلو 1993

تعتبر هذه الإتفاقية بمثابة إمتداد لمؤتمر مدريد 1991 للسلام حيث حاولت مفاوضات أوسلو معالجة العنصر الغائب عن جميع المحادثات السابقة وهو إجراء مباحثات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين مثلتهم منظمة التحرير الفلسطينية، تمثلت أهمية هذه المباحثات في التوصل إلى اعتراف نهائي متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، جرت المفاوضات في سرية تامة تحت رعاية النرويج ووقع الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في البيت الأبيض يوم 13

سبتمبر 1993 في حضور الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون. وتصافح كل من الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إسحاق رابين ،نص اتفاق أوسلو على انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء "سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة" لمرحلة انتقالية تستغرق خمس سنوات على أن تتوج بتسوية دائمة بناء على القرار رقم 242 والقرار رقم 338.

وتحدث الاتفاق عن وضع "حد لعقود من المواجهة والنزاع" وعلى اعتراف كل جانب "بالحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة" للجانب الآخر،لكن بالرغم من أن النص على إقامة دولة فلسطينية لم يرد في نص الاتفاق بوضوح، فإن المعنى الضمني يعني إنشاء دولة فلسطينية في المستقبل إلى جانب إسرائيل.

كان ثمة تبادل للرسائل بين ياسر عرفات الذي ذكر أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن في حين قال إسحاق رابين "قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني" [1] ، لم تقبل حركة حماس ومجموعات الرفض الأخرى اتفاق أوسلو وبدأت في شن عمليات انتحارية ضد الإسرائيليين. كما عارضت المجموعات التي يقودها المستوطنون داخل إسرائيل اتفاق أوسلو. نفذ اتفاق أوسلو بشكل جزئي فقط.

3 كامب ديفيد 2000

بذلت محاولات عديدة لتسريع الانسحاب وإقامة سلطة الحكم الذاتي كما نص على ذلك اتفاق أوسلو (بما في ذلك في اتفاقية طابا في عام 1995، اتفاقية وادي ريفير في عام 1998 واتفاقية شرم الشيخ في عام 1999)[2]. ثم سعى الرئيس كلينتون إلى معالجة ملفات الوضع النهائي

[1] آمي،إيسيروف،**تاريخ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. ج2**، شبكة الشرق الأوسط،2008/07/08، http://mideastweb.org/palestine_history_arabic_2.htm

[2] نفس المرجع.

بما في ذلك مشكلة الحدود ووضع القدس واللاجئين التي لم تشملها اتفاقية أوسلو وتركتها ريثما تتم مفاوضات مستقبلية بين الطرفين.

جرت المفاوضات في جويلية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك" أنذاك، وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات"في ذلك الوقت، لكنها لم تنته إلى اتفاق معين بالرغم من أنها تناولت قضايا تفصيلية أكثر من قبل. تمثلت المشكلة الأساسية في أن أقصى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل يقل عن الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به الفلسطينيون[1].

عرضت إسرائيل الانسحاب من قطاع غزة والتنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية، إضافة إلى منح أراض إضافية من صحراء النقب إلى الفلسطينيين على أن تحتفظ بالمستوطنات الرئيسية ومعظم أجزاء القدس الشرقية. اقترحت إسرائيل إشراف الفلسطينيين على الأماكن المقدسة في القدس القديمة والمساهمة في صندوق خاص باللاجئين الفلسطينين ،يرغب الفلسطينيون في العودة إلى خطوط عام 1967 ومنح الإسرائيليين حق الوصول إلى الجزء اليهودي من القدس الشرقية كما يرغبون في الاعتراف "بحق العودة" بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين ،لكن هذه المفاوضات أنتهت بالفشل.

4 خطة السلام السعوية 2002

في أعقاب فشل المحادثات الثنائية بين الطرفين واستئناف النزاع، قدم السعوديون خطة سلام في القمة العربية التي انعقدت ببيروت في مارس 2002. تقوم المبادرة السعودية على نهج متعدد الجوانب وأكدت على أن العالم العربي أجمع تحدوه رغبة في وضع حد لهذا النزاع ،تنص مبادرة السلام العربية على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967 والسماح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإيجاد "حل عادل" لقضية اللاجئين ،وفي المقابل تعترف الدول العربية بحق إسرائيل في الوجود. وأعادت قمة عربية أخرى عقدت في الرياض في 2007 التأكيد على

[1] تامر،حنا سليمان الزعمط،**اليسار الفلسطيني و المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**،رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت فلسطين،2015/2014،ص 143.

مبادرة السلام السعودية [1]،وتكمن قوة هذه المبادرة في الدعم الذي حظيت به مسألة إقامة دولتين في المنطقة في حين تتمثل نقطة ضعفها في أن الطرفين يتوجب عليهما التفاوض على القضايا ذاتها التي فشلا في حلها إلى حد الآن.

5 اتفاق جنيف 2003

بالرغم من انهيار المحادثات الرسمية بين الطرفين ،فإنهما توصلا بطريقة غير رسمية إلى اتفاق بينهما في ديسمبر ،وتحديدا بين شخصيتين قياديتين إسرائيلية وفلسطينية وهما يوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاق أوسلو، عن الجانب الإسرائيلي ووزير الإعلام الفلسطيني السابق، ياسر عبد ربه، عن الجانب الفلسطيني.

أهم ما تقدم في الموضوع هو تنازل الفلسطينيين عن "حق العودة" في مقابل الحصول على معظم أجزاء الضفة الغربية ولو أن الاتفاق نص على إمكانية عودة قلة تمثيلية منهم إلى منازلهم. تتنازل إسرائيل عن بعض المستوطنات الرئيسية مثل أرييل لكنها تحتفظ بأخرى بالقرب من منطقة الحدود على أن يقترن ذلك بتبادل الأراضي بحيث تمنح إسرائيل الفلسطينيين أراضي في داخل إسرائيل في مقابل احتفاظها بأخرى في الضفة الغربية. وكذلك، نص الاتفاق على منح الفلسطينيين حق إقامة عاصمة دولتهم المرتقبة في القدس الشرقية على أن يحتفظ الإسرائيليون بالسيادة على الحائط الغربي من المدينة القديمة ،وتوصل الجانبان إلى اتفاق غير رسمي بحيث مثل إسرائيل الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الداخلي (الشين بيت) عامي أيالون والفلسطينيين نائب سابق في القدس عن منظمة التحرير الفلسطينية ،ساري نسيبة. نص الاتفاق على العودة إلى حدود 1967 وجعل القدس مدينة مفتوحة وتخلي الفلسطينيين عن حق العودة إلى منازلهم القديمة[2].

6 إتفاقية أنابوليس 2007

عقد الرئيس الأمريكي بوش في الولاية الثانية من رئاسته مؤتمرا في القاعدة البحرية أنابوليس بماريلاند في محاولة لاستئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،شارك رئيس الوزراء

[1] آمي،إيسيروف،مرجع سبق ذكره.

[2] تامر،حنا سليمان الزعمط،مرجع سبق ذكره،ص 147.

الإسرائيلي، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في المحادثات، إلى جانب مسؤولين من اللجنة الرباعية وممثلين عن بلدان عربية عديدة منها المملكة العربية السعودية وسوريا ،ويلاحظ أن حماس التي فازت بالانتخابات البرلمانية وسيطرت على قطاع غزة، لم تدع إلى المشاركة في مؤتمر أنابوليس. وأعلنت بالتالي أنها ليست ملزمة بأي اتفاق يتم التوصل إليه [1]،وصدر عن المؤتمر بيان مشترك بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين دعا إلى الانخراط في المفاوضات يكون هدفها التوصل إلى اتفاق سلام كامل بحلول نهاية 2008 .واتفق الطرفان على أن تطبيق بنود السلام ينبغي أن تسبقه إجراءات بناء الثقة المنصوص عليها في خارطة الطريق. وجرت اجتماعات منتظمة بين أولمرت وعباس والتي قيل إنها حققت تقدما جيدا بخصوص قضايا الحدود لكنها توقفت فجأة عندما بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة في أواخر 2008.

المطلب الثالث: الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني

أولا: الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني 1991-2007

لقد كان الكفاح المسلح هو الطريق لتحصيل الحقوق للشعب الفلسطيني، وبعد التغيرات الموضوعية والذاتية على الساحة الداخلية والاقليمية والدولية وخاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي طرأ تحول في الفكر السياسي الفلسطيني حيث انتقل من مسار الكفاح إلى مسار التفاوض ،لهذا فقد انطلقت الاستراتيجية الفلسطينية تحت إطار أسلو من اعتبار التفاوض خيارا استراتيجيا لتحصيل الحقوق وقيام دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلها الإحتلال الإسرائيلي في العام 1967 بذلك تم تحويل كل الجهد السياسي والتاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة العملية التفاوضية وتم تبني سياسة مراكمة الانجازات (المرحلية) كتكتيك مرحلي لتثبيت الوجود الفلسطيني[2].

نرى أن الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مرت بالعديد من المحطات عملت على تغيير بعض مكوناتها وتكتيكاتها، فمنذ اتفاقية اسلو في العام 1993 والإحتلال يماطل ويتهرب من

[1] نفس المرجع،ص 150.

[2] رشيد،الخالدي،**القفص الحديدي:قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة**.مرجع سبق ذكره،ص ص 22-26.

التفاوض الفعلي مستخدما لذلك غرض تكتيكي مختلف بهدف إطالة عمر التفاوض و الوصول إلى نتائج فعلية ،فقد توصلت المفاوضات بعد أوسلو إلى حزمة من الاتفاقيات بدأت من اتفاقية القاهرة الخاصة بالمعابر والتدابير الأمنية وبرتوكول باريس الاقتصادي في 1994 واتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية والذي وقع في القاهرة واتفاقية الخليل وصولا إلى اتفاقية طابا لتوسيع الحكم الذاتي كل هذه الاتفاقيات لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات كما استمرت بتجاهل الجانب الفلسطيني كشريك في عملية السلام.

كما طرأ تحول جذري على الساحة الاسرائيلية أثر على مجريات العملية التفاوضية تمثل في اتجاه المجتمع الاسرائيلي وقيادته السياسية إلى اليمين واليمين المتطرف إضافة إلى سيطرة القوى المتطرفة وهيمنتها على مجمل الخريطة السياسية في إسرائيل حيث ساعد على ذلك وعمل على تشجيعه موقف أمريكي غربي داعم بثبات للإحتلال الإسرائيلي وايضا غياب استراتيجية عربية إقليمية مضادة ومقاومة للسياسة الاسرائيلية التوسعية.الأمر الذي أدى إلى توجيه الفلسطينيين لما طرأ من تغيرات على البيئة الداخلية والخارجية للمفاوضات ومحاولة مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية على جميع المستويات الممكنة اتضحت المعالم الأساسية للاستراتيجية الفلسطينية بعد العام 2007.

ثانيا: الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني:2007-2015

انطلقت الاستراتيجية الفلسطينية من مرتكزات أساسية في إدارة العملية التفاوضية خلال الفترة السابقة ومن أبرز هذه المرتكزات ما يلي:[1]

- تطبيق كل الالتزامات المطلوبة من السلطة حتى وإن لم تطبق إسرائيل ما عليها وبالذات فيما يخص خارطة الطريق.
- على الرغم من اعتماد المفاوضات الطريق الوحيد إلا أن السلطة استخدمت استراتيجية اللاتفاوض كما حدث في عهد نتنياهو حيث أن السلطة اعتمدت هذا الاسلوب أكثر من مرة.

[1] صائب، عريقات،**الإلتزامات بخارطة الطريق**.كشاف الجزيرة،2011/02/14، http://transparency.aljazeera.net/ar

- الادارة المؤسسة للعملية التفاوضية :حيث تمت ملاحظة العودة الدائمة إلى مؤسسات منظمة التحرير، وبالذات اللجنة المركزية والمجلس المركزي.
- إضافة الشرعية على القرارات وذلك من خلال اعتمادها من لجنة المبادرة العربية.
- عدم شرعية المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية ولا تفاوض مع إستمرار عملية الاستيطان.

وبناءا على هذه المرتكزات نرى أن السلوك التفاوضي الفلسطيني برز بشكل مغاير لما سارت عليه المفاوضات السابقة، فعلى صعيد الإدارة التفاوضية تمت إعادة بناء دائرة المفاوضات الفلسطينية بشكل مهني، وتم إنشاء وحدة دعم للمفاوضات والتي تشكلت من طواقم فنية عالية القدرة والمستوى، أما على صعيد التعامل مع الموقف التفاوضي فقد بدا أن هذا الموقف ذهب إلى السير في الجزيئات فيما يخص الموقف التفاوضي العام مما بات يؤثر على مخرجات الموقف التفاوضي نفسه، ففي الوقت الذي يقر فيه الرئيس الفلسطيني في النقطة الخامسة بعدم شرعية بقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة، ذهب المفاوض الفلسطيني للتفاوض حول موضوع تبادل الأراضي وبقي الخلاف فقط على النسبة والتمثيل.

كما نلاحظ أنه وعلى الرغم من أن السلطة اعتبرت أن ما تضعه من موقف بخصوص الذهاب إلى المفاوضات ليس شرطا مسبقا فيما يخص الاستيطان وإنما التزام كما نصت عليه خارطة الطريق، إلا أننا نجد أن السلطة تنازلت عن هذا الالتزام وذهب إلى المفاوضات غير المباشرة رغم أن القرار الاسرائيلي لم يكن إيقاف الاستيطان، إنما تجميده لفترة زمنية محددة ثم تلا ذلك أن السلطة اشترطت التقدم في المباحثات التمهيدية من أجل الذهاب إلى مفاوضات مباشرة، ولكن ذلك لم يحدث وذهبت السلطة إلى مفاوضات مباشرة لاحقا ،وهي كذلك انتهت بدون نتيجة ثم القضية الجذرية الأخرى هي الموافقة مرة ثانية على الحلول الجزئية (مناقشة الحدود والأمن) رغم أن السلطة والطاقم التفاوضي الفلسطيني يركز طوال الفترة على مناقشة القضايا كضلع واحد[1].

لقد مثلت مفاوضات أنابوليس مرحلة مهمة في فهم طبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ليس من باب التقسيم الزمني للمفاوضات، فالتقسيم الزمني وعلى الرغم من أهميته في

[1] تقرير مدار الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص ص 23-24.

دراسة أي حالة تفاوضية إلا أنه ليس على تلك الدرجة من الأهمية في الحالة الفلسطينية، فسياسة المراحل والتقسيمات هي استراتيجية اسرائيلية اتبعت منذ اتفاقية اوسلو لخدمة هذه الاستراتيجية لعملية التفاوض، بهدف تضليل المفاوض الفلسطيني ومحاولة إبعاده عن الهدف العام الذي حدده وهو الوصول إلى المرحلة النهائية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

وكما يرى الكاتب والمحلل السياسي د.رائد نعيرات أن مرحلة أنابوليس أحتلت أهمية استثنائية على العديد من الأصعدة:[2]

أولا : لقد تم اعتماد نظرية جديدة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وهي ما أطلق عليها (المسار الأول) "track one" فيما يخص بناء النظرية التفاوضية على مسار الضفة الغربية وهذه النظرية قامت على مجموعة من الأسس من أبرزها المشاركة المباشرة في إقامة المؤسسات وبنائها، إشرافا وتنفيذا ومراقبة الشريك الكامل وأيضا البدء في بناء المؤسسات وتقوية الاقتصاد الفلسطيني لتكون جاهزة عند قيام الدولة الفعلي.

ثانيا: الانقسام الفلسطيني جغرافيا وسياسيا والذي قاد إلى طرح قضية الشرعية سواءا الشرعية التمثيلية أوشرعية التطبيق، وهذه الجدلية اختلفت الأطراف في تناولها، فالإسرائيليون استغلوها بين الفينة والأخرى للطعن في قدرة المفاوض الفلسطيني.

ثالثا: انفراد الولايات المتحدة الأمريكية برعاية المفاوضات عبر السيطرة على مجريات العملية التفاوضية، إما بشكل انفرادي أو من خلال الرباعية، أو عبر المشاركة الكاملة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

رابعا: وصول مرحلة التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي الى النهايات ،بمعنى أنها تحولت إلى مرحلة القرارات وليست الجدليات والبحث في الآليات و الأدوات والاستراتيجيات وهذا ما عبر عنه د.صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بقوله: "لم نعد في حاجة إلى مفاوضين، وإنما إلى قرارات من صناع القرار"،وأكد أيضا على أن هذه المرحلة سوف تركز على أربعة مسارات متوازية

[1] رائد،نعيرات،**دراسة حالة:الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائلية منذ أنابوليس 2007–2011**.نابلس:المركز الفلسطيني للديمقراطية و الدراسات،2011.

[2] نفس المرجع.

هي المفاوضات الثنائية للحل النهائي، واستحقاقات خارطة الطريق والتنمية الاقتصادية، وبناء مؤسسات الدولة[1].

على هذه الخلفية شرع المفاوض الفلسطيني في السير في عملية التفاوض منذ أنابوليس واتخذ مسارين الاول وهو البدء في بناء مؤسسات الدولة المدنية والأمنية على أسس وقواعد جديدة، والمسار الثاني هو المفاوضات ضمن قاعدة السير بأقصى سرعة ممكنة اتجاه الهدف، لذلك فقد عقدت أكثر من 288 جولة تفاوضية بين اللجان المختلفة (فقد تم تشكيل 12 لجنة لهذا الغرض)، عدا عن اللقاءات الدورية والتي تم الاتفاق عليها أن تعقد كل اسبوعين بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الاسرائيلي[2].

ولكن الامور لم تجر كما هو مخطط لها على الأقل فلسطينيا ولم تحقق هذه المفاوضات النتائج المرجوة منها فاتخذت حكومة أولمرت قرارا بشن حرب على غزة وتلا ذلك استقالة الحكومة والإعلان عن انتخابات مبكرة في اسرائيل مما أدى إلى صعود نتنياهو لرئاسة الوزراء ولم يتبقى من إرث أولمرت السياسي إلا الحقيقة التي وضعها أمام الاسرائيليين ورئيس الحكومة الذي سيخلفه بأن عدم التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين سيقضي على دولة يهودية بإسرائيل[3] ،وما أطلق عليه فيما بعد بوديعة اولمرت والتي من خلالها تقدم الجانب الاسرائيلي بعرض من أهم ملامحه ما يلي[4]:

أولا :قاعدة المفاوضات هي خارطة الرابع من جوان 1967.

ثانيا :الهدف النهائي لعملية السلام هو تحقيق مبدأ الدولتين استنادا لهذا التفاهم.

ثالثا :طرح الجانب الاسرائيلي ضم % 6.5 من مساحة الضفة الغربية وإعطاء ما نسبته من مساحة أراضي عام 1948 وتكون النسبة الباقية بدل الممر الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[1] **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مابين أنابوليس و القمة العربية في دمشق**.تقرير معلومات،بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،2007-2008.

[2] صبحية،صلاح،**وثائق الجزيرة لقلب الحقائق**.شبكة فداء الأقصى الإعلامية،2001/02/16، http://www.fedaaqsa.com/newsdetails.aspx?id=814

[3] تقرير مدار الإستراتيجي،مرجع سبق ذكره،ص 57.

[4] **جلسة مفاوضات في عهد أولمرت**،المركز الفلسطيني للتوثيق و المعلومات،2011/02/14، www.malaf.info//page=show

رابعا :طرح الجانب الاسرائيلي بأن تكون الاحياء العربية في القدس الشرقية جزءا من فلسطين، في حين تكون جميع المستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية جزءا من إسرائيل أما فيما يتعلق بالبلدة القديمة فستكون تحت مفهوم يسمى الحوض المقدسي مع ترتيبات خاصة لموضوع السيادة[1].

خامسا :فيما يخص قضية اللاجئين طرح الجانب الاسرائيلي عودة 1000 لاجئ فلسطيني إلى اسرائيل سنويا لمدة خمس سنوات.

سادسا : فيما يخص الامن فقد طرح الجانب الإسرائيلي دولة منزوعة السلاح، ويكون لإسرائيل السيطرة على المجال الجوي بفلسطين.

وفي العام 2009 تميزت هذه السنة بجمود السلام كما صرحت القيادة الفلسطينية ويعود ذلك الى ثلاثة أسباب:[2]

1 .تنحي أولمرت نتيجة الفضائح التي حاصرت حكومته وعجز ليفني عن تشكيل الحكومة مما ادى الى انتخابات مبكرة اتت بحكومة متطرفة.

2 . احتجاج القيادة الفلسطينية على الحرب على غزة وإعلانها وقف المفاوضات.

3 . تراجع الادارة الامريكية عن تعهداتها بإعطاء الأولوية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وأيضا تراجعها عن وعدها بوقف الاستيطان وإعلانها عن خفض سقف توقعاتها مما يعني أنها سوف تقوم بالتركيز على خطوات بناء الثقة والسعي إلى المحافظة على ما تم إنجازه محاولة تقليل الخسائر والاضرار لحين تهيئة ظروف ملائمة للمفاوضات وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت الى المربع الأول.

في ظل هذه البيئة التفاوضية واجه الموقف التفاوضي الفلسطيني جملة من المحددات الداخلية والاقليمية والدولية فعلى الصعيد الداخلي بقي الانقسام العنصر الاساسي للعملية التفاوضية وبقي

[1] مجموعة مؤلفين،**قراءات إستراتيجية إسرائيلية:التقرير الإستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،2009.

[2] مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،التقرير الإستراتيجي،2009،ص ص 116-117.

يسيطر على المشهد السياسي، وعلى ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني فعدم سيطرة السلطة على جزء من الأرض الفلسطينية (قطاع غزة) أدخلت طرفا جديدا في المفاوضات يحمل قضيتين مهمتين على الصعيد الاسرائيلي والدولي ألا وهما قضية الجندي الاسير وقضية التهدئة التي اتخذت مسارا آخر في التفاوض حولهما، وطبيعة مغايرة لمسار المفاوضات.

شكلت هذه المعادلة الجديدة جدلية دارت حول النهاية المتوقعة للعملية التفاوضية والاطراف الفاعلة فيها، وهذا ما أحال المفاوض الفلسطيني إلى مرحلة جديدة وهي القدرة على التفاوض ولكن عدم القدرة على تنفيذ ما ستسفر عنه المفاوضات[1].

أما على الصعيد الإقليمي فقد اعتمدت السلطة الفلسطينية على ما سمي بلجنة المبادرة العربية، والتي كذلك شابها الكثير من الجدل حول دورها ومهامها فقد انقسم الموقف العربي في هذا الخصوص إلى موقفين أولهما :موقف الدول المعارضة للعملية التفاوضية سواءا فيما يخص مخرجاتها أو فيما يخص استراتيجياتها، والثاني :هو الدول الداعمة للعملية التفاوضية، وهذا ظهر جليا بعد القمة العربية التي عقدت في قطر بعد الحرب على غزة هذا وقد تحول دور لجنة المتابعة العربية من ورقة دعم وإسناد إلى ورقة منح شرعية للسير في المفاوضات[2].

أما على الصعيد الدولي فقد احتكرت الولايات المتحدة الامريكية العملية التفاوضية بالكامل وبالذات عقب مجيء إدارة الرئيس أوباما وتعيينه جورج ميتشل مبعوثا للسلام في الشرق الأوسط وفي نفس الوقت تعيين توني بلير سفير للرباعية في الشرق الأوسط، فقد شهدت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تحولا نوعيا في سياساتها اتجاه المنطقة العربية، ولكن عند تحليل مكونات ومحددات الفعل السياسي للإدارة الأمريكية نجد أن الادارة الجديدة لم تجر أي تغيير نوعي في سياساتها تجاه العملية التفاوضية ولقد ارتكزت على الادارة النوعية لعملية التفاوض أو ما يمكن أن

[1] ماجد،كيالي،« معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين و جنوح المقاومين » .**مجلة شؤون عربية**،ع137 ،2009،ص 104.

[2] مروان،معشر،**هل ماتت عملية السلام الجديدة قبل أن تولد؟**.مرجع سبق ذكره، www.carnegieendowment.org

يطلق عليه المهنية العالية في الإدارة التفاوضية كالاستراتيجيات والتكتيكات وتجزئة الكليات، وذلك انسجاما مع الاستراتيجية الاسرائيلية في التفاوض[1].

إلا أننا إذا نظرنا إلى كليات الموقف الأمريكي نجد أن موقف الإدارة الأمريكية لم يتغير كثيرا، فتم تقسيم نوعية المفاوضات إلى مفاوضات غير مباشرة أو تمهيدية، ومن ثم مفاوضات مباشرة فإن دراسة السلوك الأمريكي اتجاه القضايا التفاوضية من ناحية، واتجاه استراتيجيات التفاوض من ناحية أخرى يشير إلى أن الموقف الامريكي لم يتغير في كلا الموضوعين ولكن التغير الذي حدث هو تغيير في لغة الخطاب السياسي فقط.

فقد تميز الخطاب الأمريكي في هذه الفترة بعدة سمات أولها :التفاؤل :وثانيها التحديثات الزمنية قصيرة الأمد وثالثها :محاولة تبيان أن هناك تغيرا من خلال الاتزان في الخطاب الموجه إلى طرفي الصراع الفلسطيني والاسرائيلي واستناد الخطاب على المواقف المسبقة للإدارة الأمريكية وخصوصا فيما يخص الاستيطان.

إلا أنه ورغم هذا النوع من الخطاب فإن الموقف السياسي لم يتغير فالإدارة الأمريكية اتبعت نفس الأسلوب في الضغط على الطرف الفلسطيني للذهاب إلى المفاوضات وتحطيم المواقف السابقة للمفاوض الفلسطيني كما حدث في رسالة الرئيس أوباما إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي نفس الوقت تقديم الاغراءات للطرف الاسرائيلي كما حدث في رسائل العروض الموجه إلى اسرائيل بغية اقناعها بتجميد الاستيطان[2].

المطلب الرابع :الموقف التفاوضي الفلسطيني

[1] ماهر،الشريف،**الولايات المتحدة الأمريكية و عملية السلام**.موقع حزب الشعب الفلسطيني،2011/02/06، http://www.palpeople.org

[2] ماسيمو،كالباريسي،**أطراف السلام–بارك أوباما بين عباس و نتنياهو**.2011/01/07، http:/wwwalquds.com/node/225892

حدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابه في الخامس من نوفمبر 2009 المعالم الرئيسية للموقف الفلسطيني الرسمي والذي يمثل حدود القبول الفلسطيني بأي نتائج للعملية التفاوضية والتي باتت معروفة باسم النقاط الثمانية ،وهي:[1]

- الوصول إلى حل الدولتين عن طريق مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن مع الاستفادة من كل ما حدث في كامب ديفيد طابا أنابوليس.
- الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائدا ما قبل الرابع من جوان 1967 ،وإمكانية إجراء تبادل أراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحدود المائية أو التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة.
- القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مع ضمان الوصول إلى الاماكن المقدسة.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين كما ورد في مبادرة السلام العربية.
- لاشرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة.
- ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود بين دولتي فلسطين و إسرائيل.
- حل قضية المياه حسب القانون الدولي وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على المصادر المائية ،والسعي إلى تعاون إقليمي في مجال المياه.
- إغلاق ملف الاسرى وإطلاق سراحهم.

إذ نلاحظ مما سبق أن الموقف الفلسطيني الرسمي يتمثل في أن الهدف الرئيسي من مخرجات العملية التفاوضية هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عبر المفاوضات وبناء عليه شرعية الحكومة الفلسطينية بقيادة سلام فياض أنذاك بتنفيذ خطتها المعروفة لإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال والتي تتلخص رؤية سلام فياض في الاعتراف الدولي والمقاومة السلمية والتنمية وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية لتكون السلطة جاهزة إلى احتضان الدولة المرتقبة عند قيامها.

كما يرى د.رائد النعيرات أن هناك جدليات حول فلسفة الفلسطيني ومخرجاته من جهة ومن جهة أخرى حول القدرة على انتاج مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال ،معتبرا الانتقاد الرئيسي

[1] **النقاط الثمانية لأبومازن**،صوت القدس أونلاين،2011/02/12،
http://www.alqudsinfo.com/vb/showthread.php?t=14456

الموجه إلى هذه الفلسفة التفاوضية كونها لا تضع أولوية انهاء الاحتلال بدل قيام الدولة مع أن الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني بكل أطيافه وشرائحه السياسية والاجتماعية يقوم على انهاء الاحتلال وليس إقامة الدولة أو بمعنى آخر تقديم موضوع التحرير على موضوع الدولة[1].

المبحث الثالث : الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض

لقد عمل الاسرائيليون طوال فترة المفاوضات على ادارة الصراع وليس لحله، وذلك خلال استغلال وجود نظام ديمقراطي مؤسسي، حيث استفاد الاسرائيليون من المؤسسات العلمية و مراكز الدراسات والابحاث، ومن الخبرات الاستراتيجية والسياسية التي اكتسبت من خلال المراحل التفاوضية المختلفة التي خاضها القادة الاسرائيليون على مدار العقود الماضية، مما تراكم لديهم بنية تحتية فكرية استطاعوا من خلالها ادارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، مستفيدين من عناصر القوة التي لديهم ومن الفرص المتاحة موظفين غياب التكافؤ، مستثمرين النفوذ اليهودي وتأثيره على قرار الراعي الامريكي لعملية السلام، وايضا حالة العجز والانقسام العربيين بالإضافة الى ضعف التنظيم ونقص الخبرة الفلسطينية وغياب الرؤية السياسية والاستراتيجية لدى المفاوض الفلسطيني، خاصة في

[1] رائد،نعيرات،مرجع سبق ذكره،ص 10.

بداية التسعينات[1] ،وسوف نحاول في المبحث الأتي الوقوف على اهم الملامح التي ميزت الاستراتيجية الاسرائيلية العامة والركائز الاساسية للنظرية التفاوضية الاسرائيلية، وايضا اسلوب المفاوض الاسرائيلي وتكتيكاته التي مارسها على مدار سنين التفاوض الماضية، وذلك لمحاولة فهم هذه الاستراتيجية بكافة جوانبها كما هي على ارض الواقع.

المطلب الأول :الاستراتيجية والنظرية التفاوضية الاسرائيلية وركائزها الاستراتيجية

تتميز الاستراتيجية الإسرائيلية العامة بانها تقوم على الإحتلال و التوسع ومراكمة الانجازات[2]،فمنذ مؤتمر بال (سويسرا) ،إلى يومنا هذا على خلاف حركات التحرر تقوم اسرائيل بنقل جماعات من مختلف بقاع العالم وتعمل على توطينهم في ارض فلسطين، وهذا التوطين بأرض ليست أرضهم، لذلك فانه يحتاج الى تأسيس امر واقع جديد متجدد، وعلى هذا الاساس ما تزال اسرائيل إلى اليوم تعمل على ترسيخ الوقائع الجديدة لتحويلها الى حق ومراكمتها ، وبشكل عام يعمل الإسرائيليون على تطبيق استراتيجيتهم وتحقيق اهدافها من خلال التركيز على عوامل رئيسية مؤثرة:[3]

1 .الحفاظ على الوجود الاسرائيلي :حيث ان الهدف النهائي للاستراتيجية الاسرائيلية هو ترسيخ اسرائيل كيانا اصيلا في المنطقة العربية، قادرا على مجابهة دول المنطقة والسيطرة عليها اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا والارتباط سياسيا وامنيا وعسكريا بمصالح الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية.

2 . السياسات والمواقف والقرارات المعلنة :فلقد حددت اسرائيل مواقفها من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ورفضت قرارات مجلس الامن باستثناء القرار (242) والذى تملك له تفسيرا خاصا بها يفرغه من محتواه ويفقده قيمته، كما اعلنت بصورة متكررة على انها لا تقبل الا بالمفاوضات طريقا

[1] محسن،صالح،**الإستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر**.الجزيرة نت،2010/04/25،تاريخ الإطلاع 2020/07/13، https://www.aljazeera.net/opinions

[2] قيس، عبدالكريم وآخرون، **اتفاق اسلو في عامه الخامس**. دمشق :التقدم الطباعي للطباعة والنشر، 2011 ، ص15.

[3] نصير، عاروري، **أمريكا الخصم والحكم :دراسة توثيقية في عملية السلام والمناورات واشنطن منذ1967**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص ص 33-36.

لحل الصراع، ففي مؤتمر مدريد عام 1991 حددت لها استراتيجية ثابتة في السلام،فهي بذلك تلجأ الى الاعلان عن استراتيجيتها لتضمن تقبل الاطراف المسبق لها، مستخدمة بذلك جميع اوراق القوة المتاحة والممكنة.

3 . الخطوط التفاوضية المقررة سلفا في حدودها الدنيا والعليا:فقبل الدخول في اية مفاوضات مع أي طرف تقوم اسرائيل بتحديد الحدود الدنيا والعليا لاستراتيجيتها، وعند مواجهة اي ظروف محيطة يكون التغير فقط في بعض المظاهر والتكتيكات التي تمس جوهر العملية التفاوضية، وبذلك تعمل على اقتناص الفرص كما فعلت في اتفاقية (أسلو) في العام1993 .

تقوم الفلسفة التفاوضية الاسرائيلية بشكل اساسي على مبدأ الأمر الواقع الذي تستطيع من خلاله أن تنشأ حقا ،فتكون الانجازات بقدر ما تعمل على تكريس الامر الواقع وصيانته، بمعنى أن الاستراتيجية الاسرائيلية تستند في التفاوض إلى مبدأ الأمر الواقع الذي تعمل من خلاله على رفع الحد الأقصى من المطالب الاسرائيلية أو تخفيض الحد الأدنى منها في إطار ما هو ممكن[1].

كما سيطر مفهوم الأمن على النظرية التفاوضية الاسرائيلية بصورة كبيرة فتجاوزت بذلك القانون الدولي، وإدارة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، متذرعة بالأمن، وأنها لا تأمن تحت تهديد المحيط الذي تعيش فيه، فلقد قامت إسرائيل باستخدام مفهوم الأمن تعسفيا وعشوائيا للوصول إلى أهدافها، فمثلا قامت بتفسير عبارة الحدود الآمنة في القرار (242) بطريقة تسمح لها بضم أراض احتلتها عام 1967.[2] وأيضا تحديد حدود تقع خارج حدودها الجغرافية تراها تحقق لها الأمن.

بشكل عام فإن الهدف الذي تسعى له جميع القيادات والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هو محاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر والتنازلات وبذلك تتحدد ملامح الاستراتيجية الإسرائيلية على المدى القصير والمدى الطويل بالآتي:

[1] محسن،صالح،**الإستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر**.مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد،قريع،**المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة و نهايات مؤجلة**.بيروت:مؤسسةالدراسات اللفلسطينية،2008،ص ص 109-113.

أولا :منذ بداية جهود التسوية السلمية للصراع وطبيعة السلام الذي ستنتجه المفاوضات كانت هي الركيزة الأهم في الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية حيث وجه الإسرائيليون جل اهتمامهم إلى خلق الظروف التي تتيح لهم الإمساك بزمام المبادرة والسيطرة على مجريات العملية التفاوضية، لذا فإن الاستراتيجية الإسرائيلية صممت لإحداث تغيير جذري في الاتجاهات العربية، وذلك بدفع العملية السلمية باتجاه التطبيع مع الدول العربية، و إشغالهم بطول المفاوضات وتعقيداتها لزيادة الدفاعية والهجومية الإسرائيلية ،والمحافظة على قوة الردع والهيبة العسكرية في المنطقة[1].

ثانيا :التقدم البطيء الذي يتم بشكل تدريجي نحو السلام يتم من خلال إجراءات طويلة وانجازات هامشية لتشجيع الأطراف على الاستمرار وذلك لكسب المزيد من الوقت لإضعاف الطرف الفلسطيني وفرض أمر واقع جديد خاصة فيما يخص الاستيطان فقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (اسحاق شامير) عن ذلك بقوله: "كنت سأجعل مفاوضات الحكم الذاتي تستمر عشر سنوات، حيث يصل خلالها عدد اليهود إلى نصف مليون"، هذا وقد أكد (سميحا دينتس) رئيس الوكالة اليهودية جانب من هذا التوجه بقوله "عن استيعاب مليون مهاجر سيجعل اسرائيل دولة على مستوى عالي من التقدم، مما يلزم الدول العربية بالتوصل معها إلى اتفاق سلام ليس من منطلق التفاوض على أساس القوة التي تملكها إسرائيل فحسب بل لأنها تصبح دولة يعرف جيرانها العرب أنه يصعب بل يستحيل إزالتها"[2].

ثالثا :الاتجاه إلى التفاوض الثنائي بدون إطار دولي لإضعاف الطرف الفلسطيني الذي لا يملك الكثير من أوراق القوة، فطوال عملية التفاوض رفضت اسرائيل أن يكون التفاوض تحت أي مظلة لها القدرة في التأثير في المفاوضات ونتائجها[3].

المطلب الثاني : أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته

[1] جواد،الحمد،و أخرون،**مستقبل السلام في الشرق الأوسط**.مرجع سابق،ص ص 9-11.

[2] **مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948-2000**.مؤسسة شهيد فلسطين،2011/02/07، http//www.shahidpalestine.org/index.php

[3] **دليل عملية السلام**،موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،2011/02/16.

بما أن المفاوض الاسرائيلي يرتكز على بعد مؤسس ونظرية تفاوضية واضحة ،فقد بنى أسلوبه وتكتيكاته على أساس علمي مدروس ،أخذ بعين الاعتبار البيئة التفاوضية والعوامل النفسية والثقافية في عملية التفاوض، إضافة إلى التزامه بالاستراتيجية العامة وعدم الخروج عنها لهذا فقد ارتكز أسلوبه التفاوضي على عدة ركائز كان من أهمها:[1]

1 . العمل على اكتشاف السقف التفاوضي للمفا وضين الفلسطينيين وطبيعة مفهومهم للسلام.

2 . الحصول على تنازلات متتالية تحت مسميات عديدة، مثل بناء الثقة وتوفير المصداقية وتهيئة الأجواء وخطوات حسن النية وما إلى ذلك من مصطلحات ابتدعتها العقلية التفاوضية الاسرائيلية.

3 . العمل على تحييد دور الوسيط الذي هو الولايات المتحدة الامريكية، وعدم إعطائه الفرصة للتأثير على مسار العملية التفاوضية إلا فيما تقتضيه المصلحة الاسرائيلية.

4 . الابتعاد عن أي مرجعية دولية في التفاوض وتحريرها من أية مرجعيات قانونية ومن قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة، حتى عندما قبلت اسرائيل القرار (242) قبلته ضمن تفسيرها الخاص[2].

5 . تحجيم ورفض المشاركة الفعلية للأمم المتحدة في المفاوضات وذلك لاعتبارها منحازة للطرف الفلسطيني[3].

كما يتصف المفاوض الاسرائيلي بمركزية قراره، حيث أن هذا القرار يستند إلى بعد مؤسسي فهو مرتبط بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الفاعلة والتي تربطها علاقة مباشرة في الملف التفاوضي ولكن عندما يلزم اتخاذ قرار يمثل مصلحة عليا لإسرائيل فإنه يتم بسرعة كبيرة وخاصة عند توافر فرصة سانحة لا تحتمل التأجيل، هذا الاسلوب يفيد المفاوض من ناحيتين الاولى :أنه يؤدي إلى

[1] هيثم،الكيلاني،**النظرية الإسرائيلية في التفاوض**.مرجع سبق ذكره،ص 25.

[2] إبراهيم،إبراش،**لماذا ترفض إسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام**.ملتقى الثقافة و الهوية الفلسطينية،2011/02/12، http://palnation.org/vb/showthread.php?t=163

[3] نفس المرجع.

إبطال عملية التفاوض وهو ما ينشد إليه الإسرائيليون، والثانية :تمثل ورقة ضغط على الطرف الفلسطيني الذي يريد أن يتوصل لاتفاق بسرعة[1].

يقول **أوري سبير** كبير المفاوضين الاسرائيليين في أوسلو :"إن المفاوضين الرئيسيين في النرويج أظهروا مرونة غير عادية ومفاجأت خلال الحوارات قياسا بالمفاوضات التي كانت تجرى في واشنطن في جينه"[2]. وحسب ما روى **سفي** فإن المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو قدموا مبدأين نالا إعجاب الاسرائيلين الذين لم يكونوا يتوقعوا هذه المرونة وهذه العروض السخية ،المبدأ الأول :التقدم بصورة عملية من القضايا الصعبة والمبدأ الثاني :هو تعاون وشراكة فلسطينية إسرائيلية بصورة خاصة في المجال الاقتصادي ورد **سفي** ذلك إلى أن الفلسطينيين كانوا يريدون أن يتوصلوا لاتفاق مع الإسرائيليين باستغلال هذه الفرصة وهم متفقون أن هذه العروض تفوق توقعاتهم وطموحاتهم حيث يروى يوال زينجر أن بيرس سأله عن نتيجة الاجتماع الذي عقده مع الوفد المفاوض لطرح أسئلة عن الصلاحيات والأمن فقال له "إذا لم نتوصل لاتفاق مع هؤلاء الاشخاص سنكون حميرا"[3].

المطلب الثالث :البيئة التفاوضية الاسرائيلية

لقد شهدت الساحة الإسرائيلية تطورات على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والامني شكلت ملامح المشهد الإسرائيلي الذي تأثر بشكل و بآخر بالتطورات المتلاحقة على الساحة الاسرائيلية وأخذت هذه التطورات عنصرين رئيسيين :الاول على الساحة السياسية واتجاهات المجتمع الاسرائيلي، والثاني على الساحة الاقتصادية والعسكرية والتي لعبت دورا في دعم القرار السياسي الاسرائيلي، لذا فسوف نتناول هذين العنصرين لمحاولة ربطها بالاستراتيجية في التفاوض.

أولا :الساحة السياسية الاسرائيلية

[1] هيثم،الكيلاني،مرجع سبق ذكره،ص 22.

[2] أروى،سبير،**المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**.تر:بدر عقيلي،عمان:دار الجليل للنشر،1998،ص 10.

[3] نفس المرجع،ص 45.

منذ حوالي عقدين من الزمن أشارت العديد من الأبحاث والدراسات إلى أن المجتمع الإسرائيلي يسير باتجاه اليمين، وأن هذا الاتجاه غير متعلق بذرائع آنيه وإنما يحال لبنية المجتمع الاسرائيلي نفسه المشدودة إلى سيرورة الحركة الصهيونية ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك العامل الديمغرافي، إذ أن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب كل منهم ولدين تقريبا، في حين أن الاشخاص الذين يصوتون لليمين هم متدينون وينجب كل منهم عددا أكبر من الأولاد، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاما الماضية .أما العامل الثاني فيتمثل في انهيار عملية السلام عام 2000 والحرب مع حزب الله والتي أدت بمجملها إلى دفع المجتمع الاسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين المتطرف[1].

إن سيطرة الأحزاب اليمينية على المشهد السياسي الإسرائيلي وذلك نتيجة انهيار الأحزاب اليسارية (العمل وميرتس) وكذلك اتجاه الأحزاب الدينية بما فيه حزب (شاس) نحو المزيد من التطرف، مما أدى إلى زيادة سطوة المستوطنين على القرار السياسي، وايضا نشأت أحزاب شديدة التطرف والعنصرية مثل حزب (لبيرمان) والذي أصبح ثالث أكبر حزب اسرائيلي واتجهت الاحزاب نحو المزيد من الضغط لتكثيف الاستيطان[2].

في الداخل الإسرائيلي انقسمت المواقف من عملية السلام إلى موقفين يقودان إلى نفس النتيجة وهي كسب المزيد من الوقت لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية، الموقف الأول :يرى أنصاره أن إسرائيل مازالت قوية على الصعيد الإقليمي، ولكنهم يخشون من العامل الديمغرافي ومن زيادة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والذي سيؤذي إلى زيادة العزلة الدولية لإسرائيل أقلها على المستوى الشعبي، وايضا يرى أنصار هذا الموقف أن على إسرائيل أن تستغل حالة الضعف والانقسام التي أصابت حركة التحرير الوطني، وهم يتبنون خيار إقامة الدولة الفلسطينية على أقل من نصف الضفة الغربية ،هذه الدولة لم يحدد أحد لغاية الأن شكلها ولا طبيعتها ولا حدودها ،وذلك في مقابل التنازل عن حق العودة والقدس وضرورة الاعتراف بيهودية الدولة التي ستعمل على إنهاء حقوق الفلسطينيين داخل أراضي 1948.

[1] بلال،الظاهر،« مقابلة مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسى راز.النتيجة الأسوء للإنتخابات العامة هي فوز اليمين» ،**مجلة قضايا إسرائيلية**، ع 33،2009،ص 45.

[2] مصطفى، البرغوثي،**مفهوم الحل لدى الجانب الفلسطيني**.المبادرة الوطنية الفلسطينية،2011/04/02.

أما الموقف الثاني والذي يتسم أنصاره بالتشدد يعتقدون أن اسرائيل ليس في حاجة إلى أي اتفاقيات مع الفلسطينيين، ولكنها بحاجة إلى عملية سلام مستمر تقوم على ترتيبات انتقالية تمنح الإسرائيليين المزيد من الوقت لتوسع الاستيطان وفرض حقائق جديدة على الأرض[1].

ثانيا :الساحة الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية

لقد عملت إسرائيل على تقوية اقتصادها بشكل غير مسبوق فقد استطاعت أن تضاعف من دخلها القومي أكثر من ثلاث مرات و زيادة إنفاقها على الاسلحة والمنظومات الأمنية بشكل كبير، وقامت بإنشاء الشركات الأمنية الخاصة و التي جاءت امتدادا للموساد الإسرائيلي وأيضا ازدهرت في اسرائيل صناعة وتصدير الأسلحة بشكل كبير، حيث تعتبر إسرائيل في الوقت الحاضر ثالث أكبر مصدر للسلاح على المستوى العالمي، حيث وصل حجم مبيعاتها إلى ما يقارب السبع مليارات دولار متجاوزة بذلك فرنسا وبريطانيا في تصدير السلاح[2].

وبهذا التطور تكاد تتجاوز روسيا لتصبح أكبر مصدر للسلاح على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، ولم تصل إسرائيل إلى هذه المرحلة إلا بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الأولى، وذلك بحصولها على تسهيلات وامتيازات لاستخدام التكنولوجيا الأمريكية، أدى ذلك إلى توسيع نفوذها وتطوير علاقاتها مع بلدان كانت تاريخيا مساندة للعرب والفلسطينيين مثل الهند والصين والبرازيل وأيضا استفادت إسرائيل من أحدث 11 سبتمبر 2001 لتوسيع منظومتها الأمنية والدفاعية لصد أي هجوم متوقع كل ذلك في مقابل اقتصاد فلسطيني تابع يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والتسهيلات الاسرائيلية إن وجدت.

كما إستفادت إسرائيل من خلال هذه العملية التفاوضية من عدة مزايا نذكر منها:

[1] يوسف،أيمن و أخرون،**المشهد الإسرائيلي 2007**،تقرير مدار الإستراتيجي 2008.تحرير:أنطوان شلحت،رام الله:المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،2009،ص 33-35.

[2] **مشاريع القرارات**،موقع الأمم المتحدة الإلكتروني،http://www.un.org/ar،2011/03/07

1- غياب التكافؤ في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل التي تسيطر على الأرض وتتحكم في حياة السكان، وتستطيع نظريا إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة نظرا لترسانة الأسلحة التي تمتلكها والتكنولوجيا المتطورة لها.

2- النفوذ الصهيوني الإسرائيلي الدولي، وقدرته على التأثير وصناعة القرار في الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى، والدول ذات الوزن السياسي والاقتصادي على مستوى العالم.

3- حالة الضعف والعجز والإنقسام الداخلي الفلسطيني وكذا العربي والإسلامي.

4- الإدارة الفلسطينية للمفاوضات تعاني من ضعف التنظيم ونقص الخبرة، وفوقية القرارات، وغياب الرؤية السياسية والإستراتيجية، هذا فضلا عن الانقسام الداخلي وانعكاساته كما أشرنا سابقا.

فيما يلي سنحاول أن نلخص أهم الإستراتيجيات التفاوضية التي تعتمد عليها إسرائيل في إدارتها للتفاوض مع نظرائها من الطرف الفلسطيني وقد حرص الإسرائيليون في إستراتيجيتهم التفاوضية على استخدام عشر إستراتيجيات رئيسية منبثقة عن الإستراتيجية العامة المتبعة:

أولا: عدم تقديم مبادرات رسمية تحدد الشكل النهائي للتسوية، وترك تقديم التصورات لتصريحات السياسيين والمفكرين والقادة العسكريين، دون التزام نهائي بها ،ولذلك نجد عشرات المبادرات والأفكار غير الرسمية، وهي في مجملها تحاول حل مشكلة إسرائيل، وليس حل المشكلة الفلسطينية، ومعظم هذه المبادرات يدور حول تقديم شكل من أشكال الحكم للفلسطينيين على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يكون أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة.

أما المؤسسة الرسمية الإسرائيلية ففضلت عادة الحديث عما ترفضه، دون أن تلتزم تماما بالحديث عما تقبله، ومنذ أمد بعيد وهناك مجموعة من اللاءات الإسرائيلية التي يكررها قادة الأحزاب والحكومة، وهي تشكل جامعا مشتركا بين معظم الإسرائيليين، وهي:[1]

[1] حسام،الدجني،مرجع سبق ذكره.

– لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل.

– لا لعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967.

– لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة سنة 1948.

– لا لإزالة الكتل الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية.

– دولة فلسطينية منزوعة السلاح وغير مكتملة السيادة.

ثانيا : إبقاء العملية التفاوضية عملية مستمرة لا نهائية، وتجنب الوصول إلى حالة انسداد تام تؤدي إلى تخلي العرب والفلسطينيين عن خيار التسوية وانتقالهم إلى خيارات أخرى كالمقاومة ،فقد أراد الإسرائيليون ملء الفراغ باستمرار، والوجود الدائم للعبة التفاوضية في الساحة، ومنع وقوع حالة انهيار تام تؤدي لانفجار الوضع، بمعنى استمرار دفع المفاوض الفلسطيني أن يلهث للوصول إلى "الجزرة"، واستمرار الحديث عن السلام والأمن والرفاه لشعوب المنطقة، في الوقت الذي يتم فيه بناء الحقائق على الأرض.

ثالثا : الترحيب بالاستماع إلى المبادرات الفلسطينية والعربية، وأخذ ما فيها من تنازلات على أنها حقوق مكتسبة، ثم البناء عليها للمطالبة بمبادرات جديدة لتحقيق مكتسبات جديدة وتنازلات جديدة.

وبعكس المفاوض الإسرائيلي، فقد انشغلت المبادرات الفلسطينية والعربية بتقديم تصورات لـ"إنهاء الصراع" وحله، وليس لإدارة الصراع، وكان الجانبان الفلسطيني والعربي، بسبب حالة الضعف والتخلف، وبسبب الضغوط الخارجية، وتحت شعارات الواقعية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، يقدمان في كل مرة مبادرات جديدة تتضمن تنازلات جديدة، فيرحب الطرف الإسرائيلي بالعناصر الإيجابية في هذه المبادرة أو تلك ويطالب بالمزيد.

منظمة التحرير الفلسطينية أنشئت سنة 1964، لتحرير فلسطين المحتلة سنة 1948 (الأرض الواقعة غرب الضفة الغربية)، ثم تبنت سنة 1968 فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة التي تجمع اليهود بمن فيهم من المهاجرين والمستوطنين الصهاينة، مع المسلمين والمسيحيين.

ثم تبنت في سنة 1974 برنامج النقاط العشر بإقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب الإسرائيليين منه ، ثم تبنت سنة 1988 قرار تقسيم فلسطين، ووافقت على قرار الأمم المتحدة 242 الذي يتعامل مع قضية فلسطين باعتبارها قضية لاجئين، ونبذت الإرهاب، حتى وصلت إلى مؤتمر مدريد سنة 1991، ثم اتفاقية الحكم الذاتي في أوسلو سنة 1993.

أما الأنظمة العربية فانتقلت من القضاء على إسرائيل، إلى إزالة أثار عدوان 1967، والموافقة على مبادرة روجرز سنة 1970، ثم إلى مبادرة قمة فاس 1982، ثم المبادرة العربية سنة 2002، هذا الشتات و الضعف الفلسطيني و العربي إستغله المفاوض الإسرائيلي لصالحه أحسن إستغلال.

رابعا : تشجيع المفاوضات غير الرسمية التي تجري بين أطراف إسرائيلية غير رسمية أو غير مؤثرة في صناعة القرار مع أطراف فلسطينية متصلة مباشرة بصانع القرار الفلسطيني، للحصول على تنازلات مسبقة من الطرف الفلسطيني دون التزام إسرائيلي مقابل، كما حدث في تفاهمات يوسي بيلين ومحمود عباس آخر 1995، وفي وثيقة جنيف 2003.

ففي تفاهمات بيلين وعباس مثلا، تنازل الطرف الفلسطيني عن حق عودة اللاجئين إلى الأرض المحتلة سنة 1948، ووافق على دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وعلى بقاء الكثير من المستعمرات الإسرائيلية، وعاصمة للفلسطينيين في محافظة القدس في منطقة مثل قرية أبوديس. أما وثيقة جنيف فقدمت تنازلات مشابهة حول اللاجئين والمستعمرات والدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح والقدس.

ما هو مهم أنه تم تقديم تنازلات فلسطينية حاسمة في فترة مبكرة، لم يستطع الجانب الفلسطيني حتى الأن أن يصارح بها شعبه رسميا [1]، لكن الطرف الإسرائيلي يتعامل معها بوصفها سابقة يبني عليها وحقا مكتسبا تم تحصيله ،وعلى الرغم من أن هذه التفاهمات ليست ملزمة للطرفين فإننا نلاحظ أن الطرف الإسرائيلي ظل يستخدمها في مبادراته التالية حولها.

خامسا: استخدام وسائل الضغط القذرة للضغط على المفاوض الفلسطيني، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني، كالحصار، والاغتيالات والاعتقالات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وإغلاق المعابر، ومنع حركة العمال، وإعادة الاحتلال، والحواجز، وتسريع إجراءات الاستيطان والتهويد والجدار العازل، وتدمير البنى التحتية، وتأخير تنفيذ الالتزامات والاستحقاقات المرتبطة بالتسوية، والسيطرة على مصادر المياه وغيرها.

وهي أوضاع تدفع باتجاه جعل مجرد تحقيق أي أمر بسيط أو تخفيف أي ضرر مكسبا كبيرا، مثل تحصيل لقمة العيش أو حرية الانتقال، أو الإفراج عن معتقلين، أو وقف تدمير المنازل والأراضي ومصادرتها، أو زحزحة الجدار العنصري العازل بضعة أمتار، أو العودة إلى أوضاع ما قبل انتفاضة الأقصى... إلخ.

سادسا : نزع أوراق الضغط الفلسطينية، فلم يوافق الإسرائيليون على اتفاق أوسلو إلا بعد أن استفردوا بالفلسطينيين، وفصلوا مسارهم التفاوضي عن المسار العربي، وبعد أن نبذت منظمة التحرير الفلسطينية "الإرهاب" و"العنف"، وتعهدت بمنع العمل المسلح ضد "إسرائيل"، وبحل كافة المشاكل بالطرق السلمية.

وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك أمد لإنهاء المفاوضات، ولا مرجعية ملزمة للطرف الإسرائيلي كالأمم المتحدة وقراراتها، ولم يكن هناك في الاتفاق ما يلزم "إسرائيل" بوقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهويد القدس طوال فترة المفاوضات، وبالتالي أصبح الأمر مرتبطا بمدى الكرم الإسرائيلي، الذي يملك عناصر القوة وأوراق اللعبة.

[1] محسن،صالح،مرجع سبق ذكره.

سابعا: التعامل مع المسارات التفاوضية العربية على أنها مسارات منفصلة: وذلك سعيا لمنع العرب من التعامل كتلة واحدة قوية ومتناسقة، وحرصا على الاستفراد بكل طرف معني بالتسوية على حدة، وعزله وإضعافه، بما يضمن وضعا تفاوضيا أفضل وأقوى للجانب الإسرائيلي ،وهذا ما حدث على المسارات التفاوضية المصرية والفلسطينية والأردنية، كما يسعى الإسرائيليون لفصل لبنان وسوريا عن بعضهما.

ثامنا: رفض تدخل أي طرف خارجي في المفاوضات عندما لا يتلاءم الأمر مع المصالح الإسرائيلية، كالأمم المتحدة وأوروبا وحتى أميركا ،بحيث يتحقق استفراد إسرائيلي بالمفاوض الفلسطيني، وبحيث تقرر إسرائيل ما تعطيه وما لا تعطيه، وما تبحثه وما لا تبحثه، دون مرجعية قانونية أو دولية تلزمها بذلك.

ففي اتفاق أوسلو لم يكن هناك أي جهة أو مرجعية، تلزم إسرائيل إنهاء المفاوضات ضمن سقف زمني محدد ،وأخرج الاتفاق الأمم المتحدة من كونها مظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين، ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة 1947، وغيرها تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها.

وظلت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي لعملية التسوية، "ومن استرعى الذئب فقد ظلم"[1] بينما تركت الأمم المتحدة وأوروبا وروسيا وغيرها عملية المفاوضات لنتائج المباحثات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

تاسعا: تجزئة قضايا التفاوض والاستغراق في التفاصيل التفاوضية حيث يتعمد الإحتلال الإسرائيلي تحويل عملية التسوية إلى متاهة، يصعب التحرك في دهاليزها كما يصعب الخروج منها، فتناقش أدق التفاصيل لعمل اتفاقات وبروتوكولات ومذكرات ينشغل بها عشرات المتفاوضين، في مئات من الساعات التفاوضية، بأشكال ثنائية ومتعددة ودولية ،بحيث يبدو استرجاع الفلسطينيين لأبسط حقوقهم انتصارا كبيرا وتنازلا إسرائيليا مخزي.

[1] نفس المرجع.

فقد كانت مشكلة اتفاق أوسلو أنه أوغل في التفصيلات قبل أن يتفق على الأسس والمآلات، وينطبق على ذلك المسار التفاوضي في الفترة 1993-1999 ، حيث عقدت اتفاقات جزئية مفصلة (اتفاقات القاهرة، وطابا، وواي ريفر، وشرم الشيخ) ،فمن غزة-أريحا أولا، إلى تقسيم الضفة الغربية ،ووضع خاص بمدينة الخليل، وعمل مسارات خاصة بالمستعمرات وبالقدس واللاجئين والحدود ،فبالنسبة للمستعمرات هناك كتل استيطانية، وهناك مستعمرات شرعية ،وعشوائية، وأمنية، وهناك ما تم ضمه لـ"إسرائيل" في شرقي القدس، وما سيضم خلف الجدار... إلخ.

عاشرا : شراء الوقت والتهرب من استحقاقات عملية التسوية: كرس الإسرائيليون فكرة أنه لا مواعيد مقدسة منذ بداية العملية التفاوضية، وأصبح ذلك سمة عامة لسلوكهم التفاوضي بحيث لم تسلم أي اتفاقية من تأخير أو تعطيل، من خلال توليد الحوارات وتكثير الاجتماعات وتعطيل الاتفاقات، والعودة للوراء لأتفه الأسباب، وإعادة التفاوض على ما سبق التفاوض عليه، وتحويل المفاوضات إلى عملية لانهائية، والانتقال من شعار "المفاوضات من أجل السلام" إلى "المفاوضات من أجل المفاوضات"، وفي الوقت نفسه، تجري عملية مصادرة الأرض وتهويد الأرض في الضفة الغربية بأعلى وتيرة ممكنة.

فاستحقاقات التسوية النهائية وما يترتب عليها من إنشاء الدولة الفلسطينية كان موعدها سنة 1998، وتم تعطيلها وتأجيلها مرات عديدة، وكان ينبغي لخريطة الطريق أن تتوج بحل نهائي وقيام الدولة الفلسطينية في نهاية سنة 2005، لكن الإحتلال الإسرائيلي لم ينفذ حتى الأن استحقاقات المرحلة الأولى من خريطة الطريق وهي وقف الاستيطان، بعد أن أدت السلطة الفلسطينية في رام الله كافة ما عليها من استحقاقات.

ملخص الفصل الثالث

إن التفاوض هو عبارة عن حوارات ونقاشات تجري بين أطراف فاعلة بقصد الوصول إلى اتفاق مشترك حول مسألة او مسائل هامة تمثل لكل منها مصلحة عامة ترتبط بإنجاز أهداف محددة ذات أهمية كبيره لهذه الأطراف.

ولعل أن الأهم في موضوع المفاوضات هو لابد من أن يكون لأطراف التفاوض وجود بعض المصالح والاحتياجات المشتركة التي تدفع كل منهم لإجراء التفاوض، رغم وجود مصالح وأهداف متعارضة و إلا لما طلب كل منهم الاجتماع وبالتالي التفاوض، وتدور المفاوضات حول حالة او اثنتين أساسيتين، أما أولهما فهي أن للطرفين مصلحة متبادلة محتملة في جهد مشترك، او أن يتفق الطرفان أن يتنازلا عن شيء ما مقابل هدف أكثر أهمية ،لذا فحقيقة المفاوضات تتحقق من حيث الجوهر من غير وجود مصلحة مشتركة ليس ثمة ما يتفاوض من أجله، ومن غير وجود نزاع ليس ثمة ما يتفاوض حوله.

و لبدا للتفاوض من عناصر و شروط و خطوات يتبعها سالك هذا الطريق فلبدا من توافر موقف يلجأ التفاوض من أجله ،كما لبدا من توفر أطراف التفاوض و القضية التفاوضية و الهدف التي تقوم من أجله العملية التفاوضية،وكذا المناخ التفاوضي الملائم ،و للتفاوض مراحل لبدا للمفاوضيين إتباعها و هي مرحلة الإستكشاف،وكذا تقديم العروض و المقترحات،وأيضا المساومة وصولا إلى التوصل إلى إتفاق أو تسوية،ثم مرحلة إقرار الإتفاق.

كما ان للتفاوض مناهج و إستراتيجيات يقوم عليها و لعل أبرزها إستراتيجيات منهج التكامل وكذا إستراتيجيات منهج الصراع.

ولقد عرف التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية و حكومة الإحتلال الإسرائيلي مسارات تفاوضية عديدة بدأت بمؤتمر مدريد 1991 مرورا بإتفاق أوسلو 1993،وصولا إلى كامب ديفد الثانية 2000،و كذا إتفاقية أنابوليس 2007،و غيرها من اللقاءات الرسمية و غير الرسمية،فقد شملت عن أكثر من 15محطة تفاوضية مباشرة وأكثر من 90 محطة و لقاء غير مباشر بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي.

و قد تمثلت الإستراتيجية الفلسطينية في تطبيق كل الالتزامات المطلوبة من السلطة حتى وإن لم تطبق إسرائيل ما عليها وبالذات فيما يخص خارطة الطريق ،بالرغم من اعتماد المفاوضات الطريق الوحيد إلا أن السلطة استخدمت استراتيجية اللاتفاوض كما حدث في عهد نتنياهو حيث أن السلطة اعتمدت هذا الاسلوب أكثر من مرة،وكذا عدم شرعية المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية ولا تفاوض مع إستمرار عملية الاستيطان.

أما الإستراتيجية الإسرائيلية كانت تعتمد على على أساس إدارة الصراع ،وليس على أساس حل الصراع، وهي إستراتيجية تسعى إلى إضعاف الخصم بكل الطرق، إلى أن يقنع بالخيار الوحيد المتاح إسرائيليا، وهو ما يفسر إطالة عملية التفاوض ، ولذلك كانت إسرائيل ترفض نهج التسوية الشاملة من خلال مؤتمر دولي، ورفضت كشف أوراقها النهائية، وتبنت سياسة "الخطوة خطوة"، وجزأت التسوية إلى مسارات منفصلة، ثم جزأت المسارات المنفصلة إلى مراحل ومحطات.

ومن بين أهم الإستراتيجيات التي إعتمدها الإحتلال في مفاوضاته مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ممثلت الشعب في هذه العمليات السلمية نزع أوراق الضغط الفلسطينية ،فلم يوافق الإسرائيليون على اتفاق أوسلو إلا بعد أن استفردوا بالفلسطينيين، وفصلوا مسارهم التفاوضي عن المسار العربي، وبعد أن نبذت منظمة التحرير الفلسطينية "الإرهاب" و"العنف"، وتعهدت بمنع العمل المسلح ضد إسرائيل ،وبحل كافة المشاكل بالطرق السلمية ،وكذا رفض تدخل أي طرف خارجي في المفاوضات عندما لا يتلاءم الأمر مع المصالح الإسرائيلية، كالأمم المتحدة وأوروبا وحتى أميركا ،بحيث يتحقق استفراد إسرائيلي بالمفاوض الفلسطيني، وبحيث تقرر إسرائيل ما تعطيه وما لا تعطيه، وما تبحثه وما لا تبحثه، دون مرجعية قانونية أو دولية تلزمها بذلك ،و أيضا تجزئة قضايا التفاوض والاستغراق في التفاصيل التفاوضية ،حيث يتعمد الإحتلال الإسرائيلي تحويل عملية التسوية إلى متاهة، يصعب التحرك في دهاليزها كما يصعب الخروج منها.

غياب التكافؤ في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل ،وهكذا فإن الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تهدف إلى إطالة أمد المفاوضات مع استمرار بناء الحقائق على الأرض ،نظرا لحالة

الضعف والعجز والإنقسام الفلسطيني ،وكذا الإدارة الفلسطينية للمفاوضات التي تعاني من ضعف التنظيم ونقص الخبرة، وفوقية القرارات، وغياب الرؤية السياسية والإستراتيجية.

الفصل الرابع

البدائل التفاوضية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

يجسد التفاوض نشاطا يمارسه الناس للوصول إلى حلول أو قواسم مشتركة حول قضايا شائكة تهم أكثر من طرف، وهذا يستلزم لانعقاده وجود جهتين اثنتين على الأقل بوصفه فعلا تبادليا. يتم اللجوء إلى التفاوض عادة، في محاولة للبحث عن حل لصراع يتعذر تسويته بطرق ووسائل غير تفاوضية، ذلك يعني أن التفاوض هو خيار تستدعيه الحاجة في ظرف له محدداته الخاصة وتفرض طبيعة الصراع وجوهره.

إن الحديث عن شروط التفاوض أو مقوماته اللازمة، هو حديث عن وضع النقاط على خريطة الطريق الواجب سلوكها لتحقيق النجاح التفاوضي، ولتحقيق هذا الأخير لابد من مراعاة للظروف المحيطة بهذا الفعل والتأثيرات الدولية و الإقليمية التي تلعب دورا محوريا في نجاح أي عملية تفاوضية. وسنعالج هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث سنتطرق في المبحث الأول إلى المقترحات التفاوضية التي طُرحت من قبل الطرفين المتنازعين بُغية حل النزاع، أما المبحث الثاني ستناول فيه أثر التحولات في السياسة الدولية على العملية التفاوضية، أما المبحث الثالث سندرس فيه الحلول التفاوضية الممكنة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المبحث الأول: المقترحات التفاوضية لحل النزاع

شهدت العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية أحداثا وتطورات منذ بداياتها وطرحت عدة مقترحات وتصورات عبر مختلف الإتفاقيات واللقاءات سواءً الرسمية و غير الرسمية حاولت الوصول إلى أرضية تسوية، وإيجاد حل للنزاع القائم بين الطرفين بالرغم من التفاوت في الرؤى، والمقترحات المطروحة لكلا الطرفين ،و كذا الإختلالات الواضحة في موازين القوى ،والدعم الذي يلقاه طرف على الأخر، من قبل القوى الدولية في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية خاصة للطرف الإسرائيلي، لكن يبقى التفاوض حلا من الحلول الدبلوماسية يُحاول من خلاله إرساء دعائم السلام بين الأطراف المتنازعة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم المقترحات التي طُرحت سواءً من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي قصد إيجاد حل للنزاع القائم بينهم.

المطلب الأول :المقترحات الفلسطينية لحل النزاع

كان الوضع السياسي الفلسطيني، منذ بدء التنظيم السياسي أي منظمة التحرير الفلسطينية يتميز بتناقض مستتر أحيانا ومكشوف أحيانا أخرى ما بين الحل السياسي المطروح وبين الهوية الوطنية الفلسطينية، ويُمكن أن نستثني الفترة الأولى من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى العام 1974، فكان الشعار السياسي المطروح في تلك الفترة هو شعار العودة والتحرير.

ففي العام 1974 أقر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثانية عشرة التي عُقدت في القاهرة، البرنامج السياسي المرحلي الذي يحق بموجبه للشعب الفلسطيني إقامة دولته على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، ودخلت القضية الفلسطينية منذ تلك الفترة حالة إنفصل فيها الحل السياسي بشكل تدريجي عن مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. وتطور العمل السياسي الفلسطيني منذ ذلك الحين في ظروف سياسية إقليمية ودولية بات بموجبها من المفترض اللجوء إلى الخطاب السياسي الذي يعتمد حل" دولة فلسطينية" في الأراضي المحتلة منذ العام 1967، وبموجبها بدأت وتيرة خطاب العودة والتحرير بالتدني المتدرج، فكان التعاون مع الإتحاد السوفييتي ودعمه لمنظمة التحرير ومُساعدته للرئيس ياسر عرفات في الوصول إلى الأمم المتحدة يعتمد على هذا الإفتراض.وقد دعّمت حرب أكتوبر 1973 والمفاوضات المصرية الإسرائيلية والسورية الإسرائيلية التي تلتها هذا التوجه، وازدادت التصريحات والتلميحات الفلسطينية بقبول حل الدولتين، لكن الإحتلال الإسرائيلي كان يرفُض ذلك بشكل قاطع، كما يرفُض الإعتراف بمنظمة التحرير، وقد تطور بالتدريج خطاب الدولة الفلسطينية العلني إلى قبول قرار التقسيم في عام 1988، وذلك بعد أقل من عام على بدء الإنتفاضة الثانية.[1]

وهكذا بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتطلع إلى إنتهاج طريق التسوية السلمية منذ أعقاب حرب أكتوبر 1973، وبشكل خاص بعد أن سلكت مصر هذا الطريق[2]، فالانتصارات العربية في حرب أكتوبر 1973 أعادت للعرب ثقتهم بأنفسهم وباتوا أكثر إستعداداً لعقد تسويات

[1] نديم،روحانا،« الهوية الوطنية الفلسطينية و الحلول السياسية » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 89، 2012،ص 13.

[2] طاهر،شاش،**مفاوضات التسوية النهائية و الدولة الفلسطينية الأمال و التحديات**.القاهرة:دار الشروق،1999،ص 33.

الإسرائيلي

سلمية مع حكومة الإحتلال الإسرائيلي، ولا شكّ بأنّ توجّه مصر نحو تسوية نزاعها مع إسرائيل عن طريق المفاوضات شجع المنظمة على تطوير مواقفها تجاه الحل السياسي. وقد حاول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أن يجد للمنظمة مخرجاً من أجل المشاركة في مؤتمر جنيف ،فكان يُجري الاتصالات من أجل عقد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي ،وطرحت فكرة إعلان المنظمة قبولها للقرار مع التحفّظ بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أنّ المؤتمر لم يُعقد، وأسفرت مساعي كارتر عن عقد إتفاق كامب ديفيد، ورفضت المنظمة هذا الإتفاق بشكل قاطع وإعتبرته إنكارا لحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير مصيره ،وانضمت إلى الدول العربية في مُقاطعة مصر، كما قاطعت كل المباحثات المصرية الإسرائيلية التي تمّ عقدها لتنفيذ إتفاق كامب ديفيد ،ومن خلال إبتعاد منظمة التحرير عن مسرح النضال المسلّح على الجبهات العربية مع إسرائيل ،واصلت سعيها من مقرها الجديد في تونس لدفع عملية السلام، فتعاونت مع الملك حسين لحثّ الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك عبر إتصالاته مع الإدارة الأمريكية خلال العام 1985.[1]

وقد إنطلقت عملية السلام في الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات، وذلك عقب حرب الخليج الأولى وعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي إستضافته الحكومة الإسبانية في 30 نوفمبر 1991 ،برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ،فأخذ الأمل يتولّد بأنّه بعد الوصول إلى تسوية سياسية مُرضية للفلسطينيين والعرب والإسرائيليين، تُصبح البيئة السياسية، ومن بعدها الإقتصادية، أكثر مُلاءمة لقيام تعاون على المستوى الإقليمي في مختلف المجالات، ما سيوفّر كل ذلك الشروط الضرورية لتدفّق الإستثمارات التي تتعلّق ببرامج ومشاريع تعود بالفائدة على أطراف المنطقة كلّها أو بعضها، وبالتالي يُمكن لعوائد السلام أن تتجسّد وتنتشر على نطاق واسع بعد أن كانت تكاليف النزاع الباهظة تُثقل كاهل أطرافه ،وفي أوت 1993 ،إنكشف أنّ حكومة الإحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية كانتا تتفاوضان بشكل سرّي في أوسلو بعيداً عن المفاوضات الرسمية التي نتجت عن مؤتمر مدريد، ما توصّلا إلى إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993 الذي كان تحوّلاً إستثنائياً في عملية السلام العربية الإسرائيلية ،فنجم عن توقيع إعلان المبادئ سلسلة من المفاوضات والإختراقات بين إسرائيل وجيرانها العرب .وقد ركّزت مسيرة السلام العربية الإسرائيلية بشكل أساسي على قضايا سياسية تكمن في لُب النزاع

[1] نفس المرجع،ص ص 35-36.

الإسرائيلي

العربي الإسرائيلي ،مثل :الإعتراف المتبادل ،الإنسحاب ،ترسيم الحدود ،الترتيبات الأمنية ،الحقوق السياسية للفلسطينيين.[1]

و إذا أردنا أن نلخص المقترحات التفاوضية الفلسطينية فهي تقوم على حل النزاع القائم على أساس تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967وتحصيل الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده ،عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي فيما يخص القضية الفلسطينية.

وباختيار مسار المفاوضات طريقا لتحقيق المقترحات الفلسطينية للعملية السلمية ،يؤكد الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير بإنهاء الاحتلال ،وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود عام 1967 ،وسيطرة الدولة الفلسطينية بشكل تام على حدودها ،وأن تكون مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.كما يشترط المقترح الفلسطيني اتصالا جغرافيا واقتصاديا كاملا للأراضي ،بما يضمن وجود دولة قابلة للحياة تسيطر على مواردها الطبيعية بما فيها المصادر المائية ،وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين[2].حيث طالب الفلسطينيون باعتراف إسرائيلي بحق اللاجئين في العودة وفق القرار 194 ،ولا يمانعون في ترك القرار لكل لاجئ لتحديد مصيره.

كما رفض الفلسطينيون الوجود الإسرائيلي في منطقة الأغوار ،ولم يروا مانعا بتواجد قوات دولية على الحدود ،كما رفض الفلسطينيون مقترح كيري وتمسكوا بالقدس التي احتلت في عدوان 1967 عاصمة لهم وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

منذ أن تم توقيع إتفاق أوسلو في العام 1993 ،والذي أقرّ تأجيل قضية الإستيطان إلى مرحلة الحل النهائي للمفاوضات ،دخلت حكومة الإحتلال الإسرائيلي في سباق مع الزمن من أجل فرض وقائع ملموسة على الأرض بهدف تقليص المساحة الجغرافية التي من الممكن أن تؤول فيما بعد إلى السلطة الفلسطينية في إطار أيّة مفاوضات مُستقبلية مع الفلسطينيين .ولم تفلح مباحثات

[1] أحمد قريع،**المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام:بدايات ملتبسة و نهايات مؤجلة**.بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2008،ص ص 1-2.

[2] **الموقف التفاوضي الفلسطيني**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات،2001.

الإسرائيلي

كامب ديفيد سنة 2000 في تقليص الهوّة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي ،فتدحرجت الأمور تباعاً ودخلت المفاوضات في نفق الركود والجمود[1].

وقد تصاعدت حمّى الإستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع صعود حكومة الليكود بالإشتراك مع إئتلاف ديني يميني ،وأصبحت الضفة الغربية مسرحاً لنشاط إستيطاني محكوم بتوجّهات سياسية إيديولوجية ومدفوع بعامل الزمن ،وطرحت مشاريع عديدة ،فكشف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو عن مشروع يتضمّن الإحتفاظ بالقدس الكُبرى وغور الأردن وكُتل المستوطنات، ولن يتجاوز مشروع نتنياهو لمستقبل الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية الكونتونات وفق خارطة تمّ تداولها ،بحيث تكون الضفة الغربية مقسّمة إلى ثمانية أقسام مُنعزلة عن بعضها البعض، وذلك بعدد المدن الرئيسية فيها وهي :جنين، نابلس، بيت لحم، رام الله ،قلقيلية ،الخليل ،طولكرم ،أريحا .وبحسب خارطة نتنياهو ،فإنّ 60 % من الضفة الغربية ستضم إلى الدولة الإسرائيلية ،أمّا الحكم الذاتي سيكون على الأراضي أو الجزر المقسّمة المتبقية[2].

يعترف موشي دايان وزير الحرب الإسرائيلي في العام 1967 ،بأنّ الإستيطان التدريجي يُمكن أن يؤثر على فكر الجماهير الإسرائيلية عن إمكانية التوسّع الإسرائيلي أكثر من تأثير التأويلات التوراتية والدعاية الشوفينية ،هذا بالإضافة إلى أنّ خلق حقائق سيكون من شأنه أن يُلزم الإسرائيليين والفلسطينيين معاً بخلق واقع جديد على الأرض ،وبالتالي فالمزاعم الفلسطينية التي تعتمد على القانون الدولي أو ترتيبات الماضي في الأراضي المحتلة لن يكون لها مكان في مواجهة هذا الواقع الجديد[3].

تبنّت منظمة التحرير الفلسطينية إنجاز البرنامج الوطني في إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة وحق العودة من خلال فكرة المنظمة في إقامة سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث

[1] مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،**مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إستمرار الإستيطان** .(تقرير إستراتيجي).القدس 12، عدد 137، 2010،ص 25.

[2] عبده الأسدي،المنظور الإسرائيلي لقضية الإستيطان وفق مفاوضات التسوية النهائية.**صامد الإقتصادي**،ع114 ،1999،ص 291.

[3] نيكولاس جويات،**غياب السلام:محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**.تر:طلعت الشايب،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة،2005،ص 34.

الإسرائيلي

تتحول من خلال التفاوض مع الإسرائيليين إلى دولة فلسطينية مُستقلة، فشكّل هذا التصوّر فهماً قاصرا بالنسبة لطبيعة الإحتلال الإسرائيلي ومفهومه لطبيعة الصراع ولحل قضية الشعب الفلسطيني الموجود في أكثر من تجمّع ،والذي يُطالب بحق العودة، ويتعارض في مشروعه الوطني مع المشروع الصهيوني .ومن ناحية ثانية ،بسبب إنحسار المشروع الوطني الفلسطيني في مشروع وطني يخص بدرجة أولى الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فإنّ الفلسطينيون لم يجدوا في التجمّعات الأخرى مساحة يُمارسون فيها دورهم من خلال السلطة الفلسطينية كأداة أساسية لتنفيذ البرنامج الوطني ،فعلى سبيل المثال ،إنّ فلسطينيو 1948 وتجمّعات الشتات تعمق شعورهم بأنهم أصبحوا خارج دائرة المشروع الوطني لأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تولي أهمية لهذه التجمعات من الشعب الفلسطيني ،وانغمست رموزها القيادية في البحث عن دور وحصة في السلطة ،ممّا يفسّر عملية تآكل حالة الإلتفاف حول منظمة التحرير بإعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،وشكّلت عبر عشرات السنوات وطناً معنوياً وصيغة للتعبير عن الهوية الوطنية في الشتات ،وكذلك لم يعُد برنامج السلطة يُشكّل برنامجاً وطنياً لجميع الفلسطينيين.[1]

قد إعتبرت القيادة الفلسطينية طريق المفاوضات ساحة جديدة من ساحات النضال بوسائل مُغايرة وشروط مختلفة عمّا سبق ،وكان الهدف دائماً هو الوصول إلى الحقوق والأهداف الوطنية [2] إلا أن المتتبّع الدقيق لمسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يُلاحظ بأنّ الحقوق والأهداف الوطنية دائماً ما يتم التنازل عنها في سبيل إرضاء الإسرائيليين الذين لا يكتفون بما يُقدّمه لهم الفلسطينيون من تنازلات عن حقوق الشعب الفلسطيني التي من المفترض أن تكون مقدّسة ،ولم يكن الإقتراب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للإنتفاضة ،والإستجابة لمتطلّبات تطورها وتصاعدها ،خياراً مطروحاً على جدول أعمال القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية لإعتبارات مُتعدّدة ،فالإنتفاضة كحركة جماهيرية ذات طابع ديمقراطي كانت تدافع في سنواتها الأولى نحو إعادة صوغ العلاقات في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية في صالح القوى الوطنية الجذرية والديمقراطية والتقدُّمية ،وهذا الأمر كان يُثير مخاوف هذه القيادة ويدفعها للتدخّل في شؤونها بوسائل بيروقراطية تضع قيودا

[1] عزمي الشعيبي،**منظمة التحرير: البرنامج الوطني و آليات تنفيذه القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي**.البيرة: مسارات المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتيجية،2012،ص 42.

[2] سليم النفار،« المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت و المتحول » .**مجلة سياسات**، ع12، 2010،ص 80.

على آفاق تطورها وتجذّرها.وبالتالي فقد إتّسمت سياسة هذه القيادة بالإحجام عن تطوير الموقف الوطني في مواجهة ضغط الإدارة الأمريكية ومشروعها ،والتردّد في إتّخاذ خطوات جادّة ومسؤولة تُعيد الإعتبار للوحدة الوطنية والعلاقات بين أطراف الإئتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية ،إضافة إلى النزوع نحو إحتكار السلطة والقرار في إطار تنامي الميول التي تضغط بقوّة للإلتحاق بالمشروع الأمريكي بشروط مُجحفة على أمل الإعتراف بموقعها وبدورها في التسوية[1].

المطلب الثاني: المقترحات الإسرائيلية لحل النزاع

بدأت في عهد حكومة غولدا مائير ترتفع الأصوات الداعية إلى التفاوض مع أي جهة فلسطينية تعترف بدولة إسرائيل وبالقرار 242 وتتحفظ عن استخدام القوة ضدها ،إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مقبولة كشريك للحوار بعد.

في عامي 1978 و 1979 طرحت إسرائيل خلال مفاوضات كامب دايفيد الأولى إمكان منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وقطاع غزة لإدارتها ،لكن دون انسحابها من المستوطنات أو تخلّيها عن السيادة عليها.وفي عام 1985 سن الكنيست الإسرائيلي قانونا يمنع الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ،كعملية لاستمرار استبعادها من الحوار.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 لترسخ لدى إسرائيل مفهوم التخلص من عبء احتلالها للأراضي الفلسطينية ،وخصوصا بعد تصاعد حدة الانتقادات ضد ممارساتها الاحتلالية وصرح إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق(1983-1984)و(1986-1992)، الذي شارك في مفاوضات مدريد ،و اعتبر أن مشاركته جاءت لجرّ الفلسطينيين إلى محادثات طويلة والاستمرار في مفاوضات حكم ذاتي لمدة عشر سنوات ،بينما تقوم إسرائيل بإحداث التغيير المطلوب على الأرض[2].

[1] **مأزق التسوية وآفاق النهوض الوطني**.الصادرة عن الكونفرنس الوطني العالم الثالث،د م،الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،1998،ص ص 59-60.

[2] أبو عامود،محمد،« الإنتفاضة الفلسطينية 1987-1990 ،و الإنتفاضة الثانية » ،**مجلة السياسة الدولية** ، ع 143، 2001،ص 13.

أعرب الإحتلال الإسرائيلي عن استعداده للتفاوض مع وفد فلسطيني من الأراضي المحتلة من دون انتخابات ،شرط ألا يكون بينهم ممثلون من الشتات الفلسطيني ،أو مطرودون ،أو ممثلون من سكان القدس الشرقية.

تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة والضفة الغربية ،كما تعارض أي تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل إعتراف هذه الأخيرة بأحقية إسرائيل التواجد في المنطقة وأي تغيير في وضع الضفة والقطاع لا ينسجم مع الخطوط الأساسية للحكومة. وتقوم المبادرة على مرحلتين: مرحلة أولى ،فترة انتقالية لاتفاق مؤقت ،مرحلة ثانية ،حل دائم. والعلاقة بين المرحلتين هي الجدول الزمني الذي بنيت الخطة وفقه. ويقوم مسار السلام على قراري 242 و338 اللذين قام عليهما اتفاق كامب ديفيد [1].ويوضح أنصار الليكود مغزى ذكر القرار 242 هنا. فالمقصود ليس "المناطق" ،وإنما "مناطق" كثيرة أُعيدت إلى مصر في إطار كامب ديفيد. وبناء على ذلك ،لا يُلزمهم هذا القرار بإعادة مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونصت المبادرة ،ومن أجل تشجيع مسار المفاوضات السياسية المؤدية إلى السلام ،تقترح إسرائيل انتخابات ديمقراطية حرة وسط العرب الفلسطينيين من سكان يهودا والسامرة ،في جو بعيد عن العنف والتهديد والإرهاب ،يجري خلالها انتخاب مندوبين إلى المفاوضات بشأن الفترة المؤقتة للحكم الذاتي ،وتشكل أيضاً فترة اختبار للتعايش والتعاون يجري خلالها التحضير لمفاوضات الحل الدائم ،والبحث في كل البدائل المطروحة لحل يحقق السلام.

ومن الواضح أن رؤية شامير للمفاوضات مع الفلسطينيين تقوم على أساس ما عرضته إسرائيل في اتفاقية كامب دايفيد الأولى ،التي بقيت الأساس الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو ولا تزال تحكم العملية السلمية ومفاوضتها.

كان واضحاً في إتفاق أوسلو، وفي مختلف الإجتماعات، طبيعة الأهداف الإسرائيلية من وراء العملية السياسية. ففي البيانات والتصريحات الصادرة عن تلك الإجتماعات، كان واضحاً أنّ الإحتلال الإسرائيلي تُطالب بالتطبيع الكامل ومُحاربة الإرهاب من دون أن تُبدي أي إستعداد

[1] رندة شرارة،« إسرائيل و التسوية السياسية » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد 6،ربيع 1991،ص 2.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/35250

الإسرائيلي

لتقديم مُقابل لهذه المطالب ،كما أنّ التركيز أصبح مُنصبّاً على المطالب الإسرائيلية حتى من قبل رعاة مؤتمر مدريد وكأّنها هي لب الصراع[1].

وترفض إسرائيل الاعتراف بحدود 4 جوان 1967 أساسا للتفاوض ،وتطالب بمبادلة ما نسبته 9.6% من أراضي الضفة، وإبقاء الكتل الاستيطانية تحت سيطرتها.

وهناك موافقة مبدئية على تبادل الأراضي تعود لعهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ،لكن الخلاف ظل حول نسبتها.وظل الفلسطينيون على رفضهم القاطع لبقاء أي جندي احتلال في أراضي الدولة الفلسطينية ضمن حدود 1967.كما ترفض إسرائيل إعطاء الفلسطينيين القدس الشرقية عاصمة لهم وتطرح بعض الأحياء وتسعى لاستثنائها من المفاوضات.

بالإضافة إلى رفضها عودة أي فلسطيني إلى الداخل ،بينما توافق على عودة عدد محدود لأراضي الدولة الفلسطينية. وقد سعى بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين في زيارته إلى الولايات المتحدة شطب هذه القضية أي عودة اللاجئين من المفاوضات.

كما تتمسك إسرائيل بوجودها على المعابر والحدود مع الأردن والدولة الفلسطينية ،وتصر على الاحتفاظ بوجود عسكري دائم في منطقة الأغوار ،أو ضم جزء كبير منها إليها ،وتمثل الأغوار نسبة 24.5% من مساحة الضفة الغربية ،والجزء الذي تطالب إسرائيل بضمه يساوي 7.5% من الأغوار.وتقع الأغوار على امتداد الحدود الشرقية لفلسطين مع الأردن وتتذرع إسرائيل بحجج أمنية للسيطرة عليها.

اشتراط إسرائيل الاعتراف بيهوديتها أمام تقدم المفاوضات ولا تزال إسرائيل تصر على أن أي اتفاق سلام مع فلسطين يتطلب اعترافا بيهوديتها.كما تقترح إسرائيل إقامة محطات إنذار على قمم الجبال في الضفة الغربية ،كما ترفض إسرائيل سيطرة الدولة الفلسطينية على أجوائها بما في ذلك حركة الطيران والأثير،و تعارض على تجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية لمياه الأمطار.

[1] قيس، عبد الكريم،**خمس سنوات على إتفاق أوسلو**.بيروت:شركة التقدم العربي،1999،ص 14.

الإسرائيلي

وشكّل إتفاق أوسلو نهاية العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وليس بدايتها، حيث أنّ كل ما جرى بعد هذا الإتفاق يدخُل ضمن التفصيلات المكرّرة ،وحتى وإن لم يتوصل إلى إغلاق ملف المفاوضات المستمرة منذ ذلك الحين، إلا أنّ الإحتلال الإسرائيلي حصل على ما يريد من الفلسطينيين وأصبحت المتحكّمة في مجرى ومآل المفاوضات المحكومة والناجمة عنه،وقد خلا هذا الإتفاق من التكافؤ الداخلي ،حيث تضمّن مجموعة من الثوابت حصلت عليها إسرائيل على شكل مبادئ أساسية من خلال الإعتراف فلسطينياً بشرعية وجودها، إضافة إلى نبذ الإرهاب والقبول بحل النزاع بالوسائل السلمية.

كما تضمّن إتفاق أوسلو الموافقة الفلسطينية على أن تُصبح إسرائيل شريكاً موازياً ومُتكافئاً في تقرير المصير الفلسطيني بعد أن أخرج الأراضي المحتلة في العام 1948 من دائرة المفاوضات ،وتحويل الأرض المحتلة في العام 1967 إلى أرض مُتنازع عليها ومن دون ضمان عدم قيام إسرائيل بتغيير الوقائع المفروضة على هذه الأرض خلال فترة المفاوضات ،ما يعني أنّ الفلسطينيين قبلوا من خلال هذا الإتفاق تحديد سقفهم التفاوضي الأعلى بأدنى حد لمطالبهم ،ولم يضمنوا أن تبقى وقائع الحد الأدنى على حالها لحين إنتهاء التفاوض بشأنها و هكذا وضع الجانب الفلسطيني نفسه في موضع الخاسر منذ البداية ،حيث لا يُمكن تحصيل إعادة القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة كاملاً نتيجة عملية مفاوضات بدأت بإعتبار هذه المناطق أرضاً مُتنازعاً عليها[1].

كما ترفض إسرائيل أي دور يمكن أن تضطلع به المؤسسات والهيئات الدولية ،رافضة بذلك الأخذ بقراراتها أو وضعها موضع التنفيذ.

كل هذه المقترحات التي جاء بها الطرف الإسرائيلي هي عبارة عن دعوة لإستمرار النزاع ،وليس حله من خلال تقويض المقترحات الفلسطينية للعملية السلمية ،لمصلحة تحقيق مقترحاتها ،مع تجسيد هذه الأخيرة فعليا على الأرض ،اعتمادا على قوتها أي إسرائيل وتباين موازين القوة لمصلحتها ،وكذا ضمانها الحماية والدعم الأمريكيين لممارساتها.

[1] علي الجرباوي،« المفاوضات العربية و الفلسطينية مع إسرائيل:المأزق و الحل » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،مجلد20، ع78،2009،ص ص26-27.

المبحث الثاني : أثر التحولات في السياسة الدولية على العملية التفاوضية

عرف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عدة تطورات ،و أحداث ساهمت في بلورة معالمه الأساسية ،وما وصل إليه الطرفان من مستويات في الصراع جعلهم يدركون أن لا سبيل لإستمرار هذا الأخير ،ولبدا من إيجاد حل لهذا الصراع ،فكان الجلوس إلى طاولة التفاوض من بين الحلول التي إعتمدها الطرفين للوصول إلى تسوية سلمية ترضي الطرفين ،وقد طرأ على مسار هذه العملية التفاوضية العديد من التحولات كان لها الأثر في تحديد مسارها ومعالمها ،و سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم هذه الأحداث و التطورات و كيف أثرت على العملية التفاوضية ،وذلك من خلال مطلبين تطرقنا في المطلب الأول لتأثير الأوضاع العربية على المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي،أما في المطلب الثاني أخذنا فيه أثر وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول :تأثير الأوضاع العربية على المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي

إن القضية الفلسطينية وبحكم ارتباطها الوثيق بالعالم العربي ،بوصفها قضية مركزية ،تأثرت بشكل كبير بالتحولات الكبيرة على مستوى المنطقة ،وبخاصة في مصر وسوريا بحكم التاريخ المشترك الذي صنعته الجغرافيا السياسية وقواسم الثقافة والدين ،وبحسب خارطة القوى الفلسطينية الداخلية.

أولا:الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس

إن التناقض في البرامج السياسية للحركتين ،فحركة (فتح) تتمسك ببرنامج التسوية السياسية، وتعتمد المفاوضات خيارا إستراتيجيًّا لاستعادة الحقوق الوطنية. أما حركة (حماس) فتعتمد برنامج المقاومة، والخيار العسكري إستراتيجية لاستعادة الحقوق الوطنية، رافضة التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين، كما ترفض الاعتراف بشرعية الاحتلال على أرض فلسطين التاريخية، أو الاعتراف بالكيان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة عام 1948، نقيض حركة (فتح) ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين اعترفتا بشرعية الإحتلال الإسرائيلي على 78% من أرض فلسطين بموجب اتفاقية أوسلو 1993 ،في الوقت الذي امتنع فيه الإحتلال الإسرائيلي حتى اللحظة عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من جوان 1967. ومن جانب آخر قبلت حركة (فتح) بمبدأ التفاوض على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي هُجِّروا منها ،على قاعدة تعويض وتوطين الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم نحو 6 مليون فلسطيني، وهذا زاد من حدة التباين بين حركتي فتح وحماس، حيث ترفُض الأخيرة التنازل عن هذا الحق، وتتمسك به كاملًا بموجب القرار الأممي 194 الذي يحفظ للفلسطينيين حقهم في العودة إلى الأرض التي هُجِّروا منها مع التعويض. على هذه الأرضية من التناقضات في مفردات البرامج السياسية اتسعت المسافة بين الأشقاء الفلسطينيين إلى حدّ القطيعة بعد أن وقع الحسم العسكري الأمني في قطاع غزة 2007 [1]، عندما ذهبت حركة (حماس) إلى مواجهة ما أسمته الفوضى الأمنية لعناصر تابعة لحركة (فتح) في الأجهزة الأمنية، الساعين بحسب زعم الحركة، إلى إفشال الحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة إسماعيل هنية، المشكّلة عقب فوز (حماس) بالأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية لعام 2006. فكان أن اتهمت حركة (حماس)، حركة (فتح) وأحد منتسبيها الرئيسين قائد الأمن الوقائي سابقًا محمد دحلان بالمسؤولية عن تلك الفوضى وتداعياتها التي أدّت إلى الصدام المسلّح وحسم الأمر لمصلحة الحكومة العاشرة بقيادة إسماعيل هنية [2]، وهو ما انعكس

[1] جميل هلال،« إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع87،صيف 2011،ص 32.

[2] مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**.بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 115.

الإسرائيلي

بدوره على موقف السلطة الوطنية في الضفة الغربية بقيادة الرئيس محمود عباس، الذي أخذ على عاتقه موقفًا سياسيًّا معاديًا للمقاومة [1] ،وقرارات تُجرّم كل من يحمل السلاح في وجه الاحتلال، إضافة إلى اعتقال الأجهزة الأمنية في رام الله لعناصر الحركة (حماس)، وإغلاق العشرات من المؤسسات الأهلية والخدماتية المحسوبة عليها في عموم الضفة الغربية. بسبب تلك الإجراءات والمواقف المتبادلة، وتعكر الأجواء الوطنية، وانعدام الثقة، إضافة إلى تدخل وضغط العديد من القوى الخارجية وخاصة الإحتلال الإسرائيلي الذي حال دون نجاح المصالحة الوطنية ،بإفشال اتفاق مكة لعام 2007 برعاية السعودية، وإعلان الدوحة برعاية قطر عام 2012 ،وكذا اتفاق الشاطئ لعام 2014 ،ذلك الاتفاق الذي سلّمت فيه حركة حماس ،الرئيس محمود عباس كامل الصلاحيات لتشكيل حكومة توافق وطني لإدارة شؤون قطاع غزة والضفة الغربية كاملة ،والتحضير للانتخابات وفقًا لما ورد في إعلان الشاطئ بتاريخ 2014/4/23[2].

على الرغم من إيجابية انتقال الثقل السياسي والأمني لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل فلسطين المحتلة، وفقا لاتفاقية أوسلو ووفقا لرغبة وتخطيط ياسر عرفات، إلا أن القيادة السياسية لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية فشلت في توظيف هذا الثقل في الضغط على الاحتلال لانتزاع الحقوق الوطنية عبر السبل الممكنة والمتاحة بموجب القانون الدولي، بدءا من الدبلوماسية وانتهاءا بالمقاومة المسلحة ،فبقيت المفاوضات السياسية تراوح مكانها، وتدور في حلقة مفرغة، بإعتمادها على الدبلوماسية فقط، وبرعاية أمريكية منحازة للاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا: أثر ثورات الربيع العربي على مسار التسوية

ارتبطت القضية الفلسطينية تاريخيا بمصر ،بإعتبارها أول من فتحت باب السلام مع الإحتلال الإسرائيلي عبر اتفاقية كامب ديفيد ،وهو ما أهلها لأن تكون دولة راعية لمشروع التسوية السياسية الذي دخلته حركة(فتح) ومنظمة التحرير الفلسطينية عقب تبنيها البرنامج المرحلي ،برنامج النقاط العشر في عام 1974. ومع فقدان حركة (فتح) الداعم العربي الرئيس لبرنامجها التفاوضي بتنحي الرئيس مبارك 2011/2/11 ،ومن ثم وصول حركة الإخوان المسلمين الراعي الروحي لحركة

[1] أحمد الحيلة،« مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي » ،**رؤية تركية**،السنة 6، ع 01،2017/09/3،ص 17،تاريخ الإطلاع https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries.2022/01/24

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

المقاومة الإسلامية (حماس)، إلى سدة الحكم برئاسة محمد مرسي 2012/6/30 تكون حركة (فتح) وبرنامجها السياسي قد تلقيا ضربة قوية، إضافة إلى فقدان الإحتلال الإسرائيلي "كنزا استراتيجيا" بحسب تعبير الجنرال بنيامين بن إليعازر، وتعبير وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي الذي قال "إن الرئيس حسني مبارك كان بمثابة كنز لإسرائيل... إن إسرائيل كانت تستطيع فعل أشياء كثيرة وتمرير ما تريد من خلاله، وهذا الكنز نفد الآن"[1].

على الجانب الآخر، شعرت حركة حماس المتزعمة لبرنامج المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي، بمزيد من القوة والارتياح لوصول حركة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر، معتبرة ذلك تحولا استراتيجيا سيُفضي على المدى القريب إلى بداية نجاح مشروع المقاومة، وتراجع المشروع الإسرائيلي. وقد كان الموقف المصري التركي القطري أحد تعبيرات التغيير في المشهد، عندما وقفت الدول الثلاث خلف الشعب الفلسطيني ومقاومته في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، فقد أوضح خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "أن المقاومة استفادت من هذه التحولات عام 2012 ،ولقيت دعمًا من تركيا، مصر، وقطر، حيث بات الاحتلال الإسرائيلي يسأل عن شروط المقاومة لوقف الحرب وليس العكس" [2] وهذا الذي شجّع حركة حماس على الابتعاد أكثر عن حلفائها الإستراتيجيين السابقين (إيران، سوريا، وحزب الله) نتيجة سلوكياتها الطائفية العنيفة ضد الشعب السوري وقواه المدنية المطالبة بالإصلاح السياسي في السنوات الأولى من عمر الثورة السورية، إضافة إلى اعتقاد حركة حماس بحتمية فشل النظام السوري وإيران في مواجهة الحراك الجماهيري داخل سوريا، وهو ما حدا بالحركة إلى تغيير وجهة علاقاتها السياسية نحو تركيا، قطر، ومصر في عهد الرئيس مرسي.

لكن المشهد الإقليمي ما لبث أن تكشّف عن ارتدادات عنيفة، بعد نجاح ما سُمّي بالثورة المضادة في مصر بدعم من الجيش ومحور ما كان يُسمى بالاعتدال العربي الحليف التقليدي لحركة فتح، والخصم لحركة حماس ،وسقوط حكم الإخوان المسلمين ،ودخول الدولة المصرية في حالة من الاضطراب الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي.إضافة إلى تسلّح قوى (الثورة) السورية في مواجهة

[1] أباهر السقا،**الإنتفاضات و الثورات العربية الحالية و أثرها على القضية الفلسطينية**.البيرة:المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)،2014 ،ص 30.

[2] أحمد الحيلة،مرجع سبق ذكره،ص 19.

النظام، ودخول العديد من القوى الإقليمية والعالمية على خط الأزمة السورية، فتحول المشهد إلى ما يشبه الحرب الأهلية نتيجة التدخلات الخارجية، وتعارض الأجندات الإقليمية والدولية بين إيران، وتركيا، والسعودية، وقطر، ومصر، وروسيا، والولايات المتحدة، والإحتلال الإسرائيلي ،فأصبحت سوريا ككرة اللهب التي تكاد تدمر نفسها وتحرق الأطراف المتصارعة فيها وعليها كافة[1].

تلك التحولات العميقة، أفضت إلى استنزاف العديد من الدول العربية والإسلامية، وبخاصة سوريا، ثم مصر والسعودية، إضافة إلى بثّ روح الخصومة والمواجهة الطائفية بين إيران وتركيا في سوريا، وبين إيران والسعودية في اليمن ،وهذا كان له أثر سلبي عميق في القضية الفلسطينية التي تراجع حضورها على أجندة تلك الدول وشعوبها، لانشغالها بأزماتها الداخلية وحروبها البينية بالوكالة.

إذن فقدت حماس حلفاءها الإستراتيجيين السابقين الداعمين لها بالسلاح والمال والجغرافيا، واكتسبت صداقة تركيا وقطر الداعمين لها إنسانيا وماليا بشكل نسبي، في الوقت الذي خسرت فيه الرهان على نجاح الإخوان المسلمين في حكم دولة بحجم مصر، وفي هذا السياق أكّد خالد مشعل أن "الحركات الإسلامية الوسطية بما فيها حركة حماس ارتكبت خطأين : الأول المبالغة في الرهان على القوة الذاتية ،والثاني وجود خلل في التعامل مع شركاء الوطن"[2].

على وقع ذلك المشهد السلبي بالنسبة للقضية الفلسطينية ،كان تحرك إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما باهتا ،وترجم ذلك بإخفاق وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ،في أفريل 2014 ،في مهمته وسيطا لتقريب وجهات النظر وإحياء مسار المفاوضات ،بسبب تمسك حكومة نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باستمرار البناء في المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 ،إضافة إلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الذين هُجروا منها قسرًا عام 1948 ،والاشتراط مسبقًا على حق الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية في الانتشار على طول منطقة الأغوار الفاصلة بين الضفة الغربية والأردن لحماية أمن الإحتلال الإسرائيلي ،على أنّه استحقاق لأي اتفاق سياسي يمكن أن ينشأ لاحقًا.

[1] نفس المرجع،ص 20.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

الإسرائيلي

الشروط الإسرائيلية تلك، كانت تعني القضاء على خيار إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وقادرة على الحياة، وأن الاحتلال الإسرائيلي يسعى إلى إدامة عمر المفاوضات من خلال إدارة الصراع، لا البحث عن حلول عملية وفقًا للقرارات الدولية ذات الصلة، وهذا تعبير عن جنوح الأحزاب والمجتمع الإسرائيلي إلى التطرف يمينيا، ورغبته في استغلال التحولات السياسية الجارية في المنطقة العربية، نتيجة الثورات والثورات المضادة، ودخول دول المنطقة في صراعات إقليمية مباشرة وبالوكالة في سوريا، واليمن، والعراق ،لتحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب بفعل سياسة الأمر الواقع في القدس وعموم الضفة الغربية [1].هذا إضافة إلى تطلع الإحتلال الإسرائيلي بقيادة حكومة نتنياهو السابقة إلى مد جسور التطبيع مع العالم العربي ،وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ،بذريعة الحاجة المشتركة لمواجهة إيران ،من دون المرور باستحقاقات القضية الفلسطينية وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

هذا الواقع المضطرب للمنطقة العربية ،والذي منح الاحتلال الإسرائيلي فرصة للتأثير أكثر من أي وقت مضى في واقع التسوية السياسية ومستقبل القضية الفلسطينية التي تعاني من ضعف السلطة الفلسطينية ،وتراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية ،إضافة إلى مراوحة المقاومة الفلسطينية مكانها ،لعدم قدرتها على إحداث اختراق نوعي في هذا المشهد المضطرب نتيجة لعوامل موضوعية تتمثل في الحصار المفروض على غزة ،والملاحقات الأمنية للقيادات البارزة في فلسطين ،وتراجع حضور القضية الفلسطينية عربيا ،ناهيك عن ممارسة بعض الدول العربية (السعودية، الإمارات، مصر، الأردن) ضغوطا على المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بإعتبارها عائقا لتقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية والإحتلال الإسرائيلي بذريعة مواجهة إيران والإرهاب، وذلك بحسب مجريات ومخرجات قمة الرياض (العربية الإسلامية الأمريكية) التي انعقدت في 21 ماي 2017.

ثالثا:تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على النزاع

[1] مجدي، حماد،**تأثيرات الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية و المشروع الوطني الفلسطيني**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2013،ص 106.

الإسرائيلي

قد تم تداول مصطلح التطبيع بكثرة في الأونة الأخيرة أو بالأحرى الثلاث سنوات الأخيرة لما اقتربت نهاية عهدة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي ساهم في تطبيع أو إقامة علاقات رسمية لأربع دول مع حكومة الإحتلال الإسرائيلي و هي الإمارات ،البحرين ،السودان، وكان اخرها المغرب ،إلا أن فعل التطبيع ذاته قديم يمارس منذ عقود من الزمن سواء بشكل علني أوسري، مباشر أم غير مباشر، فالعلاقات العربية مع إسرائيل بدأت بشكل مباشر وعلني عندما وقع الرئيس المصري الأسبق أنور السادات سنة 1979 "معاهدة السلام" بين مصر وإسرائيل بعد زيارته لإسرائيل وبعد مفاوضات كثيفة نتج عنها توقع معاهدة كامب دايفيد الأولى التي تتلخص بما جاء بالمادة الثالثة من المعاهدة، التي نصت على: "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الإعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الإقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد إنتقال الأفراد و السلع"[1].

وكان أهم تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، هو ذاك الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية عند توقيع إتفاق أوسلو عام 1993، والتي نصت على أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، مقابل إعتراف منظمة التحرير بالدولة الإسرائيلية على 78% من الأراضي الفلسطينية[2] ،ولعل السبب الذي دفع الرئيس الراحل ياسر عرفات للتوقيع على إتفاق أوسلو كان هدفه لم شمل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة توحيدها وتجميعها مرة أخرى، بعد أن كانت مشتتة ما بين الدول العربية ،بإعتبارها المنبر الذي كان يتكلم ويدافع عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، فكان لابد من إعادة توحيد صفوفها والإعتراف بها إقليمياً ودولياً.

بعد ذلك توالت الإتفاقيات والمعاهدات بين إسرائيل والدول العربية، وكان من أبرزها معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، أو ما يعرف بإتفاق "وادي عربة"، التي تضمنت إعتراف كلا الطرفين بسيادة الأخر ،وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الطرفين، وتوزيع مياه نهر الأردن

[1] وصال، الطناني،**التطبيع العربي الإسرائيلي و أثاره على القضية الفلسطينية**.مركز دراسات الشرق الأوسط،2021/03/08، https://www.orsam.org.tr/ar/arap-israil-normallesmesi-ve-bunun-filistin-davasinin-gelecegi-uzerindeki-etkileri/

[2] نفس المرجع.

وأحواض وادي عربة الجوفية بشكل عادل بين البلدين، بالإضافة إلى حرية تنقل الأفراد والسلع بين البلدين.

كانت هذه الإتفاقيات بداية العلاقات العربية الإسرائيلية المباشرة، وبحسب دراسة نشرت في "مجلة شؤون فلسطينية"، أنه في عام 2006 كان لدى إسرائيل علاقات تجارية مع 11 دولة عربية، وأن مجمل صادرات إسرائيل لتلك الدول العربية بلغ 410 مليون دولار وارتفع خلال السنوات اللاحقة[1].

على مدار العقدين السابقين تم فتح العديد من المكاتب التمثيلية والتجارية بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، وجميع هذه العلاقات كان الرابح الأكبر فيها هو الطرف الإسرائيلي ،فقد حققت إسرائيل هدفين في آن واحد من تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، الهدف الأول هو: ترسيخ وجود وتأثير إسرائيل في المنطقة العربية، وزعزعة التمسك بالثوابت العربية والإسلامية، وبالتالي التخلي عن القضية الفلسطينية وعن حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، الهدف الثاني: وهو الأرباح التي تحققها إسرائيل نتيجة العلاقات التجارية مع الدول العربية، على سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الدول العربية عام 2008 أرقاما مهمة ،بعد مصر والأردن، جاءت الإمارات بالمرتبة الثالثة، حيث بلغت حجم الصادرات الصناعية الإسرائيلية للإمارات 25,5 مليون دولار، يليها المغرب ب 17,2 مليون دولار، هذه الأرقام لم تتضمن صادرات إسرائيل من المجوهرات والمصوغات الذهبية، التي بلغت صادراتها لسوق دبي فقط 200 مليون دولار ،ناهيك عن صفقات الأسلحة التي لا يعلن عنها في الغالب.

يعد التطبيع العربي الإسرائيلي تغيراً إستراتيجياً هاماً وخطيراً في المنطقة العربية، إذ يعتبر نقطة قوة وإنجاز لصالح إسرائيل، في المقابل فإن التطبيع العربي قد أضعف موقف القضية الفلسطينية وسط تخلي أكثر الدول العربية تأثيرا في المنطقة عن دعمها لفلسطين، وانتقال دعمها لصالح إسرائيل، ومن أهم تداعيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية مستقبلا، هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتعجيل انهيارها، مما يؤدي إلى حدوث توتر في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الداخلي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام 2007، والذي كان له دورا كبيرا في نجاح

[1] نفس المرجع.

التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية. فضلاً عن أن التطبيع من المؤكد سيكون له دوراً في إرساء المخططات الإسرائيلية كضم مناطق من الضفة الغربية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية.

المطلب الثاني : تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية

بإنتهاء فترة الرئيس أوباما في جانفي 2017 ،بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة تحت إدارة الحزب الجمهوري بقيادة الرئيس دونالد ترامب الذي جاء مشحونا بأفكار ومواقف سياسية مؤيدة للإحتلال الإسرائيلي عبر العديد من القرارات و الإجراءات تهدف إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط و التسوية السلمية بين فلسطين و إسرائيل بما يخدم التوجه الإسرائيلي.

طرح ترامب مشروع سلام أو ما يعرف (بصفقة القرن) ،وأشار إلى عدم التزامه بحلّ الدولتين في أول مؤتمر صحفي جمعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض في فيفري 2017 ،قائلا :"ستشجّع الولايات المتحدة التوصل لاتفاق سلام، سنعمل على ذلك بجدّية شديدة، لكن ينبغي أن يتفاوض الطرفان بنفسيهما على هذا الاتفاق بشكل مباشر" داعيا الفلسطينيين إلى التخلص مما وصفه (بالكراهية) ،وأضاف قائلا :"أود نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكن الأمر يبحث بعناية كبيرة"[1]

تلك المواقف للإدارة الأمريكية الجديدة، بدأت تتعزز أكثر عقب القمة العربية الإسلامية الأمريكية في الرياض (21 ماي 2017) ،التي جمعت الرئيس ترامب برؤساء نحو 50 دولة إسلامية، تركزت في جوهرها بحسب بيان القمة على مجابهة إيران ،ومواجهة التطرف والإرهاب ،من دون التطرق إلى القضية الفلسطينية. إضافة إلى خلو فكر الرئيس ترامب من أي مقاربة سياسة واضحة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أثناء زيارته فلسطين المحتلة ولقائه كلا من رئيس وزراء الاحتلال أنذاك بنيامين نتنياهو ،والرئيس الفلسطيني محمود عباس ،حيث أعلن ترامب خلال مؤتمر صحفي مع محمود عباس في بيت لحم في 2017/5/23 بأنه ملتزم بتحقيق اتفاق

[1] محمود جرابعة،ليهي بن شطريت،**الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور ترامب**.ديسمبر 2016.
https://studies.aljazeera.net/en/node/4117

الإسرائيلي

سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،وسيبذل جهده لتحقيق ذلك ،وأضاف "أتطلع للعمل من أجل تحقيق سلام مستدام ومستمر ،وأتطلع للعمل مع الرئيس عباس حول قضايا مهمة أخرى ،مثل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ،وكذلك في مجال مكافحة الإرهاب"[1] وهو الأمر الذي أكده ديفيد فريدمان سفير الولايات المتحدة لدى تل أبيب ،وأحد المقربين من الرئيس الأمريكي ترامب بقوله: "إن ترامب لا يملك أية خطة أو تصور لإنجاز (صفقة القرن) ،لكنه في المقابل ملتزم بعدم ممارسة أية ضغوط على إسرائيل لقبول أي موقف" [2]، وهذا يشير إلى مدى توافق إدارة ترامب مع رغبة الإحتلال الإسرائيلي ،بترك باب التفاوض مفتوحا من دون شروط ،أو استحقاقات ،أو مدة زمنية ،أو مرجعية دولية ذات صلة بالقرارات الدولية (242 و338) التي بُني عليها مسار أوسلو التفاوضي ،وذلك لإفساح المجال لتطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع الاحتلال الإسرائيلي أولا ،بدون إلزام الإحتلال الإسرائيلي بدفع ثمن السلام مع العرب الذين لا تزال أراضيهم محتلة ،وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني ،وهذا يعني ترك الفلسطينيين فريسة للاحتلال الإسرائيلي الساعي إلى رسم ملامح المرحلة المقبلة وفقًا لشروطه ورؤيته للمستقبل من خلال سياسة الأمر الواقع التي يفرضها الأقوياء.

أضفت وعود ترامب بزيادة الدعم لإسرائيل مزيدا من الثقة لدى اليمين الإسرائيلي، وخاصة ضمن دوائر المستوطنين، فهم يعتقدون أن إدارته سوف تكون أقل ميلًا لانتقاد التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بالمقارنة مع إدارة أوباما التي انتقدت مرارًا وتكرارًا التوسع في البناء الإسرائيلي في مناطق معينة من الأراضي المحتلة عام 1967 ولكن دون أن تتخذ أية خطوات جدية لوقفه. بل أكثر من ذلك، أصبح اليمين الإسرائيلي الداعم لضمِّ أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل أكثر جرأة، معتبرين أن أية خطوات في هذا الاتجاه لن تجد أية معارضة حقيقية من إدارة ترامب. وبينما كان الفلسطينيون غير قادرين على إحراز أي تقدم حقيقي تجاه إقامة الدولة في عهد أوباما كما أنه لم يكن من المتوقع أيضًا إمكانية تحقيق ذلك حتى في ظل إدارة كلينتون في حال فازت هي بالانتخابات.فقد صرح جيسون جرينبلات مستشار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بعد

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير استراتيجي (90): **مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية**، جويلية 2016: http://www.alzaytouna.net/2016/07/14

[2] أحمد الحيلة،مرجع سبق ذكره،ص 21.

الإسرائيلي

الإنتخابات مباشرة بأن هذا الأخير لا يعتبر المستوطنات الإسرائيلية عائقًا أمام السلام، وأنه لا يُدين بناء المستوطنات هذا الموقف شجع الحكومة الإسرائيلية إلى الذهاب بعيدا في هذا الجانب أي بناء المستوطنات[1] ،فقد صرح وزير البنى التحتية الإسرائيلي ،يوفال شتاينيتس بأن وزارته تنوي القيام بأعمال واسعة في الضفة الغربية لتعزيز البناء الاستيطاني [2]. معتبرين أن ترامب المتفهم للموقف الإسرائيلي من الاستيطان، سوف يقوم بتعطيل أي جهود دولية، وخاصة في مجلس الأمن الدولي، تنتقد أو تحاول ان تحد من عملية بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

فقد عزز ترامب سياسة الإنعزال السلبي الذي بدأها أوباما الرئيس الأمريكي الأسبق ،والتي تضمن تفوق إسرائيل وعدم السماح لأي فاعل دولي بتعطيل مخططاتها سواءا الإستيطانية و كذا ضم القدس بالإضافة إلى إبقاء الحصار المفروض على قطاع غزة ، وترسيخ واقع جديد في الضفة الغربية يضمن السيادة للإحتلال الإسرائيلي.ولن تسمح هذه الإدارة لأي فاعلين دوليين آخرين بأن يكسروا هذه القاعدة.وبالتالي ،فإن هذه السياسة تعني أن الفلسطينيين سيكونون في مواجهة ميزان دولي مختل يميل لصالح الإحتلال الإسرائيلي.

1 ـ محتوي خطة السلام (صفقة القرن) التي اقترحها ترامب

تضمنت هذه الخطة العديد من المقترحات من أهمها:

ـ أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل غير مقسّمة معتبراً ترامب ذلك خدمة جديدة قدّمها لدولة الاحتلال، بالمقابل خلق عاصمة فلسطينية خارج حدود القدس، حيث وعد الآخر بفتح سفارة

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير استراتيجي (90): **مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية**،مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

الإسرائيلي

أمريكية فيها، وتكون هذه العاصمة في المناطق الشرقية والغربية من الحدود الحاليّة، والتي تشمل كفر عقب، أبو ديس والقسم الشرقي من شعفاط، بالإضافة إلى أنّ إسرائيل ستعمل مع شخص رائع، حسب تعبير ترامب، وهو ملك الأردن على قضية المقدّسات الإسلامية لضمان بقاء الواضع الراهن. حيث وعد ترامب أمام الإيباك، وهي من أقوى جمعيات الضغط اليهودية على أعضاء الكونغرس الأميركي، بنقل السفارة الأميركية إلى ما أسماه "عاصمة إسرائيل التاريخية"، وهو المطلب الذي نادي به الكثير من المسؤولين الإسرائيليين الذين بدأوا يطالبون ترامب بضرورة تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، وبالتحديد في المسجد الأقصى، من خلال نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس والسماح لليهود بأداء شعائرهم الدينية داخل ساحات الحرم الشريف [1] .لكن ترامب غفل ،أو تناسى أن نقل السفارة لن يكون بتلك السهولة التي يتحدث عنها نظرا للتعقيدات الأمنية للوضع سواءا الداخلية أو الإقليمية ،فمنذ سنة 1972 وعد عشرون مرشحا رئاسيا أمريكيا بنقل السفارة إلى القدس ولكن لم ينجح أي منهم في تنفيذ ذلك. كما أن مجلس الشيوخ الأمريكي شرّع عام 1995 قانونًا لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ،حيث نص على أن "سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل ستُنقَل إلى القدس في موعد لا يتأخر عن 31 ماي 1999"[2]. ومع ذلك، يتم تأجيل تطبيق هذا القانون كل ستة أشهر بسبب تعقيدات الوضع السياسي والقانوني لمدينة القدس، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تصاعد للتوتر في منطقة الشرق الأوسط أو الإضرار بالمصالح الأمريكية في ظل الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة .

– تُخصّص أجزاء من أراضي الضفة الغربية لكيان فلسطيني هزيل منزوع السيادة لا يمتلك منافذ بريّة أو بحرية أو جوية وفرض السيادة الإسرائيلية المطلقة على غور الأردن والقدس المحتلة ومناطق أخرى استراتيجية في الضفة الغربية.

– ضمان استثمارات أجنبية بقيمة 50 مليار دولار خلال 10 سنوات مع توفير مليون فرصة عمل وانخفاض 50 بالمائة من نسبة الفقر ومضاعفة الإنتاج المحلي.

[1] محمود جرابعة،ليهي بن شطريت،مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

الإسرائيلي

الإقرار الأمريكي بسيادة دولة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية التي ستشكّل جُزءاً من دولة الاحتلال، ومطالبة الفلسطينيين بالعمل المشترك لمحاربة حماس والجهاد الإسلامي ونزع سلاحهما وإيقاف الدعم المادي.

– الأراضي المخصّصة لدولة فلسطين الجديدة ستبقى مفتوحة وغير مطوّرة لأربع سنوات مع تجميد البناء الإسرائيلي لذات المدّة في المناطق الفلسطينية المقترحة، يتم خلالها التفاوض مع الجانب الإسرائيلي لتحقيق دولة مستقلة، والوقوف مع الرئيس الفلسطيني عباس بالتعاون مع دول أخرى في حال موافقته على الخطة.

– العمل على إقرار جميع الدول العربية تحديداً، بالإعتراف بدولة إسرائيل ومحو وصف "دولة الاحتلال" مع وجوب اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية وتحسين وتطوير علاقات الدول العربية معها والعمل على ارتباط إسرائيلي فلسطيني في مجال عمل مستقبلي اقتصادي مشترك.

– حلّ قضية اللاجئين خارج دولة إسرائيل.

إن تحييد قضية اللاجئين، التي لطالما شكلّت نقطة ارتكاز في المطالب الفلسطينية بحق العودة، وإزاحة ملف القدس عن طاولة المفاوضات، وذلك بعد الاعتراف الأمريكي بالسيادة المطلقة على المدينة المقدّسة وحرمان الفلسطينيين من حقهم في اتخاذ القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم المستقبلية، هذا بالإضافة إلى الغاء البند المتعلّق بالحدود في اتفاقية أوسلو وابقائها في يد إسرائيل، وفرض السيادة على غور الأردن، الذي يشكّل متنفّس حيوي، كوّنه يمثّل العمق الزراعي للدولة الفلسطينية المقترحة، ناهيك عن إبقاء الكتل الإستيطانية التي تُقسّم الضفة الغربية إلى قطع فلسطينية غير مترابطة جغرافياً.

2 ـ ردود الفعل على خطة السلام الأمريكية

أثارت خطة السلام التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية، لأجل تسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، ردود أفعال متباينة.

فقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في بيان تلاه بعد إعلان الولايات المتحدة عن خطتها للسلام في الشرق الأوسط إن الأمين العام أنطونيو غوتيريش يتعهد بمساعدة إسرائيل والفلسطينيين على التوصل إلى سلام قائم على قرارات المنظمة الدولية والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية ورؤية الدولتين بناء على حدود ما قبل 1967.

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ،إن خطة السلام التي أعلنها ترامب، إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ،قد تكون خطوة إيجابية لأجل تسوية النزاع .من ناحيته قال وزير خارجية بريطانيا، دومينيك راب، إن بلاده تحث زعماء إسرائيل والفلسطينيين على النظر بإنصاف إلى خطة السلام الأمريكية.

وقالت وزارة الخارجية الألمانية،إن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو "حلٌ يقبله الطرفان". فقال وزير خارجيتها هايكو ماس تعليقا على خطة الرئيس الاميركي دونالد ترامب إن الحل المقبول من الطرفين هو وحده يمكن أن يؤدي الى سلام دائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

ودعت روسيا الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الشروع في "مفاوضات مباشرة لإيجاد تسوية مقبولة للطرفين بعد إعلان دونالد ترامب عن خطته.

وصرح نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف "يجب الشروع بمفاوضات مباشرة للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. لا نعرف ما إذا كان المقترح الأميركي مقبولاً للطرفين أم لا. علينا أن ننتظر ردود فعل الأطراف المعنية".

وأضاف "المهم هو أن يعبر الفلسطينيون والعرب عن آرائهم"، مشيراً إلى أن موسكو ستقوم بدراسة الخطة الأميركية.

قال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان باسم دول التكتل أن الاتحاد "سيدرس ويجري تقييما للمقترحات المقدمة". وتابع أنه سيفعل ذلك على أساس ما أعرب عنه سابقا، داعياً إلى إعادة إحياء الجهود اللازمة بشكل عاجل بهدف تحقيق الحلول التفاوضية.

ودعا البيان إلى "ضرورة مراعاة التطلعات المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، مع احترام جميع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة".

وأكد أن الاتحاد الأوروبي مستعد للعمل من أجل استئناف مفاوضات جادة بهدف حل جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم وتحقيق سلام عادل ودائم.

3 ـ الردود العربية على الخطة

دعا عبّاس المجتمع الدولي إلى عدم اعتبار الصفقة الأمريكية أو أي جزء منها مرجعية دولية للتفاوض. وعزا السبب في ذلك إلى كونها "صفقة أمريكية–إسرائيلية استباقية جاءت لتصفية القضية الفلسطينية" وأضاف أنها تُخرج القدس الشرقية من السيادة الفلسطينية وتحوّل الشعب الفلسطيني ووطنه إلى تجمعات سكنية ممزقة وتلغي قضية اللاجئين ،وقال : "ستؤدي إلى تدمير الأسس التي قامت عليها العملية السلمية والتنصل من الاتفاقيات الموقعة المستندة إلى حل الدولتين على حدود 1967 وهو ما لن يجلب الأمن والسلام للمنطقة"[1].

وأضاف الرئيس الفلسطيني إن الخطة الأمريكية هي ترسيخ للاحتلال ولنظام الفصل العنصري الذي عفا عنه الزمن على حد تعبيره، وقال "إن الخطة تكافئ الاحتلال بدلا من محاكمته على ما ارتكبه خلال عقود من الجرائم ضد شعبنا وأرضنا"[2].

كما دعت مصر الفلسطينيين والإسرائيليين إلى دراسة خطة السلام التي أعلن عنها الرئيس دونالد ترامب وفتح قنوات لاستئناف المفاوضات برعاية أمريكية.

[1] **الخطة الأمريكية في قلب مناقشات مجلس الأمن**،2020/02/11،
https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049011

[2] نفس المرجع.

وقالت الخارجية المصرية إن مصر تقدر "الجهود المتواصِلة التي تبذلها الإدارة الأمريكية من أجل التوصُل إلى سلام شامل وعادل للقضية الفلسطينية، بما يُسهم في دعم الاستقرار والأمن بالشرق الأوسط، وينهي الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي".

وأضافت الخارجية في بيان أن مصر ترى أهمية النظر لمبادرة الإدارة الأمريكية من منطلق أهمية التوصُل لتسوية القضية الفلسطينية بما يعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة من خلال إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقاً للشرعية الدولية ومقرراتها.

من جانبه، قال السفير الإماراتي لدى واشنطن يوسف العتيبة، إن الإمارات تقدر الجهود الأمريكية المستمرة للتوصل إلى اتفاق سلام حقيقي بين الفلسطينيين وإسرائيل ،وأضاف العتيبة أن دولة الإمارات تعتقد أن بإمكان الفلسطينيين والإسرائيليين أن يحققوا سلاما دائما وتعايشا حقيقيا بدعم من المجتمع الدولي.

وأكدت وزارة الخارجية الأردنية، تمسكها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفق حل الدولتين، قائلة إن هذا هو سبيل السلام .حيث أوضح وزير خارجيتها أيمن الصفدي، أن بلاده تريد سلاما حقيقيا وعادلا وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما ينهي الاحتلال ويحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويحمي مصالح الأردن.

وشدد الصفدي على ضرورة إطلاق مفاوضات جادة ومباشرة تعالج جميع قضايا الوضع النهائي، في إطار حل شامل وفق الشرعية الدولية والمبادرة العربية.

نلاحظ من خلال أغلب هذه الردود سواءا كانت للدول الغربية أو العربية أنها تدعم الخطة التي أقترحها ترامب و يرون أنها وسيلة سانحة لإرساء دعائم السلام بين الفلسطينين و الإسرائيليين وكذا الوصول إلى حلول فعلية لإنهاء الصراع.

المبحث الثالث : الحلول التفاوضية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

هناك العديد من الأسباب و العقبات التي حالت ،دون الوصول إلى اتفاق نهائي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ،فهناك فجوات شاسعة في الروايات التاريخية التي يعتمدها الإسرائيليون والفلسطينيون ،وهي تزداد اتساعا مع مرور الوقت ،فالطرفان مختلفان كل الاختلاف حول الوضع النهائي للقضايا الخلافية الجوهرية ،وقادة طرفي النزاع يبدون غير مستعدين لتحمل المخاطر التي تنطوي عليها الدعوة إلى إحلال السلام ،يضاف إلى ذلك أن التطورات في الشرق الأوسط الكبير، وعلى مستوى العالم العربي ككل خلال العقد الأخير ،زادت تعقيد الطابع مترابط الأبعاد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وأنزلت هذه القضية إلى مرتبة متدنية في قائمة أولويات أنظمة الحكم العربية، ثم أن هناك معوقات تعترض هذه العملية داخل الأنظمة السياسية الإسرائيلية والفلسطينية بحد ذاتها.

المطلب الأول : حل الدولتين

بدأ الحديث عن حل الدولتين بعد هزيمة عام 1967 أو ما يعرف بالنكسة ،فقد نص الحل على إنشاء دولتين إحداهما إسرائيل والأخرى فلسطين ،بناءا على قرارات الأمم المتحدة ،ومفاوضات تشمل الحسم في ملفات كبرى شائكة بينها قضية اللاجئين ووضع القدس ،وهو حل يرى كثيرون أنه مستحيل بسبب التعنت الإسرائيلي وضخامة الملفات العالقة ،وقرار دونالد ترامب الرئيس الأمريكي السابق بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

حل الدولتين هو حل اقترح لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قيام دولتين إحداهما إسرائيل وتقوم على أرض فلسطين المحتلة عام 1948،والأخرى فلسطين وتقوم على أراضي حدود الرابع من جوان 1967 قبل هزيمة العرب في الحرب التي عرفت تاريخيا باسم النكسة.

وأراضي 1967 تضم مناطق الضفة والقدس الشرقية وغزة وما يربطها، وتشكل 22% من أراضي فلسطين التاريخية، وقبول هذا الحل يشترط الاعتراف بدولة إسرائيل وسيطرتها على 78% من أراضي فلسطين التاريخية[1].

وعند الحديث عن هذا الحل، لا توضح الأطراف الدولية موقفها من قضايا عديدة من بينها حقوق اللاجئين، ويكتفون بإيراد تعبيرات فضفاضة عن ضرورة تحقيق حل الدولتين مع إيجاد "تسوية عادلة" لتلك القضايا الشائكة.

مشروع حل الدولتين المتجاورتين لشعبين في أرض واحدة، بمثابة الأساس لكل جهود السلام المبذولة، إن لم نقل كخيط ناظم لسائر المبادرات والمساعي الدبلوماسية المبذولة على هذا الصعيد، لا سيما من جانب اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، حيث كان أول من اشتق هذا المصطلح السياسي وروج له بقوة، الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش ،ووزير خارجيته أنذاك كولن باول ومستشارة الأمن القومي حينئذ كوندوليزا رايس.

ويؤكد باحثون فلسطينيون أن أول من طرح هذا الحل هو المفكر نعوم تشومسكي مباشرة بعد هزيمة 1967 ،وواجه مقترحه في ذلك الوقت هجوم عنيف من طرف الكتاب والسياسيين الإسرائيليين[2].

وقد تم تلقي هذا المشروع من جانب الفلسطينيين وكذا العرب، باعتباره حلا معقولا يكتسب قيمته الأساسية من كونه حلا وسطا بين المواقف المتصارعة، ومبادرة أمريكية خالصة، جرى التنويه بها والثناء عليها من جانب مختلف القوى والعواصم النافذة، بينما كانت إسرائيل في عهد رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون الذي كان قد شرع في ذلك الحين في حرب عنيفة ضد الانتفاضة الثانية ،وسوق إعادة احتلال الضفة الغربية كجزء من الحرب الكونية ضد الإرهاب ،أخذ

[1] **حل الدولتين حدود ما قبل هزيمة 1967**.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/12/30
[2] نفس المرجع.

يتعامل مع هذه المبادرة الأمريكية التي لا يمكن له رفضها ،بسلسلة من التحفظات ،يقبل بها لفظيا ويعمل في الوقت ذاته على رفضها و إفشالها واقعيا، من خلال الاستمرار في تصعيد عملية خلق الحقائق الاستيطانية التي تتكفل وحدها بإفشال مقترح حل الدولتين من أساسه.

كانت هناك العديد من الممارسات الإسرائيلية التي عملت على نحو منهجي منظم دون نقل مشروع حل الدولتين من الحيز النظري المجرد إلى أرض الواقع العملي، سواء أكان ذلك في عهد شارون، أو في عهد من خلفه ايهود أولمرت، أو في أيام بنيامين نتنياهو الذي لم ينطق بحل الدولتين سوى مرة واحدة في خطابه الشهير في جامعة بار إيلان وبشكل فيه نوع من المراوغة، وذلك من أجل احتواء ما بدا أنه ضغط أمريكي ثقيل ،لاح في الأفق البعيد من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي أنذاك باراك أوباما ،الذي كان متحمسا لحل هذا النزاع ،قبل أن يرده الواقع السياسي الأمريكي وضغوطات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة على تصوراته إزاء هذا النزاع ،من خلال القيود والضغوط الداخلية المضادة.

جل المواقف الدولية تتبنى موقف الدولتين كحل لتسوية الصراع في فلسطين المحتلة، وقد قدمت خارطة الطريق عام 2005 موقف الولايات المتحدة برعاية مفاوضات حول هذا الحل بناء على القرارين الأمميين رقمي 383 و 1397. ويبقى أشهر القرارات الأممية بهذا الشأن القرار رقم 242 والذي جاء بعد هزيمة عام 1967 [1].

القرار نص على ضرورة انسحاب جيش الاحتلال من الأراضي التي احتلت "خلال النزاع الأخير" (أي هزيمة 1967)، وأثيرت نقاشات حادة وما تزال حول سبب إصرار محرري القرار باللغة الإنجليزية على حذف "ال" التعريفية، ووضع "أراضي" بصيغة نكرة لكي يبقى باب التأويلات مفتوحا على كل الاحتمالات.

[1] **The future of the two state solution**,giora eiland,jerusalem. centerfor public affairs,faivre 2009.www.jcpa.org

كما يدعو القرار إلى إنهاء جميع "حالات الحرب" واحترام سيادة كل دولة في المنطقة مع الاعتراف المتبادل فيما بينها و"أن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها" [1]،وقد ركزت إسرائيل في مطالبها على تطبيق الجزء الثاني من القرار ،حيث ظلت تطالب بالاعتراف بها وضرب المقاومة.

1 ـ مبادئ حل الدولتين

المبادئ التي تدور فيها حل الدولتين قائمة منذ أمد بعيد ،والأهم أنه على الرغم من الإحباط الذي يكتنف النزاع ،لاتزال هذه الأطر و المبادئ تحظى بدعم من الطرفين ،فالعنصر الجوهري من حل الدولتين يتطرق إلى المبادئ التالية:

1 ـ الإطار الدولي :لا بد أن تسترشد المفاوضات بالمبادئ التي يجسدها القراران الدوليان 242 و338. إن منطوق الفقرة الأولى من قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242 "يؤكد أن تنفيذ مبادئ "الميثاق" الذي يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ،يجب أن يشمل تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية المسلحة من أراض احتلت في النزاع الأخير أي حرب 1967 .[2]

ب ـ إنهاء كل حالات الحرب والمطالب المتعلقة بها، واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة والاعتراف بها، بالإضافة إلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون تهديدات أو استخدام القوة "كما يؤكد القرار 242 على ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[3].

[1] **حل الدولتين حدود ما قبل هزيمة 1967**.مرجع سبق ذكره.

[2] إدوارد، بي جيرجيان، **حل الدولتين فعل الماضي أم المستقبل**. معهد بيكر للسياسة العامة ،جامعة رايس،د ت.

[3] نفس المرجع.

الإسرائيلي

2 ـ الأراضي والمستوطنات :ستعتمد المفاوضات حول الأراضي وحول الحدود الآمنة المعترف بها بين إسرائيل وفلسطين على حدود الرابع من جوان 1967. كما ينبغي الاتفاق على أي تعديلات في الحدود، وأن تقوم على تبادل منصف ومتفق عليه لتبادل الأراضي وفقا للحاجات الحيوية لكلا الطرفين، بما فيها تلاصق الأراضي والاعتبارات الديموغرافية. كما ينبغي تنفيذ تجميد المستوطنات، إما بصورة شاملة أو مقتصرة على تلك الواقعة خارج المناطق التي ستكون داخل حدود إسرائيل، على النحو الذي سيتم الاتفاق عليه بين الطرفين في أي تسوية دائمة.

3 ـ اللاجئون: ينبغي التفاوض والاتفاق بين الطرفين على حل شامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وستدعو الحاجة إلى مساعدة إقليمية ودولية أساسية في معالجة هذه المشكلة من أجل توفير الخيارات وفرص التأهيل للاجئين.

4 ـ القدس :ستكون القدس الكبرى مقرا لعاصمتي الدولتين، على أساس حدود العام 1967، مع الإقرار بأن تكون الأحياء اليهودية جزءا من إسرائيل، والأحياء الفلسطينية جزءا من فلسطين. وسيمنح حق الوصول الكامل وحرية العبادة للديانات كافة، كما ستتم إدارتها وفق نظام خاص.

5 ـ الأمن: عند انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية، سيتم الاتفاق بين الطرفين على قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وترتيبات أمنية خاصة، بما فيها نشر قوة دولية في وادي الأردن باتفاق الطرفين، يصاحبها وضع ترتيبات أمنية إقليمية تنسجم والالتزامات الواردة في اتفاقيات السلام الإسرائيلية–المصرية والإسرائيلية–الأردنية.

6 ـ الموارد: سيشمل حل النزاع تخصيصا منصفا ومعقولا لجميع الموارد المشتركة العابرة للحدود.

7 ـ العلاقات بين الدولتين :تنطلق العلاقات من مبدأ المساواة في سيادة الدولة ،مع تنمية الأوضاع التي تؤدي إلى علاقات حسن جوار بين الدولتين.

8 ـ البنية التحتية والتنمية : ينبغي تقديم الدعم القوي لبناء البنية التحتية المادية والمؤسسية في دولة فلسطين، من أجل إقامة دولة فلسطينية مزدهرة مترابطة الأطراف وآمنة وديمقراطية.

الإسرائيلي

9 ـ العلاقات الإقليمية : سيكون التقدم في سيرورة السلام الإسرائيلي–الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من المساعي الرامية إلى إقرار سلام شامل بين إسرائيل من جهة، وجميع الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى، وفقا للخطوط العريضة لمبادرة السلام العربية للعام 2002.

لابد أن تمثل هذه الأطر العامة جوهر خطة السلام، ومن المؤكد أن ثمة قضايا أخرى لابد من النظر فيها والتفاوض حولها ومعالجتها ومنها الجداول الزمنية، والترتيبات الأمنية المحددة، والأنظمة الاقتصادية، والاستثمار غير أن الإخفاق في مواجهة القضايا الجوهرية لن يؤدي إلى سلام ثابت ودائم.

يؤكد البروفيسور الكندي "جيروم سيغال" المحاضر في جامعة ميريلاند، يقول "إن فكرة حل الدولتين غير قابلة للتطبيق ما لم تجر في إطار يقر فيه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بأن فلسطين التاريخية هي الوطن القومي للشعبين" [1] ،والإقرار بأن فلسطين التاريخية هي وطن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء يترتب عليه، بحسب "سيغال"، أن تكون الحدود مفتوحة بين فلسطين وإسرائيل، وأن تكون السيطرة مشتركة من السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية على جميع الموانئ البحرية والبرية وعلى حدود فلسطين التاريخية، وفيما يتعلق بالقدس يقول "سيغال"، كل شعب سيكون من حقه أن يدير مقدساته في القدس ولكن لن تكون له سيادة عليها [2]. اللاجئون الفلسطينيون والمستوطنون الإسرائيليون، وفق مقترح "سيغال"، يتم التعامل معهم بطريقة تجريبية.

أما المؤرخ الإسرائيلي "إيلان بابيه" مدير مركز جامعة إكستر الأوروبي للدراسات الفلسطينية، يرى أيضا أن "خيار حل الدولتين مات منذ أكثر من عقد من الزمان. وكان الذي قتله، والذي أبقاه ميتا، هو الجشع الصهيوني للأراضي"[3].

التوصل إلى استنتاج فشل حل الدولتين، يعني ضرورة التعاطي فلسطينيا مع هذا الاستنتاج بأعلى درجات المسؤولية الوطنية، بما في ذلك التفكير الجدي في طي صفحة حل الدولتين لفتح

[1] عبد الغني،سلامة،**حل الدولتين و حل الدولة الواحدة "أين وصل حل الدولتين؟"**.الحوار المتمدن،ع4326، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394431.2014/01/05

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

الإسرائيلي

صفحة أخرى جديدة. يصف "أحمد قريع" الحال الفلسطيني قائلا: "وهكذا نجد أنفسنا اليوم بعد مرور كل هذا الوقت وقد وقعنا في حبائل سيناريو عقيم، تطرح علينا مطالب تعجيزية، نواجه انسدادات مضاعفة، وتنخفض فيه التوقعات إلى أدنى حدودها الدنيا إزاء إمكانية الحل العادل والشامل، وتتعقد فيه القضايا الجوهرية مثل قضية القدس واللاجئين أكثر مما كانت عليه تعقيدا في بداية المسيرة السلمية الطويلة، وتتحطم فيه كل إمكانيات فعلية لتحقيق مشروع حل الدولتين بعد كل هذه التغيرات غير المواتية في البيئتين الإقليمية والدولية ،ويستشري فيه النهم الاستيطاني إلى درجة لم يكن عليها من قبل طوال سنوات الاحتلال المديدة ،وذلك كله دون أن تلوح في الأفق أي بادرة محتملة للخروج من هذا الإستعصاء المميت، وكسر هذه الحلقة الجهنمية المفرغة"[1].

أصبح الفلسطينون في معظمهم يعتقدون أن الإسرائيليين لايريدون السلام. ففي ديسمبر 2017، أعرب 37% فقط من الفلسطينيين عن اعتقادهم بأن أغلبية اليهود الإسرائيليين يؤيّدون السلام ،وكان ذلك رأي 43% منهم قبل أقل من سنتين. وتبلغ درجة عدم الثقة بإسرائيل كشريك، وبإمكانية تحقيق حل الدولتين مستوى عالياً. فقد أفادت أغلبية عظمى من الفلسطينيين (83%) في استطلاع للرأي (ديسمبر 2017) أنه لايمكن الوثوق بالإسرائيليين. وبالطبع عدم الثقة هذا يقوّض الاستعداد للمخاطرة والوصول إلى حلول وسط. وفي شهر جوان 2017، وافق نحو ثلاثة أرباع الفلسطينيين على المقولة التالية: "لا يمكن القيام بأي شيء يكون في صالح الطرفين كليهما. فما هو صالحٌ لأحد الجانبين طالحٌ للجانب الآخر"[2]

إذا أخذنا في الاعتبار هذا القدر الهائل من عدم الثقة بإسرائيل والإسرائيليين في أوساط الفلسطينيين، إذن لايمكننا المراهنة على الرأي العام كوسيط للتحوّل الإيجابي. لكن إذا لم يكن الرأي العام قوة محرّكة لعملية السلام، فإنه ليس عقبة على طريقه. وإذا ما توصّل القادة إلى اتفاق سلام، يشير الاستطلاع إلى أن الرأي العام سيؤيّده على الأرجح.

---

[1] أحمد،قريع،**حل الدولتين بين الفشل و التفشيل**.وكالة وفاء،http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detai&id=126405l

[2] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية،**نبض الرأي العام الفلسطيني–الإسرائيلي(استطلاع مشترك)ديسمبر 2017**. http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Arabic%20Joint%20poll%204%20summary2018.pdf

مع ذلك، وحتى لو تم إقناع الرأي العام بتأييد المفاوضات ومفهوم حل الدولتين، فهناك مسألة أساسية ينبغي التعامل معها قبل اعتبار هذا الحل قابلاً للتطبيق. فمنذ بداية عملية السلام، كان ثمة قضايا يمكن اعتبارها من القيم الأساسية والشروط المفصلية غير القابلة للتفاوض إلى حدٍّ بعيد. وتمحورت هذه القضايا أساساً، حول القدس، وحق عودة اللاجئين، وبعض سمات سيادة الدولة، ولاسيما تلك المتعلّقة بالترتيبات الأمنية. بعبارة أخرى، علينا أن نحدّد في ظل المصالح المتضاربة للطرفين، ما إذا كان من الممكن إيجاد حلول مشتركة ومتّفق عليها حول المكونات الأساسية الأكثر احتمالاً في حزمة حل الدولتين. ووفقاً لدراسات الرأي العام في أوساط الفلسطينيين، تخلُص التحليلات إلى نتيجة واحدة مفادها أن الرأي العام الفلسطيني لايقف حجر عثرة في سبيل السلام القائم على تنفيذ حل الدولتين الذي يعالج هذه القضايا الجوهرية.

كما يرى الفلسطينيون أن مقترح حل الدولتين يسير في طريق مسدود في ظل إستمرار بناء المستوطنات ،فتوسيع المستوطنات يؤكّد اعتقاد الفلسطينيين بأن الاحتلال الإسرائيلي قد تحوّل بحكم الأمر الواقع إلى دولة واحدة قائمة على نظام الفصل العنصري (الأبارتايد). ومن شأن هذه النتيجة أن تعمّق عدم ثقة الفلسطينيين بالإسرائيليين ،و أن الإتفاق على حدود مقبولة بين الطرفين هو من العوائق الرئيسية التي تقف حجرة عقبة أمام تطبيق حل الدولتين.

الشكل رقم (1):خريطة الضفة الغربية و غزة 2007

الإسرائيلي

المصدر:من موقع /https://www.marefa.org

أصبح حل الدولتين في ظل هذه الأوضاع القائمة من إستمرار الإحتلال في بناء المستوطنات و سياسة الأمر الواقع الذي ينتهجها خيارا عبثيا في ظل المعادلات السياسية القائمة، وأنه فشل عمليا ،لكن ما فشل حقيقة ليس حل الدولتين نفسه، فهو ما زال إطارا صالحا لحل معقول، يمكن أن يبنى عليه سلاما عادلا وشاملا، ما فشل هو موقف المجتمع الدولي (وبالذات الموقف الأمريكي) من التعنت الإسرائيلي، وتساهله مع سياسات الاستيطان والفصل العنصري الإسرائيلي، وهذا الحل (حل الدولتين) يمكن له أن يرى النور بكل بساطة، شريطة أن يمارس المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ضغطا حقيقيا على إسرائيل، وأن يتخذ معه نفس الإجراءات العقابية التي فرضها على حكومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وأن لا يكيل بمكيالين إتجاه هذه القضية التي طال وقت حلها.

الشكل رقم (2) : التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاثة للفلسطينيين و الإسرائيليين اليهود

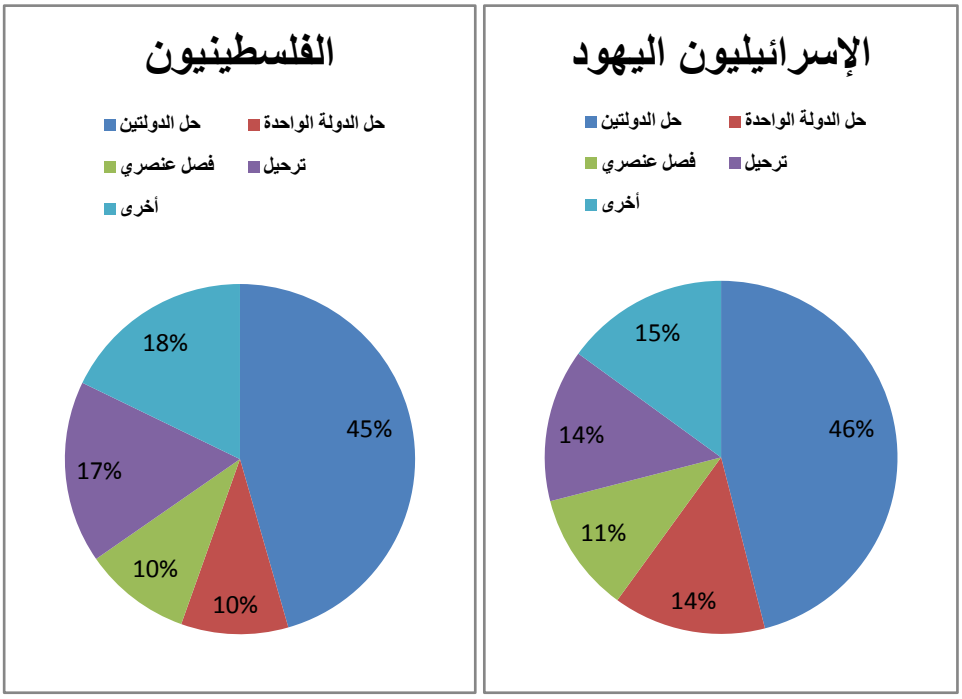

تصميم الباحث بالاستعانة بمعطيات من خلال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية (ديسمبر 2017)

نقصد بالبدائل الثلاثة هو بديل حل الدولتين أي حل الدولة الواحدة الذي ينقسم إلى ثلاثة أنواع الأول حل الدولة الواحدة و الحقوق المتساوية أي يتمتع الفلسطينيون و اليهود بحقوق متساوية و الثاني حل الدولة الواحدة بدون حقوق متساوية أي لا يتمتع أحد من الطرفين بحقوق متساوية مع الأخر و هو النظام المعروف عالميا بنظام التمييز العنصري و الثالث هو الطرد و التهجير أي قيام دولة واحدة فقط ويتم تهجير أو طرد الطرف الأخر من كافة أراضي فلسطين التاريخية.

كما يظهر من خلال الشكليين التاليين فإن المجموعة الأكبر هي المؤيدة لحل الدولتين في حين نرى أن المجموعات الأخرى متوزعة بنسب متقاربة و ينبغي الأخذ بعين الإعتبار أن المجموعة المسماة (أخرى) تشمل أولئك الذين رفضوا حل الدولتين و البدائل الثلاث الأخرى.

الشكل رقم (3): التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب الإنتماء السياسي

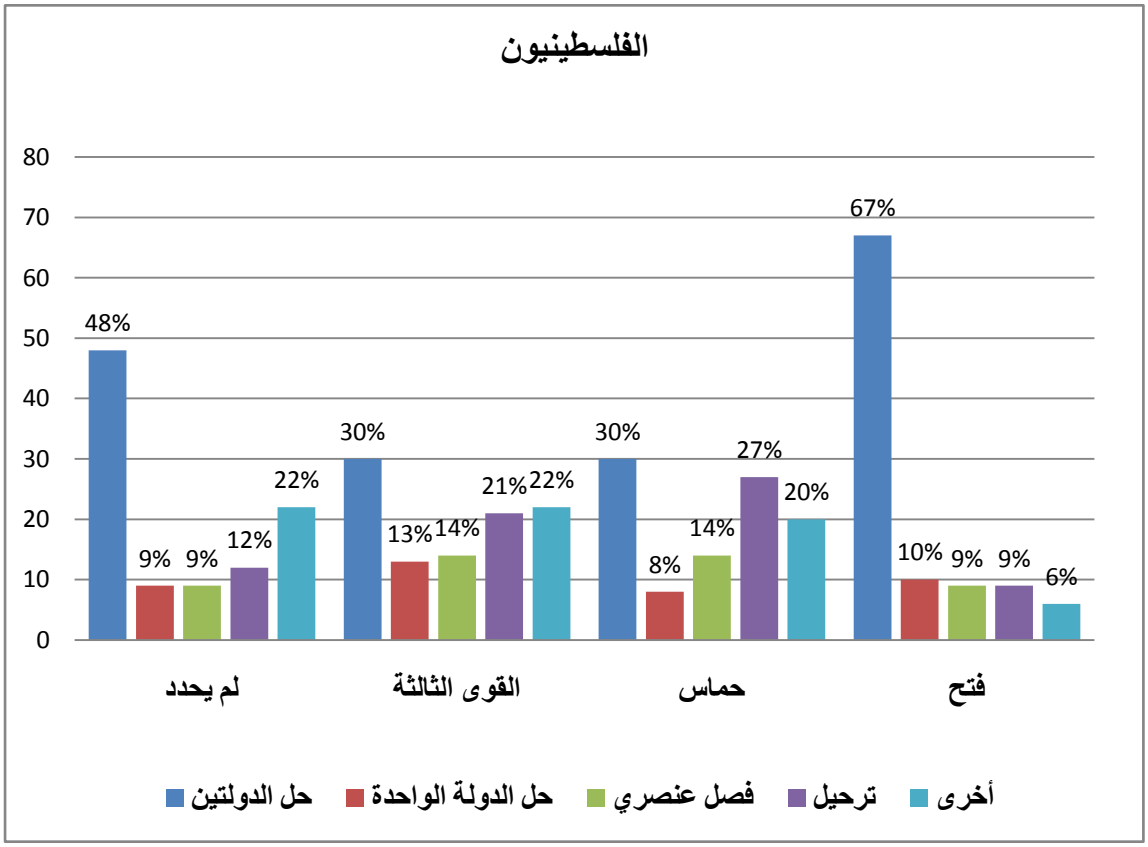

تصميم الباحث بالإستعانة بمعطيات من خلال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية (ديسمبر 2017)

نلحظ من خلال هذا الشكل أن الفروقات تبرز من خلال الإنتماءات السياسية للجمهور كما يبدو، حيث أن مؤيدو فتح هم المجموعة الوحيدة التي تؤيد غالبيتها حل الدولتين يتبعها في ذلك غير المنتمين لإتجاه سياسي معين قرابة النصف يؤيدون حل الدولتين، كما أن من مؤيدي حل الدولتين لدى حركة حماس هو الغالب و يليه التأييد للطرد او الترحيل.

الشكل رقم (4):التأييد بين الإسرائيليين اليهود لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب التدين

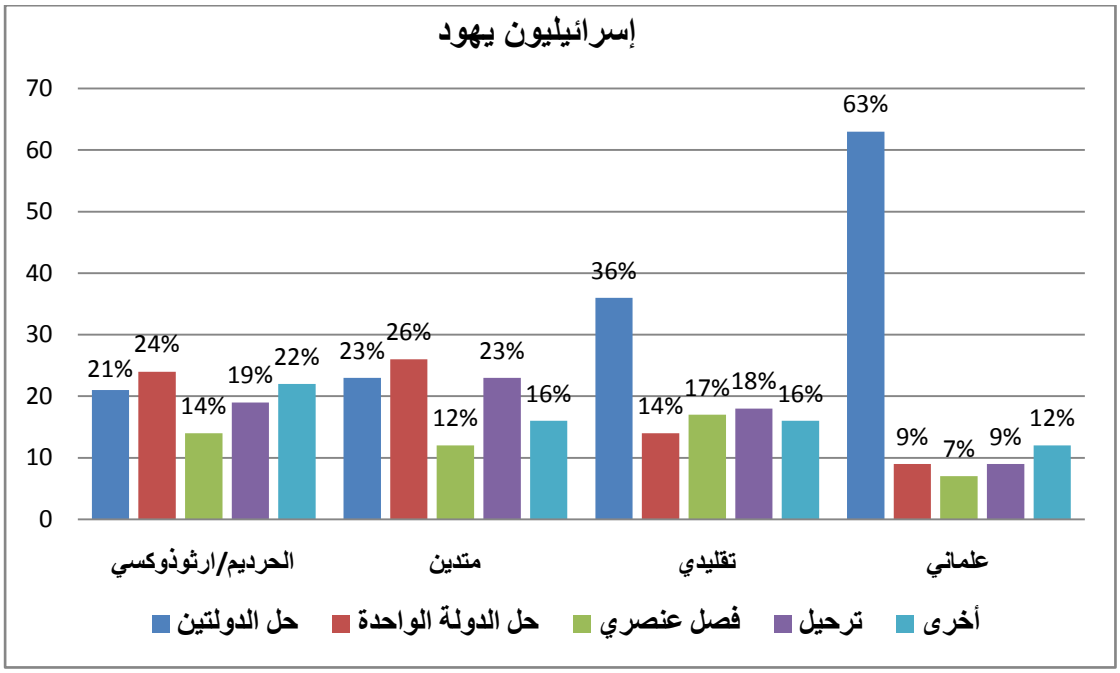

تصميم الباحث بالإستعانة بمعطيات من خلال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية (ديسمبر 2017)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن تأييد حل الدولتين هو الأعلى، ولكن لدى العلمانيين و التقليديين أما بين المتدينيين فتذهب النسبة الأكبر لحل الدولة الواحدة و يفضل المتدينيين حل الدولتين، والطرد بنسبة متساوية ،أما بالنسبة للأرتوذكس والحريديم فكان التأييد لحل الدولة الواحدة هو الأعلى يتبعه حل الدولتين.

الشكل رقم (5):التأييد بين الإسرائيليين اليهود لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب الإيديولوجية السياسية

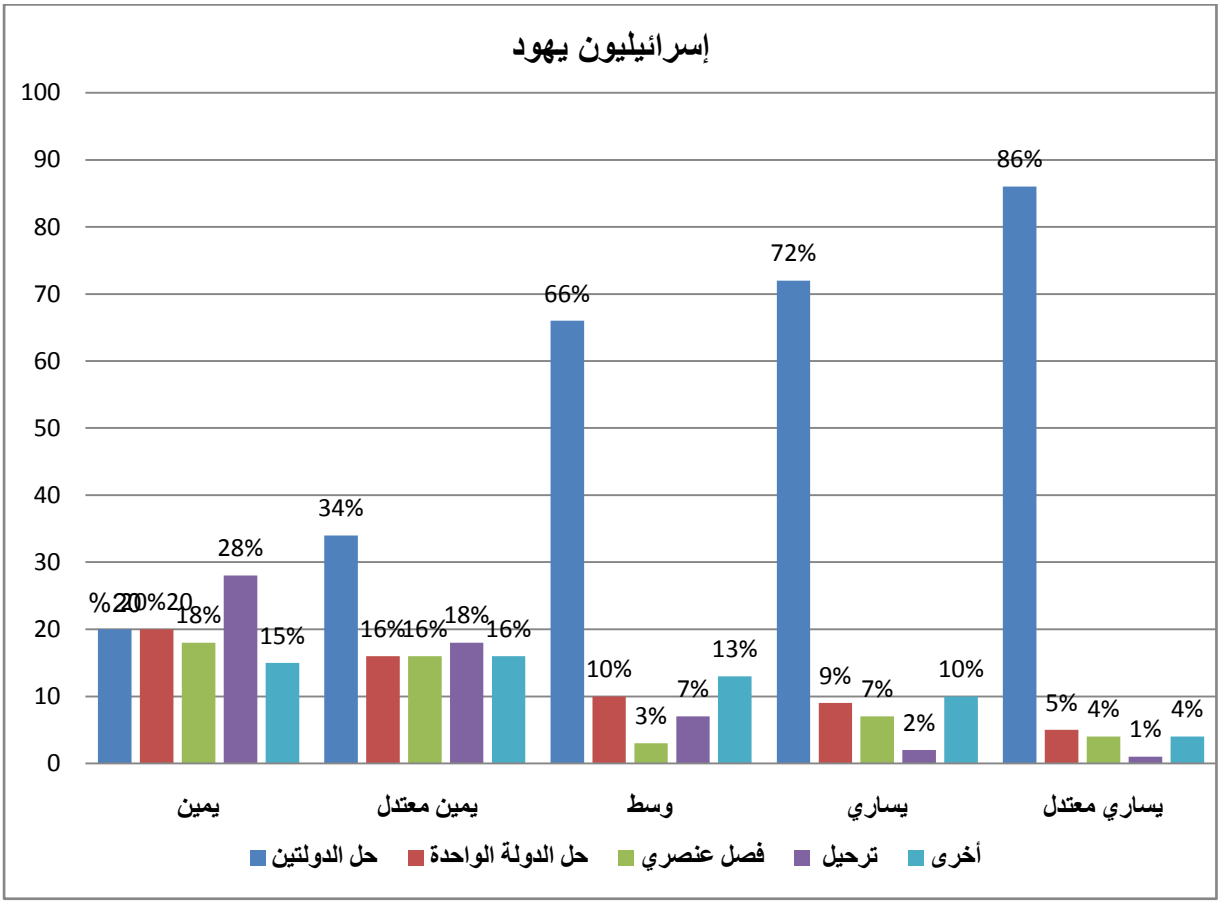

تصميم الباحث بالاستعانة بمعطيات من خلال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية (ديسمبر 2017)

أما من خلال هذا الشكل نلحظ أن الإسرائيليون حسب الإيديولوجية السياسية فإن التأييد لحل الدولتين هو أعلى نسبة لدى كافة المجموعات بما في ذلك الذين يعرفون انفسهم باليمين المعتدل، أما بالنسبة لليمين فإن حل الدولتين وحل الدولة الواحدة يحصدون نفس النسبة، ويعتبر إختيار الطرد أو التهجير هي النسبة الأعلى لديهم.

الشكل رقم (6):التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاث بين العرب الإسرائيليين

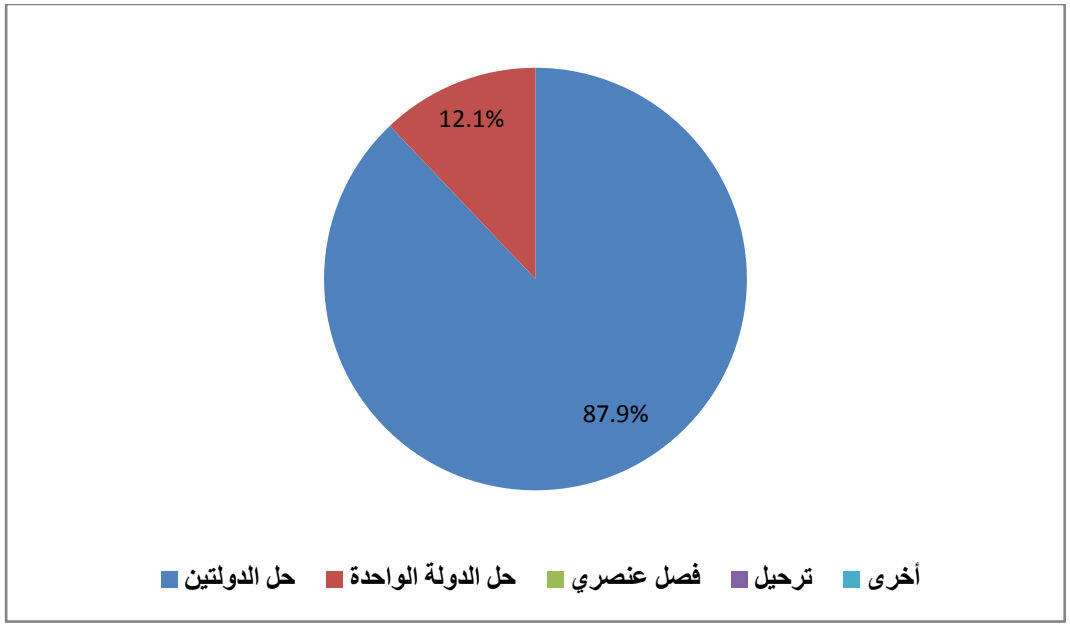

تصميم الباحث بالاستعانة بمعطيات من خلال المركز الفلسطيني للبحوث السياسية و المسحية (ديسمبر 2017)

يُظهر هذا الشكل أن العرب الإسرائيليون يؤيدون بنسبة ساحقة حل الدولتين في حين يحضى حل الدولة الواحدة بنسبة متدنية في حين باقي الإختيارات لا تمثل أي إعتبار لديهم.

من خلال كل هذه العينات نلاحظ أن التأييد لحل الدولتين هو الغالب لدى كل مكونات المجتمع سواءا الفلسطيني أو الإسرائيلي و بمختلف أطيافهم ،و إنتماءاتهم سواءا السياسية أوالإيديولوجية، أوالدينية مع إختلاف نسبهم لكن يبقى هذا الحل أي حل الدولتين هو الذي يلقى القبول بالرغم من الأوضاع و الأحداث المتسارعة على أرض الواقع أبرزها بناء المستوطنات الذي يعتبر من الأسباب المباشرة التي تقوض تطبيق هذا الحل فعليا.

2 ـ عوامل فشل حل الدولتين

الإسرائيلي

لا يمكن أن نتحدث عن مسألة فشل حلّ الدولتين ،دون الإشارة إلى أن من أهم العوامل التي أدت إلى فشل هذه الفكرة أو المقترح هو الإحتلال الإسرائيلي في حد ذاته ، منذ اللحظة الأولى ،لعدة إعتبارات وعبر العديد من الممارسات الميدانية على الأرض في المقابل، لم تفوّت قيادة السلطة الفلسطينية، ممثّلة بوفدها التفاوضي، أيّ فرصةٍ لتقديم تنازلات بشأن هذا الموضوع ،رغبة منها في إقامة الدولة الفلسطينية، وليس أدلّ على ذلك من الموافقة الكاملة على بنود المبادرة العربية 2002، والتعديلات عليها لاحقاً، فيما يتعلق بمبدأ تبادل الأراضي، أضف إلى ذلك، فإن مجرد موافقة حركة حماس، وقبولها بفكرة إقامة دولة فلسطينية في حدود سنة 1967، هي أيضاً خطوة متقدمة في اتجاه الحل السياسي للقضية الفلسطينية، كيف لا؟ وقد أدرجت في النظام السياسي الفلسطيني ،بل ووافقت على أن يأخذ المسار التفاوضي مع الاحتلال فرصة أخرى ،للوصول إلى حلّ يقضي بإنشاء الدولة الفلسطينية، ومباركة خطوة رئيس السلطة محمود عباس بالتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ،للحصول على دولة بصفة مراقب، تلك التي أنجزت نهاية نوفمبر 2012.

فكيف أفشل الإحتلال الإسرائيلي إذاً ،فكرة حلّ الدولتين، وأفرغتها من مضمونها؟ بل وجعلتها أمراً غير قابل للتطبيق على أرض الواقع؟ بهذا الخصوص، أفاد تقرير إسرائيلي بأن أرقام الاستيطان في الضفة الغربية تجعل من حلم حلّ الدولتين أمراً غير واقعي، وشبه مستحيل، مع ظهور إحصاءات أكدت وجود أكثر من نصف مليون مستوطن يعيشون ضمن الدولة الفلسطينية التي هي دولة غير عضو في الأمم المتحدة (مراقب)، ووصل عدد الإسرائيليين الذين يعيشون خارج الخط الأخضر الخط الفاصل بين الأراضي المحتلة سنة 1948 والأراضي المحتلة سنة 1967، حددته الأمم المتحدة بعد سنة 1948 في الضفة الغربية، نحو 550 ألفاً، سنة 2013، ويزيدون مع نهاية سنة 2020 عن 660 ألف مستوطن بينهم أكثر من 220 ألفاً يعيشون في شرقي القدس، كما جاء في تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان بالأراضي المحتلة (بتسيلم B'Tselem)

الإسرائيلي

وكيرم نابوت Kerem Navot ،وهما منظمتان إسرائيليتان حقوقيتان غير حكوميتين، حمل اسم "هذه لنا، وهذه أيضاً لنا: سياسة الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربية"[1].

بهذا الصدد أيضاً، يشرح ناثان براون مجموعة من العوامل التي ساعدت في فشل حلّ الدولتين، وهي كما يلي:[2]

أ. عدم اقتران هذه الرؤية بأي عملية واقعية لإنجازها، فالمقاربات المختلفة التي اتبعت مثل إهمال المسألة، وإجراء إصلاحات فلسطينية، وخريطة الطريق، ومؤتمر أنابوليس ، لم تقرب الوضع من بلوغ هدفه المنشود على الإطلاق، والحقيقة أن التغيرات الحادثة على الأرض، والتفتت المؤسساتي الفلسطيني ،أعاقت قيام أي فرصة واقعية للتحرك نحو حلّ الدولتين.

ب. إن شبكة المستوطنات الإسرائيلية، وتطويق المدن الفلسطينية، وإنشاء الطرق الجديدة، وبناء الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية ،كلها تشكل عقبات مادية بوجه إنشاء دولة فلسطينية يمكنها العيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ،وقد نبّه النقّاد طيلة جيل من الزمان بأن صيغة الأرض مقابل السلام ،التي كانت تذكر عندما كان من المستحيل ذكر عبارة الدولة الفلسطينية، بدأت تتحول بدورها إلى أمر يستحيل تحقيقه. وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على إطلاق تلك الصيغة، حان وقت الاعتراف بصعوبة دحض نظرية هؤلاء النقاد حول استحالة تحقيق صيغة الأرض مقابل السلام.

ج. ليست العقبات المؤسساتية أقل صعوبة من العقبات المادية، فطيلة عقد من الزمان كانت هناك قيادات فلسطينية تلتزم علناً بحل الدولتين، ما زالت بعض تلك القيادات تحتل المناصب، لكنها لا تملك الكثير من السلطة، فحركة فتح مثلاً؛ وهي أقوى الأحزاب الفلسطينية السياسية التي تناصر

[1] **أعداد المستوطنين بالضفة ازدادت بنسبة 40% منذ 2010**.تقرير،وكالة الأناضول للأنباء،2021/03/09، https://www.aa.com.tr/ar

[2] ناثان ،براون، **زوال حل الدولتين**.صحيفة صدى الإلكترونية، موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، https://carnegieendowment.org/files/pb58_brown_sunset_final_arabic.pdf.2008/5/9

الإسرائيلي

حلّ الدولتين، تعاني من فقدان الثقة والانقسام على نفسها، وعلى المستوى الرسمي أيضاً، تشهد الحالة الفلسطينية تواجداً لحكومتين؛ واحدة في رام الله، والأخرى في غزة، تشرف حكومة رام الله على جهاز بيروقراطي يتسم بالانحلال المتردي، وتعتمد هذه الحكومة بالكامل على الدعم الدولي المالي، والديبلوماسي؛ لدرجة جعلت من الفلسطينيين من ينظر إلى أعضاء تلك الحكومة على أنهم بمثابة أوصياء دوليين، وليسوا قادة محليين، أما الحكومة الأخرى في غزة فترفض كلتا العمليتين الديبلوماسيتين اللتين نشأتا خلال العقدين الماضيين (منذ اتفاقية أوسلو 1993)، علاوة على الرؤية التي تستندان إليها، وفي مثل هذا الوضع، ليس هناك مكان لأي حلّ تفاوضي فيما بين الحكومتين من أي نوع كان[1].

يمكن القول هنا إنه وبعد تولّي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump السلطة مطلع سنة 2017، ومبادرته بالإعلان عن خطته للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين فيما عرفت لاحقا بصفقة القرن، فقد أصبح حلم حلّ الدولتين أبعد منالا من ذي قبل، خصوصا وهو يقتلع الركائز التي بُني عليها حلّ الدولتين، إذ يعترف بسيادة "إسرائيل" على القدس بوصفها عاصمة أبدية لها، والسماح لها بضم منطقة غور الأردن كاملة، بالإضافة إلى جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومناطق أخرى مما يعرف بمناطق ج C التي احتفظت إسرائيل بالجانب الأمني فيها حسبما نص عليه اتفاق أوسلو، أي ما مجموعه قرابة 30% من مساحة الضفة الغربية، بالمقابل تسمح الخطة للفلسطينيين بتأسيس دولة منزوعة السلاح بعد أربع سنوات، تكون عاصمتها شرقي القدس، وتحديدا في مدينة أبو ديس، حسبما صرَّح به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لاحقا، إذا ما استجاب الفلسطينيون لقائمة طويلة من الشروط ،من ضمنها تجريد حماس، وبقية فصائل المقاومة من السلاح في غزة، وتعهد السلطة الفلسطينية بـ"محاربة الإرهاب"، والتنازل عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، والاعتراف بيهودية الدولة في إسرائيل ،والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل[2].

المطلب الثاني : حل الدولة الواحدة

[1] نفس المرجع.

[2] **صفقة القرن:إقتلاع ركائز حل الدولتين**.مركز الجزيرة للدراسات،2020/01/30،
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4553

الإسرائيلي

يجمع الفلسطينيون على أن حل الدولتين قد استنفد، وأن الحديث عنه لم يعد واقعيا، لكن إسقاط حل الدولتين يجب أن يصحبها وجود البديل، ووضوح في الآليات لتحقيق الهدف الجديد ،فإذا قرر الفلسطينيون التخلي عن هذا الحل، فأي خيار سيتبنون ؟

فقد ظهر على الساحة الفلسطينية أصوات عديدة تنادي بإعادة النظر بحل الدولتين، وإسقاطه، والبدء بطرح بدائل، منها مثلا الذهاب إلى مجلس الوصاية الدولي كخطوة على طريق الوصول إلى الدولة الفلسطينية، أو تسليم إسرائيل مسؤولية الاحتلال للأراضي الفلسطينية حسب اتفاقية جنيف الرابعة، وهناك فكرة حل السلطة. لكن أحد أهم هذه البدائل هو حل الدولة الواحدة، وهو الحل الذي كانت حركة فتح قد اقترحته منذ العام 1968، فقد عرض أبو إياد صلاح خلف في 10 أكتوبر 1968 هدف فتح الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة وتكافؤ ،وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطرح في المجلس الوطني الخامس في فيفري 1969 يعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يصرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين ،مهما كان عددهم وسنة هجرتهم مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها[1] على أساس إقامة دولة واحدة ديمقراطية لا طائفية يعيش فيها العرب واليهود بمساواة وتحت حكم القانون.

ينبغي الإشارة إلى أن فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين لم تكن فكرة جاءت بها حركة فتح، فقد طرحتها من قبل عصبة التحرير الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني فيما بعد) في عام 1946 أما أول نص مكتوب لحركة فتح يتضمن هذه الفكرة فقد جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للتنظيمات الفلسطينية ،الذي انعقد في القاهرة ما بين 17 حتى 20 جانفي 1969 وهو المؤتمر الذي دعت إليه وتزعمته حركة فتح[2].

إن الانتقال إلى التفكير بحل الدولة الواحدة ،بشتى تنويعاته ،لا يعني أنه تم العثور على حل يرضي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء. فجميع هذه التنويعات تقدم مساهمات حقيقية لخدمة السلام والعدالة والأمن ،لكنها تشكل في الوقت ذاته ،مخاطر حقيقية أيضا بتقويض جميع هذه الأهداف ،لكن من الصعب تقديرها لأن الحجج لازالت مجردة إلى حد بعيد. كما أن مقترحات الدولة الواحدة لا تقارب بالكاد إلى مستوى التفاصيل التي تبلورت خلال مفاوضات

[1] محسن،محمد صالح،**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**.مرجع سبق ذكره.

[2] أبو نحل أسامة و أخرون،**مسيرة المتغيرات السياسية و أثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**.القدس:دار الجندي للنشر و التوزيع،ط 1،2012،ص 167.

الطرفين حول ترتيبات الحدود والأمن في أوسلو وفي نقاشات أخرى. وربما تدفع الوقائع على الأرض بدائل الدولة الواحدة لتحتل مركزا محوريا على مسرح الأحداث.

إن خيار الدولة الواحدة وإن لم يتبنه المفاوض الفلسطيني، فإنه أصبح يأخذ حيزا متزايدا من الاهتمام في الوسط الفلسطيني بعد حالة الإحباط السائدة من إمكانية تحقيق حلّ الدولتين، ويظهر أن مثقفين وقيادات فلسطينية محسوبة على حركة فتح، أخذت تتحدث عن خيار الدولة الواحدة، إما كوسيلة للضغط والتهديد على الجانب الإسرائيلي، أو كخيار حقيقي وحيد للخروج من الأزمة، وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فعندما قاد أحمد قريع المفاوضات بعد مؤتمر أنابوليس لم يستبعد أن يصبح الفلسطينيون جزءا من دولة ذات قوميتين مع الإسرائيليين، في أرض فلسطين التاريخية، كما أن صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين اقترح في نوفمبر 2009 تبني حلّ الدولة الواحدة، إذا لم يتوقف الإسرائيليون عن البناء في المستعمرات[1].

ويرى ناثان براون أنه مع تراجع احتمالات تحقيق حلّ الدولتين، بدأت فكرة الدولة الواحدة المزدوجة القومية تحظى بمزيد من الاهتمام، حيث تلقى العديد من المفكرين الفلسطينيين هذه الفكرة، لكن التوجّه الإسرائيلي العام ما يزال يراها بمثابة الخطر الذي قد يستهدف جوهر المشروع الصهيوني[2].

لكنه يؤكد في الوقت نفسه، أن المدافعين عن الدولة المزدوجة القومية يقعون في فخ الدعوة إلى حلّ مثالي، دون تحليل صورة هذه الدولة، أو كيف سيتمكن الطرفان المتنازعان من إنشاء تلك الدولة، فمن ناحية يشبه حلّ الدولة الواحدة الفكرة الشيوعية، التي يجد فيها العديد من الناس ما هو أفضل من الواقع الصعب المعاش، ولكنه بمرور الوقت قاد إلى ممارسات ذات انعكاسات خطيرة على كل من اعتنقها[3].

[1] محسن،محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة** .مرجع سبق ذكره،ص 191.
[2] ناثان ،براون، مرجع سبق ذكره.
[3] نفس المرجع.

الإسرائيلي

ويخلص براون إلى أن الدولة الواحدة التي ستنشأ لن تقوم على أساس قوميتين يتقاسمان الأرض نفسها على أساس تعاون، لكنها ستكون بدلا من ذلك دولة ينعم فيه البعض بالحريات الليبرالية والامتيازات الديمقراطية، مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم، في حين يحرم الآخرون من الحرية والأمن على حد سواء، وبمعنى أخر، إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سوية، فإنها لن تقوم على التعايش المتساوي بل على علاقات تتسم بالسيطرة من جهة والمقاومة من جهة أخرى[1].

فيما يرى أسامة أبو نحل أنه وأمام تعثر القيادة الفلسطينية، بالحصول على دولة على أرض الواقع، باتت ثمة خيارات مطروحة على الساحة الفلسطينية، للتعامل مع هذا الرفض، فثمة من بدأ من الفلسطينيين، بالدعوة إلى خيار الدولة الواحدة ثنائية القومية، لكن هذا الخيار حتما محكوم عليه بالفشل، لأن الإحتلال الإسرائيلي ليس بالسذاجة تلك، ليضحي بدولته، ومكانته الدولية، ليمنح الفلسطينيين اعترافا دوليا، قد يؤثر على سيادتهم على هذه الدولة لاحقا[2].

يرى نبيل شعث أن إعادة طرح شعار الدولة الواحدة يراد منه الضغط على إسرائيل للقبول بحل الدولة الفلسطينية المستقلة، ويضيف شعث: "الحديث الآن عن حل الدولة الواحدة هو حديث عن دولة إسرائيل وليس حديث عن دولة فلسطينية، بمعنى أن فكرة فتح الأساسية للدولة الواحدة كانت تتحدث عن دولة ما بعد التحرير، أي بعد تفكيك المشروع الصهيوني والانتصار على إسرائيل وتحرير كل الأرض الفلسطينية من الاحتلال، بعدها نقيم الدولة الواحدة الديمقراطية التي يعيش في ظلها اليهود كمواطنين، وقد كان هذا يمثل حلا إنسانيا لمشكلة الوجود اليهودي بدلا من إلقائهم في البحر كما كان يدعو البعض" [3]، الآن وبعد فشل الفلسطينيين في تحرير 22 % من الأرض يرى شعث أنه لم يعد من الممكن الحديث عن هذا الحل، فالمطروح الآن هو توريط إسرائيل بهذا الحل، أي القول بأننا لم نعد نريد دولة فلسطينية، بل نريد مواطنة بحقوق كاملة في هذه الدولة (إسرائيل)، أي أننا نطالب بالتصرف كما لو أننا في جنوب إفريقيا وأن إسرائيل تمثل دولة أبارثايد،

[1] نفس المرجع.

[2] أبو نحل أسامة و أخرون،مرجع سبق ذكره،ص 168.

[3] نفس المرجع،ص 169.

الإسرائيلي

ونحن أصحاب البلاد الأصليين وأنتم محتلين، وبالتالي يتحول الصراع إلى صراع مضاد للفصل العنصري (antiapartheid)[1]، أي أن من يتحدث عن حل الدولة الواحدة حسب رأيه هو عمليا لا يمتلك مشروع لهذا الحل وهو قادر على تنفيذه، بل لديه مشروع توريط إسرائيل بهذا الحل من خلال مطالبتها بالدولة الواحدة وبالمواطنة الكاملة، وبالتالي يكون هذا تهديد وليس مشروع، وقد قال جون بوتويك بخصوص هذا الشأن "إذا كنت تريد دولتين طالب بدولة واحدة، حيث أن إسرائيل ستخاف من المشكلة الديمغرافية مما يؤدي بقبولها بحل الدولتين" [2]، بمعادلة بسيطة إذا كان الآن عدد الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية مساوي لعدد اليهود، وإذا ما استمر الوضع كما هو عليه الآن فإنه بعد عشرين سنة سيكون للفلسطينيين الأغلبية المطلقة في هذه الدولة، وبالتالي يكون هذا التهديد بما يخيف الإحتلال الإسرائيلي فعليا، وهو بالتالي مشروع نضالي لتغيير نمط الصراع من نمط إنهاء الاحتلال من جزء من الأرض الفلسطينية إلى نمط طلب المواطنة في دولة إسرائيل على أمل الانتصار عليها عبر تغير المعادلات الديمغرافية والجغرافية والسياسية بعد سنوات.

إذن فكرة الدولة الواحدة لجميع الأطياف هي بديل مطروح، لكن يترتب على ذلك أسئلة عديدة تحتاج إلى إجابات صريحة تحظى بإجماع فلسطيني : ما هو مصير السلطة الفلسطينية ؟ هل الحفاظ عليها أي على السلطة الفلسطينية يخدم هدف الدولة الواحدة أم يبعده ؟ ما هي أشكال النضال المقترحة للوصول لهدف الدولة الواحدة ؟ وإذا كان العنف سيقضي على فكرة التعايش في دولة واحدة، بمعنى أنه سيقضي على الهدف، فكيف يمكن إقناع حركة حماس والجهاد الإسلامي بالتخلي عنه ؟ ثم هل ستوافق هذين الحركتين "حماس" و"الجهاد الإسلامي" على هذا الحل ؟ هذا بافتراض إجماع أطراف منظمة التحرير عليه.

تلقى فكرة الدولة الواحدة قبولا لدى بعض القيادات الفلسطينية بكل أطيافها، نظرا لصعوبة الموقف الفلسطيني التفاوضي، وكذا التعنت الإسرائيلي في مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، كما أن هذا الخيار يفتح المجال أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين كما يمنحهم تفوقا ديمغرافيا إذا ماسمح للاجئين بالعودة.

---

[1] نفس المرجع،ص 170.

[2] أبراش،ابراهيم،**المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الإنقسام**.القدس:دار الجندي للنشر و التوزيع،ط 1،ص 35.

لابد من أخذ فكرة حل الدولة الواحدة على محمل الجد بالنسبة للطرفين قد يكون استمرار واقع الدولة الواحدة هو الأرجح، غير أنه لن يقدّم حلا مُجديا. لذا يجدر النظر في تنويعات لنتيجة الدولة الواحدة تمنح حقوقا مماثلة لكلا المجتمعين المحليّين. وبالتالي ماهو نوع الدولة التي تعتبر حلا مناسبا وتمنح حقوقا متساوية لكلا الطرفين سواءا الفلسطيني أو الإسرائيلي؟

هناك ثلاث نماذج مطروحة يمكن أن تجعل من حل الدولة الواحدة أكثر جدوة ، ويعطي حلا جوهريا لمعضلة النزاع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

1 نموذج الشخص الواحد و الصوت الواحد

بالنسبة إلى بعض الأطراف، يتمثّل الحل الأكثر إنصافا في دولة واحدة موحّدة يتمتع فيها جميع الأفراد بحقوق المواطنة على قدم المساواة، بصرف النظر عن العرق، أو الإثنية، أو الدين [1].وهذه الدولة، مهما كان اسمها، ستنطلق من قيم الحرية العالمية، وستتحول إلى دولة لمواطنيها، من دون أن تخصّ قومية أو جماعة معيّنة. العنصر الراديكالي الذي يبدو في الاقتراح هو التأكيد على رسوخ الهويات الأخرى.

قد يعالج هذا النموذج مسألة الحقوق الفردية، إلا أنه يقوم على إنكار الحقوق الجماعية التي يتمسّك بها الطرفان، وهو لايتيح لأيٍّ منهما تحقيق تطلّعاته الوطنية والتعبير عن هويته بشكل لا فصال فيه،كما أنه يهمّش النزعة القومية لدى الجماعتين.

[1] Ghada Karmi, « The One-State Solution:An Alternative Vision for Israeli-Palestinian Peace », **Journal of Palestine Studies**, no 40. 2 (2011),p 62. https://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2011.xl.2.62

كذلك يثير هذا النموذج مخاوف عديدة لدى الطرفين، فالاتجاهات الديموغرافية تشير إلى أنه قد يهدّد النزعة القومية اليهودية، وإلى أن أغلب الإسرائيليين، على الأرجح، لن يقبلوا بهذه الدعوة إلى المساواة، لأنهم سيعتبرونها بمثابة وفاة لدولتهم الحالية. ويخشى العديد من الفلسطينيين الذين كافحوا طويلاً لبناء حركة وطنية وتوجيهها نحو خيارات واقعية، من أن هدف الدولة الواحدة سيُشرعِن ويُسبغ الطابع القانوني على المستوطنات الإسرائيلية، وينتقص من المكاسب الدبلوماسية التي قاتل الفلسطينيون من أجلها على مدى عقود عدة.

2 نموذج الثنائية القومية أو الفيدرالية

هو عبارة عن دولة واحدة تعترف بالحقوق الفردية والجماعية على حدٍّ سواء، حيث تحافظ على الحقوق الفردية للجميع، إلا أنها تمنح كلّاً من الجماعتين فرصة للتعبير المؤسّسي الحازم عن الحقوق الجماعية. يماثل هذا النموذج، في بعض جوانبه، النموذج السابق. في سنة 2011، رأت لمى أبو عودة أن الكثير من الفلسطينيين يرَوْن أن حل الدولتين فَقَدَ بالفعل قدرا كبيرا من جاذبيته التاريخية، ودعت إلى النظر في خيار دولة دستورية ليبرالية، يكون فيها العرب واليهود مواطنين وطنيين، و أن تُعامَل الهوية الفلسطينية بوصفها هوية متميّزة يمكن تحديد معالمها في بنية فيدرالية [1].وبعد ذلك بسنتين، أعرب توني جُدْت عن اعتقاده بأن "البديل الحقيقي الذي سيواجه الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة سيكون بين إسرائيل كبرى مطهَّرة عرقيا وإثنيا، ودولة واحدة اندماجية ثنائية القومية لليهود والعرب وللإسرائيليين والفلسطينيين"[2]، وقد تجنّب جُدْت أي توصيف للترتيبات المؤسسية، ووصف البديل الثاني بأنه يجسّد "التعددية الثقافية".

على العموم، تأتي المناداة بالثنائية القومية ممن لاتستهويهم النزعة القومية بصفة خاصة (حتى في الأوساط التي ينتمون إليها)، لكنهم مستعدّون لتقديم التنازلات لها، مع أن تلك التنازلات

[1] Lama Abu Odeh, "**The Case for Binationalism**: **Why One State Liberal and Constitutionalist May Be the Key to Peace in the Middle East**", Boston Review 26(2001): http://bostonreview.net/forum/lama-abu-odeh-case-binationalism

[2] Tony Judt, "**Israel**: **The Alternative**", New York Review of Books, November 2, (2003), http://www.nybooks.com/articles/2003/10/23/israel-the-alternative/.

نادراً ما تتجاوز دلالاتها الرمزية. وفي مخططات الثنائية القومية، تتشارك المجموعتان الأرض وبعض سمات الدولة المشتركة، لكنهما تظلّان منفصلتين قومياً. وقد تتم المحافظة على الصهيونية بصورة من الصور؛ كما يمكن الاستمرار في اعتبار الدولة وطناً قومياً للشعب اليهودي، لكنها ستكون في الوقت نفسه وطناً للشعب الفلسطيني ولن تبقى دولة يهودية وحسب. سيكون في وسع الفلسطينيين أن ينقشوا معالم هويتهم في تضاريس دولة موحّدة، لا على المستوى المركزي وحسب، بل كذلك عبر اللامركزية.

على الرغم من أن هذا النموذج يضمن الحقوق الوطنية، إلا أنه لايقتصر على مطالبة الإسرائيليين بفك ارتباطهم مع الكثير من أدوات الدولة التي دعت إليها التيارات الصهيونية الأساسية منذ أواخر عهد الانتداب، بل هو سيعني كذلك فك ارتباط الفلسطينيين، جزئياً، بالمطالبة بدولة فلسطينية،وفي هذا السياق، بدأ الفلسطينيون مرحلة التحوّل الفكري تلك، لكن ما من دلائل كثيرة على أن الإسرائيليين فعلوا ذلك أيضاً. يُضاف إلى ذلك أن العلاقة بين الحقوق الفردية والوطنية ينبغي أن تحدَّد بطريقة تشعر معها القيادتان الوطنيتان بالثقة.

ينطوي إقامة دولة فيدرالية ثنائية القومية على جدلية تحويل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلى صراع يدور داخل حدود الدولة ولا يمكن حلّه أو حتى إدارته.

ومن البدائل الممكنة لهذا النموذج نجد ال نظام الفيدرالي المتراكب الذي لا يضم وحدتين فحسب ،بل عدة وحدات[1].فالمجتمعان الإسرائيلي والفلسطيني ليسا كيانين مُتناغمين داخلياً بصورة تامة، ويمكن للواحد منهما أن يتّجه إلى تنظيم لامركزي يسمح لجماعتين متجانستين دينياً وإثنياً، أو متميّزتين ثقافياً، بالتعايش معاً في ظل حكومة مركزية تضمن الأمن والحقوق الأساسية للجميع. يتميّز هذا النموذج بأنه يتيح للتنوّع الذي يتّسم به كلٌّ من الجانبين أن يبرز بصورة أقوى. وبهذا المعنى، فإن ذلك هو الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون جرّاء القيود المفروضة على الحركة بين مناطق

[1] Benjamin Wittes, « **Imagining a Federalist Israel**: **Notes Toward a Disruptive Fantasy** », Lawfare (blog), August 14, (2018). https://www.lawfareblog.com/imaginingfederalist-israel-notes-toward-disruptive-fantasy

الحكم الذاتي. فهي مقسّمة بين إسرائيل، والقدس، وغزة،والمناطق "أ"، و"ب"، و"ج" في الضفة الغربية. وسيكون من المفيد اتّخاذ ترتيبات لم يفرضها الإسرائيليون، بل تقوم على منظومة مشتركة من الحقوق والمؤسسات المركزية التي لازالت تسمح لهذين المجتمعين بالاستقلال الذاتي.

مع ذلك، سيعتمد الحل القابل للتنفيذ على وضع ضمانات تتطلّب الثقة بين مجتمعين يساورهما فقدان الثقة بصورة عميقة. ومن الصعب أن نتصوّر تحوّل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، على نحو ما، إلى هيئة يتولّى الإشراف عليها مجتمع يهودي–فلسطيني مختلط، أو أن نتخيّل قوات الدفاع الإسرائيلية وقد انضمّت إليها وحدات فلسطينية على قدم المساواة.

3 نموذج السيادة المشتركة

أقر أحد مهندسي عملية أوسلو يوسي بيلين قبل سنوات، بأن "من الواضح ،عند استحضارنا لما حدث من تطورات، أنه كان علينا أن نتحدّث طيلة الوقت عن الكونفيدرالية، أي عن التعايش وليس الطلاق" [1]، وعنى بذلك تسوية تتداخل فيها إسرائيل وفلسطين ولا تنفصلان ،وهي الفكرة التي كانت متداولة في وقت مبكر من المحادثات غير الرسمية مع الفلسطينيين، ثم وُضعت جانبا، ولهذا السبب لم تتبلور الفكرة بصورة كاملة.

لكن برزت رؤى أكثر طموحا منذ ذلك الحين ،وانطلق الجزء الأكثر ابتكارا منها من أن الاستشهاد بسيادة وستفاليا كان ينطوي على مفارقة تاريخية ولم يكن مناسباً ،على الأقل لأنه ارتبط بالدول القومية[2]. ونظرا إلى أنه كان يقوم على افتراض وحدة الأراضي وتجانس الشعب يمكن انتقاده بأنه لا يلائم الواقعين الإسرائيلي والفلسطيني. ووفقاً لهذه النماذج ،فإن أراضي فلسطين التاريخية بأكملها هي التي يدّعي كلٌّ من اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين العرب أنها لهم وحدهم دون غيرهم.

يتّضح من خلال هذه النماذج أن كلا منها يعاني ثغرات، ويثير هواجس لدى هذا الطرف أو ذاك، أو لدى كليهما على حدٍّ سواء. وسيواجَه بالرفض القاطع أي حل يمس الهوية الوطنية

[1] Yossi Beilin, «**Confederation Is the Key to Middle East**, **Peace** » , New York Times, May 15, 2015, https://www.nytimes.com/2015/05/15/opinion/yossi-beilin-aconfederation-for-peace.html.

[2] Ibid.

الفلسطينية أو الإسرائيلية، أو يثير أسئلة عن الادّعاءات الوطنية المطالِبة بالسيادة المطلقة ، أو يقوّض السيطرة على أجزاء من الأرض . تفتقر جميع الأفكار المطروحة إلى تفاصيل أساسية، ومن المفضَّل النظر إليها باعتبارها رؤى عامة لنتائج بديلة وليس كمخططات مفصّلة يمكن تطبيقها فعليا.

إن أهم الغموض الذي يشوب سيناريوهات الدولة الواحدة المتنوعة، والمعارضة التي تلاقيها، هو أنها لا طائل من ورائها بسبب غياب أي عملية لتطبيقها، بعبارة أخرى، لا تكمن المشكلة الجوهرية في كلٍّ منها في كيفية عملها، بل في توفر الوسائل الكفيلة بتنفيذها، فإذا أخذنا الواقع السياسي في الحسبان، فإن حل الدولة الواحدة لا يطرح أي حل قابل لإنهاء الصراع.

ملخص الفصل الرابع

نخلص من خلال كل ما تطرقنا إليه في هذا الفصل إلى:

ـ أن التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي شهد عدة مقترحات طُرحت من كلا الطرفين لإيجاد تسوية دائمة الصراع القائم بينهما والذي طال أمده، وهذا نتيجة تداخل عدة إعتبارات، ومحاولة الأطراف الدولية التأثير على الأطراف المتفاوضة على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها وسيط أساسي في هذه العملية من خلال تقويض مقترح لصالح مقترح أخر، وهذا بدعم المقترحات الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين بالإضافة إلى الإختلال الواضح في ميزان القوى لصالح الإحتلال الإسرائيلي الذي حال دون أن تكون للمقترحات الفلسطينية أية جدوى ضف إلى ذلك

ضعف المفاوض الفلسطيني، وإفتقاره إلى رؤى شاملة تخدم الطرح الفلسطيني على مدى جولات التفاوض.

ـ وقد مر التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي بعدة مراحل وعرف اضطرابات وإختلالات أثرت على مساره و نتائجه نظرا للبيئة المحيطة بالنزاع بالإضافة إلى التأثيرات الإقليمية والدولية وحتى الداخلية كان لها أثرا عميقا في تبلور هذا النزاع و المخرجات التفاوضية و الحلول التي طرحت لحله على غرار الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية من ثورات أعادت رسم الخريطة السياسية لهذه الدول خاصة مصر نظرا لارتباطها القوي بهذا النزاع، والتوترات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية التي لعبت دورا محوريا في ضعف وتلاشي الموقف الفلسطيني أمام التعنت الإسرائيلي، والدعم الأمريكي خاصة في ظل حكم دونالد ترامب الذي أعاد صياغة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وفق الرؤية التي تخدم المصالح الإسرائيلية من خلال خطة السلام التي طرحها لحل النزاع.

ـ كما عرف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي العديد من الحلول لكن ظلت هذه الأخيرة تراوح المكان نظرا للتعنت الإسرائيلي كما قلنا سابقا، وعدم رغبتها في حل النزاع فهي كانت تهدف من خلال عملية التفاوض إدارة و إطالة النزاع لا لإيجاد حلَ له، و كان من أهم الحلول التي طُرحت حل الدولتين، وكذا حل الدولة الواحدة، وكان حل الدولتين أقرب الحلول الممكنة لإرساء دعائم السلام في المنطقة، وهو يتمحور حول إنشاء دولتين إحداهما إسرائيل وتقوم على أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والأخرى فلسطين وتقوم على أراضي حدود الرابع من جوان 1967.و كان القبول بهذا الحل أي الإعتراف بسيطرة إسرائيل على مساحة 78% من أرض فلسطين التاريخية، ولكن رغم ذلك ظلت إسرائيل تماطل وتفرض حقائق على أرض الواقع من خلال إستمرارها في بناء المستوطنات، وهذا ما يجعل من حل الدولتين صعب التنفيذ فعليا.بالإضافة لحل الدولة الواحدة، أو الدولة المزدوجة القومية التي يتعايش فيها الفلسطينيون، والإسرائيليون جنبا إلى جنب بنفس الحقوق، ولقد لقيت هذه الفكرة قبولا لدى بعض القيادات الفلسطينية بكل أطيافها، نظرا لصعوبة الموقف الفلسطيني التفاوضي، وكذا التعنت الإسرائيلي في مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن هذا الخيار يفتح المجال أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين كما يمنحهم تفوقا ديمغرافيا إذا ماسمح لهم بالعودة. لكن تبقى كل الحلول مجرد مقترحات لم ترقى إلى التجسيد نظرا للعناد الإسرائيلي، وكذا

الإسرائيلي

الإختلال في موازين القوى ما يجعل من الإحتلال الإسرائيلي يفرض منطقه على الفلسطينيين بالإضافة إلى دعم القوى الدولية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية لها، وبالتالي فالإحتلال الإسرائيلي لا يسعى لحل النزاع بقدر ما يحاول إدارته، والاستفادة منه.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أنّ التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطيني، وحكومة الإحتلال الإسرائيلي يبقى مجرد تفاوض لم يحقق الغاية التي توجه الطرفين من أجلها وهي حل النزاع القائم بينهما وإحلال السلام، وذلك كون شروط نجاحه غير متوفّرة، ولتحقيقها يتعيّن مراجعة العديد من المسائل التي تؤثر مباشرة على مسار التفاوض، بإعتبار أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أكثر استعصاء من أن يُحل بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية فحسب، فأبعاده التاريخية والجغرافية والثقافية والدينية والجيوإستراتيجية تجعل حلّه مرهونا بموازين القوى الإقليمية والدولية.

إذ تمثل الرغبة التفاوضية المشتركة لدى طرفي التفاوض واحدة من شروط التفاوض الناجح، وبغياب الرغبة الإسرائيلية في التفاوض يتضح أن هناك خللا في أحد أركان وشروط التفاوض، وهو أمر يفسح المجال للوقوف أمام واحدة من أسباب إخفاق هذا الخيار، كما يؤكد أن انخراط الطرف الإسرائيلي الفعلي في المفاوضات كان له أهداف وغايات بعيدة عن الرغبة في التوصل للسلام مع أطراف التفاوض الأخرى، حيث لم يكن مسار التفاوض بالنسبة له سوى مدخلا لتحقيق تلك الأهداف والغايات.

يبدو أن الإحتلال الإسرائيلي قد نجح إلى حد بعيد في تحقيق ما ابتغاه من وراء ذلك، وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لو أن الطرف الفلسطيني توفر له شيء من القوة المطلوبة ليوازن بها قوة الطرف الإسرائيلي، لقد انعكس الخلل في ميزان القوة بين طرفي التفاوض على شكل خلل واضح في نتائج ومخرجات العملية التفاوضية، وهو تعبير يكشف عن ارتباط النتائج بمقدماتها، والنهايات ببداياتها، الأمر الذي أبان عن فجوة، بل لنقل مشكلة تتصل بالعملية التفاوضية بحد ذاتها، هذه المشكلة تتكون من شقين، الشق الأول يتمثل بعدم الالتزام الإسرائيلي بتنفيذ ما يتم الإتفاق عليه، والشق الثاني هو قبول الطرف الفلسطيني التفاوض حول ما تم الوصول لاتفاقات بشأنه أصلا.

نرى أن هذه المشكلة هي مشكلة بنيوية تفاوضية وليست إجرائية أو شكلية، لأنها ذات صلة بالأسس والمقومات التي ينطلق منها التفاوض، ضف إلى ذلك الدور السلبي الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها و رعايتها لهذا التفاوض الذي أبان عن انحياز واضح لصالح تحقيق أهداف وغايات ومقترحات الإحتلال الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين.

من الواضح أيضا أن السبب الذي يجعل الطرف الإسرائيلي يمتنع عن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه هو ذات السبب الذي يجعل الطرف الفلسطيني يقبل التفاوض مرة أخرى حول ما تم الاتفاق

عليه سابقا، وهو قوة الطرف الأول وضعف الثاني، أو بعبارة أخرى غياب توازن القوى بين الطرفين والذي من شأنه أن يمنع أحدهما من التهرب مما قد يتم الاتفاق حوله،كما يجعل الطرف الآخر في غنى عن القبول بهذا الإتفاق من أساسه، عندها يصبح التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض هو الضابط الذي يمنع العملية التفاوضية من الانحراف عن مسارها الصحيح، أو أحد طرفي التفاوض من التهرب من استحقاقاتها الطبيعية.

من الواضح أيضا أن المفاوض الفلسطيني قد تعاطى مع موضوع التفاوض بوصفه إستراتيجية لا غنى عنها، متجاوزين حقيقة كون التفاوض يمثل تكتيكا ضمن إستراتيجية شاملة.

النتائج

1 لابد للعملية التفاوضية حتى تكون ناجحة ومثمرة من الاستناد إلى أسس ومقدمات صحيحة تمنحها القوة، وتهيئ لها الفرصة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2 تشكل المقدمات الصحيحة للعملية التفاوضية ضمانة أكيدة لنجاحها أو على الأقل فإنها تحول دون إستخدام التفاوض بصورة وظيفية لتحقيق أهداف غير ذات صلة تتمثل تلك المقدمات بقدر من التكافؤ بين طرفي التفاوض و بغياب ذلك تكون الفرصة مهيئة لإخفاق الجهود التفاوضية.

3 يمثل التفاوض خيارا يمكن الأخذ به سعيا لإيجاد حل لمشكلة قائمة تهم طرفين أو أكثر لكنه لن يكون الخيار الوحيد واجب الإتباع، و إلا فإن الإصرار على ذلك سيكون مدعاة للفشل كنتيجة لتفويت الفرص التي تتضمن الأخذ بالخيارات الأخرى و تفعيلها عند الحاجة لاسيما خيار المقاومة بأشكالها المتعددة.

4 لقد كان الإختلال في شروط التفاوض واضحا بين طرفي التفاوض الفلسطيني و الإسرائيلي، وانعكس ذلك على المسار التفاوضي و الأمال التي كانت معلقة على خيار التسوية بين الطرفين.

5 شكل خيار التفاوض في ظل فقدان القوة وكل مقومات المساعدة على الثبات على أرض المواجهة إختبار صعب سرعان ما تظهر نتائجه سلبية على مصالح أحد طرفي التفاوض دون الآخر و هذا ما حدث في المسار التفاوضي بين منظمة التحرير الفلسطينية و الإحتلال الإسرائيلي فكل نتائجه كانت تخدم الجانب الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين.

6 إن التعويل على التفاوض في لحظة تاريخية تقول كل معطياتها بغياب الشروط الصحيحة للتفاوض يدل على مشكلة تتصل بالجانب التصوري التشخيصي لدى المفاوض، و هي مشكلة مهمة و لها دلالاتها و تداعياتها، و هذا يؤكد على أن كثيرا من الأخطاء التي يقع فيها المفاوض تعود لأسباب تتعلق بعدم وضوح الرؤية لديه.

7 إن التحولات الدولية التي سبقت إنطلاق مسار التفاوض، و اتخاذ المفاوض منها ذريعة لتبرير إقدامه على المفاوضات، يكشف عن منطق يتناقض مع منطق الثورة التي يرفع لواءها، ذلك أن الثورة تسعى لتغيير القواعد الموجودة لا الخضوع لمقتضياتها، و هنا تظهر مسألة جديرة بالبحث تقول أيهما شكل عاملا حاسما في تبني منظمة التحرير لمسار التفاوض، التغيرات الدولية، أم التغيرات التي ألمت بالمنظمة ذاتها.

8 شكل التضارب في الأهداف التفاوضية نقطة ضعف بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، و هي حالة يتم التركيز فيها على الأهداف الأقل أهمية و تقديمها على تلك الأكثر أهمية، و تنعكس آثار هذا التضارب على طبيعة النتائج النهائية للعملية التفاوضية.

9 إن إستثمار الضغط و الحراك الشعبي كالإنتفاضة لخدمة الأغراض التفاوضية تصب في خدمة مسار التفاوض، بعيدا عن الرغبة في تطويره و تعميمه للوصول به لحالة تضع الإحتلال أمام مأزق أكثر صعوبة.

10 جسد إنعقاد مؤتمر مدريد نقطة تحول في المفهوم الدولي لطلب السلام فقد تم تجاوز الكثير من المعطيات، والأبعاد التي كان لها أن تشكل حالة دعم للمطالب الفلسطينية نحو الحقوق ولكن تم القفز عن ذلك عبر اختزال مفهوم المؤتمر الدولي للسلام ليصبح مؤتمر مدريد للسلام.

11 أسس التحول في مواقف منظمة التحرير على وقع الإلتزام بمتطلبات أوسلو لاسيما الأمنية منها إلى نثر بذور الإنقسام على الساحة الفلسطينية.

12 مثل تشبث منظمة التحرير بمسار التفاوض في ظل غياب عدالة النتائج المترتبة على العملية التفاوضية مؤشرا على غياب القدرة لتفعيل البديل عن المفاوضات، و هو الأمر الذي جعل الطرف الإسرائيلي يمعن في عدم الإستجابة لمتطلبات التفاوض.

13 أثبتت الدراسة أن الإحتلال في الشروط التفاوضية بالإضافة إلى الدعم المطلق للولايات المتحدة الأمريكية للإحتلال الإسرائيلي، وكذا كل المقترحات التفاوضية و كذلك الحلول التفاوضية التي طرحت كانت تخدم الطرف الإسرائيلي فهذا الأخير جعل من التفاوض مجرد وسيلة لإدارة الصراع لم يكن يبحث عن حل له.

التوصيات

1 يتعين عن القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض الذي ثبت فشله لأكثر من عقدين من الزمن، و البحث عن بدائل أخرى قادرة على إحداث توازن بين طرفي الصراع يساعد الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم التي توجهوا للتفاوض من أجلها.

2 من المفروض أن تخضع العملية التفاوضية بين منظمة التحرير الفلسطينية والإحتلال الإسرائيلي إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل والكشف عن الإيجابيات و السلبيات المترتبة عليها للوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق هذا الخيار.

3 إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، و العمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حدوث الإنقسام على الساحة السياسية الفلسطينية، والعمل على إيجاد حلول لها حتى تكون للعملية التفاوضية أكثر جدوى و قوة مما هي عليه.

4 يمثل خيار التفاوض حالة الإستثناء و ليس الأصل، وعند فشل هذا الخيار فمن المنطق العودة للخيار الأصيل وهو المقاومة، وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على التنصل من خيار التفاوض لسبب أو لأخر، فلا سبيل لفسح المجال أمام خيار المقاومة لأخذ فرصته على الأرض.

5 إعادة برمجة وعي الشعب الفلسطيني باتجاه الحقوق الوطنية وليس باتجاه الأطر والتنظيمات، و هذا يتطلب الرقي بمستوى الخطاب السياسي العام، والتعبئة الشعبية الموجهة للداخل للارتقاء بشعب فلسطيني يتمتع بثقافة سياسية واعية يحمل هم القضية الوطنية.

6 التوافق حول الخيارات الفلسطينية وكيان العمل الوطني الفلسطيني الواحد قبل الشروع في خيار المفاوضات.

7 توسيع الدائرة التفاوضية، وعدم اقتصارها على أشخاص بعينهم والإستعانة بمختلف الكفاءات الفلسطينية سواءا في الداخل أو الخارج.

8 تفعيل دور المقاومة الشعبية والإقتصادية بجانب المقاومة المسلحة (التكامل و التزامن و التفاعل بين مختلف الخيارات).

9 تفعيل دور الإعلام ليكون وسيلة ضاغطة لصالح الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى خلق قوى داعمة داخل الإحتلال الإسرائيلي نفسه، وكذا خلق قوى داعمة للفلسطينيين في الخارج (مؤسسات المجتمع المدني العالمية).

المراجع

Références

الكتب:

1.(أبو نحل) أسامة،و أخرون،**مسيرة المتغيرات السياسية و أثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**.القدس:دار الجندي للنشر و التوزيع،ط1 ، 2012.

2.(أبو قحف) عبد السلام، إدارة الأزمات. القاهرة: مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

3.(أبو خزام) إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)**.لبنان: منشورات الأهلية،ط1، 1999.

4.ابن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار صادر،ط 4، 2004 .

5.(أبراش) ابراهيم،**المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الإنقسام**.القدس:دار الجندي للنشر و التوزيع،ط 1،2012.

6.(الأنباري) عبد الأمير، **حول المفاوضات الدولية :متطلباتها وأساليبها**. بغداد: المركز القومي للإرشاد والتطوير الإداري،1987.

7.(أندرسون) باربارا ،**التفاوض الفعال مهارات التفاوض الإحترافي**.القاهرة: مكتبة الهلال للنشر والتوزيع،2014.

8.(أحمد عبد الغفار) محمد ،**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية"دراسة نقدية وتحليلية"**.الجزائر:دار هومة،2003.

9.(بي جيرجيان) إدوارد، **حل الدولتين فعل الماضي أم المستقبل**. معهد بيكر للسياسة العامة ،جامعة رايس،د ت.

10.(بيلي) سيدني ،**الحروب العربية الإسرائيلية و عملية السلام**.تر:فرحات إلياس،بيروت:دار الحرف العربي،ط1، 1992.

11.(جارودي) روجيه،**الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**.تر:محمد هشام،القاهرة:دار الشروق،ط4 ،2002.

12.(جويات) نيكولاس،**غياب السلام:محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني**.تر:طلعت الشايب،القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة،2005.

13.(الجمسي)محمد عبد الغني، **مذكرات الجمسي (حرب أكتوبر 1973)**.باريس:دار المنشورات الشرقية،ط1 ،1989.

14.(جراد) عبد العزيز ،**العلاقات الدولية**.الجزائر:موفم للنشر،1992.

15.(الدجني) يحي،**تحدي الحركة الصهيونية للقوى العربية الإسلامية**.دمشق:دار النمير،1985.

16.(دورتي) جيمس ،(بلستغراف) روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر:وليد عبد الحي،الكويت:كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع،ط 1 ،1985.

17.(د.كانتور) روبرت،**السياسة الدولية المعاصرة**. تر: احمد ظاهر، عمان: مكتب الكتب الأردني للطباعة،ط1989،1.

18.(هاليداى) فرد، **السياسة السوفياتية في قوس الأزمة**. تر:عفيف الرزاز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،د ت.

19.(هالسل) جريس،**النبؤة و السياسة**.تر:محمد السماك،القاهرة:دار الشروق،ط2 ،2003.

20.(هاشم) محمد يونس،**الدين و السياسة و النبؤة بين الأساطير الصهيونية و الشرائع السماوية**.دمشق:دار الكتاب العربي،ط1 ،2010.

21.(هاشم نعمة) كاظم،**العلاقات الدولية**. بغداد : شركة أياد للطباعة الفنية ، ط 1 ، 1988.

22.(هوروفيتس) دان، وآخرون،**الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة،ط1 ،1987.

23.(هلال) رضا،**المسيح اليهودي و نهاية العالم**.القاهرة:مكتبة الشروق،ط1 ،2000.

24.(واصل) عبد المنعم، **الصراع العربي الإسرائيلي**.القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،ط1، 2002.

25.(زكرياء) فريد،**من الثروة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**.تر:رضا خليفة،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،1999.

26.(حامد) عبد الماجد،**مقدمة في منهجية و دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية**.القاهرة:دار الجامعة للطباعة و النشر،2000.

27.(حوراني) فيصل،**الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974:دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1980.

28.(حماد) مجدي،**تأثيرات الثورات العربية على المصالحة الفلسطينية و المشروع الوطني الفلسطيني**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،2013.

29.(نويهض الحوت) بيان،**فلسطين القضية ،الشعب ،الحضارة**.بيروت:دار الإستقلال للدراسات والنشر،ط1 ،1991.

30.(حقي توفيق) سعد، **مبادئ لعلاقات الدولية**. عمان : دار وائل للنشر،ط 1 ،2000.

31.(الغزالي حرب) أسامة،**مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1987.

32.(يوسف حتي)، ناصيف،**نظرية العلاقات الدولية**.بيروت:دار الكتاب العربي،ط 1 ،1985.

33. (مهنا) نصر محمد و (معروف) ناجي خلدون ، **تسوية المنازعات الدولية**.القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر،1996.

34.(نعيرات) رائد،**دراسة حالة:الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية–الإسرائلية منذ أنابوليس 2007–2011**.نابلس:المركز الفلسطيني للديمقراطية و الدراسات،2011.

35.(سبير) أروى،**المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**.تر:بدر عقيلي،عمان:دار الجليل للنشر،1998.

36.(السيد) عليوة ،**إدارة الأزمات و الكوارث"حلول عملية،أساليب وقائية"**،القاهرة:مركز القرار للإستشرافات،1997.

37.(السيد عثمان) فاروق، **التفاوض وإدارة الأزمات**. القاهرة : دار الأمين لنشر و التوزيع،ط1 ،2004.

38.(حسن سعيد)عدلي، **الأمن القومي العربي و إستراتيجية تحقيقه**.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977.

39.(عاروري) نصير، **أمريكا الخصم والحكم :دراسة توثيقية في عملية السلام والمناورات واشنطن منذ1967**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

40.(عبد الكريم) قيس،**خمس سنوات على إتفاق أوسلو**.بيروت:شركة التقدم العربي،1999.

41.(عبد الرحمان) أسعد،**منظمة التحرير الفلسطينية:جذورها تأسيسها مساراتها**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1987.

42.(العطية) عصام، **القانون الدولي العام**. بغداد: مطبعة المكتبة القانونية، ط5، 2012 .

43.(عيتاني) مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**.بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

44.(عليوة) سيد، **مهارات التفاوض:سلوكيات الاتصال والمساومة والدبلوماسية**.عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1978 .

45.(عنبار) إفرايم، وآخرون، **السلاح النووي في الإستراتيجية الإسرائيلية**. نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ط1، 1987.

46.(عبد الحميد عرابي) رجاء،**سفر التاريخ اليهودي**.دمشق:الأوائل،ط2

47.(مارسيل) ميرل ،**سوسيولوجيا العلاقات الدولية**.تر:حسن نافعة،القاهرة:المستقبل العربي،ط 1 ،1986.

48.(مهنا) محمد نصر ، (خلدون ناجي) معروف ،**تسوية المنازعات الدولية"دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط"**،القاهرة:مكتبة غريب،بدون سنة نشر.

49.(محمد صالح) محسن، **حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2013.

50.(محمد صالح) محسن، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة**.بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2013.

51.(الملطي) غريغوريوس،**تاريخ مختصر الدول**.بيروت:دار المشرق،ط3 ،1992. (المسيري) عبد الوهاب،**موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية**.القاهرة:دار الشروق،ط1 ،2006.

52.(معدي) منصور،**هرمجدون ونهاية أمريكا و إسرائيل**.دمشق:دار الكتاب العربي،ط1،2007.

53.(صبري مقلد)،إسماعيل،**العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول والنظريات**.القاهرة:المكتبة الأكاديمية،1991.

54.(نالي لواد) شوقي، (غالي أبو التمن) عباس، **التفاوض مهارة وإستراتيجية**. بغداد : مطبعة الفنون ،ط 1، 1991.

55.فوللر ج.ف.س ،**إدارة الحرب"من عام 1789 حتى يومنا هذا"**،تر:أكرم ديري،بيروت:دار اليقظة العربية للتأليف و الترجمة و النشر،1971.

56.(فوزي)محمد، **حرب الثلاث سنوات 1967–1970**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ط3،1983.

57.(فرج) عصام الدين،**منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1993**.المعادي:مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر،ط1998،1.

58.(الفغالي) أبو طلال، **معارك العرب منذ ماقبل الإسلام وحتى حرب الخليج**.بيروت:دار نوبليس،ط2007،1.

59.(موسى قنيبي) عصام،**الصراع على الديار المقدسة**.دمشق:دار الطليعة الجديدة،ط2003،1.

60.(قريع) أحمد،**المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة**.بيروت:مؤسسة الدراسات اللفلسطينية،2008.

61.(يحي الشاعري) صالح، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**.القاهرة :مكتبة مدبولي،ط2006،1.

62.(الشافعي) محمد بشير، **القانون الدولي العام في السلم والحرب**. الإسكندرية : دار بور سعيد للطباعة، ط1971،1.

63.(شاش) طاهر،**مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الأمال والتحديات**.القاهرة:دار الشروق،1999.

64.(الشعيبي) عيسى،**الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي و التطور المؤسساتي 1947-1977**.بيروت:مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،1979.

65.(الشعيبي) عزمي،**منظمة التحرير:البرنامج الوطني و آليات تنفيذه القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي**.البيرة:مسارات المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتيجية،2012.

66.(الخالدي) وليد،**الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي (1897-1997)**. بيروت :دار النهار،1998.

67.(الغنيمي) عبد الفتاح،**شعوب إسرائيل و خرافة الإنتساب للسامية**.القاهرة:العربي للنشر والتوزيع،ط1 ،2002.

68.(غاستون) بوتول ،**الحرب والمجتمع"تحليل إجتماعي للحروب و نتائجها الإجتماعية و الثقافية و النفسية**".تر:عباس الشربيني،بيروت:دار النهضة العربية،1983.

69.**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1966.

الدوريات

70.(أبو عامود) محمد،« الإنتفاضة الفلسطينية 1987-1990 والإنتفاضة الثانية » ،**السياسة الدولية**، ع 143، 2001.

71.(الأسدي) عبده،« المنظور الإسرائيلي لقضية الإستيطان وفق مفاوضات التسوية النهائية » .**صامد الإقتصادي**، ع144 ،1999.

72.(البدري) حسن،« الكم والكيف في الصراع العربي الإسرائيلي » . **السياسة الدولية**، ع50،أكتوبر 1977.

73.(الجرباوي) علي،« المفاوضات العربية و الفلسطينية مع إسرائيل:المأزق و الحل » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،مجلد20، ع78 ،2009.

74.(هيكل) محمد حسنين،« حدود السلاح » . **دورية وجهات نظر**، القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، العدد 25، فيفري 2002.

75.(هلال) جميل،« إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع87،صيف 2011.

76.(حسين) عدنان،« منظمة التحرير الفلسطينية في يوبيلها الفضي:المرحلة الأولى للتنظيم المستقل 1959-1967 » .**مجلة شؤون فلسطينية**، ع 195،جويلية 1989.

77.(كيالي) ماجد،« معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين و جنوح المقاومين » .**مجلة شؤون عربية**، ع137 ،2009.

78.(منصور)،كميل«نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها» .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ع14، 1993.

79.(النفار) سليم،« المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بين الثابت والمتحول » .**سياسات**،ع12، 2010.

80.(سخنيني) عصام،« الكيان الفلسطيني 1964-1974 » ،**مجلة شؤون فلسطينية**،ع 41-42،فيفري 1975.

81.(روحانا) نديم،« الهوية الوطنية الفلسطينية و الحلول السياسية » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع89 ،2012.

82.(شبيب) سميح،« اتجاهات التجديد الفلسطيني » .**جريدة سفير**،بيروت،4 أوت 1994.

83.(شيف) زئيف،« تصدعات في نظرية الأمن (أمن بلا أهداف) » .**مجلة هارتس**،1987/08/07.

84.(شرارة) رندة،« إسرائيل و التسوية السياسية » .**مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد 6،ربيع 1991.

85.(كامل الخزرلى) ثامر،« التفاوض:إدارة وسياسة » . **المجلة السياسية والدولية**، ع 2، الجامعة المستنصرية، 2006 .

86.(الظاهر) بلال،« مقابلة مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسى راز.النتيجة الأسوء للإنتخابات العامة هي فوز اليمين » ،**مجلة قضايا إسرائيلية**،ع33 ،2009.

87.مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات،« مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل إستمرار الإستيطان (تقرير إستراتيجي) » .**مجلة القدس**، ع 137، 2010.

الرسائل غير منشورة

88.(حنا سليمان الزعمط) تامر،**اليسار الفلسطيني والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**.رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت فلسطين،2015/2014.

89.(السيد عوض) محمد عثمان،**دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني**،رسالة دكتوراه،القاهرة:كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،1993.

90. (الصمادي)،حمزة،**تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**.رسالة ماجستير غير منشورة،نابلس فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2008.

الوثائق الإلكترونية

الكتب

العربية

91.(السقا) أباهر،**الإنتفاضات و الثورات العربية الحالية و أثرها على القضية الفلسطينية.** البيرة:المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات و الدراسات الإستراتيجية (مسارات)،2014.

92.(تني) جاك،**الأخطبوط الصهيوني و خيوط المؤامرة لإبتلاع فلسطين**.
تعليق:هشام،عواض،القاهرة:دار الفضيلة،2001، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط:
https://ia903408.us.archive.org/30/items/yah2014/11yah.pdf

93. (بوبير) ستيفن دبليو وأخرون،**المنظور الإستراتيجي و الإستراتيجيات الإجتماعية و الإقتصادية طويلة المدى لإسرائيل**.كاليفورنيا:مؤسسة راند (RAND)،2015. نسخة إلكترونية متاحة على الرابط:
file:///C:/Users/ACER/Downloads/RAND_RR488z1.arabic.pdf

94. (النقيب) فضل مصطفى ،**دليل إسرائيل العام 2020 (الإقتصاد الإسرائيلي)**.مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2021/04/09. نسخة إلكترونية متاحة على الرابط:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/bookspdf/Fadel%20Al-Naqib.pdf

95. (نحاس) فادي، **دليل إسرائيل العام 2020 (المؤسسة الأمنية العسكرية)**.مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2020/09/18،تاريخ الإطلاع 2021/12/25، نسخة إلكترونية متاحة على الرابط:-https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/bookspdf/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

96.الأمم المتحدة،**أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989-2000)**.نيويورك 2014،ص 94،-https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2000/12/OEPART5a_010420-1.pdf

97. (عريقات) صائب،**الحياة مفاوضات**.نابلس:جامعة النجاح الوطنية، https://repository.najah.edu/bitstream/handle/20.500.11888/12738/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9_%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA.pdf?sequence=1&isAllowed=y

98. هيومن رايتس ووتش، **إسرائيل/فلسطين: هجوم حماس على حافلة يستهدف مدنيين**.2016/04/25،تاريخ الإطلاع 2021/09/08،على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/25/289196

99. (فياض) علي،**إستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية** .دمشق:دار كنعان،ط 2 ،1992.
https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%87-pdf

الدوريات العربية

100. (بهلول) لطيفة،« الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (دراسة في الفلسفة السياسية المعاصرة لنعوم تشومسكي) » .**مجلة دراسات**، مج 13،ع 1،جوان 2021 ،ص ص 288-298
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/60/13/1/193302

101. (الجرباوي) علي ،« المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل: المأزق والحل » . **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 20،ع 78، ربيع 2009 ، https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/10257.pdf

102. طلال صالح بنان، « الصراع العربي الإسرائيلي: إدارة الصراع والردع الأعرج » .**مجلة أراء**،ع 136،أفريل2019.
https://araa.sa/templates/smartone/home/assets/StudiesFiles/136.pdf

103. (لبيد) عماد ، (بلعيفة) أمين،« مسألة الأمن في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (قراءة في المنظور الإسرائيلي ضمن السياق الفلسطيني والعربي)». **مجلة أبحاث**،مج 6، ع1 ، جوان 2021،ص ص 84-98.

104. (الهور) موسى،« التسوية السياسية كآلية لإدارة الصراع العربي الصهيوني » .**مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات** ، ع 35،فيفري 2015.
https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/728/683

105. صالح الرقب،« علم الأثار يبطل دعوى اليهود بوجود الهيكل المزعوم تحت المسجد الأقصى ». **مجلة الربيئة**، ع 24،
https://arrabiaa.net/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D8%B7%D9%84-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84/

106.« سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية » .ملخص تقرير 2002، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 13 ، ع 51 ،ماي 2002.

file:///C:/Users/ACER/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%20%D9%85%D9%86%20%D8%A3%D8%AC%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%

86%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%20-%20%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B2%20%D8%AC%D9%8A%20.%20%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%AC%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%88%201.pdf

107.« النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني: إمكانات وعناصر حل » .**مجلة الدراسات الفلسطينية** ،ع **3**،صيف **1990**.

https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A.pdf

الملتقيات

108. (عياش) عدنان،**دحض إدعاءات اليهود بأحقيتهم بأرض فلسطين**.لبنان:المؤتمر الدولي الثالث عشر (فلسطين قضية وحق)،مركز جيل البحث العلمي،ديسمبر 2016.

المقالات

109. (إيسيروف) آمي، **تاريخ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي** . ج2، شبكة الشرق الأوسط، 2008/07/08،تاريخ الإطلاع 2021/03/17
http://mideastweb.org/palestine_history_arabic_2.htm

110. (إبراش) إبراهيم، **لماذا ترفض إسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام** .ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2011/02/12،تاريخ الإطلاع 2021/04/15
http://palnation.org/vb/showthread.php?t=163

111. (براون) ناثان، **زوال حل الدولتين** . صحيفة صدى الإلكترونية،موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008/05/09، https://carnegieendowment.org/files/pb58_brown_sunset_final_arabic.bdf

112. (جرابعة) محمود، (بن شطريت) ليهي، **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور ترامب** .ديسمبر 2016.تاريخ الإطلاع 2021/04/17. https://studies.aljazeera.net/en/node/4117

113. (الدجني) حسام، **إستراتيجية إسرائيل التفاوضية** .المثقف العربي، 2014/08/17،تاريخ الإطلاع 2020/03/07، https://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama

114. (زيتون) جوزيف، **لماذا يتكنى اليهود بالسامية؟** .تاريخ الإطلاع 2021/08/16، http://www.josephzeitoun.com

115. (الحيلة) أحمد، **مسارات القضية الفلسطينية بعد الربيع العربي** ،رؤية تركية،س 6، ع1، 2017/09/03،تاريخ الإطلاع 2022/01/24. https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries

116. (الطناني) وصال،**التطبيع العربي الإسرائيلي وأثاره على القضية الفلسطينية** .مركز دراسات الشرق الأوسط، 2021/03/08، تاريخ الإطلاع 2021/12/14 https://www.orsam.org.tr/ar/arap-israil-normallesmesi-ve-/bunun-filistin-davasinin-gelecegi-uzerindeki-etkileri

117. (محمد صالح) محسن، **الإستراتيجيات التفاوضية الإسرائيلية العشر** .الجزيرة نت، 2010/04/25،تاريخ الإطلاع 2020/07/13، https://www.aljazeera.net/opinions

118. (كالباريسي) ماسيمو، **أطراف السلام–بارك أوباما بين عباس ونتنياهو** .2011/01/07،تاريخ الإطلاع 2019/11/14
http:/wwwalquds.com/node/225892

119. (كامل إبراهيم) يوسف، **التحول الديمغرافي القسري في فلسطين** .2006/11/26،تاريخ الإطلاع 2021/01/23،
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3269

120. (سلامة) عبد الغني، **حل الدولتين و حل الدولة الواحدة "أين وصل حل الدولتين؟"** .الحوار المتمدن، ع 4326، 2014/01/05.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=394431

121. (عبد الرحمان) أسعد، **إسرائيل والخطر الديمغرافي** .2018/07/14،تاريخ الإطلاع 2019/12/15،
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

122. (**العبدلي) عبد الحفيظ ، النزاعات الدولية سببها الإنسان وليس البيئة** .**برن:مؤسسة سويسرا من أجل السلام،2007/11/16،تاريخ الإطلاع 2021/02/22**.

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B3%D8%A8%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/35923

123. (العطار) محمد، **إستراتيجية التدرج و الربط**.موقع المربون المحترفون، 2019/11/04،تاريخ الإطلاع 2020/12/23 http://forum.illaftrain.co.uk/t74922

124. (عريقات) صائب، **الإلتزامات بخارطة الطريق** .كشاف الجزيرة، 2011/02/14،تاريخ الإطلاع 2021/03/13 http://transparency.aljazeera.net/ar

125. (صلاح) صبحية، **وثائق الجزيرة لقلب الحقائق** .شبكة فداء الأقصى الإعلامية، 2001/02/16،تاريخ الإطلاع 2021/07/19 http://www.fedaaqsa.com/newsdetails.aspx?id=814

126. (الصفدي) نادر، **الصراع الديمغرافي بين الفلسطينيين و الإسرائيليين من ينتصر؟** .2017/03/31،تاريخ الإطلاع 2019/12/13، https://www.noonpost.com/content/17206

127. (قريع) أحمد، **حل الدولتين بين الفشل والتفشيل** .وكالة وفاء، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detai&id=126405 1

128. (الشريف) ماهر، **الولايات المتحدة الأمريكية و عملية السلام** .موقع حزب الشعب الفلسطيني، 2011/02/06،تاريخ الإطلاع 2021/02/12 http://www.palpeople.org

129. (الشريف) ماهر،**فلسطين تاريخ تتخلله الإنتفاضات** .11 سبتمبر 2020،تاريخ الإطلاع 2021/04/13،https://www.jadaliyya.com/Details/41814

130. **إستراتيجية التفاوض خطوة خطوة**.موقع مفكرة السلام،تاريخ الإطلاع 2021/05/13 http://www.islammemo.cc/2009/12/3/91846.html

131. **إنتفاضات فلسطين من أطفال الحجارة إلى الأقصى** ،الجزيرة+وكالة الأناضول، 2015/10/06،تاريخ الإطلاع 2020/11/17، www.aljazeera.net/encyclopedia/events

132. **جلسة مفاوضات في عهد أولمرت** ،المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2011/02/2/14 ،تاريخ الإطلاع 2021/07/19
www.malaf.info//page=show

133. **حل الدولتين حدود ما قبل هزيمة 1967**،2016/12/30.تاريخ الإطلاع 2021/12/14.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/12/30

134. **مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948–2000**.مؤسسة شهيد فلسطين، 2011/02/07،تاريخ الإطلاع 2021/08/12
http//www.shahidpalestine.org/index.php

135. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، **نبض الرأي العام الفلسطيني– الإسرائيلي(استطلاع مشترك)ديسمبر 2017**.
http://www.pcpsr.org/sites/default/files/Arabic%20Joint%20poll%204%20summary2018.pdf

136. المرصد السوري، **تفاصيل خطة باراك أوباما للسلام في الشرق الأوسط** .2011/02/22،تاريخ الإطلاع 2019/06/15
http://www.syriahr.com

137. **النقاط الثمانية لأبو مازن** ،صوت القدس أونلاين، 2011/02/12،تاريخ الإطلاع 2020/07/13
http://www.alqudsinfo.com/vb/showthread.php?t=14456

138. **صفقة القرن:إقتلاع ركائز حل الدولتين** .مركز الجزيرة للدراسات، 2020/01/30،تاريخ الإطلاع 2021/07/14، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4553

139. **الخطة الأمريكية في قلب مناقشات مجلس الأمن** ،2020/02/11،تاريخ الإطلاع https://news.un.org/ar/story/2020/02/10490112021/11/12

140.**قرار مجلس الأمن رقم 1860 لوقف إطلاق النار بغزة** .الجزيرة نت، 2015/03/16،تاريخ الإطلاع 2021/6/23.على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/3/16/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-1860-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B1

تقارير

141. **أعداد المستوطنين بالضفة ازدادت بنسبة 40% منذ 2010**.تقرير،وكالة الأناضول للأنباء،https://www.aa.com.tr/ar،2021/03/09

المراجع الأجنبية

الكتب

142. Benny Morris, **One state**, **two states**:**resolving the Israel**/**Palestine conflict**, 2009.

143. Emma Murphy, «**The Arab–Israeli Peace Process**: **Can the Region Benefit from the Economics of**

Globalization?» in Economic and Political Impediments to Middle East Peace: Critical Questions and Alternative Scenarios, edited by J. W. Wright and laura Drake (New York:ST.Martin'sPressInc,2000).https://library.atu.kz/files/2905.pdf

144. karras chester, **The Therogotalion game**. N,Y,Tnomasy, crowe publishes, 1970.

145. Hattis Rolef, Susan (Sheila) and Avraham Sela." **The Continuum Political Encyclopedia of the Middle East**". New York. (2002).

146. Mark Tessler, A History of the Arab-Israeli Conflict.Indianapolis: Indiana University Press, (1994).

147. Morris Benny, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1998 . Knopf Doubleday Publishing Group. (2011).

148. Royal Institute for International Affairs, Great Britain and Palestine: 1915-1945, London.

الدوريات الأجنبية

149. Benjamin Wittes, « **Imagining a Federalist Israel**: **Notes Toward a Disruptive Fantasy** », Lawfare (blog), August14(2018), https://www.lawfareblog.com/imaginingfederalist-israel-notes-toward-disruptive-fantasy

150. Ghada Karmi, « The One-State Solution:An Alternative Vision for Israeli-Palestinian Peace », **Journal of Palestine Studies** 40, no. 2 (2011), https://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2011.xl.2.62

151. Lama Abu Odeh, "**The Case for Binationalism**: **Why One State Liberal and Constitutionalist Be the Key to Peace in the Middle East**", Boston Review, May 26(2001). http://bostonreview.net/forum/lama-abu-odeh-case-binationalism

152. Tony Judt, "**Israel**: **The Alternative**", New York Review of Books, November 2(2003), http://www.nybooks.com/articles/2003/10/23/israel-the-alternative/.

153. Yossi Beilin, «**Confederation Is the Key to Middle East**, **Peace** » , New York Times, May 15(2015), https://www.nytimes.com/2015/05/15/opinion/yossi-beilin-aconfederation-for-peace.html.

154. Husam Dajni, « **The Future of the Two-State Solution and the Alternatives – A View from Gaza** ». Palestine-Israel Journal, Vol. 24 No. 1 2019.

https://www.pij.org/articles/1895/the-future-of-the-twostate-solution-and-the-alternatives--a-view-from-gaza

155.Gabi Siboni, Yuval Bazak, Gal Perl Finkel,«**The Development of Security**: **Military Thinking in the IDF**», Strategic Assessment,vol. 21,n.1 (April 2018).https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2018/05/The-Development-of-Security-Military-Thinking-in-the-IDF.pdf

156. Dan Meridor, Ron Eldadi, «**Israel's National Security Doctrine**: **The Report of the Committee on the Formulation of the National Security Doctrine**, **Ten Years Later**», Memorandum no187, (February) 2019.

https://www.inss.org.il/wpcontent/uploads/2019/02/Memo187_11.pdf

157. Ricardo SOUSA, Gilberto OLIVEIRA, « **Conflict Resolution Interventions in the Conflict Cycle** ».
academia.edu,w p 185/2021.
https://www.academia.edu/52987366/Conflict_Resolution_Interventions_in_the_Conflict_Cycle

158.Edward E. Azar, Paul Jureidini and Ronald McLaurin, « **Protracted Social Conflict; Theory and Practice in the Middle East** ».
Journal of Palestine Studies, Vol. 8, No. 1 (Autumn, 1978).

159.Cf. Apthony, H. Cordesman, « "**The Arab/Israeli Balance**: **How Much is Too Much?**" » Armed Forces Journal (International), October 1977.

160.Samuel N. Bar-zakay, « **Technological Transfer From the Defence to the Civilian Sector in Israel– Methodology and Findings** ». Tecbnological Forecasting and Social Change, Vol. 10, 1977.

161.Edward E. Azar , Ronald D. McLaurin, « **The Demographic Imperative in Arab–Israeli Settlement** » , Middle East Focus ,September, (1978).

الفهارس

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	**خريطة الضفة الغربية و غزة 2007**	225
2	**التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاثة للفلسطينيين و الإسرائيليين اليهود**	226
3	**التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب الإنتماء السياسي**	228
4	**التأييد بين الإسرائيليين اليهود لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب التدين**	229
5	**التأييد بين الإسرائيليين اليهود لحل الدولتين و البدائل الثلاث حسب الإيديولوجية السياسية**	230
6	**التأييد لحل الدولتين و البدائل الثلاث بين العرب الإسرائيليين**	231

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي	16
المبحث الأول: النزاع الدولي دراسة في المفهوم	17
المطلب الأول: مفهوم النزاعات الدولية	18
المطلب الثاني: خصائص النزاعات الدولية	25

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لدراسة النزاع الدولي	29
المبحث الثاني: بدايات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	42
المطلب الأول: تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	42
المطلب الثاني: الحروب العربية الإسرائيلية	54
المطلب الثالث: الإنتفاضات الشعبية الفلسطينية	60
المبحث الثالث: طبيعة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي	62
المطلب الأول :الطابع الإجتماعي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور إدوارد عازار	63
المطلب الثاني: البعد الديني (العقائدي) للصراع الفلسطيني الإسرائيلي	71
المطلب الثالث: البعد الإقتصادي و الديمغرافي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي	79
ملخص الفصل الأول	86
الفصل الثاني: إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	88
المبحث الأول: خطية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	90
المطلب الأول: تطور الصراع 1917 – 1947	90
المطلب الثاني: إحتدام الصراع 1947-1977	92
المطلب الثالث: بدايات إنفراج الصراع 1977-2015	98
المبحث الثاني: آليات إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	103
المطلب الأول: الأليات المتبعة من الطرف الفلسطيني	103
المطلب الثاني: الآليات المتبعة من الطرف الإسرائيلي	109
المبحث الثالث: المتدخلون في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	117

المطلب الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	117
المطلب الثاني: دور اللجنة الرباعية في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي	124
ملخص الفصل الثاني	134
الفصل الثالث: الإستراتيجية التفاوضية لمنظمة التحرير الفلسطينية و حكومة الإحتلال الإسرائيلي	136
المبحث الأول: مناهج و إستراتيجيات التفاوض	138
المطلب الأول: مفهوم التفاوض	138
المطلب الثاني: مناهج و إستراتيجيات التفاوض	152
المبحث الثاني: الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية	159
المطلب الأول: منظمة التحرير الفلسطينية	160
المطلب الثاني: أهم المسارات التفاوضية الفلسطينة الإسرائيلية	164
المطلب الثالث: الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني	168
المطلب الرابع:الموقف التفاوضي الفلسطيني	175
المبحث الثالث: الإستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض	177
المطلب الأول: الاستراتيجية والنظرية التفاوضية الاسرائيلية وركائزها الاستراتيجية	177
المطلب الثاني: أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته	180
المطلب الثالث : البيئة التفاوضية الاسرائيلية	181
ملخص الفصل الثالث	190
الفصل الرابع: البدائل التفاوضية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي	192

المبحث الأول: المقترحات التفاوضية لحل النزاع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي	193
المطلب الأول: المقترحات الفلسطينية لحل النزاع	194
المطلب الثاني: المقترحات الإسرائيلية لحل النزاع	199
المبحث الثاني: أثر التحولات في السياسة الدولية على العملية التفاوضية	203
المطلب الأول: تأثير الأوضاع العربية على المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي	203
المطلب الثاني: وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية	210
المبحث الثالث: الحلول التفاوضية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي	218
المطلب الأول: حل الدولتين	218
المطلب الثاني: حل الدولة الواحدة	234
ملخص الفصل الرابع	243
الخاتمة	246
قائمة المراجع	251
فهرس الأشكال	274
فهرس المحتويات	274
ملخص الدراسة	278

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

عمدت الدول اليوم إلى تركيز الاهتمام على اعتماد الدبلوماسية، وبالتالي فإن تحقيق مصالح الدولة يكون من خلال القنوات السلمية، ومن خلال الشروع في المفاوضات تكون أكثر فائدة عندما يكون الطريق أكثر صعوبة، فهي تمهد الطريق لكي يتعايش المتخاصمون، وهي بذلك وسيلة لإحداث تغيير في النظام القائم سواء بإقامة صداقات جديدة او إصلاح الخلافات لذلك فإن طبيعة التعامل الدولي يحث على شيوع المفاوضات لتسوية الخلافات.

وقد شهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مراحل عديدة إلى أن وصل مرحلة التسوية السلمية عن طريق عملية التفاوض الذي انطلق فعليا مطلع تسعينيات القرن الماضي بداية بمؤتمر مدريد مرورا بإتفاق أوسلو 1993، وكذا العديد من الجولات و اللقاءات لكن دون الوصول إلى نتيجة، خاصة للطرف الفلسطيني بل كان هذا التفاوض في جله يخدم مصالح الإحتلال الإسرائيلي، وذلك نظرا لدعم القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية للمصالح الإسرائيلية، ويبقى إختلال ميزان القوى بين الدول المتنازعة عاملا حاسما ومهما في إرساء السلام عن طريق التفاوض، وهذا ما حدث في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي عملت هذه الأخيرة على تحقيق الشروط الإسرائيلية على حساب الشروط الفلسطينية.

Abstract

Today, states have focused attention on the adoption of diplomacy, and therefore the interests of the state are achieved through peaceful channels, and by initiating negotiations they are more useful when the road is more difficult. Whether by establishing new friendships or reconciling differences, the nature of international interaction encourages the spread of negotiations to settle differences.

The Palestinian-Israeli conflict witnessed many stages until it reached the stage of a peaceful settlement through the

negotiation process, which was actually launched in the early nineties of the last century, beginning with the Madrid Conference and passing through the Oslo Agreement of 1993, as well as many rounds and meetings, but without reaching a result, especially for the Palestinian side. Negotiation in most cases serves the interests of the Israeli occupation, given the support of the major international powers, led by the United States of America, for Israeli interests, and the imbalance of power between the conflicting countries remains a decisive and important factor in establishing peace through negotiation, and this is what happened in the Palestinian-Israeli negotiations that worked these The latter aims to achieve the Israeli conditions at the expense of the Palestinian conditions.

Rèsumè

Aujourd'hui, les États ont concentré leur attention sur l'adoption de la diplomatie, et donc les intérêts de l'État sont atteints par des voies pacifiques, et en initiant des négociations, ils sont plus utiles lorsque la route est plus difficile. Que ce soit en établissant de nouvelles amitiés ou en réconciliant les différences, les La nature de l'interaction internationale encourage la multiplication des négociations pour régler les différends.

Le conflit palestino-israélien a connu de nombreuses étapes jusqu'à ce qu'il atteigne le stade d'un règlement pacifique par le biais du processus de négociation, qui a en fait été lancé

au début des années 90 du siècle dernier, en commençant par la conférence de Madrid et en passant par l'accord d'Oslo de 1993, comme ainsi que de nombreux rounds et réunions, mais sans parvenir à un résultat, en particulier pour la partie palestinienne. La négociation sert dans la plupart des cas les intérêts de l'occupation israélienne, étant donné le soutien des grandes puissances internationales, les États-Unis d'Amérique en tête, à la intérêts, et le déséquilibre des forces entre les pays en conflit reste un facteur décisif et important dans l'établissement de la paix par la négociation, et c'est ce qui s'est passé dans les négociations palestino-israéliennes qui ont fonctionné celles-ci. Cette dernière vise à réaliser les conditions israéliennes aux dépens des conditions palestiniennes.